

لبن سينا

# الشفاء

(لمنطق ر)

٢ - المقولات

راجعته وقدم له

الدكتور إبراهيم مدكور

بمحقق الأساتذة

محمود محمد الحضيرى

سعيد زايد

الأب قنواى

أحمد فؤاد الإهوانى

وزارة الثقافة والإرشاد القومى

إدارة نشر التراث العربى

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

القاهرة

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م



## اهداءات ٢٠٠٢

أسرة د/ عبد الرحمن بدوي  
جمعية د/ عبد الرحمن بدوي للإبداع الثقافي  
القاهرة

لبن سينا

# الشفاء

(لمنطق، ٧)

٢ - المقولات

راجعته وقدم له

الدكتور إبراهيم مدكور

بمحقق الأساتذة

محمود محمد الحظيري

الأب قنواقي

سعيد زايد

أحمد فؤاد الإهواني

وزارة الثقافة والإرشاد القومي

إدارة نشر التراث العربي

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

القاهرة

الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م





## الفهرس

صفحة	
( ١ )	مقدمة للدكتور ابراهيم مذكور ... ..
( ٢ )	( ١ ) المقولات الأرسطية ... ..
( ٢ )	( ب ) نقلها إلى العربية ... ..
( ٣ )	( ج ) مقولات ابن سينا ... ..
( ٤ )	١ — تبويبها ... ..
( ٥ )	٢ — واضع كتاب المقولات ... ..
( ٦ )	٣ — غرض المقولات ... ..
( ٩ )	٤ — عددها ... ..
( ١٤ )	٥ — خصائصها ومميزاتها ... ..
( ١٩ )	٦ — الجمل ... ..
( ٢٠ )	٧ — التقابل ... ..
( ٢٧ )	رموز المخطوطات ... ..

## المقولات

### المقالة الأولى

٣	الفصل الأول — فصل في غرض المقولات ... ..
٩	» الثاني — « في الألفاظ المتفقة والمتواظمة والمشتقة وما يجري مجراها ... ..
١٨	» الثالث — « في بيان معنى ما يقال على موضوع أو لا يقال ويوجد في موضوع أو لا يوجد ... ..
٢٨	» الرابع — « في شرح حد العرض وهو أنه موجود في موضوع ... ..
٣٨	» الخامس — « في مزاولات تقع بين "قول على" و"وجود في" وأنها إلى أي شيء تنأدى ... ..
٤٥	» السادس — « في إفساد قول من قال : إن شيئا واحدا يكون عرضا وجوهرا من وجهين ... ..

### المقالة الثانية

٥٥	» الأول — « في حال مناسبة الأجناس وفصولها المقسمة والمقومة ، وفهم هذه الأجناس العشرة العالية ، وحال قسمة الموجود إليها ، وابتداء القول في أنها عشرة لا تدخل تحت جنس ولا يدخل بعضها في بعض ولا جنس خارج عنها ... ..
٦٣	» الثاني — فصل في أن العرض ليس بجنس التسمية وتمتد ما قيل في ذلك ... ..

- الفصل الثالث — فصل في تعقب أقوال من أوجب فيها تقصانا أو مداخلة ... ٦٦
- » الرابع — « في ذكر أمور أرممت أنها إما عامة من العشرة عموم الجنس أو خارجة عن العشرة وتتميم القول في ذلك ... ٧٠
- » الخامس — فصل في تعريف حال عدد المقولات ... ٨٢

## المقالة الثالثة

- الفصل الأول — فصل في الجواهر الأول والثانية والثالثة وبالجملة حال مراتب الجواهر الكلية والجزئية في الجوهرية ... ٩١
- » الثاني — فصل في الجوهر الأول والثاني والثالث ... ٩٥
- » الثالث — « في رسوم الجوهر وخواصه ... ١٠٢
- » الرابع — « في ابتداء القول في الكمية ... ١١٣

## المقالة الرابعة

- الفصل الأول — فصل في بيان القسمة الأخرى للكم وبيان الكم بالعرض ... ١٢٧
- » الثاني — « في خواص الكم ... ١٣٤
- » الثالث — « في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف الحد الأقدم وشرح ذلك الحد والإشارة المجملية إلى أقسام المضاف ... ١٤٣
- » الرابع — فصل في خواص المضاف ... ١٥٠
- » الخامس — « في تحقيق المضاف الذي هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف بالذات وما هو عارض له بالإضافة أو لازم وخواص المضاف الذي هو المقولة ... ١٥٥

## المقالة الخامسة

- الفصل الأول — فصل في تعريف الكيفية وأقسامها الأول ... ١٦٧
- » الثاني — « في تعقب الوجوه التي قسم قوم بها الكيفية إلى أنواعها الأربعة ... ١٧٤
- » الثالث — « في تعريف حقيقة كل نوعين من أنواع الكيفية وهو الحال والملكة والقوة واللاقوة ... ١٨١
- » الرابع — « في إيراد الشكوك في النوع المنسوب إلى قوة ولا قوة ... ١٨٦
- » الخامس — « في الكيفيات الإتعالية والاقتمالات ... ١٩١
- » السادس — « في حل باقي الشكوك ... ١٩٧



## المقالة السادسة

٢٠٥	الفصل الأول — فصل في ذكر أنواع الجنس الرابع من الكيفية ... ..
	» الثاني — في تعريف حال الزاوية وكيفية وقوعها في الكمية أو في الكيفية أو الوضع وغير ذلك وتعرف حال انطلاقة وكيف صارت مع التركيب الذي فيها نوعا وباقى الشكوك في هذا الجنس مع الأجناس الأربعة ... ..
٢١٣	» الثالث — فصل في تعريف الفرق بين الكيفية وذى الكيفية والأحوال التى تجرى بينهما وفي عوارض الكيفية وخواصها ... ..
٢١٨	» الرابع — فصل في حل شك يتعلق بمدخلة أنواع من الكيف وغيره لأنواع المضاف ...
٢٢٣	» الخامس — في "الآين" وفي "متى" ... ..
٢٢٨	» السادس — في باقى المقولات العشرة ... ..
٢٣٣	

## المقالة السابعة

٢٤١	الفصل الأول — فصل في المقابلات ... ..
٢٤٩	» الثاني — في شكوك تلحق ما قيل في التقابل ... ..
٢٦٠	» الثالث — في التعبير عن أحكام وخواص في المتضادات ... ..
٢٦٥	» الرابع — في المتقدم والمتأخر ... ..
٢٧٤	فهرس المصطلحات ... ..





## مقدمة

للدكتور ابراهيم مذكور

إذا كان الذهن يحلل ويفصل ، فإنه يحصر ويصنف ، فيجمع المؤلف ، ويباعد المختلف ، ويلتم في اختصار شعث المتفرق . وهذه خطوة في سبيل البحث المنظم ، ومن هنا كان التصنيف في الأرجح من أولى المحاولات العلمية التي قام بها الإنسان . ولم يقف به عند المحسوسات ، بل جاوزها إلى المعقولات ، وحاول أن يقسمها إلى طوائف وأصناف . وما يلحظ لدى العلماء والفلاسفة من رغبة أكيدة في الجمع والتصنيف والحصر والتقسيم إنما هو صدى وتهذيب لهذا الاستعداد الفطري .

والتصنيف العلمي الدقيق عسير دائما ، وأعسر ما يكون إذا انصب على عالم الأفكار والمعاني ، ذلك لأن كشف الأساس الذي يقوم عليه ليس بهين ، لاسيما إذا أريد به أن يكون جامعا مانعا ، يشمل الأفراد الداخلة تحته كلها ولا يشمل شيئا سواها . وتكاد التصنيفات العلمية والفلسفية جميعها تكون مؤقتة ، تتغير من حين إلى حين ، بل ومن باحث إلى آخر ، ويكفي أن نشير إلى تصنيف العلوم الذي عولج غير مرة منذ التاريخ القديم ، ولا يزال غير مكتمل حتى اليوم .

## ( أ ) المقولات الأرسطية

لا شك في أن مقولات أرسطو محاولة من محاولات التصنيف العسير ، فهي ترمى إلى ضرب من الحصر ، للموجودات أو للألفاظ أو للأجناس العليا على خلاف في ذلك ، ومن هنا كانت دقتها وتباين الرأي فيها . وقد لا يكون بين كتب أرسطو المنطقية ما أثير حوله أخذ ورد مثل " كتاب المقولات " ، فشك في نسبته إليه ، واختلف في حقيقة ما اشتمل عليه هل هو دراسة منطقية أو ميتافيزيقية ، ونوقش عدد المقولات هل هي عشر أو أقل أو أكثر . وقد بدأت هذه الخلافات ولما يمض على موت المؤلف زمن طويل ، واستمرت في التاريخ القديم والمتوسط ، وامتدت إلى التاريخ الحديث والمعاصر . ويعتينا أن نتبعها في العالم الإسلامي .

## ( ب ) نقلها إلى العربية

" المقولات " رابع أربعة من الكتب المنطقية التي اقترنت وتلازمت في بعض الثقافات الشرقية القديمة كالفارسية والسريانية ، بل وفي الثقافة اللاتينية في عصورها الأولى ، فعرفت معاً وترجمت معاً ، وهي المدخل لفرفوريوس ، والمقولات والعبارة والتحليل الأولى لأرسطو . وهكذا كان شأنها في الثقافة الإسلامية ، فكانت من أول ما ترجم من المؤلفات الفلسفية إلى اللغة العربية . ويظهر أن " المقولات " خاصة أخذ عن أصول مختلفة ، فعربة في تاريخ مبكر محمد بن عبد الله بن المقفع نقلا عن الفارسية<sup>(١)</sup> ، وترجم

(١) P. Kraus, 'Zu Ibn Al-Muqaffa', dans *Rivista*, XIV (1933), p. 1—20.



فما ترجم بعد ذلك من نصوص سريانية <sup>(١)</sup> ، ولم يقنع حنين بن إسحق بكل هذا ، بل أبي إلا أن ينقله رأسا عن اليونانية <sup>(٢)</sup> . ونقلت معه أيضا بعض شروحه الأولى ، وعلى الأخص شرح الإسكندر الأفروديسي وفرفوريوس الصوري <sup>(٣)</sup> . وما إن عُرِب حتى أخذ النقلة والفلاسفة يتدارسونه ملخصين وشارحين ، وفي مقدمتهم إسحق بن حنين والكندي والفارابي <sup>(٤)</sup> ، بحيث لم ينتصف القرن الرابع للهجرة إلا وتوفرت فيه مادة غزيرة يرجع إليها الباحثون .

### ( ج ) مقولات ابن سينا

عَوِّلَ فيها دون نزاع على ما كتب أرسطو ، إن في " مقولاته " أو في الجزء الرابع من كتاب " ما وراء الطبيعة " ، ولكنه أضاف إلى ذلك مادة أغزر وتفصيل أعم وأشمل ، تأثر فيها بما انتهى إليه من دراسات الشراح السابقين يونانيين كانوا أو إسلاميين . ومقولاته على كل حال ليست شرحا ولا تعاقبا على المقولات الأرسطية ، وسنحاول أن نلقى نظرة سريعة على بعض جوانبها الهامة .

(١) Khalil Georr, *Les Catégories d'Aristote dans leurs versions syro-arabes*, Paris, 1948, p. 43.

(٢) الففطى ، تاريخ الحكاء ، لينك ، ١٣٢٠هـ ، ص ٣٥ ، وانظر أيضا :

Zenker, *Kitāb al-Maqūlāt dans Aristotelis Categoriae...*, Lipsiae, 1848.

(٣) ابن النديم ، الفهرست ، القاهرة ، ١٣٤٨هـ ، ص ٣٤٧ — ٣٤٨

(٤) المصدر السابق ، ص ٣٤٨ ، ٣٥٨

## ١ - تبويبها :

قسمها ابن سينا إلى سبع مقالات ، وتحت كل مقالة عدة فصول . والمقالتان الأوليان أشبه ما يكون بمقدمة للموضوع ، يعالج فيهما الغرض من الكتاب ، وحقيقة المقولات ، وعددها ، ونظرية الحل . وفي المقالات الأربع التالية يحلل المقولات العشر مقولة مقولة ، بادئا بالجوهر وخاتما بمتى ، وهو تحليل غير متعادل تبعا لأهمية كل مقولة ، فبينما يقف على الكيفية نحو مقالتين وعلى الجوهر نحو مقالة ، يعرض للمقولات الباقية في نحو مقالة واحدة . وتعتبر المقالة السابقة والأخيرة ملحقا للبحث ، وقد وقفها على المتقابلات المختلفة . وابن سينا ، وإن كان مشهودا له بدقة التبويب <sup>(١)</sup> ، لم يوفق له هنا تماما ، فيوزع في غير ماداع الكلام في المقولة الواحدة على أكثر من مقالة ، فضلا عن تداخل الفصول بعضها في بعض .

ومهما يكن من أمر فتبويبه يحاكي تبويب أرسطو وإن اختلف عنه ، ذلك لأن مقدمته تقابل الجزء الأول من المقولات الأرسطية الذي سمي " ما قبل المقولات " (Antepredicaments) ، وملحقه يقابل الجزء الأخير منها المسمى " ما بعدها " (Postpredicaments) ، وما بينهما صلب الموضوع . ويمنح المقولات عناية متفاوتة على نحو ما صنع المعلم الأول ، وإن زاد عليه أنه قرأه في ضوء شراحه ، فلم يقنع بأن يعرض وجهة نظره فحسب ، بل حرص على أن يرد على خصومه .

---

(١) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص (١٤) .



## ٢ - واضع كتاب المقولات :

شك منذ زمن مبكر في أن أرسطو هو واضع هذا الكتاب ، وأيد ذلك بحجج مختلفة ، أخصها أنه لا يشمل على دراسة ناضجة نضج المؤلفات الأرسطية الأخرى ، وأن جزءه الأخير " ما بعد المقولات " لا يبدو وثيق الصلة بصلب الموضوع <sup>(١)</sup> . وقد ترمى هذا الشك إلى العالم العربي ، وردده بعض الباحثين وإن أجمعوا على صحة نسبة الكتاب إلى أرسطو . وعلى هامش مخطوط " الأرجانون " <sup>(٢)</sup> المشهور ، نجد مثلاً تعليقا طويلا للحسن بن سوار المنطقي وأحد النقلة عن السرياني في القرن الرابع للهجرة . ويعرض فيه لواضع كتاب المقولات مرددا بعض الاعتراضات التي جرت على لسان الرواقيين وشرح مدرسة الاسكندرية ، ومفندا إياها واحدا واحدا ، ومثبتا أن الكتاب أرسطي في شكله وموضوعه <sup>(٣)</sup> .

ولم يرق هذا الشك إلى شيء في نظر ابن سينا ، بدليل أنه لم يقف عنده ، ولم يعره أية أهمية . والواقع أن فلاسفة الإسلام لم يشغلوا كثيرا بالبحث عن صحة نسبة الكتب إلى واضعيها ، مع أن شرح اليونان سبقوهم إلى ذلك ، ويظهر أنهم أخذوا رواية استرابون وفلوطرخس - على ما فيها

---

(١) Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, Paris 1934 p.78—79.

(٢) لست في حاجة أن تشير إلى أهمية هذا المخطوط الذي يرجع إلى أوائل القرن الحادي عشر الميلادي الموجود في المكتبة الأدبية بباريس ، وبعد زحيدا في بابه ، وقد لفت نظر الباحثين منذ زمن ، وأخذت عنه جامعة القاهرة نسختين ، ونشره الدكتور عبد الرحمن بدوي أخيرا .

(٣) Manuscrit arabe No. 2346. fol. 157;: Madkour, op.cit. p. 78;: Khalil Georr, op. cit., p. 363-64.

من ضعف — عن حفظ كتب أرسطو ونقلها حجة مسلمة<sup>(١)</sup> . ومع هذا لم يفت ابن سينا أن يشير إلى ما انتهى إليه التحقيق العلى الحديث من أن "المقولات" يعد بين الكتب التى وضعها أرسطو فى شبابه ، ويقول صراحة : "ولتعلم أن الكتاب المسمى بقاطيغورياس موضوع للشداة الذين لم يتدربوا ، ولم يبلغ فيه من التحقيق ما ينبغى"<sup>(٢)</sup> .

### ٣ — غرض المقولات :

ليس يفسر تحديد طبيعة نظرية المقولات الأرسطية ، فهى فى آن واحد دراسة للجوهر وأعراضه ، ومحاولة لحصر الأجناس العليا ، وفى ذلك ما يربطها بما وراء الطبيعة والمنطق معا ، وتقدما قالوا إنها همزة الوصل بين هاتين المادتين . إلا أن هذا الشيوع نفسه كان مثار جدل بين شراح أرسطو وأتباعه : ففريق يرى أنها بحث ميتافيزيقي خالص ، وآخر يؤكدها أنها دراسة منطقية صرفة . وابن سينا من الفريق الأول ، ويلتقى فى هذا مع هاملتون وزيلر من المحدثين . وعنده أن المقولات تنصب على الأمور الموجودة فى الذهن أو فى الخارج ، وبذا تدخل فى نطاق الميتافيزيقي الذى يدرس الوجود من حيث هو موجود ، وأرسطو نفسه وفأها حقها فى الجزء الرابع من كتاب "ما وراء الطبيعة" . ولا يضير المنطق فى شيء أن نغفلها فيه ، وربما كانت المفردات الخمسة التى جمعها فرفوريوس فى "مدخله" ألصق به منها . وحتى القول بأنها تصنيف

(١) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٢٩ — ٣٠

(٢) ابن سينا ، المقولات ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ، ص ١٨٩

للأجناس العليا لا يدينها منه أكثر من غيرها، وذلك لأنه يعنى بالمعاني الكلية على اختلافها ، ودارسه يستطيع الانتقال من الألفاظ المفردة إلى القضايا وأقسامها ، ثم إلى القياسات والتحديدات وأصنافها، دون أن يشعر بأى فراغ أو نقص . حقا إنا نستطيع أن نستعين بالمقولات فى صناعة التحديد ، لأن معرفة خصائص كل مقولة تعين على تعريف ما يدخل تحتها ، ولكن هذا لا يقتضى أن نفرد لها بحثا مستقلا ، وفى الإمكان إلحاقها بنظرية التعريف نفسها <sup>(١)</sup> .

وأتى لنا أن ندرس المقولات فى المنطق، ودرستها يتطلب أن نعرف خواص كل منها ، وأنها عشر لا محالة ، وأنها غير متداخلة، وأن الأولى جوهر والتسعة الباقية أعراض له . وكل ذلك لا يعين المنطق على فهمه فى شيء ، وإن ذكر فيه وإنما يذكر على أنه فروض مسلمة لا دليل عليها ، وبيانات مجتلبة من علوم أخرى بما أجدرها أن تبقى فيها ، وذكرها لا يخلو من الخلط والتشويش <sup>(٢)</sup> .

ولا يغير الموقف فى شيء أن يقال إنها تدرس هنا من حيث دلالة الألفاظ المفردة عليها ، لأن البحث فى الألفاظ لذاتها من صناعة اللغويين . على أن الدال والمدلول مقترنان ، ولا سبيل إلى فهم اللفظ دون فهم معناه . وإصرار بعض الشراح على أن المقولات من ناحية دلالة الألفاظ عليها بحث منطقى تكلف بحث أدى إلى كثير من التبلد والتعير <sup>(٣)</sup> .

(١) المصدر السابق ، ص ٤ - ٦

(٢) » » ، ص ٦ - ٧

(٣) » » ، ص ٧ - ٨



وبرغم هذا الجدل الطويل ينتهى ابن سينا إلى نتيجة غير مرتقبة، ويقرر:  
”وأما نحن فنقول ما قلناه، نم تتبع منهج القوم وعاداتهم، شأننا أو أبينا“<sup>(١)</sup>.  
ويحرص على أن يختم ”كتاب المقولات“ بهذه العبارة: ”فليكن ما قلناه  
في أمر قاطيغوريوس، فإن الزيادة على ذلك فضل، ولا يبعد أن يكون القدر  
الذى أوردناه أيضا فضلا“<sup>(٢)</sup>.

على أنه لم يلتزم منهج السلف إلا في ”كتاب الشفاء“، أما في كتبه  
الأخرى فقد أخذ يتخلل منه شيئا فشيئا، ففي منطق ”النجاة“ لا يعرض  
للمقولات إلا في ثنايا نظرية التعريف على نحو ما أشار إلى ذلك من قبل<sup>(٣)</sup>  
وفي منطق ”الإشارات“ يغفلها إغفالا تاما. وقد تأثر به من جاءوا بعده،  
وعلى رأسهم الغزالي الذى لم ير أية حاجة إلى ذكرها في معظم كتبه المنطقية.  
ولم يخرج على هذا إلا ابن رشد الذى يرى في المقولات جزءا متما للمنطق<sup>(٤)</sup>،  
ويستنكر أى تغيير فيما سلكه المعلم الأول. وانتهى الأمر بالباحثين المتأخرين  
أن وقفوا عليها دراسات مستقلة، كمقولات السجاعي والبليندى<sup>(٥)</sup>، على نحو  
ما صنع بوتز وأبلت من المحدثين<sup>(٦)</sup>.

(١) المصدر السابق، ص ٨

(٢) » » ، ص ٢٧٣

(٣) ابن سينا، النجاة، القاهرة، ١٣٢١ هـ، ص ١٢٦ وما بعدها.

(٤) ابن رشد، تلخيص كتاب المقولات، بيروت ١٩٣٢، مقدمة بويج، ص ٩ — ١٠

(٥) المطار، حواشي على المقولات، القاهرة ١٩٢٠

(٦) Bonitz, *Über die Kategorien des Aristoteles*, Vienne 1853; Apelt, *Kategorienlehre des*

*Aristoteles*. dans *Beiträge zur Gesch. der griech. Philos.*, Leipzig 1891.

وإننا لتتفق مع ابن سينا على أن الشراح الأول أضافوا إلى نظرية المقولات  
الأرسطية دراسات لا تمت إلى المنطق بصلة، وتتفق معه أيضا على أنها، وهي  
تقوم على الجوهر وأعراضه، وثيقة الصلة بالميثافيزيقي. ولكننا نختلف معه  
في أنها منقطعة الصلة بالمنطق، ذلك لأنها، وهي تصنيف للأجناس العليا،  
تدور حول الكلّي الذي يعد عماد البحث المنطقي. هذا إلى أن المقولة،  
في مدلولها اللفظي، ما يحمل على غيره، فهي معنى صالح لأن يكون محمولا. وقد  
لاحظت أبلت بحق أن نظرية المقولات ترمي إلى حل مشكلة الحمل التي كانت  
مثار جدل بين الميغاريين<sup>(١)</sup>. ولا شك في أن المحمول جزء أساسي في القضية  
والقياس، وبذا يجد "كتاب المقولات" مكانه الطبيعي قبل "كتاب العبارة"،  
وابن سينا نفسه يقف فيه على الحمل أكثر من فصل<sup>(٢)</sup>. ومن المسلم به  
أنا لا نعرف لدى أرسطو الميثافيزيقي الخالص، ولا المنطقي الخالص، بل تختلط  
المادة بالصورة، والحسي بالعقلي.

#### ٤ - عددها :

لم ينص أرسطو صراحة على عدد مقولاته، بل عرض لها في مناسبات  
مختلفة ذاكر بعضها ومهملا بعضها الآخر، ولم يصل بها إلى عشر إلا في كتابي  
"المقولات" و"الجدل". ولكن تلاميذه وأتباعه اعتبروا هذا الرقم مقدسا،  
وذادوا عنه بكل قواهم، وخاصة ضد الرواقيين الذين وقفوا بالمقولات عند

(١) Apoll, Beitrage, p. 124.

(٢) ابن سينا، المقولات، ص ١٨ - ٢٦، ٢٨ - ٢٥.

أربع فقط. وابن سينا في إخلاصه لأرسطو يرى هذه القداسة ويدافع عنها. ولصحة هذا العدد لا بد له أن يثبت أولا أن المقولات غير متداخلة وأن كل واحدة منها قائمة بذاتها ، وثانيا أن ليس ثمة أجناس عالية أخرى وراعاها .

فاما أنها غير متداخلة فذلك لأن لكل واحدة دلالة خاصة تختلف عن الأخرى ، وأخطأ من زعم أنها أربع فقط هي الجوهر والكم والمضاف والكيفية ، على اعتبار أن المضاف يعم البواقي <sup>(١)</sup>. ذلك لأن المضاف الحقيقي لا يحمل على واحدة منها حمل الجنس على أفرادها، بل إن وجد فيها فإنما يوجد على أنه مجرد علاقة ونسبة <sup>(٢)</sup>. ومن ذلك قولهم إن مقولتي الفعل والانفعال تدخلان في مقولة الكيفية، وهو مردود لأن التكيف والتكيف غير الكيفية <sup>(٣)</sup>؛ أو أنهما تجتمعان في مقولة الحركة ، وهو باطل أيضا لأن من الثابت طبيعيا أن الحركة ليست بفعل ولا يوصف بها فاعل <sup>(٤)</sup>.

وأما أن هناك أمورا لا تدخل فيها، فمن أخصها الحركة التي لا تقف عند مقولة واحدة ، بل تتناول الكيف والكم والأين ؛ والوحدة مبدأ العدد ؛ والنقطة مبدأ الخط ؛ والهيولى والصورة ، وهذه تباين المقولات جميعها <sup>(٥)</sup>. وقد أجهد المشائيون أنفسهم في ردها إليها ، وبجهد معهم ابن سينا في أن يعيد ما قالوه، وإن كان لا يؤمن به أحيانا أولا يرى له ضرورة . فهو يذهب

(١) المصدر السابق ، ص ٦٦

(٢) » » ، ص ٦٧

(٣) » » ، ص ٦٩

(٤) » »

(٥) » » ، ص ٧٠



إلى أنه لا يضير المقولات في شيء أن تكون هناك أمور لا تدخل فيها ، وإنما الذى يضيرها أن تكون هناك أجناس عليا أخرى إلى جانبها . لأنه لا مانع عقلا من أن يكون هناك أفراد لا أنواع لها ولا أجناس ، مادام كل واحد منها قائما بذاته ، ولا يوجد فرد آخر يشاركه في خصائصه . وضرب لذلك مثلا أن يقال : لا يوجد في هذا الإقليم إلا عشر مدن ، مع وجود طوائف البدو متفرقة هنا وهناك ، فإن وجودها لا يغير صدق هذه القضية في شيء .<sup>(١)</sup> على أنه ليس بعزيز علينا أن نرد العدد والنقطة إلى مقولة الكم ، والهيولى والصورة إلى مقولة الجوهر ، وهذا ما بذل فيه ابن سينا جهدا طائلا ، مستعينا بدراساته الرياضية والطبيعية العميقة<sup>(٢)</sup> .

ومع ذلك مقولات أرسطو أضعف من أن تقوى على النقد والمعارضة ، فالكم والكيف — وهما من دعائهما — ليسا منفصلين تمام الانفصال ، ذلك لأن الكم يكاد يكون ضربا من الكيف ، والصفات العددية ، أو "الصفات الكمية" ، كما تسمى ، كم صريح . ومن جهة أخرى ، أليس الكم من مكونات الجوهر ؟ أو ليس الفعل والاتفعال من باب المضاف . وباختصار وقع المشائيون جميعا ، وهم يدافعون عن عدد المقولات ، في خطأ جوهرى واضح ، ذلك أنهم اعتبروا العشرة عددا لا مناص منه ، وحاولوا ما استطاعوا أن يردوا كل اعتراض يرمى إلى زيادته أو نقصه ، وكان الأجدر بهم أن يثبتوا أولا

(١) المصدر السابق ، ص ٧٠ — ٧١

(٢) ، ، ، ص ٧٢ — ٧٧

مبرراته ومقتضياته ، وإلا أضحي تمسكهم به ضرباً من التقديس الذي لا يعتمد على قرار كنسي ، إذا ساغ لنا أن نستعمل تعبير برنتل المشهور<sup>(١)</sup> !

ويتفق فلاسفة الإسلام جميعاً مع ابن سينا في الأخذ بهذا العدد والدفاع عنه . ويلجأ إخوان الصفاء في ذلك — كعادتهم — إلى صورة رمزية لا يبعد أن يكونوا قد حاكوا فيها الرواقين ، فيشبهون المقولات العشرة في أنواعها وأفرادها ببستان فيه عشر شجرات ، وفي كل شجرة عدة فروع ، وعلى كل فرع عدة غصون ، وعلى كل غصن عدة قضبان ، وعلى كل قضيب عدة أوراق ، وتحت كل ورقة عدة ثمار ، ولكل ثمرة طعم ولون ورائحة لا تشبه الأخرى ، ومن ألم بالمقولات العشرة أصبح كصاحب هذا البستان الذي يحيط بما فيه من نظرة واحدة<sup>(٢)</sup> . ويعتق ابن رشد في احترام نظرية المقولات الأرسطية ، ويرى أن عددها فوق النقد والملاحظة<sup>(٣)</sup> . ولا بن سبعين ، صوفي وفيلسوف القرن الثالث عشر ، مراسلات مع فردريك الثاني ملك صقلية يرد فيها على بعض أسئلة وجهها إليه ، وفي رده على عدد المقولات يجيب بأن البحث فيه لا معنى له ، لأن المقولات نفسها إنما هي حصر للوجودات على اختلافها ، فالطبيعة هي التي أملت عددها<sup>(٤)</sup> . وفي هذا التراسل ما يدل على أن هذه المشكلة شغلت الأذهان في القرون الوسطى لدى المسيحيين والمسلمين على السواء .

(١) Prantl, *Geschichte der Logik*, Leipzig 1855 - 1870, T. 1, p. 206 - cf. Apelt, op. cit., p. 160.

(٢) إخوان الصفاء : رسائل ، القاهرة ١٩٣٨ ، ج ١ ، ص ٣٢٩ — ٣٣٠

(٣) ابن رشد ، تلخيص المقولات ، ص ١٢

(٤) Mehren, Ibn Sab'in, *Correspondance avec l'empereur Frédéric II dans Journal asiatique* 1879, p. 392.

وإذا كان فلاسفة الإسلام قد أخذوا بعدد المقولات ، فإن هناك فريقا استنكره، ونعنى به أنصار نظرية الجوهر الفرد من المتكلمين . وهؤلاء، في رفضهم للصورة والهيولى الأرسطية ، حاولوا أن يكونوا العالم من جواهر فردة يخلقها الله دون انقطاع ، وهى منفصلة دائما ولا تكون في تلاقيها أى مركب .<sup>(١)</sup> واذن ليس ثمة خط ولا سطح ولا كم متصل ولا منفصل ، ولا زمان ولا إضافة ، وكل ما هنالك جواهر فردة متحركة باستمرار<sup>(٢)</sup> . فالمقولات ثلاثة لا عشرة ، وهى الجوهر ، وأعراضه التى يجمعها الكيف ، والآن الذى يتحرك فيه .

أما المقولات الأخرى فهى مجرد مظاهر واعتبارات ذهنية ، فالخطوط والسطوح التى تبدو أمامنا ليست إلا أمورا وهمية ، والزمان مجرد ارتباط الوقائع فى الذهن ، وفى المضاف يجب أن تفرق بين الذات والموضوع ، والأولى فقط هى مصدره ، ولا يمكن تصور إضافة بمعزل عن الذهن ، وإلا استلزمت إضافة أخرى إلى ما لا نهاية<sup>(٣)</sup> . وفى هذا ما يكفى للتدليل على ما فى نقد المتكلمين لمقولات أرسطو من طرافة وأصالة، ذلك لأنه يعتمد على ذاتية غير مألوفة لدى القدامى . وتبدو هذه الذاتية بوضوح فى تحليلهم

---

(١) Madkour, *La place d'Al Fārābī*, Paris 1934, p. 49—50.

(٢) الطائر ، حواشى على مقولات السجائى ، القاهرة ١٣١٣هـ ، ص ١٢٤

(٣) Schmeelders, *Essai sur les écoles philos. chez les Arabes*, Paris, 1842, p. 161.



لفكرة المضاف ، ذلك التحليل الذى يذكركنا بيرادلى بين المعاصرين .<sup>(١)</sup> حقا  
إن الرواقين سبقوهم إلى القول بأن الإضافة تتطلب عملا ذهنيا ، ولكنهم لم  
يتعمقوا تعمقهم<sup>(٢)</sup> .

#### هـ — خصائصها ومميزاتها :

لم يلتزم أرسطو ترتيبا ثابتا فى سرد مقولاته ، فتارة يقدم الكم على المضاف  
والكيف ، وتارة يؤخره عنهما . وقد سردها فى " كتاب المقولات " على  
النحو الآتى : الجوهر ، والكم ، والمضاف ، والكيف ، والآن ، ومتى ،  
والوضع ، والملك ، وأن يفعل ، وأن يفعل .<sup>(٣)</sup> ثم أخذ يشرحها شرحا غير  
متعادل ، فلم يقف طويلا عند الستة الأخيرة ، بحجة أنها واضحة . وعنى عناية  
خاصة بالأربعة الأولى ، فعرفها وقارن بعضها ببعض ، وبين خصائصها .  
والجواهر فى رأيه هو دعائمها جميعا ، ولعله نجح فى ذكر مميزاته أكثر من غيره ،  
أما الثلاثة التالية فقد درسها دراسة ناقصة معولا على العرف الدارج ، وتلك  
سنة مألوفة لديه ، وتتلخص فى محاولة توضيح المعانى الفلسفية ، الدقيقة فى ضوء  
الاستعمال الشائع<sup>(٤)</sup> .

---

(١) Bradley, *Appearance and reality*, London, 1893 p. 25.

(٢) Van den Berg, *Die Epitome der Metaphysik des Averroes*, p. V.

(٣) Aristotle, *Catégories*, Ch. IV.

(٤) Apelt, *Beitraege*, p. 134.

وقد أخذ الشراح بهذا المنهج ، فالترموا ترتيب "كتاب المقولات" ، وجهدوا في تحليل عدول أرسطو عنه في مؤلفاته الأخرى ، وأطالوا حيث أطال ، وسكتوا حيث سكت . ولم يخرج ابن سينا عن ذلك كثيرا ، فعرف الجوهر بأنه مالا يوجد في موضوع<sup>(١)</sup> . وذكر من خواصه أنه المقصود بالإشارة<sup>(٢)</sup> ، وأنه لا ضده<sup>(٣)</sup> ، وقسم الجواهر إلى أول وثانية وثالثة ، والجواهر الأولى هي الأشخاص ، وهي بلا شك أدخل في باب الجوهر ، والثانية والثالثة هي الأجناس والأنواع<sup>(٤)</sup> .

وعلى عكس الجوهر لا يقوم العرض الا بغيره ، وتدخل تحته المقولات التسع الأخرى.<sup>(٥)</sup> وهنا يقف ابن سينا طويلا ، ليبيّن ما إذا كان العرض جنسا وهي أنواع له.<sup>(٦)</sup> ويرد على من قال إن شيئا واحدا يكون عرضا وجوهرا من وجهين<sup>(٧)</sup> . ويرجع هذا مرة أخرى إلى الخلاف في طبيعة نظرية المقولات ، فان كانت تصنيفا للكليات فمن الممكن أن يكون كلياً مأمحولا في قضية وموضوعا في أخرى . وإن كانت تعريفا كاملا لاوجود كما يقولون فإنما تنصب على

(١) ابن سينا ، المقولات : ص ٩٢

(٢) المصدر السابق ، ص ١٠٣

(٣) » » ، ص ١٠٥

(٤) » » ، ص ٩٥ — ١٠٢

(٥) » » ، ص ٢٨ — ٣٨

(٦) » » ، ص ٦٣ — ٨٢

(٧) » » ، ص ٤٥ — ٥١

الجوهر وأعراضه ، ولا يمكن أن يكون العرض جوهرًا بحال ، ومن هنا جاء الخلط بين المحمول والعرض ، بل بين المنطق والميتافيزيقي .

ويلاحظ ابن سينا أنه جرت العادة بذكر الكمية فوراً بعد الجوهر ، لأن وجودها أعم من الكيفية وأصح من المضاف ، وقد تذكر أمور أخرى لتبرير ذلك ، ” ولكننا لا نؤثر أن نشتغل بأمثال هذه المباحث إلا اشتغالا دون الوسط<sup>(١)</sup> “ . والكم ضربان : متصل أو مالا جزائه وضع كالخط والسطح والجسم ، ومنفصل أو ما ليس لأجزائه وضع كالعدد<sup>(٢)</sup> . وأما الزمان والقول فلا يسلم ابن سينا بأنهما من الكم المنفصل ، ملاحظاً أن المعلم الأول جارى فيهما المشهور دون تحقيق ، وقد وقع في هذا غير مرة في ” كتاب المقولات “ ، كما فعل في تفصيل الحركة وبعض خواص المضاف<sup>(٣)</sup> . ومن أخص خصائص الكمية أن لها بذاتها جزءا ، وأنها تختمل التقدير ، وتقبل المساواة واللامساواة ، وقد يضيفون إلى ذلك أنها لا تقبل التضاد ، ولا الأشد ولا الأضعف<sup>(٤)</sup> .

ويجىء المضاف بعد الكمية ، وللشرح في ذلك تخريجات أظهرها أضعفها ، وهو أنه أوثق صلة بها منه بالكيفية<sup>(٥)</sup> . والمضاف هو المقول

---

(١) المصدر السابق ، ص ١١٢

(٢) » » ، ص ١١٦

(٣) » » ، ص ١٢٤

(٤) » » ، ص ١٢٤ — ١٤٣

(٥) » » ، ص ١٤٣



بالقياس إلى غيره ، وتصوره يقتضى تصور أمر آخر<sup>(١)</sup> . فلا يمكن إدراك السقف إلا ومعه الحائط الذى يقفه ، ولا الأكبر بدون الأصغر<sup>(٢)</sup> . ويكاد يعرض للقولات جميعها كالأب والابن فى مقولة الجوهر ، والكبير والصغير فى مقولة الكم ، والساخن والبارد فى مقولة الكيف ، والعالى والسافل فى مقولة الأين ، والقديم والحديث فى مقولة الزمان<sup>(٣)</sup> . ولكل مضاف حقيقى مضاف إليه كالسيد والعبد ، والضعف والنصف ، والمتضايقان متلازمان فى الغالب وجودا وعدما ، وقد لا يتلازمان كالمعلوم والمحسوس اللذين يسبقان العلم والحس<sup>(٤)</sup> . ولتوضيح فكرة الإضافة توضيحا كافيا يحيل ابن سينا على الميثافزيقى<sup>(٥)</sup> ، والواقع أنها ليست هيئة ، فإننا إذا اتزعنا من الأشياء جميع علاقاتها لم يبق لها وجود ، وإذا كانت الإضافة مصدر الوجود فما قيمة الأشياء فى ذاتها ؟

ولا يرتضى ابن سينا تعريف أرسطو للكيفية بأنها ما يقع فى جواب كيف ؟ لأن الموضع أيضا يقع فى جواب هذا السؤال<sup>(٦)</sup> ، ولا تعريفات أخرى ذهب إليها الشراح من أنها ما يقال به للأشياء إنها شبيهة وغير شبيهة<sup>(٧)</sup> ، ولأنها

(١) المصدر السابق ، ص ١٤٤

(٢) » » ، ص ١٤٥ — ١٤٦

(٣) » » ، ص ١٤٨

(٤) » » ، ص ١٥٠ — ١٥٢

(٥) » » ، ص ١٤٣

(٦) » » ، ص ١٦٧

(٧) » » ، ص ١٦٨ — ١٧١

هيئة قارة في الموصوف بها ويمكن تصورها دون مراعاة نسبة إلى شيء آخر.<sup>(١)</sup> ويقنع مع هذا بأن يقول إنها كيف يقع على صور أربعة هي الأقسام المشهورة التي قال بها أرسطو من قبل ، وهي أنها ملكات وحالات ، أو منها ما يكون بالقوة وما يكون بالفعل<sup>(٢)</sup> . ويبيى بلاء شديدا في مناقشة هذه الأقسام ، مينا تداخلها وعدم دقتها<sup>(٣)</sup> ، ثم ينتهى به المطاف إلى الأخذ بها وشرحها قسما قسما<sup>(٤)</sup> . وتلك ظاهرة كثيرا ما لوحظت عليه في "كتاب المقولات" ، فبدأ ناقدا ويختم مسلما ، وكأنما يشعر بحيرة لا يجد السبيل إلى الخروج منها . وقد لاحظ أرسطو أنه في اللغات، الراقية يشتق من اسم الكيفية الوصف المقابل ، كالبياض والأبيض ، العدالة والعدل<sup>(٥)</sup> ، ويطبق ابن سينا هذا على العربية والفارسية اللتين يعرفهما جيدا<sup>(٦)</sup> .

ويتمهل الأستاذ الرئيس أكثر من أرسطو في شرح المقولات الستة الباقية ، وإن كان لم يوفها حقها . فالأين كون الشيء في مكان كفوق وتحت ، وهو أشبه ما يكون بالكيفية<sup>(٧)</sup> . ومتى نسبة الشيء إلى الزمان ، كقولهم حدث وقت الزوال ، وعام كذا<sup>(٨)</sup> . ويشير الإسكندر الأفروديسى ،

(١) المصدر السابق ، ص ١٧١ - ١٧٢

(٢) » » ، ص ١٧٢

(٣) » » ، ص ١٧٤ - ١٨٠

(٤) » » ، ص ١٨١ - ١٨٥

(٥) Aristote, *Catégories*, 27 b, 11.

(٦) ابن سينا ، المقولات ، ص ٢١٨

(٧) المصدر السابق ، ص ٢٢٨

(٨) » » ، ص ٢٣١

أو فاضل المتأخرين كما يسميه ابن سينا ، إلى " المتى الخاص " الذي ينصب على زمن محدود ، ولا يرى فيلسوف الإسلام ضرورة لهذا التخصيص <sup>(١)</sup> . والوضع كون الجسم بحيث تكون لأجزائه بعضها إلى بعض نسبة في الانحراف والموازاة ، كالقيام والقعود والاستلقاء <sup>(٢)</sup> . والملك ، أو الحدة كما يسميها ، مقولة في رأيه غير واضحة ، ويقرر أنه لم يتفق له حتى الآن فهمها ، ولم يجب له أنواعا تدخل تحتها ، ويحيل على من زعموا أنها كون الجوهر في جوهر آخر يشمله وينتقل بانتقاله كالتسلح والتزین <sup>(٣)</sup> . وأما مقولة أن يفعل وأن ينفع فتدلان على نسبة الجوهر إلى أمر لم يكن فيه من قبل كالتسخين والتسخن ، ويفضل ابن سينا هذه الصيغة على صيغة الفعل والانعغال <sup>(٤)</sup> ، ولكنه لم يلتزم ذلك في كتبه الأخرى <sup>(٥)</sup> .

## ٦ — الجمل :

لم يقف الجدل الأثيني في أنحریات القرن الخامس قبل الميلاد عند حد ، فأنكر السوفطائيون الفضيلة والمعرفة ، ورفض الميغاريون إمكان الحكم . وهؤلاء خاصة هم الذين عناهم أفلاطون في محاوره " السوفسطائي " ، وأرسطو في " المقولات " حين حاولا إثبات الجمل . ويسلم الميغاريون بوجود المعاني

(١) المصدر السابق ، ص ٢٣١ — ٢٣٢

(٢) » » ، ص ٢٣٣ — ٢٣٤

(٣) » » ، ص ٢٣٥

(٤) » » ، ص ٢٣٥ — ٢٣٦

(٥) ابن سينا ، النجاء ، ص ١٢٨

والكليات ، ولكنها في نظرهم منفصلة ومتميزة دائماً ولا صلة بينها . وإذا انتفت هذه الصلة انتفت القضية والحكم ، وانتفى المنطق جميعه . ولذلك حرص أرسطو في مقدمة " المقولات " على أن يعقد فصلاً يبين فيه ما يحمل وما يحمل عليه ، فالأشخاص يحمل عليها ولا تحمل ، والأجناس والأنواع تحمل ويحمل عليها ، ويصدق على الموضوع كل ما يصدق على المحمول<sup>(١)</sup> . ويعتبر هذا الفصل دعامة ما رددته المشائون جميعاً في نظرية الحمل ، ولا يكاد ابن سينا يخرج عليه ، فيقرر أن كل ما يقال على موضوع يجب أن يكون كلياً<sup>(٢)</sup> ، وأنه إذا كان المحمول يقال على موضوع فإن العرض يوجد في موضوع<sup>(٣)</sup> ، وإذا حمل شيء على موضوعين كان وسطاً بينهما<sup>(٤)</sup> ، والحمل ضرب من الوصف ومن الجائز أن تنطبق صفة واحدة على أمرين مختلفين<sup>(٥)</sup> .

## ٧ - التقابل :

في عالم الواقع صور شتى من التعارض ، فهناك الشمال واليمين ، والحر والبرد ، والأبيض والأسود . ويشعر الذهن أيضاً بقلق وحيرة حين تصطدم الحقيقة بالخيال ، ويتباين النظرى والعملى . لهذا لم يكن غريباً أن يستلقت التقابل أنظار المفكرين الأول ، فالبحوث الطبيعية السابقة لسقراط

(١) Aristote, Catégories, Ch. 2.

(٢) ابن سينا ، المقولات ، ص ٢١

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٢

(٤) » » ، ص ٣٨

(٥) » » ، ص ٤٢



تكاد تقوم على فكرة التضاد ، وتذهب إلى أن التغير انتقال من طرف إلى طرف ومن ضد إلى ضد . والإيليه في جملتها تتلخص في تعارض بين الوجود واللا وجود ، وهذا ما أوحى في الغالب بمبدأ عدم التناقض الذي يعد دعامة المنطق الأرسطي . والجدل الأفلاطوني تطبيق طريف ودقيق لفكرة التقابل ، وقد بلغ قمته في محاوره ” بارمنيدس “ حيث يدعو النفي الإثبات ، وينتقل الحوار من ضد إلى ضد .

وقد شاء أرسطو أن يجمع المتقابلات ويوازن بينها ، ويكون منها نظرية شاملة . وعرض لها في موضعين :

( ١ ) الفصل الخامس من الجزء الأول من كتاب ” ما وراء الطبيعة “.

( ٢ ) آخر كتاب ” المقولات “.

وتتصرف في أربعة أنواع يرتبها ترتيباً تصاعدياً على النحو التالي : المتضايقان ، والضدان ، والعدم والملكة ، والنفي والإثبات . وقد يضيف إليها الكون والفساد ، والمتقدم والمتأخر ، والحركة والسكون ؛ إلا أن هذه ليست أنواعاً قائمة بذاتها ، ويمكن ردها إلى الأولى . ونظرية التقابل هذه ، على ما فيها من جوانب ميتافيزيقية ولغوية ، ذات طابع منطقي واضح ، وقدر لها ضرب من النجاح لدى المناطق القدامى والمحدثين .

أخذ بها ابن سينا ، ووقف عليها المقالة السابعة من ” مقولاته “ ، وحاول أن يشرح فيها أنواع التقابل الأربعة ، ويرد على الاعتراضات التي وجهت إليها . وإذا كان شرحه لم يخل من غموض وتعقيد ، فإن دفاعه قوى واضح .

” والمتقابلان في رأيه هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد <sup>(١)</sup> “. وهما إما متضايقان كالأب والابن ، أو ضدان كالزوج والفرد ، أو عدم وملكة كالعمى والبصر ، أو متناقضان كالفرس واللافرس <sup>(٢)</sup> . وقد سبق له أن شرح الإضافة <sup>(٣)</sup> ، ويلاحظ هنا بحق أن التقابل فيها يبين لأنه أساس ماهيتها <sup>(٤)</sup> . والضدان هما اللفظان اللذان يبعد أحدهما عن الآخر ما أمكن ، مع اجتماعهما في موضوع واحد ، فهما طرفان في جنس كالزوج والفرد والأسود والأبيض ، وإلا فلا سبيل لأن يتلاقيا إن لم يكن بينهما جامع يجمعهما برغم تباعدهما <sup>(٥)</sup> . والعدم والملكة ، أو القنية كما يسميها ، صورة من صور الكيفية كما أشرنا إلى ذلك من قبل <sup>(٦)</sup> . وتقابلهما يتم بفقدان الملكة في حينها ، ولا يكاد يجسد المشائيون له مثلا إلا العمى والإبصار لدى الرجل المهيا لذلك <sup>(٧)</sup> . والتناقض هو التقابل بين الإثبات والنفي ، وينصب على الألفاظ كحصان ولا حصان فلا يحتمل صدقا ولا كذبا ، أو على قضايا كزيد قاعد وزيد غير قاعد ، وهما حكان إن صدق أحدهما فالآخر كاذب لا محالة ، وهذا هو التقابل الحق <sup>(٨)</sup> .

(١) المصدر السابق ، ص ٢٤١

(٢) » » ، ص ٢٤١ — ٢٤٣

(٣) » » ، مقدمة ص (١٦) — (١٧) .

(٤) » » ، ص ٢٤٤

(٥) » » ، ص ٢٤٧ — ٢٤٨

(٦) » » ، مقدمة ص (١٨) .

(٧) » » ، ص ٢٤٥

(٨) » » ، ص ٢٤١ — ٢٤٢

وينسأل ابن سينا هل نحن أمام تصنيف مكتمل أم مجرد مجموعة من المتقابلات؟ وبعبارة أخرى هل المتقابلات أربعة لا غير أو تقبل الزيادة والنقص؟ ويبدو عليه أنه كان يود أن يكون هذا التصنيف أدق مما هو عليه، ويحاول ضبطه دون جدوى<sup>(١)</sup>. ومع هذا يرى أن المتقابلات أربعة دون زيادة أو نقصان، ويرد على من زعموا أن التصنيف الأرسطي غير مكتمل بحجة أنه لا يشمل على تقابل العرض والجوهر ولا المادة والصورة، ملاحظاً أن الأولين يدخلان في التناقض<sup>(٢)</sup>، ولم يجب عن الآخرين، ويمكن ردهما إلى المتضايقين. ويذهب آخرون إلى أن الأضداد كلها من باب المضاف، لأن الحرارة مثلاً لا تكون كذلك إلا منسوبة إلى البرودة، وإذن يكون التضاد نفس الإضافة أو نوعاً منها على الأقل<sup>(٣)</sup>. وهذا غير صحيح، لأن لكل ضد دلالة ذاتية قبل أن يكون ضدًا، والضدية نتيجة لهذه الدلالة، وعننا نشأ فكرة التضايق. وعلى هذا يمكن أن نقول أن المتقابلات كلها متضايقة على نحو ما، لأن التقابل نفسه ضرب من الإضافة<sup>(٤)</sup>. وهنا يردد ابن سينا اعتراضاً قديماً لنيقوسترات، ويجيب عنه على النحو الذي أجاب به سمبليقوس، وهو أن الضدين من حيث الصورة متضايقان، ومن حيث المادة غير متضايقين<sup>(٥)</sup>. والواقع أنه مع التسليم بأن في التضاد إضافة لا يصح القول بالغائه ولا بإدماجه

(١) المصدر السابق، ص ٢٥٠.

(٢) » » ، ص ٢٤٥ — ٢٤٩.

(٣) » » ، ص ٢٤٩ — ٢٥٠.

(٤) » » ، ص ٢٥٠ — ٢٥٤.

(٥) Simplicius, *Catégories*, 1, 18 et suiv.

فيها ، لأنه أحد صور التقابل الواضحة . ولا شك في أن تقابل النفي والإثبات هو أقوى تقابل ، ويبدو في التناقض أولا ، ثم في التضاد والعدم والملكية ، ولا يكاد يلحظ في الإضافة .

وفي نظرية التقابل الأرسطية نواحى ضعف لا تنكر ، فهي لا تقوم على أساس سليم ، وتتأرجح بين اللفظ والمعنى . وهذا عيب عام في منطق أرسطو ، فهمزة النفي مثلا (Alpha privatif) تساهم بنصيب في نظرية التقابل ، والأسماء المشتركة والمترادفة تقود إلى نظرية المقولات . هذا إلى أن دراساته الطبيعية عني عليها الدهر ، وانهت به إلى أخطاء كثيرة . ففكرة العدم والملكية لا تقوم على أساس علمي صحيح ، ونستطيع أن نلغي في سر هذا النوع من التقابل . وبعض آرائه الميتافيزيقية غامضة ومعقدة ، ومن بينها فكرة الإضافة التي لم ينجح في أن يوضحها توضيحا كافيا . ومع هذا يرجع إليه الفضل أولا في تحديد معنى التناقض والتضاد ، وهذا قدر لا جدال فيه من نظرية التقابل ، وهو ما بقي لدى المناطقة المحدثين والمعاصرين ، أمثال هملتون<sup>(١)</sup> وكينز<sup>(٢)</sup> . ويربط ثانيا تناقض المعاني بتناقض الأحكام ، وفي هذا يقول جوبلوجو : " ليس ثمة تناقض حيث لا تكون قضية ، بل ولا تضاد ولا تقابل بوجه عام . ونظرية التقابل أوضح في منطق الأحكام منها في منطق المعاني ، لأن الأحكام المتقابلة في الثاني ليست ظاهرة بل مفترضة ومتضمنة<sup>(٣)</sup> " .

---

(١) Hamilton, *Lectures on Logic*, 2nd édit., London 1866. t. 1, p. 213-214.

(٢) Keynes, *Studies and exercises on Formal Logic*, 1st edit. Cambridge 1879, p. 30-33.

(٣) Goblot, *Traité de logique*, 5e édit., Paris 1929, p. 93.



ولم يختلف الأمر عن هذا كثيرا في العالم العربي ، فتقابل الألفاظ لا يكاد يذكر إلى جانب تقابل القضايا ، وحتى ابن سينا نفسه لم يعرض له إلا في ” كتاب المقولات “ . ونحاذي هذه المناطق الآخرين ، فيما عدا صاحب ” البصائر النصيرية “ الذي شاء أن يخصص منطق ” الشفاء “ تلخيصا كاملا .<sup>(١)</sup> ومن تقابل الألفاظ لم يبق إلا التناقض والتضاد ، ويعبر عنهما عادة بالقاعدتين المشهورتين اللتين كثيرا ما وردتا في مواطن الجدل على ألسنة المتكلمين والفلاسفة والفقهاء ، وهما : ” النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان “ ، و ” الضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان “ .

\* \*

ويبدو مما تقدم أن المشاكل الرئيسية المتصلة بنظرية المقولات أثرت جميعها في الثقافة الإسلامية ، ألهم إلا مدى الأصالة فيها ، وهل ابتدعتها أرسطو ابتداء أم تأثر فيها بمن قبله ؟ ولم يشغل مفكرو الإسلام كثيرا بالبحث عن أصول الأفكار وتسلسلها ، ولم يعنوا بالربط التاريخي ، ومعلوماتهم عن سقراط وسابقيه قليلة وغامضة ، ويكادون يقفون عند أفلاطون ، وإن كان تلميذه قد طغى عليه في نظرهم طغيانا كبيرا . وكل ما نحظى به لدى ابن سينا في هذا الشأن هو أن المقولات في عددها وخصائصها وليدة الاستقراء . وإنا لتتفق معه في أن دراسات أرسطو الطبيعية أعانتة على تكوين نظرية المقولات ، ولكنه تأثر قطعا بما ذهب إليه أفلاطون من جمع وتقسيم للعاني والكميات في محاوراته المختلفة ، وخاصة ” بار ميندس “ و ” السوفسطائي “ .

---

(١) السوى ، البصائر النصيرية ، القاهرة ١٨٨٨ ، ص ٣٦ وما بعدها .

ومهما يكن من أمر اعتداد ابن سينا بالمعلم الأول ، فإن ” مقولاته “  
تشهد بنقد جرى وتحرر تام . ولم تقف جرأته عند الشراح الأول ، بل  
امتدت إلى أرسطو نفسه . وكثيرا ما شعر بالحيرة والقلق إزاء آراء ونظريات  
رددت من قبل ، فرفضها أو حاول أن ينقحها . وباختصار في كتاب  
” المقولات “ الذي نقدم له مادة غزيرة ، ونعتقد أنه سيلقى ضوءا جديدا  
على الفلسفة الإسلامية عامة وفلسفة ابن سينا خاصة .

\*  
\* \*

وقد تولى تحقيق أربعة ممن عاشوا مع ابن سينا ” وكتاب الشفاء “ زمنا  
طويلا ، فألفوا أسلوبه ، وتفهموا نصوصه ، وأدركوا دقائقه . وهم الأب  
جورج شحاته قنواي ، والأساتذة محمود الخضيرى ، وأحمد فؤاد الإهوانى ،  
وسعيد زايد ، وكلهم غنى عن التعريف . وقد قضوا فى تحقيقهم سنين عدة ،  
وبذلوا جهودا مضيئة . ولئن كان لى شىء أسجله هنا ، فهو أنى شهدت عناءهم ،  
ولمست عن قرب مدى حرصهم على تحرى الحقيقة وتخير أسلم الروايات  
وأصدقها . وأنا على يقين من أن قراءهم يتبعون دائما انتاجهم وينتظرون  
بفارغ الصبر ثمار جهودهم .

يونيه ١٩٥٨

## رموز المخطوطات

(١) ب = بنجيت ٣٣١ خصوصية ؛	(٧) ع = عاشر رقم ٢٠٧
٣٤١٥ بنجيت بالأزهر	(٨) عا = على أميرى رقم ١٥٠٤
(٢) بنج = بنجيت (هامش)	(٩) م = متحف بريطانى رقم ٧٥٠٠
(٣) د = دار الكتب رقم ٨٩٤	(١٠) ن = نور عثمانية رقم ٢٧٠٨
(٤) د ١ = دار الكتب رقم ٢٦٢ ح	(١١) ه = مكتب هندی رقم ٤٧٥٢
(٥) س = سليمانیه (داماد) ٨٢٤	(١٢) ى = بنى جامع رقم ٧٧٢
(٦) سا = داماد رقم ٨٢٢	





## المقولات



# المقالة الأولى

من الفن الثاني

من الجملة الأولى

---





# بسم الله الرحمن الرحيم

## الفن الثاني

من الحملة الأولى من المنطق في المقولات وهي سبع مقالات

### المقالة الأولى

سنة فصول

#### [الفصل الأول]

فصل (١)

في غرض المقولات

قد علمت فيما سلف مائة اللفظ المركب ومائة اللفظ المفرد ، وعلمت أن اللفظ المركب إنما يتألف من اللفظ المفرد ، وعلمت أن الألفاظ المفردة ، من حيث هي كلية وحزبية وذاتية وعرضية ، منقسمة خمسة أقسام ؛ فمن الواجب الآن أن تعلم أن معرفة هذه الأحوال الخمسة للألفاظ المفردة معينة على معرفة الألفاظ المركبة ، من حيث تقصد المعرفة بها ، وأن تعتقد أن ههنا أحوالا أخرى للألفاظ المفردة غير محتاج إليها في معرفة الألفاظ المركبة ؛ فليس كل أحوال الألفاظ المفردة يحتاج إليها ليتفهم بها في معرفة أحوال

( ٢ - ٥ ) الفن . . . فصول : المقالة الأولى من الفن الثاني من جملة المنطق وهو في المقولات

وهي أربعة فصول عا || ( ٣ ) هي : هوع ، م ؛ هذه سا || ( ٥ ) سنة : سبعة س ؛ أربعة عا ؛

أوردت ه عناوين الفصول الستة المشتملة عليها هذه المقالة || ( ٨ ) سلف : سبق س || مائة : مائة ع ||

( ١١ - ١٢ ) من حيث . . . بها : ساقطة من عا || ( ١٢ ) بها : ساقطة من سا || تعتقد أن : ساقطة من س ||

( ١٣ ) إليها : إليه ي || بها : به ه ، ي .

الألفاظ المركبة التركيب المقصود في المنطق ، أما هذه فما يُتَّفع بالوقوف عليها في صناعة المنطق ؛ وأن الألفاظ المركبة إنما تركب بحسب صناعة المنطق ليوقف على السبيل النافع في إفادة التصديق والتصور ؛ وهذه الإفادة تتم بالقياسات وبالحدود وبالرسوم .

والقياسات مؤلفة من مقدمات ، كما ستعرف ، وتحتاج أن تكون موضوعاتها كلية لتدخل في العلوم ؛ وتحتاج أن تكون موضوعاتها ومجولاتها على نسب من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية حتى تدخل في البرهان .

والقسمة أيضا إحدى الطرق الموصلة إلى اكتساب العلم بالمجهول . والقسمه الفاصلة هي التي تكون للأجناس إلى الأنواع بالفصول محفوظا فيها الترتيب ، لثلاث طفره من درجة إلى غير التي تليها . وقد تكون أيضا بالخواص والأعراض .

فمعرفة هذه المفردات الخمسة نافعة في القياسات ؛ ومنفعتها في الحدود والرسوم أظهر ؛ فإن الحدود من الأجناس والفصول ؛ والرسوم من الأجناس والخواص والأعراض ، وهي في أكثر الأمر لا نواع .

فتقديم تعرف هذه الأحوال اللاحقة للألفاظ المفردة قبل الشروع في معرفة المركبات تقديم إما ضروري وإما كالضروري .

وللألفاظ المفردة أحوال أخرى وهي دلالاتها على الأمور الموجودة أحد الوجودين اللذين يبناهما حين عرفنا موضوع المنطق . ولا ضرورة البتة إلى معرفة تلك ، أعني في أن نتعلم صناعة المنطق ، ولا شبه ضرورة ، لا من جهة حال دلالاتها على الأشخاص الجزئية ؛ فإن ذلك مما لا يتنفع به في شيء من العلوم أصلا ، فضلا عن المنطق ، ولا من جهة حال دلالاتها على الأنواع ؛ لأن هذا أمر لم يعن به أحد في صناعة المنطق ، وتمت صناعة المنطق دون ذلك ، ولا من جهة حال دلالاتها على الأجناس العالية ، التي جرت العادة بتسميتها مقولات وإفراد كتاب في فاتحة علم المنطق لأجلها الذي يسمى قاطيغورياس ؛

(٢) وأن : وإذا سا ، ع ، هـ ، ي || تركيب : تركيب ع ، هـ || (٥) ومجولاتها : ساقطة من سا || نسب : نسبة دا || (٨) لثلاث : ولثلاث دا || (٩) والأعراض : ساقطة من ن ، هـ || (١١) الرسوم من : الرسوم ومن ع ، م ، هـ ، ي || (١٢) أكثر : أصح سا ، م ، هـ ، ي || (١٣) فتقديم : فتقدم هـ || (١٥) دلالاتها : دلالاتها : د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي (١٦—١٧) ولا ضرورة . . . المنطق : ساقطة من سا || حال : ساقطة من ما || (٢٠) ولا من : ومن هـ .

فإنَّ المتعلم للنطق ، إذا انتقل بعد معرفته بما عرفنا من أحوال الألفاظ المفردة ، وعرف الاسم والكلمة ، أمكن أن ينتقل إلى تعلم القضايا وأقسامها ، والقياسات والتحديدات وأصنافها ، ومواد القياسات والحدود البرهانية وغير البرهانية وأجناسها وأنواعها ، وإن لم يخطر بباله أن ههنا مقولات عشرا ، وأنها هي التي تدل عليها أنفسها أو على ما يدخل فيها بالألفاظ المفردة .

٥

ولا يعرض من إغفال ذلك خلل يُعَدُّ به ؛ ولا إن ظن أحدٌ أنَّ هذه المقولات أكثر عددا أو أقل عددا دخله من ذلك وَهْنٌ في المنطق ؛ وليس أن يعلم أنه هل هذه الأمور توصف بالجنسية أوجبُّ عليه من أن يعلم أنه هل أمور أخرى توصف بال نوعية ، بل معرفة هذه . أما من جهة كيفية الوجود ، فإلى الفلسفة الأولى ؛ ومعرفتها من جهة تصور النفس لها ، فإلى حد من العلم الطبيعي يصاقب الفلسفة الأولى ؛ ومعرفة أنها تستحق الألفاظ توقع عليها ، فإلى صناعة اللغويين .

١٠

ومعرفة أن الألفاظ المفردة تقع على شيء منها ، من غير تعيين الألفاظ التي تقع عليها ، هي كمعرفة أن الأمور الموجودة لها ألفاظ مفردة موضوعة بالفعل أو في القوة . وليس أن يعرف المنطقي ، من حيث هو منطقي ، ذلك فيها أولى من معرفة ذلك في غيرها ؛ فإنه ليس يلزمه ، من حيث هو منطقي ، أن يشتغل بأن يعرف أن الألفاظ المفردة موضوعة لصنف من الأمور ، وهو الكليات العامة ، دون أن يعرف ذلك في صنف من الأمور ، وهي الكليات الخاصة . نعم ههنا شيء واحد وهو أن المتعلم قد ينتفع بهذا التلقين انتفاعا من وجه ، وهو أنه تحصل له إحاطة ما بالأمور ، ويقتدر على إيراد الأمثلة .

١٥

( ١ ) المتعلم : العلم م || عرفنا : عرفناه ع ، عا ، ه ، ي || عرف : عرفنا ع || ( ٢ ) وأجناسها : أجناسها ه ، ي || ( ٤ ) عشرا : عشرة ع || طيبا . . . فيها : ساقطة من عا || ( ٦ ) من : ساقطة من د || ( ٧ ) أو أقل عددا : ساقطة من عا || ( ٩ ) هذه : هذا ب ، س || ( ١٠ ) حد : بحر د ، ع ، ن ، ي || ( ١٣ ) في القوة : بالقوة د ا || ( ١٤ ) معرفة : معرفته ما ، م ، ن ، ع ، ي || ( ١٦ ) هو الكليات العامة : هي الكليات العامة س ، ع ، ه ، ي || أن يعرف : العرف ب || هي : هو سا ، ما ، م ، ن || ( ١٨ ) أنه : أن ع | تحصل له : تحصل سا ، ع || يقتدر : اقتدار ع ، ن ، ه ، ي .

وإذا كانت الحدود قد يعرض فيها اختلاف باختلاف وقوع المحدودات في مقولات شتى ، كحال الشيء الذي من مقولة المضاف مثلاً ، فإنه يعرض له أن يحتاج في تحديده إلى أحوال لا تعرض لما يقع في مقولة الجوهر. وربما خص أنواع الكمية في التحديد خواص هي لها دون أنواع الكيفية .

• وإذا كانت هذه الأشياء مفهومة على حياها ، كان تعلم ذلك سهلاً . بعد أن الحاجة إلى إفراد هذا التعليم غير ماسة في هذا المعنى ؛ فإنه يمكن أن تعلم صناعة التحديد بكماها من غير أن يحتاج إلى إفراد هذا الفن ، وأن يقال : إن كانت أمور من المضاف فحكمها كذا ، وإن كانت قوى وكيفيات فحكمها كذا . فيجب أن لا تتجاوز هذا القدر بطمئلك في هذا الفن ، وأن تتيقن أنه دخيل في صناعة المنطق ، وأن تعلم شيئاً آخر ، وهو أن واضع هذا الكتاب لم يضعه على سبيل التعاليم ، بل على سبيل الوضع والتقليد ؛ فإنه لا سبيل بالبيان المناسب للمنطق إلى أن تعلم ما يعلم فيه بالتحقيق .

ويجب أن تعلم أن كل ما يحاولون به إثبات العدد لهذه العشرة ، وأنه لا علم لها ، وأنه لا تداخل فيها ، وأن لكل واحد منها خاصية كذا ، وأن تسعة منها مخالفة للواحد الأول في أنه جوهر وهي أعراض ، وما أشبه ذلك فإنها بيانات مجتلبة من صناعات أخرى ومقصر فيها كل التقصير . إذ لا سبيل إلى معرفة ذلك إلا بالاستقصاء ؛ ولا سبيل إلى الاستقصاء إلا بعد الوصول إلى درجة العلم الذي يسمى فلسفة أولى .

فيجب أن تتحقق أن الغرض في هذا الكتاب هو أن تعتقد أن أموراً عشرة هي أجناس عالية تحوى الموجودات ، وعليها تقع الألفاظ المفردة اعتقاداً موضوعاً مسأماً ، وأن تعلم أن واحداً منها جوهر وأن التسعة الباقية أعراض ، من غير أن يبرهن لك أن التسعة أعراض ، بل يجب أن تقبله قبولا .

( ١ ) وإذا : وإن هـ || ( ٢ ) المضاف : المضافات عا || ( ٣ ) يقع في : يقع من س || ( ٥ ) تعلم : تعليم سا ، عا ، م ، ي ؛ ساقطة من ع || ( ٨ ) بطمئلك : مطمئلك سا ( ٩ ) دخيل : دخل من م ، م ، هـ || هذا : ساقطة من ب ، سا ، ع ، عا ، ن || ( ١١ ) ما يعلم : ساقطة من د || ( ١٢ ) يجب : ساقطة من د ، سا || ( ١٣ — ١٢ ) وأنه لا تداخل : وأن لا تدخل من ؛ لا تداخل سا ، م ، ن || ( ١٤ ) مجتلبة : مختلفة من ع ، عا ، هـ || صناعات : صناعة ن ، هـ ، ي || ( ١٥ ) بالاستقصاء : باستقصاء من || ( ١٨ ) أن تعلم : ساقطة من سا || ( ١٩ ) يبرهن : يبرهن ب || ( ٢٠ ) بل يجب : فيجب من .



فلا سبيل إلى أن نبرهن لك الآن أن الكيفيات والكميات أعراض من غير أن نبرهن لك ضرورة ذلك العدد ، بل تقبله قبولا ، ومن غير أن نبرهن لك أن كل واحد منها جنس بالحقيقة ، لا لفظ مشكك ، ولا دال على لازم غير مقوم . فلا سبيل لك ، في ابتداء التعليم ، أن تعلم مثلا أن الكيفية تقع على الأنواع التي تحتها وقوع الجنس ، وأنها ليست اسما مشتركا أو مشككا أو متواطئا ، ولكنه مقوم لماهية ما تحته ؛ وكذلك الكية .  
ومن اشتغل بذلك في هذا الكتاب فقد تكلف ما لا يفنى به وسعه . وكذا حال الخواص التي تذكر ، فإنها إنما تذكر ذكرا .

والدليل على أن الحق ما أقوله لك هو أن هذه المباحث قد تركت في الكتاب الذي هو الأصل . وأيضا فقد اشتهر كافة المنطقيين المحصلين عن أن يكون هذا الكتاب نظرا في طبائع الموجودات ، بل قالوا : إنه نظر فيها ، من حيث هي مدلول عليها بالألفاظ المفردة .  
ولست البراهين التي تصحح أن هذه التسعة أعراض غير البراهين التي تدل على أحوال وجودها ؛ ولا يوجد برهان على ذلك فيها ، من حيث هي مدلول عليها بالألفاظ المفردة ؛ وكذلك الحال في تلك المباحث الأخرى .

فإذا كان بيان هذه الأحوال فيها متعلقا بالنظر من حيث هي موجودة ، لم يكن للاشتياز الذي يعتقدونه معنى ؛ بل يكون هذا النظر فيها نظرا من حيث هي موجودة ، ثم من حيث هي مدلول عليها باللفظ ، فيكون قد جمع فيه وجهها النظر .

على أن كل ما ينظر في أحواله ، من حيث هو موجود ، فقد يُشعر مع ذلك بحاله ، من حيث هو مدلول عليه ؛ فإن لكل حقيقة من الوجود مطابقة من اللفظ . نعم لو كان لكونها مدلولها خواص لا تتناول صرافة الوجود ، وكان البحث في هذا الكتاب مقتصرًا عليها

( ١ ) من : ومن م ، ن ، ه ، ي || ( ٢ ) ضرورة : ضرورة ب ، د ، س ، سا ، ع ، ن ، ه ، ي || ومن غير : من غير سا || ( ٣ ) فلا : ولا م || ( ٤ ) وأنها : وأنه عا || ( ٥ ) لكنه مقوم : لكنها مقومة دا || مقوم : ليس مقوما ه ، ي ؛ مقوم (بفتح الواو المشددة) سا || ( ٩ ) المنطقيين : ساقطة من ه || ( ١٤ ) فإذا : وإذا ن || ( ١٥ ) فيها : ساقطة من سا || ( ١٦ ) فيه : فيها س ، ع ، ن ، ه ، ي || وجهها : وجه س || ( ١٧ ) هو موجود : هي موجود عا || ( ١٩ ) وكان : فكان عا م ، ن .



ومنصرفا إليها ، لكان بالحرى أن يظن أن هذا الذى عرفوه من أمر غرض هذا الكتاب ، حتى جردوه نظرا منطقيا ، ليس فلسفة أولى ولا فلسفة طبيعية ، أمرٌ دقيق وإخراج لطيف وفصل غامض .

ولو كانوا يضعون هذه الأمور كلها وضعا على سبيل التسليم ، ويقولون إن هذه جماع الأمور التى عليها تقع الألفاظ المفردة ومنها تؤلف الألفاظ المركبة ؛ بل هى الأمور التى معانيها فى النفس هى مواد أجزاء المعانى المركبة فى النفس التركيب الذى يتوصل به إلى إدراك المجهرلات ، وإن لم يكن هناك لفظ البتة ، لكانوا يقولون أيضا شيئا . وأما إصرارهم على أن هذا بحث منطقي ، وأن هذا متعلق بأن ألفاظا لا محالة ، فتكلف بحث ، فذلك تلبدوا وتحيروا .

وأما نحن فنقول ما قلناه ثم تتبع منهاج القوم وعاداتهم ، شئنا أو بينا ، ونقول : إن هذا الكتاب وتقديمه ، مع أنه ليس بكثير النفع ؛ فإنه ربما ضر فى بادئ الأمر ؛ فما أكثر من شاهدته قد تشوشت نفسه بسبب قراءته هذا الكتاب ، حتى تخيل منه أمورا لا سبيل إلى تحقيقها على كنهها فى هذا الكتاب ، فانعقدت له خيالات مصروفة عن الحقيقة ، وانبتت له عليها مذاهب وآراء دنست بذلك نفسه ، وانسطر فى لوح عقله ما لا ينبغي بانسطار غيره ، وإذا خالطه شوشة .

(١) منصرفا : مصروفا عا || بالحرى : ما حرسا || (٤) التسليم : التعليم عا ||  
 (٧) لكانوا : ما كانوا عا || (٨) بأن ألفاظا : بأن لها ألفاظا هـ ، ع ، ي ؛ بأن  
 الألفاظ نجح ، رجاء أيضا فى نجح هذا التعليق : " أى بأن هنا بالضرورة ألفاظا لا يستغنى عنها " بتوقيع ز ||  
 فتكلف بحث : فتكلف بحث ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ع ، ي || (١٠) وعاداتهم : ساقطة من ن ||  
 أو : أم سا || (١١) أنه : ساقطة من م || كذا : ساقطة من سا || (١٢) قراءته : قراءة م ، هـ ||  
 هذا الكتاب : ساقطة من د ؛ كتاب قاطيعور ياس ع ، هـ ، ع ، ي || (١٣) على : عن س || له : ساقطة من سا ||  
 (١٤) دنست : نسبت د || بذلك : + فى د || (١٥) بانسطار : لا انسطار هـ ، ع .

## [الفصل الثاني]

### فصل (ب)

في الألفاظ المتفقة والمتواطئة والمتباينة والمشتقة وما يجري مجراها

إن من الأمور المختلفة المتكثرة ما يشترك في اسم واحد ، وذلك على وجهين : فإنه إما أن يكون على طريق التواطؤ ، وإما أن يكون على غير طريق التواطؤ .

وطريق التواطؤ أن يكون الاسم لها واحدا وقول الجواهر ، أعني حد الذات أو رسمه الذي يحسب ما يفهم من ذلك الاسم ، واحدا من كل وجه ؛ مثل قولنا الحيوان على الإنسان والفرس والثور ، بل على زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الثور ؛ فإن جميع ذلك يسمى حيوانا . وإذا أراد أحد أن يحد أو يرسم ، وبالجملية أن يأتي بقول الجواهر ، أى اللفظ المفصل الدال على معنى الذات فيها كلها ، كان زبما أو حدا ؛ فإن القول أعم من كل واحد منهما ، وحده واحد فيها من كل وجه ؛ أى يكون واحدا بالمعنى ، وواحدا بالاستحقاق ، لا يختلف فيها بالأولى والأخرى ، والتقدم والتأخر ، والشدة والضعف . ويجب أن تكون هذه المواظاة في القول الذي يحسب هذا الاسم ؛ فإنه إذا وجد قول آخر يتحد فيه ويتشارك ، ولم يكن يحسب هذا الاسم ، لم يصر له الاسم مقولا بالتواطؤ .

(٩٨) في : ساقطة من م || المتواطئة : + والمتشابهة : || (٩٩) من : ساقطة من د ||  
إما : ساقطة من س || (١٠٠) وإذا : د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || أحد :  
واحد ، ي || (١٠١) فيها كلها : ساقطة من ع || (١٠٢) منها : + كان هـ || واحد فيها :  
واحدا فيها س ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || وجه : وجوه ع || يكون واحدا : يكون واحد س ||  
وواحدا : وواحد س || (١٠٣) والأخرى : الأخرى س || (١٠٤) المواظاة : المواظاة د ، هـ ،  
القى : ساقطة من س || وجد : + فيه س || (١٠٥) فيه : ساقطة من ع || له : +  
هذا يخ : ع ، هـ || نقولا : نقولا س .

ونحن نغني ههنا بالاسم كل لفظ دال، سواء كان ما يخص باسم الاسم، أو كان ما يخص باسم الكلمة، أو الثالث الذي لا يدل إلا بالمشاركة، كما سيأتيك بيانه بعد. فهذا ما يقال على سبيل التواطؤ.

فأما ما ليس على سبيل التواطؤ فإن جميعه قد يقال إنه باتفاق الاسم، وينقسم إلى أقسام ثلاثة: وذلك لأنه إما أن يكون المعنى فيها واحدا في نفسه، وإن اختلف من جهة أخرى، وإما أن لا يكون واحدا، ولكن يكون بينهما مشابهة ما، وإما أن لا يكون واحدا، ولا يكون أيضا بينهما مشابهة.

والذي يكون المعنى فيها واحدا، ولكن يختلف بعد ذلك، فمثل معنى الوجود: فإنه واحد في أشياء كثيرة، لكنه يختلف فيها؛ فإنه ليس موجودا فيها على صورة واحدة من كل وجه؛ فإنه موجود لبعضها قبل وبعضها بعد؛ فإن الوجود للجواهر قبل الوجود لسائر ما يتبعه؛ وأيضا فإن الوجود لبعض الجواهر قبله لبعض الجواهر؛ وكذلك الوجود لبعض الأعراض قبله لبعض الأعراض. فهذا طريق التقدم والتأخر.

وكذلك قد يختلف من طريق الأولى والأخرى؛ فإن الوجود لبعض الأشياء من ذاته، وبعضها من غيره. والموجود بذاته أولى بالوجود من الموجود بغيره، وكل ماهو متقدم بمعنى فهو أولى به، من غير عكس؛ فقد يكون شيان يشتركان في معنى من المعاني وليس هو لأحدهما قبل، بل هما فيه معا؛ لكن أحدهما أولى به لأنه أتم فيه وأثبت.

وأما الذي يختلف بالشدة والضعف فذلك إنما يكون في المعاني التي تقبل الشدة والضعف مثل البياض؛ فلذلك ما ليس يقال البياض على الذي في الثلج والذي في العاج على التواطؤ المطلق؛

- (١) ونحن: أملم أنا د، سا، ع، م، ن، ه، ي || غني: لا غني ه || يخص (مكررة):  
 يخص ع، ي || ما يخص (الثانية): ساقطة من سا || (٢) الكلمة: الكاية د || ما: ما د ||  
 يقال: تقول ه || (٤) فأما: وأما نج، س، سا || فإن: فإنه عا || (٥) يكون: ساقطة  
 من س || (٦) بينهما: بينهما م || ما: ساقطة من ب، س، ن، ه، ي ما فيه ع، ي ||  
 (٧) أيضا: ساقطة من ب، د || مشابهة: + فيه ن، ه || (٨) فمثل: فهو مثل ه، ي ||  
 (١١) الجواهر: الجواهر س، ع، ط، ن، ه، ي || (١٢) قبله لبعض الأعراض: ساقطة من ع ||  
 (١٤) بذاته: + قد يظن ه؛ + قد يظن فهو ي || كل: إن كل ع، ه، ي ||  
 (١٦) فيه: به سا || (١٧) يختلف: + فيه د، ع، م، ن، ه || التي: ساقطة من ن ||  
 (١٨) مثل البياض: كالبياض ع || فذلك ما: فذلك د؛ فذلك ي || في العاج: يقال في العاج م.

ولا تقال الفلسفة على التي في المشائين والتي في الرواقين على التواطؤ المطلق. وإنما تأتيك بمثلة مشهورة يجب أن يسامح فيها بعد الوقوف على الغرض .

فما كان المفهوم من اللفظ فيه واحدا إذا جرد ولم يكن واحدا من كل جهة متشابهة في الأشياء المتحدة في ذلك اللفظ فإنه يسمى اسما مشككا ؛ وربما سمي باسم آخر .

- والاسم المشكك قد يكون مطلقا ، كما قلنا ؛ وقد يكون بحسب النسبة إلى مبدأ واحد ، كقولنا طبي للجباب وللبلضع والدواء ؛ أو إلى غاية واحدة كقولنا صحي للدواء وللرياضة وللفضة ؛ وربما كانت بحسب النسبة إلى مبدأ وغاية واحدة ، كقولنا لجميع الأشياء إنها إلهية .

- وأما الذي لا يكون فيه اتفاق في قول الجوهر وشرح الاسم ، لكن يكون اتفاق في معنى يتشابه به ، فنزل قولنا الخيران للفرس ، والحيوان للصورة ، والقائمة لرجل الحيوان ، ولما يُقَالُ السرير ، فإنه يسمى تشابه الاسم ، وهو من جملة الاتفاق في الاسم ؛ فإن المسميات بمذله إنما تتفق في الاسم ولا تتفق في قول الجوهر الذي بحسب الاسم ؛ وذلك أنك إذا أثبت بقول الجوهر ، حيث يقال حيوان للفرس ، قلت إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة ، ولا تجد هذا القول هو القول الذي تأتي به إذا شرحت اسم الحيوان ، من حيث يقال على الصورة في الحائط ، فإنك تقول شكل صناعي يحاكي به ظاهر صورة الجسم الحساس المتحرك بالإرادة ؛ وكذلك إذا شرحت اسم القائمة في الحيوان قلت : إنه عضو طبيعي يقوم عليه الحيوان ويمشي به ؛ ولا تجد هذا الرسم في قائمة السرير ، بل تقول : إنه جسم صناعي مُستَدَقُّ مبان من السرير يقل السرير . ومع ذلك فإنك تجد بين الأمرين

- ( ١ ) التي : الذي ب ، ص ، هـ ، ي || ( ٢ ) فيه : فيها ب ، ع ، ن || جهة : وجه دا ، ص ، سا || ( ٤ ) المتحدة : المتحدة س || اسما : ساقطة من س || سمي : ساقطة من س || ( ٦ ) للضع : المضع ط || للدواء : الدواء ع ، ط ، م ، ي || أو إلى : وإلى سا || ( ٧ ) النسبة : النسب ط || ( ٨ ) يكون : + فيه هـ ، ي || ( ٩ ) يتشابه : متشابه ع ، ط || فنزل : فهو مثل هـ ، ي || القائمة : قولنا القائمة ع ، هـ ، ي || والقائمة لرجل الحيوان : ساقطة من ن || الحيوان : الإنسان س || لما : القائمة لما سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ || ( ١٠ ) فإنه : فإنها هي هـ ، ي || يسمى : مسمى ع ، م ( ١١ ) أنك : لأنك ي || ( ١٢ ) الجوهر : الحيوان ع || نفس : ساقطة من سا || ( ١٤ ) تقول : + إنه هـ || ظاهر : ساقطة من سا || ( ١٥ ) بالإرادة : بإرادة هـ || ( ١٧ ) فإنك : فإن ن .



شبهها إما في شكل وإما في سائر الأحوال ؛ فيكون ذلك الشبه هو الداعي إلى أن تعطى أحد الأمرين اسم الآخر ، ويكون الاسم في أحد الأمرين موضوعا وضعا متقدما ، ويكون في الثاني موضوعا ثانيا . فإذا قيس ذلك الاسم إلى الأمرين جميعا ، سمى بالاسم المتشابه ، وإذا قيس إلى الثاني منهما سمى بالاسم المنقول . وربما كان المعنى المتشابه فيه معنى متقررا بنفسه ، كالذى للحيوان المصور مع الحيوان الطبيعي ؛ وربما كان نسبة ما ؛ كما نقول لطرف الخط مبدأ ، وللعلة مبدأ .

وربما كان هذا الاشتباه اشتباها حقيقيا ، وربما كان اشتباها مجازيا بعيدا ، مثل قولهم كلب للنجم وللكلب الحيوانى ؛ وذلك لأنه لا تشابه بينهما في أمر حقيقى إلا في أمر مستعار ؛ وذلك لأن النجم رنى كالتابع للصورة التى جعلت كالإنسان ، ثم وجد الكلب أتبع الحيوانات للإنسان فسمى باسمه . فما كان سبيل نقل الاسم إليه هذا السبيل فلا ينبغي أن يجعل في هذا القسم ، بل هو من القسم الثالث الذى لا اشتراك حقيقيا ولا تشابه فيه ، مثل قولنا عين للبصر وعين للدينار . والسبب في وقوع هذا الاسم ليس ما ذهب إليه من قال إن الأمور ، لما كانت غير متناهية ، وكانت الألفاظ متناهية ، من حيث تركيبها من حروف متناهية ، وجب أن يكون الاسم الواحد تشترك فيه عدة أمور تلزمه . وليس كذلك ؛ لا من جهة أن الحروف المتناهية قد يمكن أن تتركب منها تركيبات غير متناهية ؛ وذلك لأن هذا الإمكان متعلق بتريد مقادير ما يركب من الحروف . ثم اللسان والعادة لا تحتمل كل تطويل للتركيبات من الحروف ، بل هناك حد تنفر الطباع من استعمال ما هو أطول منه . وإذا كان كذلك ، فقد حصل للملوح التركيب حد محدود وجب له أن يتناهى ما يركب من الحروف ؛ ولا لأن غير المتناهى إنما هو في الأشخاص دون الأنواع على ما يرون . ويقولون : إنه لو كان

(١) شكل : الشكل د ، م || (٣) فإذا : وإذا ع || (٤) بالاسم : بالأول د || (٥) وربما : وإنما س || نسبة : بشبه م || (٩) رنى : رأى سا ، م ؛ روى د || ثم : وها || (١٠) فسمى : فسمى ه || (١١) القسم : الاسم سا || اشتراك : اشتراك م || حقيقيا : حقيقى د ، ن ، ه ، ي || (١٢) للبصر : البصر ع || للدينار : الدينار ع || (١٣) تركيبها من : تركيبها عن ب ، س ، سا || (١٤ — ١٣) حروف متناهية : الحروف المتناهية ب ، س || (١٤) تلزمه : ساقطة من ع || (١٥) تتركب : تتركب ي || (١٦) متعلق : يتعلق د ، س ، م ، ي || لا تحتمل : فلا تحتمل د ، س ، سا ، م ، ي || (١٨) وجب : وجب ب ، ي || يركب : يركب ه || (١٩) الأشخاص : + الباطلة ي .



- الاشتراك في الاسم إنما يوجب غير المتناهي ، لكان يجب أن تكون أسماء الأنواع أيضا لا يقع فيها اشتراك ، فإن هذا البيان غلط ؛ لأن الأنواع قد لا تنتهي من وجه ، كما علمت ؛ ولأن الأشخاص إذا كانت غير متناهية ، فأخذت من حيث هي أمور شاركتها الأنواع ، فصارت الأمور غير متناهية وفيها الأنواع ، وكانت الأنواع من جملة الأمور التي لا تنتهي ؛ والتسمية إنما تقع على الأمور ، من جهة ما هي أمور ، لا من حيث هي أشخاص . فهذان الاعتراضان لا يكشفان ما في هذا من الغلط ، بل وجه بيان الغلط في اشتغال من اشتغل بتعليل ذلك من كون الأشياء غير متناهية هو أن الأمور وإن كانت ، من حيث هي أمور غير متناهية ، فإنها ، من حيث يقصدها المسمون بالتسمية ، متناهية ؛ فإن المسمين ليسوا يشرعون في أن يسموا كل واحد مما لا نهاية له ؛ فإن ذلك لا يخطر ببالهم ؛ فكيف يقصدون التسمية له ؟ بل كل ما قصد تسميته فهو متناه . وقد كان يمكن أن يكون لكل واحد منه اسم مفرد ؛ والدليل على ذلك أنك الآن لو شئت لأفردت للجميع ما وقعت فيه الشركة في الاسم اسما مفردا ؛ لأن جميع ذلك متناه . فهذا القول إنما يبطل من هذا الوجه ؛ وإن كان يمكن أن يعبر عن هذا القول بعبارة أخرى على وجه من وجوه التكلف .

- والتحمل يستمر ؛ إلا أنه يرجع إلى بعض ما نريد أن نعطيه من السبب في ذلك فنقول :  
١٥ إن السبب في وقوع هذه الشركة أحد شيئين : إما التشبيهات الاستعارية المجازية كما هي في لفظة "العين" ؛ فإنه لما كان اسما للبصر ، وكان البصر من فعله المعانية ، وكانت المعانية تدل بوجه ما على الحضور ، والحضور يدل على النقد ، وكان النقد الحقيقي هو الدينار ، سمي الدينار لذلك فيما نظن عينا . أولاً لأنه عزيز عِزَّ العين ، أو شئ آخر من هذه الوجوه .

( ١ ) يجب أن تكون : ساقطة من ما || أسماء : اسم ب ، م || ( ٢ ) لأن : وذلك أن ع ،  
|| لأن الأنواع : + أيضا ع ، ه || مختل : مخيل م || علمت : + لا عا ||  
( ٤ ) غير : ساقطة من م || وفيها : وفي م || ( ٥ ) حيث هي : جهة ما ع ، عا ، م || ( ٦ ) هذا :  
+ التولج ، ع ، ه ، ي || وجه : جملة وجه ه || ( ٧ ) هو : وهو م ، هي ع ، ه ، ي ||  
( ٨ ) متناهية : المتناهية د ، م ، ي || ( ١٠ ) قصد : قصدوا ع || تسميته : للتسمية له ه ، ي ||  
( ١٢ ) الجميع : الجميع م || جميع : الجميع م || ( ١٤ ) وجوه : ساقطة من ب ، م ؛ الوجوه م ||  
( ١٥ ) والتحمل : فالتحمل د || ( ١٦ ) ان : بل ه ؛ بل ان ع || شيئين : الشيئين ه || هي : وقع  
ه ، ي || ( ١٧ ) تدل : ساقطة من سا || ( ١٨ ) يدل : ساقطة من م ، ي || للدينار : الدينار  
ع ، عا ، ه ، ي .

وربما كان ذلك على سبيل التذكر والتبرك، أو على سبيل الرجاء؛ وأكثر هذه في الجزئيات  
 كمن يرغب في التسمية باسم نبي، أو يسمى ابنه باسم أبيه ليتذكره به. وأما الاتفاقات البهائية  
 الواقعة فلاختلاف المسمين التسمية الأولى؛ كأن بعضهم اتفق له أن أوقع اسم العين على  
 شيء والآخر اتفق له أن أوقعه على غيره؛ فيجوز إذن أن يكون سبب الاتفاق هو اختلاف  
 حال مسمين، أو لاختلاف حال مسم واحد في زمانين صار فيهما كشخصين.

وهذا القسم الواقع فيه من الأسباب ما عددناه هو المخصوص باسم اشتراك الاسم؛  
 ويشترك التشابه بالاسم في أن الاسم يكون واحدا ومعناه ليس بواحد؛ ولا يرفع اشتراك الاسم  
 ولا اتفاقه؛ بل يكون هناك قول واحد متفق واسم واحد متفق كل واحد منهما في الجميع؛  
 فإن هذا لا يمنع أن يكون القول المتفق فيه ليس بحسب هذا الاسم، مثل أن قائمة السرير  
 وقائمة الحيوان يتفقان في اسم القائمة، ويتفقان في أن كل واحد منهما جوهر ذو طول وعرض  
 وعمق، وهذا لا يمنع أن يكون اسم القائمة مقولا عليهما بالاشتراك أو التشابه؛ وذلك لأن  
 هذا ليس بحسب اسم القائمة بل بحسب لفظ آخر، وهو الجسم؛ ولا يمنع أن يكون لهذا  
 القول اسم آخر موضوع؛ وليس إذا لم يكن له اسم موضوع دل ذلك على أنه بحسب هذا  
 الاسم الذي هو القائمة.

وقد يتفق أن يكون الاسم الواحد مقولا على شيئين بالاتفاق والتواطؤ معا، مثل  
 الأسود إذا قيل على رجل اسمه أسود وهو أيضا ملون بالسواد، وقيل على القير؛ فإنه إذا  
 أخذ هذا الاسم على أنه اسم شخص الرجل، كان قوله عليه وعلى القير بالاتفاق، وإذا  
 أخذ على أنه اسم الملون كان قوله عليهما بالتواطؤ. وقد يكون اللفظ الواحد أيضا مقولا  
 على الشيء الواحد مع شيئين بالاتفاق والتواطؤ، كالعين للبصر مع بصر ومع ينبوع الماء

(١) سبيل : ساقطة من سا، م || التذكر : الذكر م || (٢) في التسمية : للتسمية عا || باسم :  
 في اسم عا || نبي : شيء سا || ابنه : اسمه ع ، عا || باسم أبيه : ساقطة من سا || (٣) فلاختلاف :  
 لاختلاف ن ، ه ، ي || المسمين : المسمين م || (٥) مسمين : مسمين عا ، ه || لاختلاف :  
 اختلاف ع || مسم : مسمى : ع ، ن || كشخصين : شخصين د || (٨) بل :  
 أن سا ، ع ، عا ، ه ، ن || (٩) أن يكون : أن لا يكون ب ، س ، ن || (١٢) هذا :  
 القول ع ، عا ، ه ، ي || اسم : لفظ سا ، ع ، عا ، ه || اسم القائمة : ساقطة من م ، ي ||  
 لا يمنع : ذلك ع || لهذا : هذا سا ، م ، ي || (١٣) انحر : ساقطة من عا || (١٦) الله :  
 المقيد ه || (١٧) بالاتفاق : بالتواطؤ ن .

وقد يكون مقولا على أشياء بأعيانها من جهتين بالتواطؤ والاتفاق ، كما كان اتفق أن دل بالأسود ، وهو لفظ واحد ، على رجلين يسميان أسودين . والاسم الواحد قد يقال على الشيء الواحد من جهتين قولا بالاشتراك ، مثل الأسود على المسمى بأسود ولونه أسود .

وربما كانت المعاني المختلفة في شيء واحد اختلافها بالعموم والخصوص ثم يقال عليها اسم واحد فيكون مقولا بالاشتراك ، وذلك من حيث يدل على معان مختلفة . ويقع بسبب ذلك غلط كثير ، كما يقال ممكن على غير الممتنع وعلى غير الضروري .

والأسماء المستعارة والمجازية إذا استقرت ففهم منها المعنى صارحكها حكم المشتركة ، إلا أنها تكون كذلك عند من يفهم معناها ، ويجب أن تكون حيث من جملة التشابهات المنقولة . وكما أنها في دلالتها قبل ذلك كانت مستعارة ، كذلك كونها مشتركة قبل ذلك إنما هو بالاستعارة . والكليات كلها ، إلا الجنس والنوع والفصل وحدها ، فإنها تقع على جزئياتها التي تشترك فيها بالسوية وقوعاً بالتواطؤ .

وليس ما يُظنُّ من أنَّ الجنس والنوع والفصل وحدها هي التي تقع بالتواطؤ دون غيرها بشيء ؛ وذلك لأن التواطؤ لم يكن تواطؤاً بسبب كون المعنى ذاتياً ، بل بسبب كونه واحداً في المعنى غير مختلف . وهذه الوحدة قد توجد فيما هو ذاتي ، وقد توجد فيما هو عرضي من الخواص والأعراض العامة .

وكما أنَّ للأشياء المتكثرة اعتباراً بحسب الاتفاق في الاسم الواحد ، فكذلك لها اعتبار بحسب الاختلاف في الاسم ؛ فإن الأشياء إذا تكثرت بالأسماء لم يخل إما أن يكون تكثرها مقارناً لتكثر مفهوماتها فيها فتسمى تلك الأمور متباينة الأسماء ، كقولهم : حجر وإنسان

( ١ ) كما : + لو نج ، ع ، هـ ، ي || ( ٢ ) قد : ساقطة من عا ، م ، ء || ( ٣ ) من جهتين : ساقطة من ن || بأسود : بالأسود م || أسود : ساقطة من م ، هـ || ( ٤ ) اختلافها : لاختلافها ع || ( ٥ ) معان : + كثيرة هـ ، ي || ( ٦ ) غير : الغير هـ ، ي || ( ٧ ) إذا : لاذب || استقرت : استعيرت ع || حكما : حكمه م || المشتركة : المشتركات ع ، ي || ( ٨ ) عند : + فهم هـ || ( ٩ ) كذلك : وكذلك ع || مشتركة : مشتركاي ؛ + فيها نج ، هـ ، ي || ( ١٠ ) جزئياتها : الجزئيات هـ || ( ١١ ) وكما : كما م || للأشياء : الأشياء ب ، س || ( ١٢ ) إما : ساقطة من س || ( ١٣ ) لتكثر : لتكثره د || قسماً : تسمى د || كقولهم : كقولنا ي .

وثور، وهذه هي التي تختلف بالأسامي وتختلف في قول الجوهر الذي بحسب تلك الأسامي؛ وإما أن يكون التكثر في الأسامي ومفهوماتها واحدة، كما يقال: غسل وأرى وشهد، فإن مفهومات هذه كلها واحدة، فتسمى أسماء مترادفة.

والتباين قد يقع على وجوه، فيقع في أشياء مختلفة الموضوعات، مثل الحجر والفرس؛ وقد يقع في شيء واحد متفق الموضوع مختلف الاعتبار؛ فمن ذلك أن يكون أحد الاسمين له من حيث موضوعه، والآخر من حيث هو له وصف، كقولنا: سيف وصارم؛ فإن السيف يدل على ذات الآلة، والصارم يدل على حديثها. ومن ذلك أن يكون كل واحد من الاسمين يدل على وصف خاص مثل الصارم والمهند؛ فإن الصارم يدل على حديثه والمهند على نسبه. ومن ذلك أن يكون أحدهما بسبب وصف، والآخر بسبب وصف للوصف، كقولك: ناطق وفصيح؛ فإن الناطق يدل على وصف، والفصيح يدل على وصف الوصف.

وفي جملة المتباينات ما يسمى مشتقة ومنسوبة، وهي التي هي من جهة ما ليس اسمها بواحد ولا معناها واحداً؛ فهي متباينة؛ لكن من حيث أن بين الاسمين والمعنيين مشاكلة ما لا تبلغ أن تجعلها اسماً واحداً أو معنى واحداً، فهي مشتقة. وليس هذا قسماً خامساً يُحَوِّج إلى أن يُستَترَ في المتباينات من أنها هي التي تتباين في جميع الوجوه، فلا يكون فيها مشاركة في لفظ ولا معنى؛ فإن هذا تكلفٌ ويُحَوِّج إلى زيادة أقسام؛ بل المشتقة من جملة المتباينة.

والمشتق له الاسم هو الذي لما كانت له نسبة ما، أي نسبة كانت إلى معنى من المعاني، سواء كان المعنى موجوداً فيه كالقصاص، أو له كالمال، أو موضوعاً لعمل من أعماله كالحديد، فأريد أن يدل على وجود هذه النسبة له بلفظ يدل على اللفظ الذي

(١) قول: أقوال هـ، ي || (٢) وإما: إما ي || (٣) قسسى: وتسمى ي || (٤) والتباين: التباين د || فيقع: فيقع م؛ ويقع س || (٥) والآخر: والآخراً || (٦) ومن ذلك: وإما ع || (٧ — ٨) فإن الصارم... والمهند: ساقطة من سا || (٩) والمهند: + يدل هـ، ي || ومن ذلك: وإما ع || (١٠) للوصف: الوصف ب، ع، هـ || كقولك: كقولنا: ع || (١١) واحداً: واحد هـ، ي || فهي: ساقطة من ب، سا، ع، عا، م || لكن: ولكن سا || مشاكلة: مشاركة هـ، ي || (١٢) أو: وما || (١٣) يشترط في: يشترط فيه م || تباين: تباين ع || جميع: ساقطة من ع || (١٤) لفظ: اللفظ د || (١٥) أعماله: أعمال م.



لذلك المعنى الأول ، ولا يكون هو بعينه ليدل على مخالفة معنى النسبة لمعنى المنسوب إليه ، وليس مبايناً له من كل وجه فلا يصلح للإيماء إليه ، خوفاً بين اللفظين بالشكل والتصريف مخالفةً تدل بالاصطلاح اللغوي على النحو من التعلق الذي بينهما ، فقول : فصيح أو متمول أو حداد ؛ أو زيدت فيه زيادة تدل على النسبة ، فقول : نحوى وقرشى ؛ أو فُعل به فُعل آخر يوجب اصطلاح لغة دون لغة . ومن شأن هذا اللفظ الذي للثاني أن يقال له إنه مشتق من الأول ، أو منسوب إليه ، كما لو كان مأخوذاً بعينه ، لقبيل منقول بالاشتباه ، كما لو لم يُسمَّ من فيه المعدل عادلاً بل سُمي عادلاً أيضاً ، لم يكن هذا من جملة ما سموه مشتقاً ومنسوباً ، بل من جملة ما يقال باشتباه الاسم واتفاقه ، وكان منقولاً من الأول إلى الثاني لا مشتقاً .

والمشتق يحتاج إلى اسم موضوع لمعنى ، وإلى شيء آخر له نسبة إلى ذلك المعنى ، وإلى مشاركة لاسم هذا الآخر مع اسم الأول ، وإلى تغيير ما يلحقه .

ولمفرق أن يفرق بين المشتق والمنسوب فيجعل المنسوب ما يدل بإلحاق لفظة النسبة بلفظ الشيء ، كالهندى ؛ ويجعل المشتق ما يدل بتغيير يلحق اللفظ كالمهند . ولليونانية في الأمرين اصطلاح آخر .

( ١ ) معنى : ساقطة من عا || ( ٢ ) وليس : ولاى || من : على ه ، ي || فلا : ولا سا || اللفظين : لفظين ما ؛ لفظين م || ( ٣ ) تدل : ساقطة من س || ( ٤ ) زيدت : ي زاد د ، م ، ن ، ه ، ي || ( ٥ ) يوجب : وجه سا || ( ٦ ) إنه : ساقطة من سا || منقول : مقولم ، ه ، ي ؛ مقوله د || ( ٧ ) من : الموجد س ، ع ، ه ، ي || سمي : يسمى ب || لم : فلم ه ، ي || ( ١٠ ) شيء : اسم د ، ن || ( ١١ ) لاسم : الاسم م || تغيير : تغير د || ( ١٢ ) يدل : يدخل ي || لفظة : لفظ د ، ن ، ي || ( ١٣ ) بلفظ : بلفظة م ، ه ، ي || المشتق : الشق ه || بتغيير : من تغيير ما ؛ من جهة تغيير ي ؛ بتعين ه ، ن ؛ بتعين م .



## [ الفصل الثالث ]

## فصل ( ج )

في بيان معنى ما يقال على موضوع أو لا يقال ويوجد في موضوع أو لا يوجد

أقول أولاً إنه ربما أوجب استقصاء النظر عدولاً عن المشهور ؛ فإذا قرع سمعك ذلك  
 ٥ فظن خيراً ولا تنقبض بسبب ورود ما لم تألفه عليك . واعلم أن العاقل لا يحيد عن المشهور ما وجد  
 عنه محيصاً . وبعد ذلك فاعلم أن صفات الأمور على أقسام : لأنه إما أن يكون الموصوف  
 قد استقر ذاته معنى قائماً ، ثم إن الصفة التي يوصف بها تلحقه خارجة عنه لحوق عارض  
 أو لازم ؛ وإما أن يكون الموصوف أخذ بحيث قد استقر ذاته ، لكن الصفة التي يوصف  
 بها ليست تلحقه لحوق أمر خارج بل هو جزء من قوامه ؛ وإما أن يكون أخذ بحيث  
 ١٠ لا يكون قد استقر ذاته بعد ، والصفة تلحقه لتقرر ذاته وليست جزءاً من ذاته ؛ وإما أن  
 يكون أخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد ، والصفة ليست تلحقه من خارج ، بل هو  
 جزء من وجوده ؛ وإما أن لا يكون قد استقر ذاته ، والصفة تلحقه لالتفكك ذاته ، بل  
 لحوق لازم لما يقرره أو عارض له أول .

مثال الأول قولك : الإنسان أبيض أو ضحاك .

١٥ ومثال الثاني قولك : الإنسان حيوان ؛ فإن الإنسان طبيعة متحصلة لا تحتاج إلى  
 ما يقومها ، بعد ما هو إنسان . وإن أشكل عليك هذا فخذ مكانه زيدا ؛ ومع ذلك ، فإن  
 الحيوان جزء من ماهيته .

( ٣ ) بيان : ساقطة من ب ، س || أو لا يقال : ولا يقال ب ، د ، س || أولاً يوجد : ولا  
 يوجد ب ، س ، م || ويوجد في موضوع أو لا يوجد : ويوجب الموضع أو لا يوجب ي || ( ٤ ) عن :  
 على م || ( ٥ ) تألفه عليك : يألفه فلك م ، ي || ( ٦ ) الموصوف : ساقطة من ه ||  
 ( ٧ ) قد : + أخذ بحيث د ا || ( ٨ ) أخذ : واحد م || ( ٩ ) والصفة : بل دا ، ع ، ه ، ي ||  
 ( ١٠ - ١١ ) والصفة . . . بعد : ساقطة من سا || ( ١١ ) هو : + في ع || ( ١٢ ) الإنسان :  
 للإنسان م ، ي || ( ١٣ ) الإنسان حيوان : حيوان م ، ي || طبيعة : طبيعته عا .

ومثال الثالث الهيولى والصورة؛ فإن الصورة صفة للهيولى خارجة عن ذاتها تتقرر بها ذاتها قائمة بالفعل، ولولاها لاستحال وجودها، لاعلى أن الصورة لازمة بعد التقوم، بل مقومة مثبتة، وليست مع ذلك جزءا من الهيولى. وقد فهِمَت الفصل بين هذين.

ومثال الرابع الجوهر للجسم المحمول على الحيوان؛ فإن الجسم مطلقا لا يتقرر له وجود محصل لا يكون بعده إلا العوارض واللواحق الخارجة، بل يحتاج إلى أمور خارجة فصلية تلحقه وتقومه، والجوهر مع ذلك جزء من ماهيته، أى جزء حده.

ومثال الخامس الهيولى إذا وصفت بالبياض أو السواد أو التحيز وما أشبه ذلك، وكذلك الجسم المطلق إذا وُصف بأنه مستعد للحركة والسكون فى الآن وغير ذلك؛ فإن الهيولى غير متقررة الوجود بنفسها، وكذلك الجسم غير متقرر الوجود فى نفسه. وهذه الأحوال ليست مما تقرر هذه أو ذاك، وإن كانت تلزم من بعد كل ما يتقرر بما تقرره أو تتبعه وتلحقه. ١٠  
فما كان من هذه الجملة له صفة ليست لاحقة من خارج لتقومه، بل كان الموصوف متقوما فى ذاته أو غير متقوم، فإنه يسمى موضوعا لتلك الصفة؛ فلا تكون الهيولى موضوعة للشئ الذى يسمى صورة؛ لأنها صفة خارجية مقومة للهيولى شيئا بالفعل؛ ويكون الإنسان موضوعا للحيوان، لأن الحيوان ليس لاحقا له من الخارج، وإن كان يقومه، بل هو جزء وجوده؛ ويكون الجسم موضوعا للبياض، لأنه وإن لم يتقوم بعد، فليس يتقوم إذا ١٥  
تقوم بالبياض، بل إنما يتقوم بأشياء أخرى؛ فهو إذا قيس إلى البياض يكون قد تقوم دونه؛ ويكون البياض موضوعا للون، لأنه ليس يتقوم به على أنه من خارج؛ ويكون جميع ما نسبته إلى الصفة ليست على نسبة شئ إلى الخارج المقوم

- (١) للهيولى : الهيولى ما || (٢) بالفعل : بالقصل ه || التقوم : التقوم م || (٣) مثبتة :  
ر مثبتة د، ع || فهت : علمت ه || (٤) للجسم : المحمول على الجسم والجسم د، ن || (٥) الخارجة :  
الخارجية ط || خارجة : ساقطة من ع، ع، م، ي || (٧) أو التحيز : والتحيز د || (٨) وصف :  
ر صفت ب، ه || فى الآن : والآن ه || الهيولى : الأولى دا || (٩) غير متقرر الوجود : ساقطة من ه ||  
(١٠) من : ساقطة من ب، ص || كل : ساقطة من ع، ط، ي || (١٢) متقوم : متقدم م، ي ||  
(١٣) صورة : صفة م || (١٤) الخارج : خارج ب، ط، ه || يقومه : يقدمه م، ي .

موضوعا، سواء كانت الصفة مقومة وليست خارجة، أو كانت خارجة وليست مقومة .  
فيجب أن تفهم من الموضوع ههنا هذا ، وإن كان قد يستعمل في مواضع أخرى  
استعمالات غيره .

وفي هذا التفصيل فوايد : أحدها الشعور بهذا الاختلاف ؛ والثاني ليكون الموضوع  
المستعمل في نسبيتي " في " و " على " المذكورين بعد معنى كالجامع ، ثم تفصل النسبة  
إليهما، أعني إلى نسبة " في " وإلى نسبة " على " ، وأن يكون بين العرض والصورة فرق،  
وأن يحتاج إل أن يقال إن شيئا واحدا قد يكون عرضا وجوهرا ؛ وهذه أشياء ستعرفها  
عن قريب ، وتعرف ما في إغفال هذا الأصل الذي أعطيناك من الخلل .

فنعول : إن الأمر الذي ينسب إلى موضوع تكون نسبته إليه على وجهين : فإنه إما  
أن يكون بحيث يمكن أن يقال إن الموضوع هو كالجيران الذي يمكن أن يقال إن الإنسان  
هو ، حين يقال إن الإنسان حيوان ، ومثل هذا ، فهو المحمول على الشيء والمحمول على  
الموضوع ؛ وإما أن لا يكون بحيث يمكن أن يقال إنه هو ، بل يقال إن فيه ذلك كالبياض  
الذي لا يمكن أن يقال لموضوعه ، إذا فرض ثوبا أو خشبة ، إنه هو ، فلا يقال البتة إن  
الثوب بياض أو الخشبة بياض ولأنه موجود للموضوع ، فإما أن يقال : إن الثوب ذو  
بياض، أو يقال : إن الثوب مبيض أو أبيض . وهذا لا يكون بالحقيقة محمولا بالمعنى على  
الموضوع كما هو ، بل إنما يكون المحمول بالمعنى لفظا مشتقا من لفظه ، أو مؤلفا من لفظه  
ولفظ النسبة ، أو يكون حمله بالاشتراك في الاسم لافي المعنى ؛ ولكن مثل هذا ، وإن  
لم يكن محمولا على الموضوع ، فهو لا محالة يكون موجودا فيه . والموضوع ، لما يحمل عليه  
إذا اعتبر مأخوذا بنفسه ، من غير إلحاق سوربه ، فإنه لا يخلو إما أن يكون كليا أو جزئيا

( ٤ ) أحدها : إحداهما || والثاني : والثانية ه || للوضوع : الموضوع ما || نسبي : نسبة ما ||  
( ٥ ) المذكورين : المذكورين د ، ن || ( ٦ ) أعني : ساقطة من عا ، م || يكون :  
ساقطة من سا || ( ٨ ) ما : ساقطة من د || ( ١١ ) الإنسان : + هو ه ، ي || فهو :  
موم || ( ١٢ ) إنه هو بل يقال إن : ساقطة من د ، سا ، عا ، ن ، ه ، ي || ( ١٣ ) أو خشبة :  
وخشبة ، سا ، ن || ( ١٤ ) ولأته : وأته ه || ( ١٥ ) أبيض : أسود ن || ( ١٦ ) لفظا مشتقا : هو  
لفظ مشتق ي ؛ لفظ مشتق عا || مؤلفا : هو مؤلف عا ؛ مؤلف ي || ( ١٧ ) بالاشتراك ...  
المعنى : في الاشتراك بالاسم لا بالمعنى ي || ( ١٧ ) في الاسم : ساقطة من ن .

- فإن كان جزئيا فالمحمول عليه إما أن يكون كليا أو جزئيا ، فإن كان جزئيا لم يكن ذلك الجزئى غيره ؛ فإن الجزئيين المتباينين لا يحمل أحدهما على الآخر. وإذا كان كذلك لم يكن هو في الحقيقة موضوعا ومحمولا على نفسه بحسب الطبع ، بل بحسب القول واللسان ، كما تقول : إن زيدا هو أبو القاسم أو هو ابن عمرو ، اللهم إلا أن تنفى بآبن عمرو معنى يجوز أن يشاركه فيه آخر فيكون كليا. فإن خصصته به ، لم يكن ابن عمرو إلا هذا ، وهذا هو زيد. وكذلك لو قلت هذا الأبيض هو هذا الكاتب ، فإثباته إلى موضوع واحد ؛ وليس كونه هذا الأبيض أولى بأن يوضع أو يحمل من الآخر ، وإن كانت طبيعة الإنسان فيه أولى بأن توضع من طبيعة الكاتب ، أعني المطلقين ؛ وأما هذا الكاتب فهو بعينه هذا الإنسان. وإن أخذت أحدهما ، من حيث هو هذا الإنسان بلا شرط فوق هذه الإنسانية ، وأخذت الآخر بإزائه كذلك أيضا ، لم يحمل أحدهما على الآخر ؛ فإنه ليس إنسان ما ، من حيث هو هذا الإنسان ، هو هذا الكاتب ؛ ولا هذا الكاتب ، من حيث هو هذا الكاتب ، هو هذا الإنسان ؛ أعني من حيث الاعتباران المختلفان ، إذا وجهت الالتفات في كل واحد منهما إلى اعتباره الواحد مجردا بشرط أن لا تلتفت إلى شئ آخر. ثم الاعتباران متباينان ؛ ولهذا ليس هذا الكاتب ، من حيث هو هذا الكاتب ، هو هذا الطويل ، من حيث هو هذا الطويل ؛ بل أحدهما مسلوب عن الآخر ؛ ولا حمل ولا وضع ، وليس أحدهما موضوعا للآخر ولا مقولا عليه ، أى بالإيجاب .
- وأما إن كان الموضوع كليا ، فإن المحمول عليه بالحقيقة لا يكون إلا كليا ؛ فإن طبيعة الكلي لا تكون موضوعة بنفسها للشخصية من غير إلحاق سور الجزئى ، وإلا لكانت الطبيعة الكلية تستحق في طبعها لأن تكون هذا المشار إليه .

- وإذا كان الأمر على هذه الصورة فيكون كل ما يقال على موضوع يلزمه أن يكون كليا ؛ هذا إن كان كونه على موضوع مفهوما على ما قلناه ، وإن لم يجعل كذلك ، بل جعل

(٢) وإذا سا || (٣) تقول : يقال عا || (٤) أين : ساقطة من سا  
(٨) المطلقين : المطلقين د ، سا || وأما : فأما عا || الكاتب : ساقطة من عا || الإنسان : + الكاتب ح  
(١٠) من حيث : ساقطة من م || هو هذا الكاتب : ساقطة من م ، م (١١—١٢) الاعتباران  
المختلفان : الاعتبارين المختلفين ب || (١٢) المختلفان : + في وجهه م || إذا : وإذا سا || اعتباره  
الواحد : اعتبار واحد دا ، ع ، ه ، ي || مجردا بشرط : مجرد الشرط م || (١٤) من حيث هو هذا  
الطويل : ساقطة من د || بل : ساقطة من م (١٥) حمل : + بينها دا || مقولا : محولا ي || بالإيجاب :  
بإيجابى || (١٧) سور : السور عا ، م ، ن ه || الجزئى : + به عا || (١٨) تستحق : مستحقة ع ، ه ، ي ||  
(١٩) وإذا عا || فيكون كل : فكل ع ، ي || (٢٠) إن : إذا ع .



كونه على موضوع دالا على أنه مقول على كثيرين ، كان هذا القول مرادفا لهذا الاسم ، وكان في ترك اللفظ المشهور ، وهو لفظ الكلية ولفظ المقول على كثيرين واختراع هذا اللفظ زيادة شغل لا فائدة فيه ؛ وكان تصوير الأمور ، التي تنسب إلى أمور موضوع لها على قسمين : أمور تقال على موضوعاتها ، وأمر توجد في موضوعاتها تكلفا قد استعمل فيه لفظ الموضوع في موضع واحد على معنيين غير متفقين ولا متشاكلين متقاربين . وهذا شطط وفضل ؛ بل الأخرى أن نسلك السبيل الذي سلكناه . وليس ولا في واحد من السبيلين ضرورة ؛ ولو قيل كلي وجزئي لكان فيه كفاية .

فإذ قد تكلف هذا التكلف ، فبالأخرى أن نجعل له وجهها مفيدا على ما أوردناه فنقول الآن : إن كل ما هو على موضوع بالحقيقة فهو كلي ، وكل كلي فإنه محمول على موضوع ضرورة ؛ لأن له جزئيات بفعل أو بقوة يقال عليها الكلي هذا القول ؛ وكل موجود في موضوع فهو الذي يقال له عرض ؛ وإذا كان كذلك فكل عرض فهو موجود في موضوع ؛ فإن العرض اسم موضوع لهذا المعنى ؛ ولا يلزمنا في هذه الجهة من الشناعة المنوطة بترادف الاسم ما لزم في الجهة الأخرى التي للكلي ؛ وذلك لأن تلك الجهة إذا أمكن أن يقال فيها ما قيل ، ولم يكن بالترادف ، بقيت هذه الجهة على الترادف ، ولم تلزم الأمور التي كانت تلزم . وذلك لأن الفائدة في استعمال لفظ الموجود في موضوع اسما مرادفا للعرض أو قولاً مرادفا لاسمه يحصل بسبب القسم الذي في إيراد غير مرادف فائدة . على أن هذا ليس بالحقيقة اسما مرادفا للعرض بل قولاً يشرح اسمه ، إذ يلتفت إلى دلالة جزء جزء منه .

وأما الكلي فإنا يشرح اسمه قولك : "المقول على كثيرين" ؛ والمقول على موضوع اسم له معنى يلزمه أن يكون مقولا على كثيرين بالجهة التي أو مانا إليها . وأما الموجود في موضوع

( ٢ ) لفظ الكلية : لفظة الكلية سا ، ه ، ي ؛ لفظة الكلي م || ولفظ : ولفظة ه || اختراع : اختلاف ه || ( ٥ ) وهذا : فهذا سا || ( ٦ ) الأخرى : بالأخرى ما || في : ساقطة من د ، ن || ( ٧ ) لكان : كان ب ، س ؛ لكان : لكان ع ، ه ، ي || أوردناه : لكان ه ، ي || ( ٨ ) فإذا قد : فإذا ع ، ه ، ي || أوردناه : لكان ه ، ي || ( ٩ ) الآن : ساقطة من ما ، م || على موضوع : محمول سا ، م ، ي || ( ١٠ ) بقوة : قوة سا ، م ، ه ، ي || ( ١١ ) كذلك : ساقطة من د || ( ١٢ ) المنوطة : المقرطة ع ؛ المتوسطة م || ( ١٣ - ١٥ ) وذلك . . . تلزم : ساقطة من س || ( ١٣ ) لأن : أن ب || ( ١٤ ) بقيت : بقيت ه || ( ١٧ ) يشرح : يشرح س || ( ١٨ ) والمقول . . . كثيرين : ساقطة من م .



- فهو قول مرادف لاسم العرض، فإن العرضية ليس معناها إلا أن يكون للشيء وجود في موضوع ويكون المعنى "الموجود في الموضوع ما تقرره بعد. وإذا تقرر هذا فنقول: إن ما ليس من الأشياء مقولاً على موضوع هو الجزئي، وبالعكس؛ وما ليس بموجود في موضوع فهو الذي نسميه الجوهر.
- ثم إن قوماً اشتراطوا في المقول على الموضوع أن يكون ذاتياً مقوماً للماهية، وفي الموجود في الموضوع أن يكون عرضياً، إذ كان العرض عندهم والعرضى شيئاً واحداً، وإن كان كثيراً ما يختلفان، فلم يخطر لهم في هذا المكان كثرة اختلافهما ببال.
- فهؤلاء حكوا بأن الأبيض إذا قيل على هذا الشيء الأبيض لم يكن مقولاً على موضوع، بل موجوداً في موضوع، إذ ظنوا أن الأبيض موجود في موضوع، إذ ظنوا أن الأبيض عرض؛ بل جاوزوا هذا إلى أن قالوا: إن الكلي هو المقوم للماهية الشيء؛ فكان غيره ليس بكلي. فلنورد لفظ بعض مقدميهم في تصحيح هذا المعنى، ولندل على الفضيحة التي فيه ليتضح أن الصواب ما ذهبنا إليه. قال: وإنما قلت إن الكلي هو الذي يحمل على جزئياته عن طريق "ما الشيء"، وهو الذي يقال على موضوع، لأنه قد يحمل على الموضوع أشياء على غير هذه الجهة؛ مثال ذلك أنا نحمل على زيد أنه يمشي، فنقول: إن زيدا يمشي؛ لكن معنى يمشي ليس يحمل على زيد على أنه أمر كلي وزيد جزئي؛ لأنه ليس يحمل على زيد عند المسألة عنه ما هو؛ لأنه إن سأل سائل: ما هو زيد، فأجابه المسؤول: بأنه يمشي، كان جوابه له خطأ وكذباً؛ لأن معنى يمشي ليس يدل على ماهية زيد، بل إنما هو فعل من أفعاله. فانظر إلى هذا المنطقي جعل مطلوبه ودعواه أن الكلي هو الذي يُحمل على جزئياته عن طريق ما الشيء، ثم أراد أن يبين هذه الدعوى بفعل بيان ذلك من أن ما يحمل لا من طريق "ما الشيء" لا يكون كلياً؛ وهذا عكس التقيض المطلوب. ولو كان بيناً أو مسلماً لكان الأول لازماً عن كذب. ثم نص المسألة في جزئ، وهو أنه يمشي وترك الماشي، لأن هذه المغالطة كانت تظهر في الماشي أكثر، إذ كان الماشي اسماً، وكان يمشي فعلاً.

(٢) الموجود: الوجود ن || بعد: من بعدى || وإذا: وإذا ب، س || ما ليس: ساقطة من ما  
 (٣) هو: فهو ع || وما: ما ما، ع، م || (٤) في: ساقطة من د || (٧) هذا: ساقطة من س  
 (٨) موجود... الأبيض: ساقطة من ي || (٩) فكان: وكان سا، ع، ط، ه، ي ||  
 (١٠) مقدميهم: + يعني متى ع || ولندل: لندل س || (١١) قال: قالوا ع || هو الذي: ساقطة من س ||  
 (١٤) جزئيه: جزئى ي || (١٧) زيد: ناقصة من ن || المنطقي: + كيف ه ||  
 (٢٠) عن كذب: ساقطة من ي || (٢١) تظهر: تنظردا || ويجب: بل يجب ه، ي.

ويجب أن لا نضابق في هذا أيضا ، بل نقول : فلما أراد أن يبين أن "يمشى" ليس كليا ، أخذ المطلوب الأول المشكوك فيه مقدمة كبرى في بيان أن هذا ليس كليا ، فقال : لأن "يمشى" لا يدل على ماهيته ، وكل ما لا يكون مقولا في ماهية الشيء فلا يكون كليا ، وهذا هو الأمر الذي انصرف عن المطلوب إلى بيانه على أنه والمطلوب سواء في الحكم . فإن ظن أن هذا غير المطلوب ، بل يلزم عنه المطلوب ، ومن شأن القياسات أن تأخذ أشياء هي ملزومات المطلوب ، إذ كانت أعرف ، فيقال له : لا يخلو إما أن تأخذ هذه المقدمة في هذا الموضع على أنها بيينة ، أو تتبين أولا ثم يتبين منها المطلوب . فإن كانت بيينة بنفسها ، فلا يحتاج إلى تكلف هذه القياسات ، بل يجب أن يؤخذ هذا ، فيقال : لما كان ما لا يكون مقولا في ماهية الشيء لا يكون كليا ، فكل كلى مقول في جواب ما هو . ثم دعوى أنها بيينة وأين من أن كل كلى مقول في جواب ما هو دعوى بعيدة عن العقول ؛ فإن من يقول : ليس كل كلى مقولا في جواب ما هو ، يقول مع ذلك : ليس كل ما ليس مقولا في جواب ما هو فليس بكلى ؛ وإن كان يحتاج إلى أن تبين هي لبيان منها المطلوب ؛ فلم أخذت نفسها جزء القياس الذي يبينها ليتبين بها المطلوب ؟ ثم هل لإدخال "يمشى" ههنا فائدة إلا أن يجعل ذلك مكان المحمولات على الشيء التي ليست كلية ؟ فتبين أن المحمولات لا من طريق ما هو لا تكون كلية ، فكيف يكون ذلك بأن يؤخذ أن المحمولات لا من طريق ما هو ليست كلية ؟

وقد أوما في هذا الفصل إلى شيء ولم يفصح به ، وهو أشبه ما قاله فيما يخيل ؛ وهو أن "يمشى" ليس كليا ، لأن زيدا ليس جزئى "يمشى" . فإن قوله : لأن زيدا

(٢) كليا : + أن يمشى هـ || (٣) مقولا في : مقولا على ع || فلا : ولا سا ع || (٦) أن : بأن م || ملزومات : ملزومات ب ، دا ، م ؛ ملتزمات د ، ن || إذ : إذا سا ، م ، ن || (٨) يؤخذ : يوجد ب ، س ؛ تأخذ د || هذا : هذه عا ، م ، هـ ، ي || (٩) مقول : ساقطة من ع (١١) القول : القبول ع || ما هو يقول . . . جواب : ساقطة من ع || يقول مع : مقولا في سا || ليس كل : وليس كل هـ || (١٢) هي : ساقطة من عا || (١٣) منها : منه سا ، ع ، عا ، م || بها : به سا ، عا ، م || (١٤) التي : الذى سا || (١٥) يكون : يبين د ، ع ، عا ، هـ ؛ يكون يتبين س ، سا || يؤخذ : يوجد د ، سا ، ع || أن : بأن ب ، س || ليست : لا تكون د ، ن || (١٧) أوما : أوما فا سا ، عا ، ن ، هـ || فيما يخيل : بما تخيل عا ، م ، هـ .

ليس جزئى "يمشى" هو مما يسبق إلى الذهن قبوله ، إذ قد سبق إلى الذهن أن زيدا شخص من نوع الإنسان ، والشخص جزئى للنوع ، فيسبق إلى الظن أنه جزئى للنوع ، ليس جزئيا لغيره ؛ كأن الشيء لا يجوز أن يكون جزئى شيئين .

- لكن يجب أن يحصل المفهوم من قولنا إن كذا جزئى كذا ، فنقول : إن قولنا كذا جزئى كذا ، معناه أنه أحد ما يوصف بكذا ، فيكون كذا ، لا يلزم أن يوصف ذلك الجزئى به وحده ، فيكون كذا صفة له ولغيره بفعل أو قوة . فإذا كان الوصف مما يحمل عليه وحده بالفعل والقوة معا ، إن كان كذلك ، لم يكن هو جزئى ذلك الوصف . وأما إذا كان يوصف به هو وغيره وصفاً بمفهوم واحد ، وحداً واحداً ، ووصفاً على سبيل أنه هو من غير اشتقاق ، فهو أعم في الوقوع منه ، وذلك أخص منه ؛ فإن زيدا أخص من "يمشى" "ويمشى" أعم من زيد . فإن زيدا لا يقال إلا على واحد ، و"يمشى" يقال على ما يقال له زيد وعلى غيره ؛ فيكون زيد أحد الأمور الجزئية التى يحمل عليها "يمشى" . وإنما نعى بالجزئى هذا .

- وأما أن المحمول العام على زيد وغيره يجب أن يكون أمراً يحمل عليه في ذاته فهو شرط زائد لزيد على الجزئية وللصفة على الكلية . وقد أجمع الناس على أن الخواص والأعراض كلية ؛ ولها ، من حيث هى خواص وأعراض ، جزئيات غريبة عنها ؛ فإن الضحك بالقياس إلى هذا الضحك ، من حيث هو هذا الضحك ، ليس خاصة ، بل نوع ومقوم لمساھيته كما علمت ، بل هو خاصة للإنسان . وجزئيات الضحك ، من حيث هو خاصة ، هى أشخاص الإنسان . وأشخاص الناس ، من حيث هى أناس ، فلا تتقوم بالضحك ؛ فإنه غير داخل في ماهيتها ؛ وذلك لأنه ليس يقوم ماهيته ، ومع ذلك فهو كلى مقول على كثيرين هى جزئياته ، من حيث هو خاصة .

٢٠

- ( ١ ) مما يسبق : . مما سبق د ، س || قد سبق : قد سبق سا ، ن || ( ٣ ) كان : فإن ى ||  
 ( ٤ ) يجب : + علينا نج || فنقول إن : + معنى ه || قولنا : + إن عا || ( ٥ ) معناه : ساقطة من ه ||  
 ( ٦ — ٧ ) فإذا كان . . . ذلك الوصف : ساقطة من ن || ( ٦ ) عا : + لا دا ، ع ، ى ||  
 ( ٨ ) سبيل : ساقطة من صا || ( ٩ ) في الوقوع : بالوقوع ب ، د ، س ، ى || ( ١١ ) فيكون : ويكون  
 سا ، ط ، م ، ن || ( ١٤ ) للصفة : الصفة عا || ( ١٥ ) من حيث : لا من حيث دا ؛ إلا من حيث م ||  
 غريبة عنها : عرضية عا || ( ١٦ ) نوع ومقوم : فوما ومقوما د ، ع || ( ١٩ ) ماهيتها : ماهياتها دا ||  
 ماهيته : ماهياتها ، ن || ( ٢٠ ) من : ومن ن .

ثم إن كان الأبيض للإنسان و"يمشى" لزيد ليس مما يكون مقولا على موضوع ، بل هو عرض ، لم يحل إما أن يكون اسم العرض يقال على العرضى وعلى العرض الحقيقى باشتراك بحيث ، لا تشكيك ولا تواطؤ فيه ، أولا يكون مقولا بالاشتراك .

فإن كان مقولا باشتراك وجب أن تكون الأقسام بحسب المعانى أكثر من الأقسام التى يوردونها ؛ إذ أصول الأقسام حينئذ تكون ستة : كلى وجزئى وجوهر وعرض ، الذى بأحد المعنيين ، وجوهر وعرض ، الذى هو بمعنى الجوهرى والعرضى ؛ وكل واحد من العرضين قد استعمل فى الأمثلة التى لهم فى هذا الباب ؛ أعنى قد استعمل هؤلاء المدخلون هذه الشروط الفاسدة . لست أعنى أن أول من علمنا هذا أدخل شيئا من ذلك .

وأما إن كان وقوع العرض عليهما بالتواطؤ ، فليدلل على هذا المعنى ؛ لكنهم اتفقوا أن الذى فى موضوع لا يشاركه موضوعه فى الحد والاسم جميعا ، بل ربما يشاركه فى الاسم فقط ، ولا يحل عليه حده . ثم إذا قلنا لزيد إنه يمشى وإنه أبيض ، وطلبنا حد "يمشى" وهو أنه شيء ينتقل من مكان إلى مكان بتقديم قديم واعتماد على أخرى ، وطلبنا حد الأبيض وهو شيء ملون بلون مفرق للبصر ، فنجد هذين الحدين كليهما مما يقال على زيد ؛ فإن زيدا كما يقال له يمشى ، كذلك يقال إنه ينتقل من مكان إلى مكان بتقديم قدم واعتماد على أخرى ؛ وكما يقال إنه أبيض ، كذلك يقال إنه جسم ملون بلون مفرق للبصر . فمن البين أن هذا الكلام مما يجب أن لا يلتفت إليه .

ويجب أن نتذكر ههنا ما قيل فى المشاركات والمباينات المتفق منهم على تسليمها إن الخمسة تحمل على تواطؤ وإن الخاصة أيضا تحمل بتواطؤ ، فتعلم أنهم سريعا ما ينسون ؛ اللهم إلا أن يقولوا إن المشاركة فى الحد هو أن يكون الحد ليس محمولا فقط ، بل أن يكون

(٢) هو : ساقطة من سا || عرض : عارض ب ، س || (٣) بحث : بحيث م || (٥) حينئذ : ساقطة من عا ، ن || وجوهر : وجواهر ن || (٧) العرضين : العرض دا || استعمل : استعمله سا || (٨) لست : ولست ي || (١٠) الاسم : الرسم سا || (١٠) يشاركه : شاركه عا ، ه || (١١) وإنه : أو إنه سا ، عا ، ن ، ه || (١١-١٢) وطليتا . . . أخرى : ساقطة من سا || (١٣) كليهما : كلاهما ي || (١٤) له : إنه م || (١٥) قدم : ساقطة من ن || بلون : ساقطة من ب || (١٧) على : وعلى ه || تسليمها : + من ي || (١٨) وإن : فإن عا || أيضا : + إنما دا . . .



حدا ، فتكون الأجناس الطبيعية لا تشاركها الأنواع في الحدود بل في الأسماء فقط ؛ فإن حدود الأجناس ليست حدوداً للأنواع ؛ وأيضا فإن الأشخاص لا حدود لها ، فكيف تشارك الأجناس في الحدود . فإن تكلفوا شططا آخر وقالوا : إن المشاركة في الحد هي أن يكون ما هو حد لأحدهما إما حدا للآخر أو جزء حد للآخر ، فيكذبهم تصديقهم أن الجنس يشارك الخاصة في أن الجنس والخاصة تحملان على ما تحتها بالتواطؤ وبالاسم وبالحد ؛ وقد أقروا كلهم بهذا .

فليس إذن معنى المشاركة في الحد هو هذا ، بل أن يكون ما هو مفهوم للاسم وحده أو رسم له يحمل على الشيء الذي يحمل عليه الاسم ؛ فيوصف الشيء بمعنى الاسم كما يسمى بلفظه ، وإن لم يكن ذلك حدا له .

- ١٠ فهذه الأشياء يتبين أنهم أغفلوا إغفالا كثيرا . ويتبين أن السبب في ذلك ظنهم أن العرض ، الذي هو أحد الخمسة ، هو العرض الذي نتكلم فيه في هذا الكتاب . بل قد يتبين بذلك أن كل معنى عام يقال على أكثر من واحد ، كيف قيل ، فهو كلي ؛ والمعنى الخاص جزئي ؛ وأن العرض الذي يقابل الجوهر هو الذي سنحده ؛ وأن الأمور : إما مقولة له على موضوع ، غير موجودة في موضوع ، وهي كليات أشياء هي جواهر ؛ فلا أنها كليات ، فهي تقال " على " ؛ ولأنها جواهر ، فلا توجد " في " ؛ وإما موجودة ١٥ في موضوع غير مقولة على موضوع وهي جزئيات الأعراض ، فإنها ، لأنها أعراض ، موجودة " في " ، ولأنها جزئية ، ليست " على " ؛ وإما مقولة على موضوع ، موجودة في موضوع ، وهي كليات الأعراض ، فإنها ، بالقياس إلى جزئياتها ، كالبياض الكلي بالقياس إلى بياض ما مقولة على موضوع ؛ ولأنها أعراض فهي موجودة في موضوع ؛ وإما لا مقولة " على " ولا موجودة " في " ، وهي جزئيات الجواهر ، كزيد وعمر وهذه المادة وهذه الصورة وهذه النفس ؛ ولأنها جواهر ، ليست موجودة في موضوع ؛ ولأنها جزئية ، ليست مقولة على موضوع .

( ١ ) فقط : ساقطة من سا ، عا ، م ، ن || ( ٢ ) ليست حدودا : ساقطة من سا || ( ٣ ) هي : هو ب || ( ٤ ) حد للآخر : ساقطة من م || ( ٥ ) في أن : في م || ( ٦ ) بهذا : بذلك ن || ( ٧ - ٨ ) وحد أو رسم : وحدا ورسماب ؛ حدا ورسمها || ( ١٠ ) فهذه : فهذه دا || ( ١٠ ) ويتين : ويتين سا ، م || ( ١٣ ) وأن : وأما س ، ي || ( ١٥ ) كليات : كلية سا ، عا ، م ، ن ، ي || فهي : وهي م || فلا توجد : ساقطة من س || ( ١٦ ) فإنها : ساقطة من ن || ( ٢٠ ) وهي : فهي عا ، ه || ( ٢١ ) ولأنها : فلا أنها سا ، م ، ن ، ه ، ي .



## [ الفصل الرابع ]

## فصل (د)

في شرح حد العرض وهو أنه موجود في موضوع

فلنبين الآن معنى قولنا الموجود في موضوع. فقد رسم أنه: "الموجود في شيء لا يكثر منه، ولا يصح قوامه من دون ما هو فيه". فقولنا إنه الموجود في شيء يقع على أشياء كثيرة: ٥  
على بعضها بالتواطؤ، وعلى بعضها بالتشكيك، وعلى بعضها بالاشتباه. وليس وقوعه على جميع تلك الأشياء وقوع لفظ متواطئ، ولا وقوع لفظ مشكك، بل وقوع لفظ مشترك، أعني إذا قيس إلى جميعها؛ ولا هذا البيان المبني عليه بيان حدّي ولا رسم حقيقي؛ بل هو نوع من البيان المحال به على الاسم، كما يبين اسم باسم أشهر وأعرف.

وماخذ ذلك هو أن الجمهور يعرفون أشياء يقال لها إنها في شيء؛ فيريد الآتي بهذا ١٠  
البيان أن يقول: إن هذا العرض هو الكائن في الموضوع وإن كونه في الموضوع ليس كذا من الكون في شيء ولا كذا حتى يزول الاشتراك في الاسم؛ فيبقى معنى واحد ينسب إليه بالمثال، بعد أن أزيلت الشبهة التي من اشتراك الاسم. فإن إزالة الشبهة باشتراك الاسم قد يمكن على نحوين: أحدهما أن يؤتى بالحد المراد بالاسم، أو يؤتى بالرسم؛ والثاني ١٥  
أن تنفى المعاني الداخلة تحت اشتراك الاسم حتى يدل على الباقي، لا من ذاته، ولكن بسلب ما ليس له. فقوله: "الموجود في شيء" يفرق بين حال العرض وبين حال الكل

(٣) موجود: الموجودى || (٤) لا: ساقطة من م || (٤-٥) لا يكثر: شيء: ساقطة من د ||  
(٥) الموجود: موجود ع، م، ن || (٦) وعلى بعضها بالتشكيك: ساقطة من ع || على جميع:  
في جميع سا، ما، م، ن || (٨) جميعها: مجموعها م || ولا: ولأن د || رسم: رسمى د،  
دا، ع، ن، ي || (٩) به: فيه د || باسم: اسم د || أشهر: + منه ي || (١٠) إنها:  
+ هى سا || (١١) وإن كونه في الموضوع: ساقطة من سا || (١٣) فإن... الاسم: ساقطة  
من ب و س || الشبه: الشبهة ن || (١٤) المراد: + به ع || بالاسم: به نج || (١٥) تنفى:  
تبقى د، يتقام || (١٦) بسلب: بسبب نج، د، س، ما، م || ليس: + هوى ||  
له: + هوع .

في الأجزاء ؛ فإن لكل صورة تامة لا توجد قائمة بنفسها ، ولكن في أجزائها بجمعتها ،  
لا في واحد واحد منها ، فإن العشرية كلية ما ولا توجد حاصلة في واحد واحد ، بل  
في الأجزاء كلها ؛ فإنها ، إذا توافقت واجتمعت ، حصلت حينئذ صورة العشرية .  
ويتضح لك هذا على كنهه من الفلسفة الأولى . فإذا قيل "الموجود في شيء" فقد زالت  
مشابهة العرض للكلية .

ولقائل أن يقول: إن الإضافات كالمساسة وكالمؤاخاة وغير ذلك إنما توجد في شيئين  
لا في شيء واحد ، فيكون جوابه ما نقوله في موضعه من تعريفنا المضاف .

ولقائل أن يقول: إن الزمان عندكم عرض وليس في شيء ، فيكون جوابه : إنه في شيء ؛  
وبيانه في العلم الطبيعي .

ولقائل أن يقول : إن المكان أيضا عرض وليس في المتمكن ، فيكون جوابه :  
إنه في شيء آخر ؛ وبيانه أيضا في العلم الطبيعي . فإن المنطقي لا يفى ببيان ذلك ؛ بل يجب  
أن يفهمه حتى لا يحسب أن هذه المقدمة ، وهي أن الزمان ليس في شيء ، مسلمة ؛  
وكذلك غيرها .

ولقائل أن يقول : إن الكل ، وإن كان قد يكون جوهرًا ، فإن الكلية هي  
في أشياء وهي عرض ؛ لأن الكلية ، وهي مثل العشرية وغيرها ، لا تعد عندكم جواهرًا ،  
بل هي أعراض ، وليس وجودها في شيء واحد ؛ فيقال : إنه ليس يمنع أن يكون  
الموضوع الأول للعرض مؤلفاً من أشياء كثيرة تكون بجمعتها قد صارت موضوعاً للعرض ؛  
وتكون تلك الجملة هي الموضوع لذلك العرض ، من حيث هو جملة ، وتكون ، من حيث  
هي جملة ، شيئاً واحداً . فإن كانت الكلية عرضاً ولها موضوع ، فالموضوع الذي يحملها

- (١) للكل : الكل سا ، ع ، عا ، م ، ن || (٢) واحد واحد : واحد ه || ما : ساقطة من  
عا || ولا : لا ع || واحد واحد : واحد عا || (٣) توافقت : توافقت دا || (٤) قيل :  
مثل س || (٦) كالمؤاخاة : المؤاخاة عا || (٧) تعريفنا : تعريف ع || (٨) فيكون  
جوابه : جوابه ب ، س || (١٠) فيكون جوابه : فنقول عا ؛ فيكون أيضا جوابه ن ||  
(١٢) مسلمة : مسلم د ، دا ، ع (١٤) قد : أن ع || (١٦) وليس : ثم ليس ع ، ه ، ي ||  
(١٧) موضوعا : ساقطة من س || (١٨) هي : هو ه || هو : هي ع ، ن ||  
(١٨-١٩) وتكون ، ... جملة : ساقطة من د || (١٩) يحملها : يحمله سا ، ع ، عا ، م .

ليس موضوعا لها ، من حيث هو أشياء ، حتى يكون كل واحد منها يمثل ذلك العرض ، بل من حيث هناك حاصل من اجتماعها ، وإنما يمنع من أن يكون العرض في أشياء على أن يكون الواحد منه عرضا في كل واحد منها .

فإن قال قائل : فلم لم يكن جوابكم في وجود الكل في الأجزاء هذا الجواب ؟ ولم احتجتم أن تفصلوا بين العرض وبين الكل بأن الكل في أشياء ، إذ ليس الكل في واحد واحد منها ، بل في الجملة ، وتلك الجملة واحدة ، من حيث هي جملة ؟ فنقول : إن الكل ليس يجوز أن يقال إنه في جملة الأجزاء ، لأنه نفسه جملة الأجزاء ، فلا يكون مجموع الأجزاء شيئا دون الكل ، فكيف يكون الكل في نفسه ؟ وأما الكلية فهي التي يقال فيها ذلك ، وهي حال هذه الجملة ، من حيث هي جملة . وبالحقيقة فإن قول القائل ” إن الكل في الأجزاء “ قول مجازي ، ومعناه أن وجود الكلية التي بها الكل هو ما هو في الأجزاء ، كأن الأجزاء أشياء يعرض لها هيئة ما يكون منها الكل ، وتلك الهيئة هي الكلية ، وتلك الهيئة عرض جامع ، والكل هو المؤلف من تلك الهيئة والأفراد ، فيكون بالعرض ما يقال للكل إنه في الأجزاء ، أي كليته في الأجزاء وقوامه في الأجزاء . وبالحري أن لا تحتاج أن تستغل بهذا الفرق كل الاشتغال إلا لما يقع من الالتباس في بادئ الأمر بين المستعمل بالحقيقة وبين المجازي .

وفي أمثال هذه المواضع فقد يحسن أن تعرف الفرق أيضا بين الحقيقي وبين المجازي الذي ربما لم تعرف في بادئ الأمر أنه مجازي . ويشبه أن لا تكون بنا حاجة داعية إلى هذا الفرق .

وأظن أن الراسم الأول لم يذهب ذهنه إلى شيء في أمر هذا الفرق ، بل اخترعه المتكلفون . فيكون الوجه المتكلف لهذا الفرق هو أنه إذا قيل للكل إنه في أمر ، وإنما يقال إنه في أشياء ، وإن كان هو بالحقيقة لا في شيء ولا في أشياء منها .

( ١ ) منها : منه ع ؛ منهما م || ( ٤ ) ظم : فلود || ( ٦ ) منها : منها ع || ( ٧ ) فلا : رلاع || ( ١٠ ) أن : ساقطة من ع || هو في : هي في ه || ( ١٠ — ١١ ) كأن الأجزاء : كالأجزاء م || ( ١٢ — ١١ ) وتلك الهيئة عرض : وتلك عرض م || ( ١٢ ) للكل : ساقطة من ع || ( ١٣ ) تحتاج : + إلى ه ، ي ؛ + في دا || ( ١٥ ) فقد : وقد ؛ قد ن ، ه || ( ١٦ ) ربما : إنما س || ويشبه : بل يشبه نج ، س || حاجة : + ضرورة ه || ( ١٨ ) الراسم : الرسم ن || في : من ، ه ، ي || ( ١٩ ) الوجه المتكلف : وجه التكلف م ؛ الوجه المتكلف ه || هو أنه : وهو س ؛ ساقطة من ع || ( ٢٠ ) هو : ساقطة من م ، سا || ولا في أشياء : ولا أشياء ع ، ما ، ن ، ه .

وأما العرضُ فلإنما هو عرضٌ ، لأنه في شيء ، فإن اتفق أن كان بوجهٍ ما في أشياء ، فليس هو عرضاً من أجل ذلك ، بل من أجل أنه في شيء ، إما مجموعها أو غير ذلك .  
وأما الكل فإن كونه كلاً إنما هو بحسب ما يقال مجازاً إنه في أشياء لا في شيء .

فهذا وجه بيان هذا الفرق . وما أراه يحتاج إليه ، وإن احتجج إلى ذلك ، كان فرقاً  
أيضاً بين وجود العرض في الموضوع ، وبين وجود الجنس في أنواع ، من حيث العموم ،  
ووجود النوع في الأشخاص ، وبالجملة بينه وبين وجود الكلي في الجزئيات ، من حيث  
هو كلي .

وإذا عتينا بقولنا "الموجود في شيء" ، أي في شيء متحصل القوام بنفسه ، قد تمت  
شيثته دون ما يوجد فيه ، أو يتم دونها فلا يقوم ما يحمله ، كان فرقاً بين حال العرض  
في الموضوع وحال الصورة في المادة ؛ فإن الصورة هي الأمر الذي يجعل محله موجوداً  
بالفعل ؛ ومحله ليس بنفسه شيئاً بالفعل إلا بالصورة .

وقوله : "لاجزء منه" يفرق بين ذلك وبين وجود الجزء في الكل وبين وجود طبيعة الجنس  
في طبيعة النوع الواحد ، من حيث هما طبيعتان ، وبين وجود عمومية النوع في عمومية  
الجنس ، من حيث هما عامان ؛ وبالجملة يفرق بين حال العرض في الموضوع وبين حال  
جزئي في الكلي الذي من هذه الجهة يقال للجزئي إنه في الكلي ؛ وكذلك يفرق بينه وبين  
وجود المادة في المركب والصورة في المركب .

وقوله : "ولا يمكن قوامه مفارقاً له" يفرق بين كون العرض في موضوعه وكون الشيء  
في الزمان ؛ لأن الشيء في أي زمان فرضته يمكنك أن تجعله مفارقاً له إلى زمان آخر ،  
ولا كذلك حال العرض في موضوعه .

( ١ ) فلإنما : وإنما ، ن ، ي ( ٢ ) بل : ساقطة من س || من أجل : لأجل ه ، ي || ( ٤ ) إليه وإن  
احتجج : ساقطة من ن || كان : ساقطة من ع || ( ٥ ) العرض : ساقطة من ن || في الموضوع :  
ساقطة من ي || ( ٦ ) بينه وبين وجود : ساقطة من د ، سا ، ن || ( ٨ ) بقولنا : بقوله ي ||  
قد : فقد ع ، ن ؛ وقد ه || ( ٩ ) دون : ساقطة من عا || فيه : فيها ع || أو يتم دونها :  
ساقطة من د ، سا ، ن || ( ١٣ ) عمومية : طبيعة د ، ن || ( ١٤ ) عامان : عامتان ع ||  
( ١٧ ) مفارقاً له : من دون ما هو فيه ص ٢٨ .



وكذلك الشيء في المكان ؛ فإن كونه في المكان لا يوجب أن يكون هو بحيث لا يقوم دون المكان ؛ فإنه ، لا من حيث هو ذو مكان ، ولا من حيث ذلك مكان ، يلزم أن لا يفارق ذو المكان المكان ؛ بل إن كان ولا بد ، فلسبب آخر . وكون العرض في موضوع ، يوجب ذلك ، من حيث هذا موضوع ، وذلك عرض .

وكذلك كون الشيء في الغاية ؛ فإن كون الشيء في الغاية قد يفارق الغاية ، كالإنسان في السعادة ، والبدن في الصحة ، والسايس في السياسة .

وكذلك كون الجوهر في العرض ؛ فإن الجوهر يفارق العرض ويصح له دونه قوام .

وكذلك المادة ، من حيث لها معنى المادة ، لا يمتنع عليها أن تفارق الصورة إلى أخرى .

وطبيعة الجنس قد توجد مفارقة لطبيعة النوع في نوع آخر . على أن في مثل هذا نظراً

ليس يفى به المنطقي .

١٠

لكن الشكوك على هذا كثيرة ، ولنذكرها ولنحاطها حلاً . من ذلك أن الشيء يقال إنه

في الزمان المطلق ولا يفارق الزمان المطلق ؛ وأن الشيء يقال له إنه في المكان المطلق ،

ولا يفارق المكان المطلق ؛ والجوهر يقال إنه في العرض المطلق كذلك ، ولا يفارق العرض

المطلق . وبعض الأجسام لا يصح لها أن توجد إلا في المكان الذي هي فيه وإيست أعراضاً ،

كالقمر في فلكه . وبعض المواد لا تفارق الصورة التي لها إلى أخرى كمادة الفلك ، وليست

١٥

أعراضاً . ولا شيء من الصورة يصح أن يفارق المادة .

وقد قلتم : ليس كون الصورة في المادة كون الشيء في موضوع ؛ فنقول أولاً : إن معنى

قولنا : ولا يمكن مفارقتها لما هو فيه ، أن أي مو- ود معين منه أخذته في الشيء المتعين الذي

( ٢ ) ذلك مكان يلزم : ذلك يلزم من || ( ٣ ) ذو المكان المكان : ذلك المكان م ؛ ذا المكان سا ،

عا ، ي || بل : + المكان سا || لا بد : + ذلك ي || ( ٥ ) كون الشيء في الغاية : فإن الشيء

الذي في الغاية سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || ( ٨ ) حيث : + هي ع || ( ١ ) ليس : لا س ||

( ١١ ) لكن : ولكن ي || ولنذكرها : لنذكرها ع || لنجعل لها ع || يقال : + له سا ||

( ١٢ ) ولا : لا ع || ولا : المطلق : ساقطة من ن || ( ١٣ ) ولا : كذلك هـ || المكان المطلق : المكان م ||

يفارق العرض : + العرض د || ( ١٤ ) الذي : التي ي || هي : هو سا ، عا || ( ١٦ ) شيء :

شيئ ع || ( ١٧ ) موضوع : موضع م || ( ١٨ ) ولا : لان || فيه هو : فيه م || معين : متعين هـ ||

أخذته : أخذ قه د .



هو فيه موجود لم يجز مفارقه لذلك المعين، بل علة قوامه هي أنه فيه، لا أن يكون ذلك أمراً لزمه بعد تقوّمه بالفعل. ولأجل هذا ما خُصَّ العرض باسم الموجود في الموضوع؛ إذ هو اعتبار الوجود؛ وخُصَّ الآخر بلفظ القول على الموضوع؛ إذ الكلّي إنما يكون موجوداً في اللفظ أو في التصوّر؛ وكلاهما قول. فهذا غرضنا فيما نقوله؛ فنقول شبهة المكان والزمان والعرض المطلقات لأجل ما اشترطناه من التعيين.

٥

ومن جهة أن الشيء إنما يكون في المطلقات بحسب الزم، وكلامنا بحسب الوجود؛ وليس في الوجود، كما تعلم، إلا أعيان موجودة في أعيان كلها شخصية، وكلامنا في نحو وجودها الذي لها، لا في نحو التوهم. ولو اعتبرنا نحو التوهم، لم يبعد أن نجعل كثيراً من الأعراض مفارقة للموضوعات في التوهم. وأما القمر في فلكه فذلك أمرٌ لزمه من خارج لزوماً، لا أن علة وجود القمر، من حيث هي طبيعة القمرية، كونه في مكانه. ولذلك يصح ١٠ أن يُفرض للقمر جزءٌ بوجه ما؛ لأن كل جسم يصح أن يفرض له جزءٌ بوجه ما، وما يفرض من أجزائه يكون غير موصوف بأنه يكون في مكان الكل أو في مكان البتة. تعلم هذا في علم الطبيعة؛ ومع هذا، فليس ذلك لأنه في المكان حتى يوجب كونه في المكان أن لا يفارق المكان؛ بل إنما يوجب ذلك فيه شيء غير كونه في المكان.

١٥

وأما العرض فلأنما ذلك له لأنه في موضوع.

وأما الصورة التي في المادة، فإنها ليست المادة علة قوامها عند الفلاسفة المحصلين، بل علة الصورة شيء هر أيضاً علة المادة، لكنها كذلك بتوسط الصورة؛ ويلزم الصورة أن تكون ذاتها ملاقية لما تقوّمه موجوداً بالفعل.

(١) أنه فيه : أنه فيها || ذلك : ساقطة من ع || (٢) لزمه : + لزوماً ع، ه، ي || لأجل هذا : لهذا س || (٤) قول : قولان ع، عا، ه، ي || فتزول : + به ع، ي || (٥) من التعيين : ساقطة من م || (٦) جهة : + بعدى || التوهم د، ن || (٧) وليس : ليس د؛ فليس ن || (١٠) لأن : لأن ع، م || القمر : القمرية ي || هي : هوى || القمرية : + هي علة ع، عا، ي || (١١) لأن كل . . . بوجه ما : ساقطة من سا || له جزء بوجه : له جزء لوجه د || (١٢) يفرض : عرض م || بأنه يكون في : بأنه في ه، ي || (١٣) مع هذا : مع ذلك ي || (١٥) أما العرض : أما في العرض س، ه || (١٦) المحصلين : المحصلة ي || (١٧) الصورة : كل الصورة عا || المادة : + وهو الكون في المحل والحامل هيئة له سواء كان ذلك المحل مادة أو موضوعاً؛ فان اسم العرض لا يبعد أن يقال على الأمرين قولاً يتفقان فيه ي [وهذا وارد هنا بعد في ص ٣٥ من ٤ — ٥].

قال قوم : إن الفرق بين وجود الصورة في المادة وبين وجود العرض في الموضوع أن الصورة تكون جزءا من المركب ، وأما العرض فلا هو جزء من الموضوع ولا من المركب . وصاروا من هذا إلى أن قال قوم : إنك إن لم تقس الصورة إلى المركب ، بل إلى القابل ، كانت عرضيا ، وإن قست العرض إلى الحاصل منه ومن الموضوع كان صورة .

وهذا كلام رديء جدا مشوش . وذلك لأن الرسم المقدم لم يشترط فيه أن العرض لا يكون جزءا من شيء البتة ، ولا فيه أن يكون جزءا من المركب ، بل فيه أن لا يكون جزءا من الموضوع ، حين قيل إنه لا بجزء منه ، أي من الموضوع ، أي من الذي هو عرض فيه . فليكن هذا فرقا بين وجود العرض في الموضوع ، وبين وجود الصورة في المركب .

وليس المطلوب هذا ، بل المطلوب هو الفرق بين وجود العرض في الموضوع ووجود الصورة في المادة ، الذي هو اعتبار غير اعتبار وجود الصورة في المركب منها ومن المادة . ولو كان قيل في الرسم إن العرض موجود في شيء لا بجزء من شيء البتة ، لكان الأمر على ما يقولونه ، ولو كان مع ذلك لا يكون العرض جزءا من شيء البتة ، لا من الموضوع ولا من المركب ، وكانت الصورة جزءا من أحدهما ، وهو المركب ، وليست جزءا من المادة ، لكان ربما فرق هذا القول ، ولكن ليس يفهم ذلك من قولنا : موجود في شيء لا بجزء منه ، وإنما يفهم من هذا القول إنه لا يكون جزءا من الشيء الذي هو موجود فيه وجود الشيء في محله ، وإذ ليس ذلك مقولا ، وليس أيضا حقا ، فاذهبوا إليه هذيان .

وإنما لم يكن ذلك حقا ، لأن الأعراض قد تكون أجزاء من مركبات منها ومن الجواهر ، فقد يحدث من تركيب جوهر وعرض معنى مركب منهما ، كل واحد منهما جزء منه ، كالكرسي من الخشب ومن عارض فيه ، والخشب موضوع له بالحقيقة ليس بمادة ، وكالتقير فإنه يحدث منه ومن الأنف شيء وهو الأنف . فإذن هذا الاعتبار رديء فاسد .

( ٢ ) ولا من المركب : ولا من المتكسر || ( ٣ ) بل : بله ن || ( ٤ ) كانت : كان سا ، عا ، م ، هـ ، ي ||  
 كان : كانت ع ، ي || ( ٥ ) يشترط : بشرط ع || ( ٦ ) أن لا : أنه لا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي ||  
 ( ٨ ) فليكن : ومع ذلك فليكن هـ || وبين وجود : ووجود ع || ( ٩ ) وليس : فليس س || المطلوب :  
 الموضوع هـ || وجود : وبين وجود دا ، هـ ، ي || ( ١١ ) لا بجزء من شيء : ساقطة من م ||  
 ( ١٢ ) يقولونه : تقوله ع ، عا ، م || جزءا من شيء : جزء شيء سا ، م ، ن || ( ١٦ ) وإذ : فاذعا ،  
 هـ ، ي ؛ إذع || إليه ساقطة من عا || ( ١٧ ) ذلك : ساقطة من سا ، ع ، عا ، م ، ن || ( ١٩ ) له :  
 ساقطة من م ، ن .

- وههنا شيء يجب أن تميل إليه كل الميل ؛ وهو أنه يشبه أن يكون هذا الرسم الذي  
رسم به العرض لم يكن فيه بعرض ما ، إذا تغلغل الإنسان في الفلسفة ، شعر به وبالفرق  
بينه وبين الصورة ، بل عني به معنى أعم من معنى هذا العرض ، وهو المعنى الذي يعم هذا  
العرض والصورة ، وهو الكون في المحل ، والحاصل هيئة له ، سواء أكان ذلك المحل مادة  
أم موضوعا . فإن اسم العرض لا يبعد أن يقال على الأمرين قولاً يتفقان فيه وفي مفهومه  
بوجه ؛ ولكن هذا الاشتباه ليس أمراً لا محيد عنه ولا يصح . وأما أمر المادة الكائنة  
في صورة ، لا تفارق المادة تلك الصورة إلى غيرها ، فهو أمر مشكل ؛ وكأنه يعيب هذا الرسم  
وينقصه ، إذ يجعله عاماً لهذه المادة والعرض ؛ ومع ذلك فإن المادة يقال إنها في هذه  
الصورة بتلك الشرائط الأخرى ، فيشبه أن يكون من الوجوه التي يُجاب بها عن هذا ،  
ويكون جواباً عن أشياء أخرى أيضاً ، أن هذا الكتاب إنما يخاطب به الجمهور ؛ فإن  
المتدنى يعد في درجة الجمهور ، وهذا الرسم مبني على لفظ متعارف ؛ وإنما تفسر أحواله  
بحسب اللفظ .

- ثم التعارف المشهور في استعمال لفظة "في" ليس يتناول نسبة الصورة إلى المادة ، ولا  
المادة إلى الصورة ، بل يتناول نسبة الجواهر إلى الأعراض ، كقولهم : زيد في راحة ؛  
ونسبة الأعراض إلى الجواهر ، كقولهم : البياض في جسم ، مع أمور أخرى جرى  
التعارف بها ، كالشيء في الزمان والمكان والإناء ، والجزء في الكل ، وما جرى ذلك المجرى .  
وإن الفرق إذا حصل ، باستثناء هذه الوجوه المشهورة ، لم يبق في المشهور شيء يقال إنه  
في شيء غير العرض ، حتى يسبق إلى ظن المتعلم أن ذلك الوجود وجود العرض في الجوهر ،  
ولا يكون .

- فقد أخبرنا أن هذا التعريف بحسب اللفظ ، ليس بحسب معنى جامع ، وضع عاماً  
ثم ألحق به فصول ؛ وإذا كان بحسب اللفظ وتفصيله ، وعلى نحو ما أخبرنا به ، لم يبعد

(٤) الحاصل : الحامل م ، ه ، ي || له : ساقطة من سا || (٦) أمر : ساقطة من عا || (٧) فهو :  
في س || كأنه يعيب : ساقطة من ن || (٨) وينقصه إذ يجعله : ساقطة من عا || ينقصه : ينقصه ه || إذ : أن ع ||  
(٩) بها : عنها ه || (١٠) به : ساقطة من د ، ه || (١١) درجة : زمرة ب ، س ، ه ||  
تفسر : تعبر س || (١٢) اللفظ : التعارف س || (١٣) التعارف : المتعارف د || (١٤) بل : وإن كانت ع ، ه ||  
(١٦) كالشيء : الشيء م || (١٧) باستثناء : باشتباه ع ، عا ؛ ما استثنيتها ه || (١٨) يسبق : سبق ع ||  
(٢٠) فقد أخبرنا : قد أخبرنا ع ؛ هذا حرياع || (٢٠) جامع : خارج ه || (٢١) أخبرنا به : أخبرنا به ع .

أن يلتفت في ذلك إلى الاستعمال الجمهوري ، لا على اصطلاحات ، حصلت بعد تعارف الجمهور ، التي يمكن أن تقع عند الإمعان في العلوم ، فليس يمكن أن تدرك لذلك غاية .

فإن إيتناع الاسم على الأشياء بالاشتراك أو الاشتباه ليس مما يضبط أو يحدد ، إنما يضبط أو يحدد ما يرام فيه مراعاة المعنى ، إما بالتواطؤ أو التشكيك الذي ذكرناه . وكأن المادة والصورة ، إذا كانتا بالصفة المذكورة لهما ، لم يطابق الجمهور اللفظ بأن إحداهما في الأخرى ، بل مع الأخرى ، وخصوصا المادة في الصورة .

فإن أراد مرئياً أن يزول هذا الاشتباه الواقع الآن مع وجود الاصطلاحات التي تجددت بعد الاصطلاح المشهور ، فيجب أن يزداد الوجود في الشيء جاعلاً إياه بصفة ونعت ، فإن هذا ليس أشد تشكيكاً بل اتفاقاً من لفظ الوجود في شيء ، فتكون المادة لا تجعل الصورة بصفة ونعت ، أعني المادة التي فيها الشك ، بل الصورة هي التي تنعتها وتصفها . فإن قال قائل : إن الفرق هو أن المادة في طباعها أن تستبدل صورة تقوم بها كهذه الصورة ، لكن الصورة ليست تزول عنها ، فيكون ذلك قسراً عرض لها من هذه الصورة ، وأما العرض ففي طباعه ما هو متقوم بالموضوع ، وليس في طباعه الانتقال عنه ، لم يقبل منه هذا القول . فإن المادة التي فيها الشك محصل من أمرها في العلوم أنها لا تقوم بلا صورة ، وأنها ليس في طباعها أن تقبل صورة أخرى ، فيكون طباعها موقوفاً على هذه الصورة .

على أنا ضمنا عبارتنا عن هذه التفرقة جهة لا تبعد عن إصابة موقع في الفرق ، وهو أنا قلنا : إن المادة ، لكونها مادة ، لا يلزمها أن تكون متعلقة مقارنة لصورة بعينها ، بل ربما وجب لها ذلك لنوعية أو طبيعة ، كيف كانت ، بعد كونها مادة . وأما العرض ، فتعلقه بالموضوع لأعم معانيه ، وهو كونه عرضاً ، وهذا أيضاً مقنع .

(٣) بالاشتراك : باشتراك سا || الاشتباه : اشتباه سا || (٤) أو يحدد ما : ويحدد ما ع || أو التشكيك : وإما بالتشكيك ع || التشكيك : بالتشكيك ع ، ن || كان : كانت س ، ع || (٥) والصورة ساقطة من ن || كانتا : كانت ن || لها : إنما س || إحداهما : إحداهما سا || (٧) تجددت : تحدث ي ، مع التصحيح في الهامش على نحو ما أثبتنا || (٨) الشيء : شيء س || (١٠) هي : ساقطة من سا || (١١) أن المادة : أن هذه المادة دا ، ع ، ه ، ي || (١٢) هذه الصورة : لكن الصورة م || (١٤) فيها الشك : ساقطة من س || محصل : يحصل ع ، م || بلا : بدون ن || (١٥) الصورة : الصفة ع ، م ، ي || (١٦) جهة : جملة ع || (١٧) مقارنة لصورة : ساقطة من د ، بمقارنة الصورة دا || (١٨) كانت : كان سا || (١٩) لأعم معانيه : الأعم ع .



ومما يُتشكك به أيضا أمرُ الأعراض التي لا تفارق ولا يوجد الجوهر قائما دونها ؛ لكنها ليست إنما لا تفارق لأن الجوهر يتقوم بالكون فيها ، حتى لا يصح قوامه دونها ؛ بل ذلك أمر لازم له ؛ وهو يقومها . وأما العرض ، فإن معنى أنه لا يفارق أنه لا يصح قوامه بنفسه مفارقا ؛ بل قوامه مستفاد مما لا يفارق .

- وأما التفريق الذي يفعله الوهم فليس فيه فرق بين الجوهر وبين العرض ؛ فإن العرض قد يفرقه الوهم عن الجوهر .

ومما يتشكك على هذا الرسم هو أن من الأعراض ما يفارق الجوهر ببطلانه ؛ وقد قلتم : إن العرض لا يفارق الجوهر ، فيقال : إنا نعني بهذا أنه لا يفارق قائما دونه ، وأما أنه يفارقه بأن يبقى الجوهر ويبطل العرض ، فذلك مما لا ننكره ، ألا ترى أننا قلنا : ولا يصح أن يكون له قوام دون ما هو فيه ؟

ومما يتشكك به على هذا أن يقال : إن الرائحة عندكم عرض ، فيجب ألا تقوم مفارقة للتفاحة ، ونرى الرائحة تقوم مفارقة للتفاحة في موضوع آخر ؛ فيقال في ذلك : إن الرائحة ليست إذا وجدت في الهواء عن التفاح فقد انتقلت عن التفاح وتركت التفاح ؛ ولا الحرارة إذا وجدت في الهواء عن النار فقد انتقلت عن النار وتركت النار ؛ بل ذلك إما على سبيل حدوث حرارة أخرى ورائحة أخرى في الهواء ؛ وإما على سبيل انبثاث أجزاء متحللة منها في الهواء .

والعلم الطبيعي يصحح الحق في ذلك . فلو كان صحيحا أن الهواء إذا أروح وإذا سخن يكون حينئذ النار والتفاح زالت عنهما كيفيتهما ، فوجدنا بلا تلك الكيفية ؛ وكان صحيحا مع ذلك أن الكيفيتين لم تُعدّا من النار والتفاح عندما بلا انتقال ؛ وما وجدنا

(٣) ذلك : ذكرس || له وهو : أو هو سا || يقومها : + بالفعل ي || (٤) مفارقا : مقاربا ||  
 (٥) وبين : ساقطة من ب ، ن || (٧) يتشكك : + به سا ، ن || هو : ساقطة من م || ما يفارق الجوهر :  
 ساقطة من ن || (٩) بأن : بأنه ع || (١١) عندكم : ساقطة من ن || (١٢) موضوع : موضع ه ||  
 (١٣) التفاح : التفاحة ه || (١٧) أروح : تروح سا ، ه امش ه || (١٨) التفاح : التفاحة ه ؛  
 + قد ع .

في الهواء ابتداءً؛ بل الذي كان في النار والتفاح قد انتقل بعينه، من غير عَدَمِهِ ولا حدوث مثله؛ لكان هذا حقا. لكن العلم الطبيعي يبين أن الأمر ليس على هذه الصورة. فإذا لم تكن هذه المقدمة مسلمة، لم تلزم هذه المناقضة. وقصارى أمر المنطق أن يعرف أن هذا لا يلزم. وأما أن هذا كيف يكون، فاشتغال المنطق بشرحه وبيانه، على ما جرت به العادة، خروج عن صناعته من غير وفاء يمكن أن يقع منه بما يرومه.

## [الفصل الخامس]

### فصل (هـ)

في مزاجات تقع بين "قول على" و "وجود في" وأنها إلى أى شيء تتأدى

فنعول الآن: إنه إذا حُمِلَ شيء على شيء حَمَلَ المقول على موضوع، ثم حُمِلَ ذلك الشيء على شيء آخر حَمَلَ المقول على موضوع، حتى يكون طرفان ووسط، فإن هذا الذى قيل على المقول على الموضوع، يقال على الشيء الذى حُمِلَ عليه المقول الأول. مثال ذلك أن الحيوان لما قيل على الإنسان حمل المقول على الموضوع، وقيل الإنسان على زيد وعمرو هذا القول بعينه، فإن الحيوان أيضا يقال على زيد هذا القول بعينه؛ إذ زيد حيوان، ويشترك مع الحيوان في حده؛ أى حد الحيوان يحمل عليه، لأن الحيوان يقال على طبيعة الإنسان، فكل ما يقال له إنسان يقال له حيوان، وزيد قيل له إنسان.

وقد يتشكك على هذا فيقال: إن الجنس يحمل على الحيوان، والحيوان يحمل على الإنسان، والجنس لا يحمل على الإنسان، فنقول: إن الجنس ليس يحمل على طبيعة الحيوان حمل "على"؛

(١) التفاح: الهواء سا، م، ي || قد: قد د، ن؛ فلام || انتقل: ينقل م || (٣) المنطقى: + في ذلك س || (٥) بما: بما ه || (٩) وأنها: فاتها ن || (١٠) موضوع: الموضوع س || (١٠ — ١١) حمل ذلك الشيء على شيء آخر: حمل على ذلك الشيء شيء آخر ع || (١٤) فان الحيوان أيضا يقال على زيد هذا القول بعينه: ساقطة من م، ن، ه || (١٨) حمل "على": ساقطة من د.

- فإن طبيعة الحيوان ليس بجنس ، ولو كان طبيعة الحيوان يحمل عليه الجنس حمل الكلى ، لكان يلزم ما يلزمون ، ويكون كل حيوان جنسا ، كما لما كانت طبيعة الحيوان يحمل عليها الجسم حتى كان كل حيوان جسما ، كان الإنسان جسما لا محالة ، بل إن الذى تحمل عليه الجنسية هو طبيعة الحيوان عند إيقاع اعتبار فيها بالفعل ، وذلك الاعتبار تجريدها في الذهن ، بحيث تصلح لإيقاع الشركة فيها . وإيقاع هذا التجريد فيها اعتبار أخص من اعتبار الحيوان ، بما هو حيوان فقط ، الذى هو طبيعة الحيوانية ؛ فإن الحيوان ، بما هو حيوان فقط ، بلا شرط تجريد أو غير تجريد ، فهو أعم اعتبارا من الحيوان باعتبار شرط التجريد ؛ وذلك لأن الحيوان ، بلا شرط ، يصلح أن يقرب به شرط التجريد ، فيفرض حيوانا قد نُزِعَ عن الخواص المتنوعة والمشخصة ، ويصلح أن يُقرب به شرط الخلط ، فيقرب بالخواص المتنوعة والمشخصة ، وأما إذا أخذ بشرط التجريد ، لم يصلح أن يقرب به أحد الشرطين : أما أحدهما ، فلا أنه قد حصل فلا يصلح تحصيله وقربه من ذى قبل ؛ وأما الثانى ، فلا أنه لا يجتمع مع شرط التجريد . فلطبيعة الحيوان ، لا بشرط تجريد ، ولا بشرط خلط ، اعتبار أعم ؛ ولطبيعة الحيوان ، بشرط التجريد ، اعتبار أخص . وإنما يقال عليه الجنسية ، إذا اعتبر في الذهن بشرط لا خلط بالفعل وقبول خلط بالقوة ، لعدم مقارن عائق عن ذلك ، مثل فصل ينوع وعوارض جزئية تشخص . وإنما تكون طبيعة الحيوان ، إذا اعتبر لا بشرط خلط ولا بشرط لا خلط ، فلما كان الموضوع للجنسية حيوانا بشرط لا خلط وبشرط التجريد ، ولم يكن الحيوان ، بشرط لا خلط وبشرط التجريد ، مقولا على الإنسان ، بل بلا شرط خلط ، لم يوجد الجنس مقولا على الشيء الذى هو مقول على الإنسان .

- ثم الجنسية عرض في هذه الطبيعة موجود فيها وجود الشيء في موضوع . وأما الجنس فقوله على ما يقال عليه من هذه الطبيعة ، أعنى على ما ينحصر به الشرط المذكور ، ليس

(١) فإن طبيعة الحيوان : ساقطة من د || ليس : ليست ه || ولو : ولا م || عليه : عليها ه || (٢) ويكون : ولكان ع ه ، ي || كما : + أنه ي || (٦) بما : بما عا || (٧-٦) فقط : . . . هو حيوان : ساقطة من س ، ي || (٧) فهو : هو ه || (٩) حيوانا : حيوان ه || (١٠) المتنوعة والمشخصة : النوعية والشخصية ع || (١١) حصل : حصله د ؛ فصل م || (١٣) خلط : + له م ، ي ؛ + لها عا || (١٥) وعوارض : ذوعوارض ه || (١٦) الحيوان : حيوان ما ، عا ، م || (٢٩) مقول : مقولان || (٢٠) موجود : موجودة سا ، عا ، م ، ن ، ه || (٢١) فقوله : فقوله م ، ي .

هو قول العرض على المعروض له ، بل قول المركب من العرض والحامل على الموضوع له ،  
أى ليس قول البياض على الإنسان ، بل قول الأبيض على زيد . ولو كان الشيء الذى  
يقال عليه الجنس مما يقال على الإنسان ، لم يكن يمنع كون الجنس بهذه الصفة من أن  
يقال على الإنسان ؛ وهذا تعلمه مما يلى هذا الموضع . وبالحقيقة إن هذا يرجع إلى أن  
الطرف الأكبر يحمل على بعض الوسط وعلى البعض الذى لا يحمل على الطرف الأصغر .

٥

ويجب أن تعتبر "المقول على" و "الموجود في" في هذه الأمثلة كلها ، فإنك إذا  
جوزت الجزئى حتى يكون الطرف الأكبر على بعض من الواسطة ، لم يجب في اتفاق  
القولين على أن يقال الطرف الأكبر على الأصغر ، فإن الناطق يحمل على بعض الحيوان  
على ، والحيوان يحمل على كل فرس على ؛ وليس يلزم أن يحمل الناطق على الفرس على ؛  
ولو اتفق أن كان بدل الجنس شيء آخر ، هو على حكم الجنس وصفته ، من حيث العموم ،  
وكان يحمل على كل الواسطة ، ما كان يمنع كونه غير ذاتي أن يحمل على ماتحت الواسطة .

١٠

فإن اختلفت نسبة الطرف ، الذى هو مكان الحيوان ، ونسبه الطرف الأكبر ، إلى  
الواسطة ، الذى هو كالإنسان ، ونسبة الواسطة إلى الطرف الآخر ، الذى هو مكان  
زيد ، ونسبه الأصغر ، وكان الطرف الأكبر مقولا على الأوسط ، والأوسط موجودا  
في الأصغر ، فإن الجواب المشهور فيه عن المفسرين جوابان : أحدهما أنه لا يحمل  
على الآخر ولا في الآخر ، ومثالهم أن اللون محمول على الأبيض حمل المحمول على الموضوع ،  
والأبيض محمول على الطائر المسمى ققنس حمل المحمول في موضوع . قالوا :  
واللون لا يحمل على ققنس حمل "على" ؛ لأنه ليس من طريق ما هو ، ولا حمل  
"في" لما يقولون . قال بعضهم ما هذا لفظه : ولا أيضا يقال عليه حمل المحمول  
في الموضوع ، أعنى أنه ولا باسمه يسمى ققنس . فهذا التشويش سبق إلى وهمه

٢٠

(٣) ما : بما ، ي || (٤) ما : فيان || (٥) يجب : فيجب ي || في هذه : هذه د ، م ||  
(٦) الواسطة : الوسط ن || (٧) القولين : القولين سا || (٨) على [ الأخيرة ] : ساقطة  
من ن || (٩) الواسطة : الوسط ن || يمنع : منع ن || الواسطة : الوسط ن || (١٠) اختلفت :  
اختلف ن ، ه || (١١) لنسبه : ليسم ، سا ، عا ، م ، ن || (١٢) الواسطة : الوسط ن || كالإنسان :  
مكان الإنسان ه || (١٣) لنسبه : ليسم سا ، عا ، م ، ن ، ه || وكان : فكان سا ، عا ، م ، ن ، ه ||  
(١٤) عن : عند ه || (١٥) المسمى : الذى يسمى ب ، س || (١٦) يقولون : هو لون س ، م ||  
(١٧) التشويش : التشوش عا ، ه .



من قولهم : إن المقول "على" يعطى اسمه وحده ، والموجود "في" لا يعطى حده بل اسمه ، أنه يجب في كل موضع أن يعطى اسمه ، لا أنت معناه أنه ربما اتفق أن شاركه الموضوع في اسمه ، حتى إذا كان عرض من الأعراض ، كالفلسفة ، موجوداً في موضوع ، أى في النفس ولم تسم النفس فلسفةً ، أو عرض آخر بلوهر آخر ، فلم يسم مثلاً الحجر صلابه ، أو التفاحة رائحة ، لم يكن ذلك الشيء عرضاً ، أو كان طبائع الأشياء تتغير بأن يجرى في العادة أن يعطى اسمها وحده ، دون معناها ، أمورا أخرى ؛ أولاً يجرى ذلك في العادة ؛ حتى إذا لم يعقد اصطلاح "في" على تسمية الأمور بأسماء أمور ليس لها حدودها ، من غير أن أوجب ذلك مشاركة في الحدود ، صارت لذلك أشياء أخرى .

وأما الجواب الآخر فهو ما رام رائي أن يصح ما قاله هذا فقال : إن الحق في بعض المواضع ما قال هذا ؛ وفي بعض المواضع قد يُجمل ، كما يقول ، الأبيض على أبيض ما ، لأنه ذاتي ، وأبيض ما موجود في بيضاني ما ، ثم يقال للبيضاني إنه أبيض . فليت هذا القائل نفسه درى أنه يعنى بالأبيض البياض أو الشيء ذا البياض ؛ فإنه إن غنى به البياض ، كان كأنه قال : البياض يقال على بياض ما ، وبياض ما موجود في البيضاني ، ثم البياض موجود أيضا في البيضاني . وهذا لا يفارق ذلك المثال ؛ فإن اللون موجود أيضا في البيضاني ؛ وإن غنى بالأبيض شيئا ذا بياض كان الأبيض موجودا في البيضاني على رأيه ، إذ يرى أنه وصف عرضي ؛ فما أورد على أصله مثالا مخالفا لمقتضى ما أورده من تشكك على كلامه . فأما نحن فنقول ؛ إن الأول يكون على كل حال موجودا في الثالث ؛ فإن الشيء ، إذا كان فيه اللون الأبيض ، كان فيه جميع الأمور التي يقال

- (١) على : ساقطة من ن || (١ - ٢) أنه يجب : ساقطة من سا ؛ + عليه ه || (٢) شاركه :  
 (٣) موجودا : موجود ه || (٤) بلوهر : في جوهر ه ||  
 (٥) أو كان : وكان ه || (٧) إذا : أنه إذا ه || "في" : ساقطة من ه || على : ساقطة من ع ،  
 عا ، م ، ن || (١١) وأبيض ما : وأبيض عا || يقال : لقول ه || (١٢) ذا  
 البياض : ذا بياض ه || (١٣) وبياض ما : ساقطة من ن || (١٤) ثم البياض : ثم البيضاني ن ||  
 موجود أيضا : أيضا عا || اللون : + أيضا ه . (١٦) فما : فيان || أورد : أورده د ||  
 مخالفا : يخالف عا ، م || لمقتضى ما : المقتضى لعا ، م ، ن ، ه || أورد : أورده عا ، م ||  
 (١٧) يتشكك : يتكلم سا .

على اللون قولاً كلياً ، ويوصف بها اللونُ وصفاً عاماً ؛ وإلا كان في ذلك شيء بياض ولم يكن فيه لون ، وكان ذلك البياض ليس بلون ؛ فلم يكن حمل اللون على البياض كلياً ، بل أي شيء وجدت فيه طبيعة عرض من الأعراض فتوجد فيه طبائع الأمور التي يوصف بها ذلك العرض وصفاً كلياً . ولكن إذا كان ذلك المعنى مما يقال على العرض وعلى موضوعه ، إن أمكن أن يكون ذلك المعنى شيئاً عاماً لموضوع ما وعرضاً فيه ، فيجوز أن يقال ذلك على موضوعه ، لا من جهة العرض ، بل الذي من جهة العرض لا يقال عليه . مثاله : أنه إذا كان الواحد مثلاً يقال على العرض قول "على" حتى يقال إن البياض واحد ، وكان الواحد مما يقال على البياض وعلى موضوعه ، فإن الواحد حينئذ لا يمتنع أن يقال على الموضوع قول "على" ؛ وليس من جهة البياض ، لأن الواحد الذي قيل على البياض هو هو البياض ؛ إذ البياض هو ذلك الواحد ؛ فأذا البياض في موضوعه ، فذلك الواحد هو في ذلك الموضوع لا مقول عليه ، حتى يكون من جهته واحداً ، بل هو من جهته ذو واحد لا واحد ؛ وإن كان في نفسه واحداً فهو واحد آخر .

فالواحد يقال على الموضوع في نفسه ويوجد فيه من جهة بياضه ؛ إذ ذلك الواحد ، الذي هو البياض ، ليس هو الواحد الذي هو الموضوع ؛ بل فيه ؛ وهذا كالجوهر يقال على الإنسان ويقال على نفسه ؛ والجوهر الذي هو نفسه لا يقال عليه ؛ بل هو موجود فيه ، وإن كان كوجود الجزء لا كوجود العرض .

فبين أنه لا يمتنع حينئذ أن يكون الشيء موصوفاً بصفة ، وشيء آخر فيه هو أيضاً موصوف بتلك الصفة ؛ فتكون الصفة مقولة عليه من جهة ، ومقولة فيه من جهة ؛ فإن لم يوجد شيء من هذا القبيل ، فالمانع عن ذلك فقدان هذا القسم ، لأنفس النسبة المذكورة . وأما إذا كان الوصف المقول على العرض خاصاً به ، لا تشاركه تلك الطبيعة فيه ، فإنه يكون موجوداً في الموضوع لا غير . وأما إذا قلنا النسبة ، بفعلنا الطرف الأكبر موجوداً .

(١) كان : لكان هـ | أو كان : فكان هـ || (٢) اللون : القول ع ، م || (٥) وعرضا : عرض د ، ع ، م ، ن ، هـ || (٦) بل الذي من جهة العرض : ساقطة من د ، م ، ن ، هـ || عليه : + بل يقال إنه فيه دا || (٨) يمتنع : يمنع ع ، م || (٩) البياض : البياض سا ، م (١٤) بل : ساقطة من ع ؛ + هو هـ || (١٥) هو موجود : موجود سا || (١٧) فبين : فبين ع ؛ فبين ع || آخر : + موجود دا ، ع ، ي || (٢٠) لا تشاركه تلك الطبيعة فيه : ساقطة من م || فانه : كان ن || (٢١) قلنا : قلنا ع ، م || النسبة : التسمية ن .

”في“ والطرف الأوسط مقولا ”على“ فالجواب المشهور أنه تارة يُحمل حمل ”في“ كالبياض في الققنس ، والققنس على ققنس ما ، والبياض في ققنس ما ، وتارة لا يحمل ؛ كالجنس في الحيوان ، والحيوان على الإنسان ؛ والجنس لا يحمل على الإنسان .

- ويجب أن نتذكر ما قلناه إن الجنس لا يحمل على الحيوان الذي هو بعينه مقول على الإنسان ؛ فلا تكون الواسطة واحدة بعينها ؛ وإنما يجب أن تحفظ وحدة الواسطة ؛ وإن الحق هو أن الواسطة ، إذا كانت واحدة ، فإن الموجود في الواسطة ، إذا كان وجوده فيها كليا ، كان هو موجودا في الطرف الأصغر ؛ وإن كان في بعضها ، افرقت الواسطة ؛ فلم يجب ذلك ههنا ولا في غيره . وليس يخرج المثال المورد من الجنس من أن يكون من جملة ما الحمل فيه هو على بعض الواسطة . وليس يجب أن يؤخذ الأمران إلا كليين في هذه الأمثلة ؛ فإنك إذا اعتبرت الوجود أو القول في بعض وفي كل تغيرت المسائل كلها .

- واعلم أن الطرف الأكبر إذا كان على الأوسط ، والأوسط على الأصغر ، ولم يكن القول على شيءٍ منهما على معنى الدائقي ، فالطرف الأكبر أيضا يكون مقولا على الأصغر ، مثل الضحاك على كل إنسان ، والمشي على كل ضحاك ، فالمشي على كل إنسان ؛ وإن كان الطرف الأكبر موجودا في الواسطة ، والواسطة موجودة في الأصغر ، فالجواب المشهور فيه أن هذا ممتنع ؛ وذلك لأن العرض لا يحمل على العرض ؛ فإذا كانت الواسطة عرضا لم يُجز أن يكون الطرف الأكبر عرضا في الواسطة ، فيكون عرضا في عرض .

- (١) ”في“ [الأولى] : فيه دا || والطرف : الطرف م || ”على“ : ساقطة من م ||  
 (٢) والققنس على ققنس : ساقطة من د || والبياض : فالبياض د ، ع ، ن || الققنس : باليونانية Kykno باللاتينية Cygnus وبالفرنسية Cygne والققنس بضم القاف الأول وتسكين الثانية وضم النون طائر مائي شبيه بالأوز ولكنه أطول منه عنقا والكبير منه أضخم جسما والظاهر أن اليونان لم يعرفوا منه غير الأبيض اللون ولذلك يضرب به المثل في الصفاء والطهارة ويذكر لونه الأبيض مثلا للعرض اللازم في المنطق كما يذكر اللون الأسود مثلا لللازم للنفي ||  
 (٣ — ٥) والجنس لا يحمل . . . مقول على الإنسان : ساقطة من ن || (٥) وإن : فان ب ، س ||  
 (٥ — ٦) وإن الحق هو أن الواسطة : ساقطة من ع || هو أن : أن سا . || وجوده : وجود م ||  
 (٧) فيها : فيه م ، ن ، ه ، ي || بعضها : بعضه م ، ن ، ه ، ي || (٨) ههنا : بما هذا م || (٩) من جملة : ساقطة من س || ما : ساقطة من ع || الحمل : يحمل ي || هو : ساقطة من ي || بعض : ساقطة من م ||  
 (١٠) كليين : أي نج ، ع ، ي || (١٢) كان : مقولاد || (١٣) مثل : مثال ع ؛ مثال ذلك ه ||  
 (١٤) الضحاك : كالضحاك ه || والمشي . . ضحاك : ساقطة من ي || فالمشي : والمشي ع ، ي ||  
 (١٦) كانت : كان س || (١٦) في الواسطة فيكون عرضا : ساقطة من ع .

وهذا الذى يقولونه شيء لم يجب من حد العرض ، ولا قام عليه برهان . أما أنه لا يجب من حد العرض ، فلأن العرض : قد قيل إنه الموجود فى شيء بهذه الصفة ، ولم يبين أن ذلك الشيء هو جوهر لا محالة أو عرض . وأما البرهان فلم يحاولوا هؤلاء إقامته فى منطقهم ، ولا فى سائر علومهم ، ولا أيضا هو فى نفسه مما يقوم عليه البرهان ، فإن الحق تقيض هذه الدعوى ، ولا أيضا يمكنهم أن يقولوا إن هذا بين بنفسه .

فأما أن الحق تقيض هذه الدعوى فذلك لأن كثيرا من الأعراض إنما يوجد فى الجواهر بتوسط أعراض أخرى كما تبين لك فى موضعه ، فإن الملاسة توجد فى الجسم لأنها توجد فى السطح ، والتثليث يوجد فى الجسم لأنه فى السطح ، وكونه مرئيا يوجد فى الجسم لأنه فى اللون ، وليس إذا كان الموجود فى السطح لا يوجد إلا فى الجسم الذى فيه السطح ، فيكون أيضا كونه موجودا فى الجسم يمنع أن يكون موجودا فى السطح ، كما أن قول الحيوان على أشخاص الناس لا يمنع أن يكون مقولا على الإنسان المقول على أشخاص الناس ، بل يجوز أن يجتمع القولان أو الوجودان معا ، لكن أحدهما أول والثانى ثان ، فإن الملاسة توجد فى السطح أولا ثم فى الجسم ، والزمان يعرض للحركة أولا ثم للتحرك . وهذه أمور تبين لك فى مواضع أخرى ، بل ما يعرض فى العرض يكون هو والعرض كلاهما فى موضوع العرض كونه فى شيء ، لا بجزء منه ، ولا يصح قوامه مفارقا له ، فيكون أيضا الموجود فى موضوع هو موجود فى موضوع ثان موجودا فى الموضوع الثانى ، فيكون بالحقيقة الموضوع "على" والموضوع "فى" لا يوجب أحدهما أن يكون الموضوع هو الموضوع الذى هو الجوهر ، فإن اللون مقول على موضوعات ، كالسواد والبياض وهى أعراض ، والزمان موجود فى الحركة وهى أيضا عرض . وأما الموضوعات التى هى جواهر فأمثلها ظاهرة .

(١ — ٢) ولا قام . . . حد العرض : ساقطة من سا || (٢) لا يجب : لم يجب من || (٣) يبين : يبين د ، ن || (٤) ولا : + هو سا . || هو : ساقطة من س ، سا || (٥) الحق : + هو ه || بنفسه : فى نفسه ن || (٦) تبين : يبين د ، ن || (٨) لأنه : + يوجد د ، س || (٩) إلا : + أنهى || (١٠) كونه : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، ي || (١٤) أولا : ساقطة من ع || تبين : تبين ب ، د ، ع ، ه || (١٥) موضوع : موضع د || (١٦) الموجود فى : الموجود فى م || ثان : + لا ع ، ي || (١٧) موجودا : موجود ع || الموضوع ل "على" : موضوع ل "على" سا (١٩) أعراض : اعتراض م .



ولنرجع إلى الرأس فنقول : كلّ ذاتين يَحْصُلُ أحدهما في الآخر حصولا أوليا لا يتميز منه شيء عن الآخر ، لا كالوتد في الحائط ، إذ باطن الوتد متبرئ عن الحائط ، ويكون لو وقعت إشارة إلى تلك الذات لتناولتهما جميعا ، فأيهما جعل صاحبه بصفة وهيئة ونعت ، فإنه إما عرض في صاحبه وإما صورة ؛ وذلك لأنه إن كان صاحبه المتصرف به متقوم الذات ، وهذا إنما يتقوم به ، فهو عرض ؛ وإن كان صاحبه لم يتقوم بعد إلا به وله حق في تقويم صاحبه فهو صورة ؛ ويشتركان في أنهما في محل ؛ لكنّ دل أحدهما يسمى مادة ، ومحل الآخر يسمى موضوعا .

## [ الفصل السادس ]

### فصل (و)

في إفساد قول من قال : إن شيئا واحدا يكون عرضا وجوهرا من وجهين

وقد نبعت مذاهب عجيبة في أمر العرض والجوهر دعا إليها الإشكال الواقع في الفرق بين العرض والصورة ، وظن أربابها أن الصورة أيضا في موضوع ، إذ كان الموضوع يقال باشتراك الاسم على ما قلنا وعلى المادة ، بل على المعنى الذي يعم الموضوع والمادة ، الذي بالخرى أن نسميه حاملا ، بل والموضوع الذي بالخرى أن نسميه مبتدأ في الخبر . وسمّوا أن الصورة يكون لها استحقاق لأن تكون في حال جوهر ، ومن جهة أن اسم الكيفية اسم مشترك كما يعرف تفصيله في الفاسفة الأولى . ثم إنهم قد سمّوا أن فصول الجواهر جواهر ، وسمّوا أن فصول الجواهر كصفات ، ولم يعلموا أن فصول الجواهر إنما تسمى بهذا الاسم بالاشتراك ، فظنوا أن الكيفية ، التي هي المقولة التي سند كرها بعد ، تكون مشتملة على فصول الجواهر ، وكانت هذه الكيفية عندهم عرضا ، صارت فصول الجواهر أعراضا

- (١) الرأس : الرأس م || فنقول : + إن ه || (٢) عن الآخر : غير الآخر || متبرئ : متبرئ م ؛ يسرى دا || (٣) جميعا فأيهما : فأيهما جميعا || جعل : فعل هاش ه || (٤) ونعت : وقعت ع || عرض : ساقطة من م || (٥) وهذا : فهذا ع || (٦) فهو : فهذه ي || (١٠) إفساد : فساد ، ن || (١١) إليها : إليه ب ، س || (١٢) ظن أربابها : الظن سا ، ع ، ن . || إذ : إذا سا || كان : + في م ، ن ، ي || باشتراك : بالاشتراك م ، ن || (١٤) بل والموضوع : والموضوع سا || (١٥) جوهرا : جواهر م ، ي || (١٦-١٧) سمّوا : سمّوا م ، ي || جواهر : ساقطة من د ، ع ، ن || (١٧) تسمى : سميت ع || (١٨) بعد : + أن سا || (١٩) صارت : ساقطة من م ؛ فصارت ع ، ه ، ي .

عندهم ؛ وكانت فصول الجواهر عندهم أيضا جواهر ؛ فكان الشيء يكون عرضا وجوهرا ؛ وأيضا كانت الصورة في حامل الصورة ، لا بجزء منه ، فكانت عرضا ؛ وكانت في الجوهر المركب جزءا منه ، فكانت جوهرا ؛ إذ جزء الجوهر جوهر ؛ فكان الشيء الواحد جوهرا وعرضا .  
 والبياض أيضا جزء من الأبيض ، إذ الأبيض مجموع جوهر وبياض ، فالبياض موجود في الأبيض الذي هو جوهر وجود الجزء ، فلم يكن فيه نحو وجود العرض في الشيء ؛ فهو فيه إذن جوهر ؛ وهو بعينه في موضوعة عرض ، إذ هو فيه لا بجزء منه ، وسائر ذلك . فتهوست طبقة وظنت أن شيئا واحدا يكون جوهرا وعرضا .

وأما نحن فنقول : إن هذا مستحيل فاسد ؛ فإن هذه المقاييس كلها فاسدة . ونقول أولا إنا نعني بالجواهر الشيء الذي حقيقة ذاته توجد من غير أن يكون في موضوع البتة أى حقيقة ذاته لا توجد في شيء البتة لا بجزء منه وجودا يكون مع ذلك بحيث لا يمكن مفارقه إياه وهو قائم وحده ؛ وإن العرض هو الأمر الذي لا بد لوجوده من أن يكون في شيء من الأشياء بهذه الصفة حتى أن ماهيته لا تحصل موجودة إلا أن يكون لها شيء يكون هو في ذلك الشيء بهذه الصفة .

وإذ الأشياء على قسمين : شيء ذاته وحقيقته مستغنية عن أن يكون في شيء من الأشياء ، كوجود الشيء في موضوعة ، وشيء لا بد له أن يكون في شيء من الأشياء بهذه الصفة . فكل شيء إما جوهر وإما عرض . وإذ من الممتنع أن يكون شيء واحد ماهيته مفتقرة في الوجود إلى أن يكون شيء من الأشياء هو فيه كالشيء في الموضوع ، وتكون مع ذلك ماهيته غير محتاجة إلى أن يكون شيء من الأشياء البتة هو فيه كالشيء في الموضوع ؛ فليس شيء من الأشياء هو عرض وجوهر .

فلنرجع إلى شكوك هؤلاء فنقول : إن الصورة ليس لها موضوع البتة هي فيه . لأنها إما أن تكون في المادة ، وإما أن تكون في المركب وهي في المركب بجزء منه ، فليست فيه

(١) وكانت : فكانت سا || عندهم : ساقطة من ن || يكون : ساقطة من ن || (٣) فكانت : فكان م ؛ وكان عا || (٤) فالبياض : ساقطة من ن || (٥) جوهر : ساقطة من ن || (٧) طبقة : طبيعته م || ظنت : ظننت م || (٨) فان : وأن م ، ن ، ه ، ي || (١٠) لا بجزء : بجزء عا ، م ، ه || (١٢) في شيء : شيء عا || (١٤) وإذ : وإذا م || (١٥) له : من ن ، م || (١٦) فكل : وكل عا || وإما : أون || (١٨ - ١٩) البتة . . . الأشياء : مكررة في م || (٢١) بجزء : جزء ع || فليست : فليس ب ، م ، سا ، ع ، عا ، م ، ي .

كالشئ في الموضوع . وأما في المادة فقد بينا أنها ليست فيها كالشئ في الموضوع . وإذا لم يكن لها وجود في شئ يتوهم أنها فيه كالشئ في الموضوع إلا في هذين . وتعلم أنها ليست في شئ من الأشياء غير هذين كالشئ في الموضوع . فالصورة لا تحتاج ذاتها أن تكون في شئ من الأشياء كالشئ في الموضوع .

- ٥ فليست الصورة عرضا البتة ، بل هي جوهر على الإطلاق . فإن الطبيعة التي هي صورة في النار ، ليست ، أعني هذه الكيفية المحسوسة ، وجودها في النار كالجزء في المركب ؛ وهي في مادة النار لا كشئ في موضوع ، بل كشئ في مادة .

- وفصول الجواهر ، أعني الفصول البسيطة التي لا تحمل على الجواهر التي هي مثل النطق وغير ذلك ، فإنها أيضا ليست في شئ من الأشياء ، كما يكون العرض في موضوع ، لا في النوع فإنها جزؤه ؛ ولا في الجنس ، فإن طبيعة الجنس بالحقيقة ليست موضوعة ولا مادة لها ، كما تعلم في موضعه . ثم ولو كان للجنس طبيعة معينة متقررّة تتصور بالفصل من خارج ، لكان الجنس كالمادة التي إنما تتقوم بالصورة بالفعل ، وكان الفصل كالصورة ، فلم يكن عرضا البتة ، ولا من المقولة التي كانت هي الكيفية ؛ بل إن قيل له كيفية فهو باشتراك الاسم ؛ فإن الكيفية تقال باشتراك الاسم على أشياء تقع في مقولات مختلفة ، فتسمى كل قوة وكل مبدأ فعل وكل شئ يحل شيئا ويخصه كيفية ، ولو كان كمية أو غير ذلك ، وذلك باشتراك الاسم . وليست المقولة إلا واحدا من معاني الاسم المشترك التي سنوضح أن ذلك المعنى من شرطه أن يكون متقوما بموضوعه ، فإن الاسم المشترك لا يكون جنسا البتة .

- (١) فيها : فيه عا || (٢) وإذا : وإذا عا ، ي || في هذين : هذان سا ، عا || (٣-٢) وتعلم . . . غير هذين : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي || (٤-٣) لا تحتاج . . . في الموضوع : ساقطة من د ، ن || (٣) ذاتها أن تكون : أن تكون ذاتها ب || (٦) ليست : ليست دا ، سا || (٨) الجواهر : الجواهر (في المرتين) ي || (١٠) فانها : فانه م || موضوعة : موضوعا ي || (١١) لها : له م || ثم ولو كان : ثم ثم وكان د || كان : كانت ه || للجنس : في الجنس س ، ن ، ه || بالفصل : بالفعل ع ، م ، ي || (١٢) خارج : الخارج س || (١٣) كانت : ساقطة من د || (١٤) باشتراك : بالاشتراك د || مقولات : المقولات ه || (١٥) يحل : يحل سا ، ي || كان : كانت ن || (١٦) باشتراك : بالاشتراك ي || (١٧) التي : الذي س ، ع ، ن ، ه ، ي || سنوضح : سنوضح ع ، ه ، ي ؛ + وذلك ه .

وقولهم إن العرض في المركب هو فيه ليس لا كجزء منه ؛ وكل ما هو في شيء لا لا كجزء منه فليس هو عرضا فيه ؛ وكل ما ليس عرضا في شيء فهو جوهر فيه ؛ فهو قياسا مركبان قياسا واحدا وفيها مقدمات ثلاث إذا أضمرت النتائج .

فقوله : إن العرض في المركب ، ليس لا كجزء منه ، مسلم صحيح .

وقوله : وكل ما هو في شيء ، لا لا كجزء منه فليس عرضا فيه ، إن غنى به أن كل ما هو في المركب لا لا كجزء منه ، ليس في نفسه عرضا وهو فيه ، فهو غير مسلم ؛ فإنه إذا كان فيه ، لا لا كجزء منه ، لم يخل : إما أن يكون شيئا ماهيته محتاجة إلى موضوع ما ، فيكون حينئذ فيه ليس لا كجزء منه ، ومع هذا هو عرض وهو فيه ؛ وإن لم تكن ماهيته كذلك كان جوهرًا وهو فيه . وإن لم يعن هذا ، بل غنى أنه لا يكون هو فيه على أن ذلك موضوعه وهو فيه في موضوع ، فهذا صحيح ، فتكون النتيجة أن العرض ليس في المركب على أن المركب موضوعه وهو فيه في موضوع .

ثم المقدمة الثالثة ، وهي أن كل ما كان في شيء وليس عرضا فيه فهو جوهر فيه ، يفهم منه أيضا معان : أحدها أن كل شيء هو في شيء ، وليس في نفسه عرضا ، وهو أيضا فيه ، فهو جوهر وهو فيه ، فهذه مسلمة . والثاني أن كل شيء هو في شيء وليس فيه على أن ذلك الشيء موضوع يكون هو فيه كون العرض في موضوع ، فيجب أن يكون بالقياس إلى كونه فيه جوهرًا ، فهذا غير صحيح ؛ وذلك أنه ليس إذا لم يكن الشيء عرضا في الشيء الفلاني ، الذي هو فيه كجزء ، يجب أن يصير جوهرًا فيه ؛ فإنه ليس مالم يكن عرضا في شيء هو فيه فهو جوهر فيه ،

(١) ليس ساقطة من م . لا لا : لا س ، ع || (٣) مركبان : + قد جعلادا || ثلاث : + أي ه ، ع ||  
(٥) لا لا : لا ع || فيه : ساقطة من ه || (٦) لا لا : لا ع || في نفسه : ساقطة من سا ||  
فهو : ساقطة من م || (٧) لا لا : ساقطة من ع ، ع || مه : ساقطة من د ، سا ، ن ، ه ||  
(٨) . حينئذ : ساقطة من ع || هو عرض : فهو عرض د ، ع ، ن || (٩ — ١٠) وإن لم يكن . . .  
موضوعه . وهو فيه : ساقطة من م ، ع || (١٠) موضوعه وهو : موضوعه فهو ي || فهذا :  
وهذا ه || (١١ — ١٤) في موضوع . ثم . . . وهو فيه : مكررة في س ، ع ، م ، ع ||  
(١٤) فهذه مسلمة : وهذه مسلمة سا ؛ فهذا مسلم ه ، ع || هو في شيء : ساقطة من س ||  
(١٥) بالقياس : القياس م ، ع || فهذا : فهذه م ، ع || (١٦) الذي هو فيه : هو ع || كجزء :  
+ فيه ع || (١٧) بصير : يكون بصير ، يكون د ، ه .



بل ما لم يكن عرضاً في نفسه، فهو جوهر في نفسه إذ لم يكن الجوهر ما ليس في موضوع، هو ذلك المركب أو شيء آخر معين، بل ما كان ليس في موضوع البتة. وكونه ليس في كذا كائناً في موضوع لا يثبت أنه ليس في شيء من الأشياء كائناً في موضوع. فلو كان، إذا كان الشيء ليس في شيء هو فيه كائناً على معنى كون الشيء في موضوع، كان ذلك يعطيه الجوهرية بالقياس إلى ذلك الشيء، لكان هذا القدر يجعله جوهر فيه، بل إنما كان معنى الجوهرية هو أنه ليس في شيء من الأشياء البتة كائناً في موضوع، لا أنه ليس في شيء كذا كائناً في موضوع.

فبين أنه إذا لم يكن الشيء في كذا كائناً في موضوع، كان من الواجب أن ينظر بعد ذلك: فإن كان ليس في شيء من الأشياء غيره كائناً في موضوع، فهو جوهر؛ وإن كان هناك شيء آخر هو فيه كالشيء في موضوع، ثم لم يكن في هذا الشيء، ولا في ألف شيء آخر على أنه في موضوع، بل على أنه في المركب أو في الجنس أو غير ذلك، فالشيء عرض.

وكان أن الجوهرية لم تكن لأجل أن الشيء بالقياس إلى شيء ما هو لا في موضوع، بل لأنه في نفسه كذلك، فكذلك العرضية ليست لأن الشيء بالقياس إلى شيء بعينه هو في موضوع أو ليس في موضوع، بل لأنه في نفسه يحتاج إلى موضوع ما كيف كان وأي شيء كان؛ فإذا كان له ذلك فهو عرض، وإن لم يكن ذلك الشيء هو هذا الشيء وكان هو في هذا الشيء، لا على أنه في موضوع، فليس يمنع ذلك أنه في نفسه في موضوع. وإنما هو عرض لأنه في نفسه في موضوع يعتم العرضية والجوهرية، أعني كون الشيء عرضياً للشيء أو جوهرياً له، فذلك مما يكون على هذا الاعتبار؛ فإنه إذا أضيف إلى شيء فكان فيه، وكان كالشيء في الموضوع فهو عرض وعرضي. أما عرض فلا

(١) فهو: هو ما || جوهر في نفسه: جوهر فيه في نفسه ب || (٥) فيه: ساقطة من ه ||  
 (٦) معنى الجوهرية: الجوهر عا || (٧) ليس في: ليس إلى د || (٨) الشيء في: + شيء دا، ع، ه، ي || (١٠) وإن: فان سا || (١٣) الجوهرية: الجوهر م || لم تكن: ليست ن || ما هو  
 لا في موضوع: بعينه هو في موضوع أو ليس في موضوع د || (١٤ — ١٥) كذلك فكذلك... في نفسه:  
 ساقطة من د || (١٥) موضوع ما: بعض موضوع مام؛ موضوع د || (١٦) هو هذا: هو ذلك ن ||  
 (١٨) وإنما: فانما م || (١٩) عرضي: عرضا س، ع || (١٩) بما: ساقطة من ما.

ذاته قد حصل موجوداً في موضوع ، لأنه موجود في هذا الموضوع ؛ فدلّ ذلك على أنه محتاج في نفسه إلى موضوع ما ، إذ احتاج إلى هذا الموضوع . وأما عرضي فهو أمر له بالقياس إلى هذا الموضوع ؛ فإنه بالقياس إلى هذا الموضوع غير مقوم له ولا جزء من وجوده فهو عرضي .

فالشئ عرض لأنه في نفسه مفتقر إلى موضوع ؛ وعرضي لأنه لغيره بحال كذا . ولما اتفق أن كان الموضوع هذا وليس مقوماً له فهو عرض فيه . وهذان المعنيان ، وإن تلازما في هذا الموضع ، فاعتبارهما مختلف ، ولكل واحد منهما مقابل آخر بوجه من وجوه المقابلة . أما للعرض فالجوهر ؛ وأما للعرضي فالجوهرى ؛ أى الذاتى سواء كان جوهرًا كالحيوان للإنسان أو عرضاً كاللون للسواد . بعد أن يكون مقوماً لما هو فيه . فإذا كان العرض في شئ لا لا بجزء بل بجزء ، وهو مقوم له ، فهو جوهرى فيه وليس جوهرًا .

ومعنى الجوهرى الذاتى ؛ فإن ذات كل شئ ، كان عرضاً أو جوهرًا ، فقد يسمى جوهرًا ؛ فيكون لفظ الجوهر الذى نسب إليه الجوهرى ليس يدل على المعنى الذى وضعناه مقابل العرض حتى يكون الجوهرى منسوباً إلى ذلك الجوهر ؛ بل يدل على الذات فيكون الجوهرى مكان الذاتى . فهؤلاء كأنهم أخذوا الجوهر والجوهرى واحداً ، فقالوا كذا جوهر في كذا ، والشئ ليس جوهرًا بالقياس إلى شئ ، وإن كان جوهرياً بالقياس إلى الشئ الذى هو فيه .

- (١) لأنه موجود : لأنها موجودة هـ || موجود في : ساقطة من عـ || (٢) إذ : إذا م ||  
 أمره : أمر ن || (٤) عرضي : عرض عـ || (٦) ولما اتفق . . . عرض فيه :  
 ساقطة من عـ ، ي || الموضوع هذا : الموضوع في هذا م || (٨) للعرضي : العرضي  
 سـ ، عـ ، مـ ، ي || فالجوهرى : فالجوهر ن ؛ بلجوهر د || (١٠) بجزء منه بل ب ||  
 بل بجزء : ساقطة من ن || وهو : فهو م ، هو ، هـ ؛ ساقطة من د || (١٣) جوهرًا : جوهرى عـ ||  
 الجوهرى ليس : الجوهر ليس م ، ن ، ي || (١٤) يكون الجوهرى : يكون ن || ذلك الجوهر :  
 ذلك الجوهرى ن ؛ + هو عـ ، مـ ، ي || (١٥) فيكون الجوهرى : فيكون الجوهر ن ||  
 واحداً : واحد هـ || (١٦) جوهرياً : جوهر سـ ، عـ .

- وتقول من رأس أيضا : إنه لو كنا قلنا إن الشيء إذا قيس إلى شيء هو فيه لم يخل إما أن يكون فيه على أنه في موضوع ، أى على أنه موضوعه ، أو لا يكون ؛ فإن كان فهو عرض ، وإن لم يكن كذلك ، وهو فيه ، فهو جوهر فيه ، لكان هذا المذهب صحيحا ؛ لكننا لسنا نقول هكذا ، بل نقول : إن الشيء إذا كان في نفسه غير مقتدر إلى موضوع البتة ، هذا الذى هو فيه ، إن كان في شيء أو غيره فهو جوهر ، وإن كان في نفسه محتاجا إلى موضوع يكون فيه ، أى شيء كان هذا الموضوع ، كان هذا أو آخر غير هذا فهو عرض . وأظن أن من سمع هذا ثم ثبت على أن شيئا واحدا يكون جوهرًا وعرضًا فقد خلع الإنصاف .

### تمت المقالة الأولى

(١) رأس : الرأس ع ؛ رأى م || (٢) أى : أوس || كان : + كذلك دا ، ع ، م ، ي ||  
 (٢) لكان : فكان م ؛ وكان ي || (٥) أو : + فى م || (٦) أى : رأى سا ||  
 هذا الموضوع كان : ساقطة من سا ؛ ذلك الموضوع كان م || (٨) الإنصاف : ربة الانصاف  
 وتردى بمنزلة الاعتساف ع || (٩) تمت المقالة الأولى : ساقطة من سا ، ع ، م ، ي || والله الحمد ، ن ؛  
 + من الفن الثانى والحمد لله رب العالمين وإنه أعلمى ؛ + من الفن الثانى والحمد لله .





# المقالة الثانية

من الفن الثاني

من الجملة الأولى



## المقالة الثانية

من الفن الثاني

## الفصل الأول

[ فصل (١) ]

- ٥ في حال مناسبة الأجناس وفصولها المقسمة والمقومة، وتفهم هذه الأجناس العشرة العالية، وحال قسمة الموجود إليها، وابتداء القول في أنها عشرة لا تدخل تحت جنس ولا يدخل بعضها في بعض ولا جنس خارج عنها

- ١٠ إن الأجناس العالية لا يوجد لها فصول مقومة بل تنفصل بذواتها، وإنما كان يكون لها فصول مقومة لو كانت لها أجناس فوقها، وبالجمله معانٍ أهم منها داخله في جوهرها، فتحتاج أن تنفصل في جواهرها عنها بغيرها، كما تبين في صناعة أخرى؛ ولكن إنما توجد لها الفصول المقسمة.

- ١٥ والأنواع السافلة لا توجد لها فصول مقسمة. نعم، قد يكون لها أعراض وخواص مقسمة. وإنما كان يكون لها فصول مقسمة لو صلح أن يكون لها أنواع تحتها. وأما الأجناس والأنواع المتوسطة فلإنها هي التي يوجد لها فصول مقومة وفصول مقسمة. ففصولها المقومة هي التي تقسم أجناساً فوقها؛ وفصولها المقسمة هي التي تقوم أنواعاً تحتها؛ وكل ما قوم جنساً هو فوق فلإنه يقوم كل ما تحته؛ لكن تقويمه الأولي لما قسم إليه المجلس قسمة أولى؛ وكل ما قسم جنساً أو نوعاً هو تحت فلإنه يقسم ما فوقه.

(٢) الثاني : + خمسة فصول د، ن ؛ + من الجملة الأولى ن، هـ || (٤) فصولها :  
 الفصول ع || (٤) المقومة : المتنوعة ن، ع || (٦) إليها : ساقطة من ن || جنس :  
 + واحد ع || (٧) خارج : خارجا ب، سا، هـ || (٨) تنفصل : تفضل س، م، هـ ||  
 (٩) كانت : كان ع || معان : معاني ع || (١٠) فتحتاج : تحتاج س || جواهرها :  
 جوهرها س، ي || (١١) تبين : يتبين سا، ن || (١٣) يكون : كان ع || (١٤) فانها : فانما هـ ||  
 مقسمة : مقومة ن || (١٥) أنواعا : أنواعها س، م، ي || قوم : يقوم سا، م || (١٦) الأولى :  
 الأول ن || قسمة : قسم ن .

لكن ربما لم تكن قسمته له أولى ؛ فإن الناطق وغير الناطق يقسم الحيوان قسمة أولية ويقسم الجسم قسمة لكنه ليس يقسمه قسمة أولية ؛ فإن الجسم مالم يكن حيوانا ، لم يستعد للانفصال بالنطق . ومع ذلك فإن الغير الناطق الذى تحت الحيوان لا يبعد أن يدل عليه بالعُجْمَة ، وإن لم تكن العجمة بالحقيقة فصلا مقوما ، وإذا أقيمت العجمة مقامه ، لم يتم بها قسمة الجسم كما تمت قسمة الحيوان ؛ فإنك تقول : كل حيوان إما ناطق وإما أعجم ، وتقف عنده ؛ ولا تقول : كل جسم إما ناطق وإما أعجم ، وتقف عنده ؛ لأن النبات والجماد جسم وليس بناطق ولا أعجم . فإن قسمت الجسم إلى ناطق وغير ناطق قسمة يكل معها الكلام ، لم يكن غير الناطق دالا على المعنى الذى نقصد إليه فى قولنا : حيوان غير ناطق .

١٠ فيجتمع من هذا أن الفصول المقسمة للجنس الأسفل ، ربما لم تكن مقسمة لما فوقه قسمة أولية ولا قسمة مستوفاة ؛ والفصول المقسمة لما فوق ، فى الأكثر من الأمر ، لا تقسم ماتحت ، بل تقوم . مثل الجسم ذى النفس الحساس ، فإن الحساس لا يقسم شيئا من أنواع الجسم ذى النفس .

١٥ لكنه قد يوجد فى بعض المواضع فصول تقسم ما فوق وما تحت معا وجودا بحسب المشهور ، وذلك حيث يكون للجنس فصول قريبة متداخلة ، فإن الحيوان يقسم بالناطق وغير الناطق قسمة أولية ، ويقسم أيضا بالمائت وغير المائت قسمة قريبة أولية ، وكذلك يقسم بالماشى والساج والطائر ، فإذا ابتدئ تقسم بأحد هذه الوجوه ، حتى كان مثلا حيوان ناطق وغير ناطق ، أمكن أن يقسم الحيوان الناطق من القسمين بالمائت وغير المائت ؛ وإذا ابتدئ تقسم بالماشى والساج والطائر ، أمكن أن يقسم الماشى بالناطق وغير

- (١) له : ساقطة من ن || يقسم : بم ه || (٢) لكنه ليس يقسمه قسمة : لكنها ليست قسمة د ، ن ؛ لكنه ليس قسمة م || (٣) للاتصال : الاتصال ع || (٤) وإذا : فإذا ع || (٥) كل حيوان : لكل حيوان ع || (٦) كل جسم : لكل جسم م || (٨) لم يكن : ولم يكن ع || دالا : ولا ما || إليه : ساقطة من س || (١٠) لما فوقه : له ع ، ي || (١١) فى الأكثر من الأمر : فى أكثر الأمور ، ع ، ع ، د ، ي ؛ فانها ه || (١٢) ماتحت : ماتحت س || (١٤) ما فوق وما تحت : ماتحت وما فوق ب ، س || (١٦) قريبة أولية : قريبة دا ؛ غير أولية ن || (١٧) تقسم : يقسم ن ؛ وقسم م || (١٨) من القسمين : ساقطة من س || (١٩) تقسم : تقسم د || بالماشى : ساقطة من س .



الناطق ؛ ومع ذلك فإن القسمة بالناطق وغير الناطق كان يجوز أن توافي الجنس أول شيء قبل القسمة بالمئات وغير المئات ؛ والقسمة بالمئات وغير المئات كان يجوز أن توافي الجنس قبل القسمة بالناطق وغير الناطق . فما كان يبعد أن يقسم الحيوان إلى المئات وغير المئات ، ثم يقسم المئات إلى الناطق وغير الناطق .

وقد بقي ههنا شيء واحد وهو أنه : هل المئات وغير المئات من الفصول الذاتية أو من اللوازم ؟ وكذلك هل الماشي ونظائره هي من الفصول الذاتية أو من اللوازم ؟ وإن كان المئات وغير المئات والماشي وما ذكر معه من اللوازم الغير المقومة ، فهل يمكن هذا التداخل في الفصول الذاتية الحقيقية ؟ لكن هذا النظر مما يخلق أن لا تنفى به صيانة المنطق ، فليؤخر إلى موضعه .

- ١٠ والأجناس العالية قد تبين من أمرها أنها لا يجوز أن يكون لها فصول مقومة ، فلا يبعد أن يقع في الأوهام أن الجنس العالي واحد ؛ ولو كان كثيرا لانهضت الكثرة في جامع يحوج إلى فصل بعده . لكن الحق هو أن الأجناس العالية كثيرة ؛ فلنبدا أولا ولنضع هذه الأجناس وضعها ، ثم نبحث عن أمرها بما يحوج إليه هذا النظر من البحث فنقول : إن جميع المعاني المفردة التي يصلح أن يدل عليها بالألفاظ المفردة لا تخلو عن أحد هذه العشرة . فإنها : إما أن تدل على جوهر ، كقولنا : إنسان وشجرة ؛ وإما أن تدل على كمية ، كقولنا : ذو ذراعين ؛ وإما أن تدل على كيفية ، كقولنا : أبيض ؛ وإما أن تدل على إضافة ، كقولنا : أب ؛ وإما أن تدل على أين ، كقولنا : في السوق ؛ وإما أن تدل على متى ، كقولنا : كان أمس وعام أول ؛ وإما أن تدل على الوضع ، كقولنا : جالس وقائم ؛ وإما أن تدل على الجدة والملك ، كقولنا : متعل ومتسلح ؛ وإما أن تدل على يفعل كقولنا : يقطع ؛ وإما أن تدل على يتفعل ، كقولنا : ينقطع .
- ٢٠

(١) وغير الناطق : ساقطة من م || (٢) وغير المئات : ساقطة من عا || (٥) وهو : هو ||  
 (٦) وكذلك هل : كذلك وهل عا || هي من : هو من عا ؛ من سا ؛ مثل ع || (٨) التداخل :  
 ساقطة من ي || (١٠) أنها : أنه ع ، ن || (١٢) فصل : فصول من || (١٣) بما :  
 ما ، عا ، ي . (١٨) كان : ساقطة من سا || عام : عام ، ن || (٢٠) يفعل : أن يفعل ع ،  
 عا ، ي || يتفعل : أن يتفعل ع ، عا ، ي .

وهذه الأمثلة التي أوردناها ليست تدل التسع منها على المقولة دلالة الاسم على المعنى، بل دلالة الاسم على ذى المعنى، إذ كان هذا أعرف. ثم ننتقل منه إلى المعنى؛ وذلك لأن قولنا أبيض ليس اسما للكيفية بل اسما لشيء هو ذو كيفية، وهو الجوهر. لكن من ههنا تنبيه على وجود الكيفية؛ فإن الأبيض كريد وككرباس أعرف عند التخيل من البياض الذى هو مجرد الكيفية، والتخيل أسبق إلينا فى هذه الأمور من العقل. فإذا أخطرت ببالك الأبيض، فكان شيئا ذا بياض، ذلك هذا على البياض دلالة المعنى على المعنى والأمر على الأمر. فالمقولة ليست هى الأبيض، بل البياض. وكذلك ليست الكمية هى شيئا ذا ذراعين، بل نفس الذراعين. وكذلك الحال فى البواقى.

فالألفاظ التى تدل على الجواهر تدل على ذات فقط دلالة الاسم؛ ولا تدل على أمر تنسب إليه هذه الذات، دلالة الاسم ولا دلالة المعنى. وأما إذا قلت بياض، فإن هذا اللفظ يدل على معنى البياض دلالة الاسم ويدل على معنى آخر؛ وذلك أنك كما تسمع لفظ البياض وتفهم، يبادر بك ذهنك فى أكثر الأمر إلى أن تخطر بالبال شيئا آخر هو الأبيض. وكذلك الحال فى كل واحد من التسعة. فالمقولات التسع هى ما يدل عليه البياض والمقدار والعدد والأبوة والكون فى المكان، كقولك الإنجاد والإتهام، والكون فى الزمان، كقولك العتاقة والحدائث، والوضع كقولك القيام والجلوس، وأيضا ما يدل عليه التسليح، وصدور الفعل كالقطع، وقبوله كالانقطاع مادام ينقطع.

والمباحث فى أمر هذه العشرة كثيرة. منها أنه هل يمكن أن تستند كلها إلى جنس واحد، كما ظن أن الموجود جنس لها؟ ومنها أنه إن لم يمكن ذلك فيها، فهل يمكن أن

- (١) على المعنى : ساقطة من م، ي || (٢) الاسم على ذى المعنى : ساقطة من م، ي || إذ : إذان ||  
 منه : منها ع، ه، ي || (٣) ليس : و ليس ه || (٤) ككرباس : بمعنى القطن || (٥) فى : من ه ||  
 (٦) فكان : وكان ع || دلالة : دالاي || (٧) شيئا : شئ ب || (٨) نفس : طول ه ||  
 (٩) فالألفاظ : والألفاظ ه || الجواهر : الجوهر م، ه، ي || ولا : ساقطة من ي || (١٠) هذه : هذا د، ع، عا، م || (١٤) فى المكان : والمكان سا || (١٥) الحدائث : الحدث عا، الحدائث ي ||  
 والوضع كقولك القيام : ساقطة من عا || الجلوس : القعود ب، س || (١٥ — ١٦) والوضع . . .  
 والتسليح : وأيضا ما يدل عليه القيام والجلوس والتسليح ي || (١٥) يدل : يدلك م، ي || (١٦) الفعل :  
 للفعل ع، م، ي || كالقطع : بالقطع ع، م، ي || كالانقطاع : بالانقطاع ع، م، ي ||  
 (١٧) أنه : أنها عا، ه، ي || (١٨) كما : كمن عا، ه، ي || أن : ساقطة من ذ، ع، ن، م، ه ||  
 جنس : جنساد، ن || أنه : ساقطة من ن، أنها عا، ي || يمكن : يكن عا، ع .

يفرد الجوهر جنساً ويجعل العرض جنساً واحداً يعم التسعة ؟ ومنها أنه إن لم يمكن هذا، فهل يمكن أن تجمع في أكثر من اثنتين وأقل من عشرة ؟ ومنها أن هذه هل تشمل على جميع الموجودات ، فلا يشذ منها شيء ، أو لا تشمل ، بل ههنا أمور أخرى لا تدخل في شيء من المقولات ؟ ومنها أن الموجود كيف يتشعب إلى هذه العشرة مع كون أمور أخرى خارجة عنها أو مع لا كون أمور أخرى خارجة عنها ؟

٥

فنقول : أما البحث الأول ، وهو حال نسبة الموجود إلى هذه العشرة فإن المشهور من النظر فيه أن يعدوا وجوه قسمة الواحد إلى الكثرة ، فيطولوا وجهاً وجهاً منها حتى يبقى ما يؤثرون بقاءه . وليس في تعديدها ذلك كله فائدة ؛ إذ من المعلوم أن الموجود مقول على هذه العشرة ، وأنه إنما يتكثرفيها تكثير المقول ، لا تكثير وجوه أخرى مما يطولون به كلامهم . وتكثير المقول يكون على وجوه ثلاثة : إما أن يتكثر تكثراً المتواطئ في ١٠ موضوعاته أو تكثر المتفق الصرف الذي يشمل التشابه والاشتراك ، أو تكثر المشكك . ثم من امتنع أن يعقل أن للموجود معنى واحداً في هذه العشرة ، فقد فارق الفطرة ؛ وخصوصاً إذا قال : إن الدليل على اختلاف هذه العشرة في معنى الوجود أن الجوهر موجود بذاته والعرض موجود بغيره ، وأن الجوهر موجود لا يحتاج في وجوده إلى وجود ١٥ آخر ، والعرض موجود يحتاج في وجوده إلى ذلك ، فقد أشرك هذين الشيئين في شيء وهو لفظ الموجود ، ثم فرق بعد ذلك بأنه بذاته أو بغيره وأنه محتاج أو غير محتاج .

فهذا الموجود المستعمل ، إن كان يدل على معنى يجتمع فيه العرض والجوهر ثم يفترقان من بعد ، فقد حصل معنى جامع ؛ وإن لم يدل على معنى جامع ، فكيف فارق أحدهما الآخر ؟ بل لكل واحد منهما معنى غير معنى الآخر ، وأحدهما بذاته والآخر بغيره ؛

( ١ ) هذا : هذه ب ، س || ( ٢ ) فهل : ساقطة من ع || تشمل : + طها ع ؛ عليه ه ، ي ||  
( ٥ ) لا كون : كون لا سا || ( ٧ ) قسمة : نسبة ع || ( ٩ ) أنه : ساقطة من ن || تكثير المقول لا تكثير : تكثير المقول لا تكثير ، سا ، ع ، ط ، ه ، ن ، ي || ( ١٠ ) وتكثير ، وتكثر ع ، ن ، ه ، ي ||  
( ١١ ) يشمل : يشمل د ، س ، ع || المشكك : المشكك ن || ( ١٢ ) ثم : + إن س || أن للوجود : الموجود ع || ( ١٤ ) وأن : فان ع || موجود : ساقطة من ع || ( ١٥ ) آخر : ذلك ع || أشرك : أشرك د ، ع ، ع ، ن || هذين الشيئين : هذان الشيئان د ، ن || ( ١٦ ) فرق : + بينهما ي || ( ١٧ ) يجتمع : يجمع ع ، م ، ن ، ي || ( ١٩ ) بل لكل واحد . . . والآخر : ساقطة من م || واحد : ساقطة من ن .

فانه ليس يستحيل أن يكون الشيء الواحد له معنيان أحدهما بذاته والآخر بغيره ، ولا يكون ذلك فرقا بينه وبين ذاته ، إلا أن يقال إنه من حيث له المعنى الذى بذاته غيره من حيث له المعنى الآخر الذى له بغيره .

وهم لم يسلكوا فى هذا الموضع هذا السلوك ؛ ولا هذا مما يحسن أن يعتبر فى هذا الموضع ؛ ولا يمكنهم أن يدلوا على المعنيين المختلفين البتة بشيء غير الوجود ، فإنهم لا يمكنهم أن يحصلوا معنى يدلون عليه بالوجود فى أحدهما هو غير المعنى الذى يدلون عليه بالوجود فى الآخر حتى يعودوا فيضيفوا إلى أحدهما من خارج بذاته وإلى الآخر بغيره ؛ بل الحق هو أن الأشياء تشترك فى الثبوت والوجود بمفهوم متصل عند الذهن .

وهذا بين نفسه لا يمكن أن يبين ؛ ومن ينكره فهو يغفل نفسه بإزالة فكره عن الغرض إلى غيره ؛ ولولا هذا لما صح أن الشيء لا يخرج عن طرفى النقيض ؛ فإن كل واحد من طرفى النقيض كان يكون أشياء كثيرة ، ولم يكن بالحقيقة طرفا واحدا ؛ بل الوجود فى جميعها معنى واحد فى المفهوم .

وإذا كان كذلك ، لم يكن وقوع اسم الوجود على هذه العشرة وقوع الاسم المتفق ؛ وليس أيضا وقوع الاسم المتواطىء ؛ فإن حال الوجود فى هذه العشرة ليست حالا واحدة بل الوجود لبعضها قبل ولبعضها بعد . وأنت تعلم أن الجوهر قبل العرض ؛ والوجود لبعضها أحق ؛ ولبعضها ليس بأحق .

فأنت تعلم أن الموجود بذاته أحق بالوجود من الموجود بغيره ، والموجود لبعضها أحكم ، ولبعضها أضعف ؛ فإن وجود القار منها ، كالكيفية والكيفية أحكم من وجود

( ٣ ) بغيره : لغيره ما || ( ٥ ) أن يدلوا . . . لا يمكنهم : ساقطة من ع || فإنهم : فانه عا ، ه || ( ٦ ) يحصلوا : يحصلوا || ( ٧ ) يعودوا : يعودون || فيضيفوا : ويضيفوا ع ؛ ثم يضيفوا عا || ( ٨ ) الثبوت والوجود : الوجود والثبوت ع ، ي || ( ٩ ) يمكن أن يبين : يكون له بيان دا ، ما ؛ يمكن أن يبان : م || ( ١٠ ) ولولا : فلولا ع || صح : قولنا ه || ( ١١ ) بل الوجود : إلى الموجود م || ( ١٢ ) واحد : واحدا م || ( ١٣ ) اسم الوجود : اسم الموجود م || ( ١٤ ) حال الوجود : حال الموجود ب ، س || واحدة : واحدا ع ، ي || ( ١٥ ) وأنت : فأنت م ، ن ، ي || ( ١٥-١٦ ) الوجود لبعضها : الوجود أنصاهام ع ، ي || ( ١٧ ) بالوجود : بالموجود ب || ( ١٨ ) القار : القوارم ، ن ، ي ؛ القرارد .



- ملا استقرار له ، كالزمان وأن يتفعل ؛ فليس وقوع الوجود عليها وقوعا على درجة واحدة  
كوقوع طبائع الأجناس على أنواعها الذي هو بالتواطؤ المحض ؛ فهو إذن غير جنس . ولو  
كان متواطئا لم يكن أيضا جنسا ؛ فإنه غير دال على معنى داخل في ماهيات الأشياء ؛  
بل أمر لازم لها . ولذلك ما إذا تصورت معنى المثلث فنسبت إليه الشكلية ونسبت  
إليه الوجود ، وجدت الشكلية داخلية في معنى المثلث ؛ حتى يستحيل أن تفهم المثلث  
أنه مثلث إلا وقد وجب أن يكون قبل ذلك شكلا ؛ فكما تتصور معنى المثلث لا يمكن  
إلا أن تتصور أنه شكل أولا ؛ ولا يجب مع ذلك أن تتصور أنه موجود . ولست  
تحتاج في تصورك ماهية المثلث أن تتصور أنه موجود كما تحتاج أن تتصور أنه شكل .  
فالشكل للمثلث لأنه مثلث وداخل في قوامه ؛ فلذلك يتقوم به خارجا وفي الذهن وكيف  
كان ؛ وأما الوجود فأمر لا تقوم به ماهية المثلث ؛ فلذلك يمكنك أن تفهم ماهية  
المثلث وأنت شاك في وجوده حتى يبرهن لك أنه موجود أو ممكن الوجود في الشكل الأول  
من كتاب أوكليدس . ولا يمكنك لذلك أن تفعل ذلك في شكلية ؛ فما كان مثل الشكلية  
فهو من المعاني المقومة للماهية ؛ وما كان مثل الوجود فليس مقوما للماهية . ولو كان  
الوجود لا يفارق في ذهنك أيضا المثلث لكان أمرا لاحقا للمثلث من خارج ؛ ولذلك  
يستحيل أن يطلب ما الشيء الذي جعل المثلث مثلثا أو المثلث شكلا ؛ ولا يستحيل  
أن يطلب ما الشيء الذي جعل المثلث موجودا في الذهن أو في خارج .

فالذاتي للشيء لا يكون له بعلة خارجية عن ذاته ؛ وما يكون بعلة خارجية فليس  
مقوما ذاتيا ؛ وإن كان قد يكون من العرضي ما حصوله ليس بعلة خارجية عن الماهية ،

- (١) يتفعل : يفعل ع ، م || وقوعا : وقوع ن || (٣) أيضا : ساقطة من ن ||  
غير دال على معنى داخل : دال على معنى غير داخل بخ || دال على معنى : ساقطة من عا ||  
(٤) بل أمر : بل هو أمر ع ، ه ، ي || (٦) ذلك : ساقطة من عا || (٧) شكل أولا . . .  
تصور أنه : ساقطة من ع || لست : ليست د ، م || (٨) في : ساقطة من م ||  
تصورك : تصور ه ؛ يتصورك م || موجود . . . أن تتصور : ساقطة من ع ||  
(٩) فلذلك : ولذلك ن || وفي : في ما || وكيف : كيف س || (١٢) لذلك :  
ساقطة من ب ، س ، ع ؛ كذلك م || أن تفعل ذلك : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ||  
فا : تمام || (١٣) فهو : فهي عا || (١٥ و ١٦) جعل : يجعل ي || (١٧) له : ساقطة من عا ||  
(١٧ - ١٨) ذاته . . . خارجية عن : ساقطة من ع || (١٨) حصوله ليس : ليس حصوله ه . . .  
(٧)



بل تكون الماهية موجبة له ومقتضية إياه . وأما ما تكون الماهية لا توجبه ويجوز أن يكون من شيء خارج يفيدته فليس مقوماً للماهية . والجنس إنما يكون من المعاني التي تشبه الشكل مما يصير به المعنى معنى والماهية ماهية . وأما الوجود فأمر يلحق الماهية تارة في الأعيان وتارة في الذهن .

فقد بان أن اسم الموجود ليس يقع على العشرة بالتواطؤ ؛ وبان أنه لو كان يقع عليها بالتواطؤ ، لم يكن من الأمور المقومة للماهية ؛ فالوجود إذن ليس بجنس . وقد قيل في الأجوبة المشهورة : إن من الدلائل على أن الموجود ليس بجنس أنه لو كان جلساً لكان فصله إما موجوداً وإما غير موجود ؛ فإن كان موجوداً وجب أن يكون الفصل مكان النوع ؛ إذ يحمل عليه الجنس ؛ وإن كان غير موجود فكيف يفصل ؟ وهذا الاحتجاج ليس بمنع في هذا الباب ، فإن فصول الجواهر جواهر ؛ وهي مع ذلك فصول . وأما كيفية الصورة في هذا فهي لصناعة أخرى مما لا يفى به المنطق .

وقد يتشكك على ما قلناه من سلب الجنسية عن الموجود ، فيقال إن كثيراً من الأجناس قد يقع على أنواع متقدمة ومتأخرة كالكم على المنفصل والمتصل ؛ والمنفصل أقدم من المتصل ؛ ومع ذلك فقد يعرض له ؛ وأيضاً فإن الكم يتوسط العدد ، بل العدد نفسه يقع على الاثنين والثلاثة والأربعة ؛ وهذه مختلفة في التقدم والتأخر ، وكما يقع الجوهر على الجوهر الأول والجوهر الثاني ، وكما يقع على البسيط والمركب . لكن الأولى أن نتكلم على هذا الشك من بعد هذا الموضع .

(١) ما تكون : تكون د || (٥) عليها : ساقطة من ع ، ي || (٧) في : من سا || إن من : من أن ه || الموجود : + أنه ي || (٨) وإما غير : وغير سا || (١١) فهي : فهو ع ، و ، ي || لصناعة : في صناعة م ، ما ، ي ؛ صناعة سا || عما : فاته بما ه || (١٢) يتشكك : + متشكك نج ع ، ه ، ي || الموجود : الوجود ن || فيقال : فتقول ع ، ه ، ي || (١٣) كالكم : + فاته يقع نج ، ي ؛ فاته قد ع ، ه || (١٤) بل العدد : ساقطة من س ،

## الفصل الثاني

### فصل (ب)

في أن العرض ليس ينحس للتسعة وتعقب ما قيل في ذلك

وأما العرض فقد قيل في منع جنسيته لهذه التسعة أقوال مشهورة منها قولهم : إن حد العرض لا يتناول التسعة تناولا حقيقيا ؛ ويحاولون تصحيحه بأسئلة منها قولهم : أمس وعام أول كل واحد منهما أمر واحد وموضوعاته كثيرة ؛ ومستحيل أن يكون هو موجودا في جميعها ؛ فإن العرض الواحد بالعدد لن يكون في موضوعات كثيرة على أنه موجود في كل واحد منها ؛ فلاذن ليس شيء من ذلك في موضوع وهو عرض .

وهذه خرافة ؛ فإنه إن عني بأمس وعام أول معنى متى ، وهو الكون في الزمان ، فإن كل واحد من الموضوعات له نسبة خاصة هو بها دون غيره في زمانه ؛ فإنه ليس كون زيد في زمانه هو بعينه كون عمرو في ذلك الزمان ، على أن الكونين واحد بالعدد ؛ وإن عني به الزمان نفسه ، فإن الزمان في الموضوع الذي فيه الحركة التي الزمان حددها ، وهو موضوع واحد عند قوم ، وموضوعات كثيرة عند قوم ، ويكون عندهم زمان من الأزمنة متقدما وهو الذي تعتبر به الأشياء ، فيقال إنها في زمان واحد .

وأما تفريق الأشياء المتحركة فلكل واحد منها عند هؤلاء زمان خاص ؛ إلا أن الاعتبار عندهم في قول الناس إن كذا وكذا في زمان واحد بالعدد ليس إلا بالزمان الثابت الواحد الأول . ولست أشير إلى أن هذا المذهب أو غيره صحيح ، بل إلى أن هذا المأخذ من الاحتجاج ، ليتبين به أن حد العرض لا يتناول الزمان ، باطل . وقوم قالوا : إن الزمان لا يتعلق بموضوع ؛ فهناك قالوا : إنه جوهر . فأما معرفة الصحيح والباطل من هذه المذاهب ففي صناعة الطبيعيين .

(٣) أن الفرض : العرض وأنه ي || (٤) في : + قى ع || منها : من ذلك نج ، ع ، ع ، ع ،  
 ي || قولهم : إن ع ، ي || (٦) أول : قابل ب || موضوعاته : الموضوعات ما || هو : ساقطة من ه ||  
 (٧) لن : أن سا ، ن ، ع ، ه || (٩) هذه : هو س ، م ، ع ، ي || (١٠) فانه ليس : فليس م ||  
 (١٤) متقدما : مقدما ع ؛ مقدم ما || (١٦) ليس : وليس ع .

وإذ لا مذهب غير هذه الثلاثة ، والثلاثة إما أن تجعل الزمان جوهرًا ، وإما أن تجعله بحيث يُحدُّ بِحدِّ العرض ؛ فهذا القول لا يعتد به . وكذلك احتج هؤلاء وقالوا : إن حد العرض لا يتناول الأين ؛ فإن الكون في السوق معنى واحد ، ويشترك فيه كثيرون ، فلا يصلح أن يكون كل واحدٍ منهم موضوعاً له ؛ ولا الجملة ، وإلا لما وصفت به إلا الجملة . لكن الجواب عن ذلك هو هذا الجواب نفسه ؛ فإن السوق ، وإن كان واحداً للجميع ، لأنه ليس المكان الحقيقي فتمتنع الشركة فيه ، بل هو من قبيل المكان العام ، فإن لكل واحدٍ كونا فيه ينحصره دون الآخر ؛ إذ ليس السوق أينا ؛ بل السوق من مقولة الجوهر . على أنهم إن مثلوا للمكان المكان الذي هو من مقولة العرض لم يمكنهم أن يجعلوا فيه عدة أشياء . إنما الأين ، إن كان ولا بد ، فهو النسبة إلى السوق ؛ ولكل من الذين في السوق نسبة تنحصره توافق النسبة الأخرى بالنوع وتخالفه بالعدد ؛ واعتبارنا ههنا بالواحد بالعدد دون الواحد بالنوع .

قالوا أيضا : إن المضاف ليس يوجد إلا في موضوعين ، فليس موجوداً في شيء ، ولكن في شيئين . وقالوا أيضا : إن التسليح معنى لا في موضوع ، إذ هو في موضوعين ، لأن موضوعه السلاح واللابس ؛ فنقول : أما المضاف فليس على ما نَحْمِوا فيه . أما أولا فلأن كون الشيء في شيئين قد لا يمنع كونه في كل واحد منهما ؛ وإذا كان لا يمنع كونه في كل واحد منهما ، فليس كونه في شيئين رافعا كونه في شيء ؛ فإنه لم يقل : في شيء واحد فقط ؛ كما أن كون الأب أبا لابنين لا يمنع كونه أبا لابن واحد ؛ وكون الحيوان مقولا على أشياء لا يمنع كونه مقولا على كل واحد . نعم في بعض الأشياء قد يكون الوجود في الكثرة بحيث يمتنع أن يكون في الواحد مع تلك الكثرة ؛ فهناك لا يكون الموجود في أشياء موجوداً في شيء واحد .

(١) مذهب : مذاهب سا || هذه الثلاثة : هذه الثلاث ب || (٥) ذلك : هذا نج || نفسه :  
بمبتهب ، ن || وإن : إن عا || (٦) لأنه : إلا أنه ي || (٧) ينحصره : ساقطة من سا || من :  
ساقطة من م ، ن || (٨) للكان : بالمكان ع ، ي ؛ ساقطة من عا ، ه || المكان : ساقطة من ه ||  
(٩) ولكل : + واحد ع || الذين : الذي عا ، ي || (١٠-١١) وتخالفه . . . بالنوع :  
ساقطة من سا || (١٠) ههنا : + إنما هو ي || (١٣) ولكن : بل ب ، س || إذ : أورد ،  
م ، ن || (١٤) فنقول : ونقول ي || (١٦) رافعا كونه : رافعا لكونه عا ، ه || (١٨) كل :  
ساقطة من م ، ع || (١٩) الوجود : الموجود ه || في الكثرة : ساقطة من م || مع : من ه .

- والفرق بين الموجود في موضوع من جهة أنه موجود في شيء وبين كون الكل في الأجزاء أن الكل يكون في أشياء ولا يكون في شيء واحد منها البتة . وأما الموجود في موضوع فليس يبعد أن يكون موجودا في موضوعات ؛ ولكنه يكون مع ذلك في موضوع موضوع منها ؛ ولا تمنع بين الحالين . فهذا إن كان ما ذهبوا إليه ، من أسر وجود إضافة واحدة بالعدد مشتركة بين متضايفين اثنين بالعدد ، مذهباً صحيحاً . وأما الحق فسينكشف عن خلاف ذلك ، وسنبين كيفيته في مواضع نتكلم فيها في المضاف .

- وأما التسليح وما تعلقوا به فيه فالجواب عنه أن التسليح نسبة وحالة للابس عند السلاح يوصف بها المتسلح ، فيقال إنه متسلح بتسلح هر ووصف له ؛ وإن كان بالنسبة إلى غيره . فالتسلح ، وإن كان بالنسبة إلى الغير ، فليس يجب أن يكون في ذلك الغير .
- ١٠ ففرق بين الوجود في الشيء وبين النسبة إلى الشيء . فلا معونة لمثل هذه الهذيان في أن يقال إن العرض ليس بجنس ، وإن كان الحق هو أن العرض ليس بجنس .

- لكنهم قالوا شيئاً آخر وهو أن العرض لا يدل على طبيعة البياض والسواد وعلى طبائع سائر الأعراض ؛ بل على أن له نسبة إلى ما هو فيه وعلى أن ذاته تقتضى هذه النسبة ؛ والجنس يدل على طبيعة الأشياء وماهيتها في أنفسها ، لا ما يلحق ماهياتها من النسبة .
- ١٥ وهذا قول سديد . والدليل على ذلك أن لفظة العرضية إما أن تدل على أن الشيء موجود في موضوع ، فتكون دلالة على هذه النسبة ؛ أو تدل على أنه في ذاته بحيث لا بد له من موضوع ؛ فهذا أيضاً معنى عرضي ؛ وذلك لأن نسبة هذا المعنى إلى أكثر الأعراض مثل الكيفية والكمية والوضع أمر غير مقوم لماهياتها ، لأن ماهياتها تتمثل مدركة مفهومة .

(٢) واحد : ساقطة من سا ، ع ، م || (٣) فليس : فلا ه || (٤) موضوع موضوع : موضوع د || إضافة واحدة : أنه واحد ع || (٥) مشتركة : مشترك ع ؛ + فيه نج ، ع ، ع ، ع ، ي || صحيحاً : سخيلاً || (٦) عن : على س || (٧) عنه : فيه ي || (٨) فيقال : فقال ب || إنه : + هو س || بتسلح : فالتسلح ع || (٩) فالتسلح : والتسلح د ، سا ، م || (١٠) وبين : وبين د ، م || (١١) بجنس : + أي على سبيل الفرض والتقدير أي إن فرضنا وسلمنا م || (١٢) شيئاً آخر : أشياء أخرى || (١٣-١٢) آخر . . . له نسبة : ساقطة من د || (١٤) في أنفسها : ساقطة من د || ماهياتها : ماهيتها د || (١٥) فتكون : فكيف تكون ي || (١٦) نسبة هذا : نسبه لهذا ي || (١٧) أمر : نسبة أمر د ، م ، ي .



ثم يشك في كثير منها فلا يدري أنها محتاجة إلى موضوع حتى يبرهن عليه في صناعة الفلاسفة الأولى ؛ وحتى إن قرأوا جعلوا هذه الأمور جواهر . فنسبة العرض إلى هذه نسبة الموجود إلى ماهيات العشرة من حيث ليس داخلا في الماهية . وكما أن الموجود ليس مقوماً لماهية هذه العشرة ، كذلك العرضية ليست مقومة لماهية التسعة ، فلذلك لا يوجد في حد شيء منها أنه عرض . ٥

## الفصل الثالث

### فصل (ج)

في تعقب أقوال من أوجب فيها نقصانا أو مداخلة

وأما الذين تكلفوا أن يجعلوا بعض هذه داخلا في بعض وأن يحصروها في مقولات أقل عددا ، فمنهم من جعل المقولات أربعا : الجوهر والكمية والمضاف والكيفية ؛ وجعل المضاف يعم البواقي ؛ لأنها كلها منسوبة . ومنهم من جمع الست في جنس خامس ؛ إذ عد الأربعة ؛ ثم قال والخامس الأطراف التي تأخذ من الكيفية شيئا . وبطلان هذا المذهب وما يجانسه يظهر لك حيث نعلمك رسوم هذه وخواصها ؛ فإنه يتضح لك أنها متباينة . وليس الذي قيل في تباينها : إن الدليل على أن الكمية منها تخالف الكيفية أن الجسم ربما زادت كميته وحجمه وضعفت كيفيته ؛ وبالعكس ، فالكمية مخالفة للكيفية شيئا ؛ فإن من لا يسلم تخالف الكيفية والكمية يقول : إن كمية ما زادت فانتقصت كمية ما أخرى ؛ أو كيفية ما زادت فانتقصت كيفية ما أخرى ؛ وليس إذا اختلف هذان

(١) يشك : لا يشك عا || (٢) الأولى : ساقطة من سا || وحتى : حتى د ، ن ، هـ ||  
الموجود : الوجودى || (٤) لماهية : لماهيات م ؛ + هذه عا ، ي || (٨) من : +  
حيث م || (٩) داخلا : داخلة عا || يحصروها : يحصروا سا || (١٠) جعل : قال سا ||  
أربعا : أربع سا ، عا ، ي || (١١) لأنها : لأنه م || جمع الست : جعل جميع الست هـ || خامس :  
واحد ع || إذ : إذا سا ، م ، هـ || (١٢) قال والخامس : قالوا الخامس م || (١٣) خواصها :  
خواصه م || فاته : فاتهام ، ن ؛ ساقطة من عا ، ي || (١٥) كيفيته : ساقطة من د ||  
(١٦ — ١٧) فانتقصت كمية : فانتقصت كيفية هـ || (١٧) فانتقصت كيفة : فانتقصت كمية م .



1.

10

(٢) بل تتعاقب : وتتعاقب ب ، م ، ن || اختلافهما : اختلافها ب ، سا ، ن || (٣) البالغ : التابع  
سا || تباينهما : تباينها ب || بينهما ه || (٤ - ٣) بين ما ذكر سالفا : ساقطة من سا ، عا ||  
(٤) من الرسوم : الرسوم ع || لها : ساقطة من ه || (٦) جملة : + منها سا ، ه || (٧) من  
أن : وهو أن ي || (٩) فيكون له : ساقطة من ع ، عا || (١٠) أو مع شيء : ساقطة من ن ||  
(١٢) هذا الاعتبار : الاعتبار د ، م ، ن ، ي || هو : هي ع ، عا ، ي ، وهون || نسبته : نسبة  
س ، سا ، م ، ي (١٣) أين : ذوا أين ه || ليست : ليس ب || (١٤) التكرير : التكر د ، عا ، ن ، ه ، ي ||  
(١٥) مقول : مقولة ه || (١٦) أنه هو محوى : أنه هو محوى ب ، س || حاويه : وحاويه د ، ن || وجدته :  
وجدته ي ، ووجدته ع ، عا || (١٧) كالياض : وكالياض ع ، ي || قاته : ساقطة من ع ، م ،  
ن ، ي || (١٨) مقولة : ساقطة من سا || لا ماهية : لا ماهية د ، لا في ماهية ن ، لا ماهية م .

كذلك ليس كونه في مكان ؛ الذي هو نسبة طرف واحد ؛ هو نفس كون ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ؛ بل هو موضوع لذلك من حيث تصوير النسبة شاملة للطرفين ، للحاوي والمحوى . وهذا إنما يتضح لك في باب المضاف حقيقة الاتضاح ؛ وأما ههنا فهو شيء كالتبني غير محصل .

وأما قول القائل : والأطراف التي تأخذ من الكيفية شيئاً ، فيشبه أن يكون معنى بهذا مقولة يفعل وينفعل ، فتكون الكيفية هي الأمر الذي يسوق إليه الفعل والانفعال ، ويكون الطرفان النسبتين اللتين للفاعل والمنفعل إليهما . ويشبه أيضاً أن يكون معنى مع هذين الوضع أيضاً ، وذلك بسبب أن الوضع يلزمه الشكل أو يلزم الشكل .

وأنت تعلم أن هذا الكلام متشوش جداً ؛ فإن لفظة الأطراف لا تدل في هذا الموضع على معنى محصل . والأخذ من الكيفية شيئاً هو لفظ متشابه لا تجد تحته معنى متواطئاً فيه ؛ ولا أيضاً يدل بالتشكيك ؛ وإن كان يخيل شيئاً ؛ فإن من أفضل أحوال المعاني النسبية التي لا تتفق في النوع ، إذا وقع عليها اسم أن يكون على سبيل التشكيك ، فقلما يوجد فيها تواطؤ صرف ، وخصوصاً في مثل هذا الموضع ؛ إذ الأخذ ليس له مفهوم محصل ، ولا الأطراف .

ولو أن قائلًا أصلح هذا اللفظ فقال : والأمور التي لها إلى الكيفية نسبة ما ، كانت هذه الأمور جواهر وكميات عرض لها نسبة إلى الكميات ؛ فتكون الجواهر والكميات تدخلان في مقولة غير مقولتهما بسبب عارض يعرض لها فيكون دخولهما في تلك المقولة بالعرض . ومادخل في مقولة بالعرض فليست المقولة جنسًا له ولا هو نوع من المقولة . وإنما يأخذ المقولات في هذا الموضع على أنها أجناس ؛ وإنما يبحث عن دخول الأشياء فيها على أنها أنواع لها ؛ وأما على سبيل غير ذلك فلا يمنع أن تدخل بعض أنواع مقولة

(١) كونه : كون الشيء بخ ، ع ، ه ، ي || نسبة : نسبت ع || (٣) والمحوى : والمحوى م ، ع ، عا ، ه ، ي ؛ ساقطة من د || (٤) غير محصل : الغير المحصل ه ، ي || (٦) هي : هو ، عا ، ي || (٧) النسبتين اللتين : النسبتان اللتان عا ، ي || اللتين : ساقطة من سا || إليهما : إليهما ن || أن يكون معنى : ساقطة من س ، أن معنى ن || (١٠) والأخذ : والآخذ ؛ وإلا حد س ، ع ، م ، ي || (١١) وإن كان يخيل شيئاً : ساقطة من ي || النسبة : النسبة ه || (١٦) عرض : عرضت ه || لها : لها ب || (١٨) وما دخل . . . . . بالعرض : ساقطة من ع || المقولة : ساقطة من سا .

في مقولة أخرى . فإن لم يعن هذا وعنى نسبة الجوهر والكمية أو شئ آخر ، إن كان إلى الكيفية لا إلى ذات الجوهر والكمية ، فليست الكيفية أولى بهذا التخصيص من الكمية . على أن لمطالب أن يطالب فيقول : ولم ليس تجعل للنسبة إلى الكميات أيضا مقولة ؟ ويلزم حينئذ أن تجعل النسبة إلى كل مقولة مقولة ، فتضاعف المقولات بل لا تنهاى ؛ فإنه قد يمكن أن يفرض إلى المقولة ، التي هي نسبة ، نسبة .

٥

وإن قوما آخرين قالوا : إن الانفعال هي الكيفية لا غير ؛ فليس التسخن غير السخونة . وما قالوه باطل ؛ فإن التسخن هو سلوك إلى السخونة ، فإن كان المتسخن له في كل آن سخونة ، فليس تسخنه تلك السخونة ، بل تسخنه إنما هو بالقياس إلى سخونة مطلوبة . وبالجمله فإن التسخن هيئة غير قارة والسخونة هيئة قارة . ولو كان التسخن هو السخونة ، لكان التكيف المطلق هو الكيفية ؛ فكان طلب الكيفية كيفية ؛ فكان الطالب طالبا . هو موجود له . كل هذا باطل فاسد ؛ وسيوضح لك في العلم الطبيعي . فإن كان التكيف ليس كيفية ، فبالحرى أن لا يكون التكيف كيفية . والتكيف هو الفعل ؛ فبالحرى أن لا يكون الفعل كيفية . ولو كان التسخين سخونة لكان كل ما يسخن يتسخن وكان كل ما يحرك يتحرك . وستعلم أن هذا غير واجب . واعتبر ذلك بالعشق ؛ فإنه ، كما تعلم من أمره ، يحرك وليست فيه حركة .

١٥

وقد قال قوم : إن مقولة أن يفعل وأن ينفعل تجتمعان في جنس واحد هو الحركة . وستعلم في العلوم الطبيعية أن الحركة غير موصوف بها الفاعل وأنها ليست بفعل . ولو قالوا : أن ينفعل هي جملة الحركة أو حركة ، وأن يفعل هي جملة التحريك أو تحريك ، لكان أقرب من أن يصغى إليهم .

(١ — ٢) إلى الكيفية : إلى ذات الكيفية ي || (٢) لا إلى ذات : لا ذات ع || (٣) لمطالب : الطالب ع ؛ طالب ي || الكميات : الكيفيات ع || (٤) مقولة مقولة : مقولة د ، م || بل : + إنها ه ، ي (٥) فإنه : بل وإنه ع || فإنه . . . نسبة نسبة : ساقطة من ي || (٦) فليس التسخن : وليس التسخين ب || السخونة : السخونية د || (٧) قالوه : قالوا ي || إلى السخونة : إلى التسخن د || (٨) بل : + وليس الأمر كذلك ي || (١١) كل : ركل ه || (١٣) وكان : ولكان ع ، ه (١٤) يحرك يحرك : حرك يحرك ع ؛ ساقطة من سا || (١٤ — ١٥) من أمره : ساقطة من سا || (١٥) ليست : ليس ه || (١٦) وقد قال : وقال د ، ن || مقولة : مقولتي ع ، ه ، ي || هو : وهو سا || (١٧) بفعل : أن يفعل ي || ينفعل هي : ينفعل هو ه || (١٨) وأن يفعل : فإن يفعل د ؛ أو أن يفعل ه || يفعل هي : يفعل هو ه ؛ يفعل من ع ، ي || أقرب من أن يصغى إليهم : أولى بهم ع || إليهم : إليه ي ، ه .



## الفصل الرابع

### فصل ( د )

في ذكر أمور أوهمت أنها إما عامة لشيء من العشرة عموم الجنس  
أو خارجة عن العشرة وتتميم القول في ذلك

وههنا شكوك في أمور يدعى أنها توجد خارج هذه العشرة لا تدخل فيها ، وأن منها  
أمورا هي أعم من عدة منها : مثل الحركة فإنها تتناول الكيف والكم والأين بنحو ما ؛  
ومنها أمور مبينة لها : كالوحدة ، التي هي مبدأ العدد ، والنقطة ، التي هي مبدأ بوجه  
للقادير ؛ وأيضا مثل الهيولى والصورة ؛ وأيضا مثل الأعدام : كالعمى والجهل ، وما أشبه  
ذلك . ومنهم من أورد لهذا الباب أمثلة جزئية كالشمال والجنوب ، والغداء والعشاء .

فنقول : أما الحركة فإنها ، إن كانت هي مقولة أن يفعل ، فما زادت جنسا ؛ وإن لم  
تكن مقولة يفعل ، فإنها لا يجب أن تكون جنسا ، بل يجب أن تكون مقولة على أصنافها  
بالتشكيك ، وأن يكون ذلك هو المانع من أن تجعل الحركة هي نفس مقولة أن يفعل ،  
إن امتنع ؛ وإلا إن لم يكن هناك مانع من هذا القليل ، فمقولة يفعل هي بعينها الحركة .  
وسيرد الكلام عليه في موضعه .

فهذا ما يقضى به في أمر الحركة . فاما هذه الأخرى فنقول فيها قولاً كلياً ؛ ثم نورد  
ما يقال فيها في المشهور ؛ ثم نقول فيها الحق فنقول : إنه ليس كل وجود أشياء لا تدخل  
في المقولات ضاراً في أن المقولات عشر ، بل نحو واحد منها وهو أن تكون أشياء لا تدخل  
في إحدى المقولات العشر ولها أجناس أخرى هي أنواع تحتها . وإذ ليس يجب

- ( ٣ ) أوهمت : + الناس د ، م ، ه ، ي || إما : ساقطة من سا || ( ٤ ) أو : وإما ه ، ي ||  
خارجة : خارج ع || ( ٥ ) فيها : تحتها سا || ( ٦ — ٥ ) أن منها أمورا : أن أمورا ؛ منها أمورا سا || ( ٦ ) عدة منها :  
هذه سا || الكيف : ساقطة من م || ( ٧ ) بوجه : + ما ي || ( ٨ ) مثل : قتل ب ( واردة  
كذلك في المرتين ) || ( ١٠ ) أن يفعل : يفعل ع || وإن : وأما إن ي || ( ١١ ) مقولة : + أن سا ،  
ن ، ه ، ي || ( ١١ ) لا يجب أن : يجب أن ع ؛ يجب أن لا ه || ( ١٢ ) هي : ساقطة من س ||  
( ١٣ ) وإلا إن : ساقطة من س ، ع || ( ١٥ ) يقضى : يقتضى ه || ( ١٧ ) عشر : عشرة ب ، ه ||  
( ١٨ ) أخرى : ساقطة من ع .

- في بادئ النظر أن يكون لكل ذات موجودة مشترك في الحد هو آخر غيره موجوداً حتى تكون تلك الذات موجودة، فليس يجب أن يكون لكل شيء نوع مقول على كثيرين بالفعل. ولو كان أيضاً لكل شيء نوع مقول على كثيرين بالعدد، لم يجب أن يكون مع ذلك النوع نوع آخر مشترك له في ماهية مشتركة، حتى يكون هناك جنس، فلا يمتنع أن تكون أمور مفردة لا مشترك لها في نوعها، وأنواع إنما هي أنواع بالقياس إلى ما تحتها، ولا قياس لها إلى ما فوقها حتى تكون هي أنواع أجناس فوقها. وإذا كان العقل الأول لا يمنع هذا فليس مستحيلاً ظاهر الاستحالة بنفسه. وإذا ليس كذلك، فإن كانت أشخاص مفردة لا أنواع لها البتة، ولا أجناس على الشرط المذكور، وأنواع لا أجناس لها، لم يكن شيء من ذلك داخلاً في مقولة، وكان مع ذلك حقاً ما قيل من أن المقولات هي هذه العشرة؛ إذ الخارج عنها ليس بمقولة في نفسه ولا في مقولة غيرها. ومثال هذا أنه لو قال قائل:
- ١٠ إنه لا بلاد إلا عشرة بلاد فوجد قوماً بدءاً لا يتمدون، لم يصرو قوعهم خارجاً عن هذه البلاد سبباً في أن لا تكون هذه البلاد عشرة. فلو سلمنا أن جميع ما أوردوا خارج عن المقولات، لم يكن ذلك موجبا أن لا تكون المقولات عشرة فقط، إلا أن يصح أن لتلك الأشياء أجناساً خارج العشرة.

- وبعد ذلك، فإن الأجوبة المشهورة عن هذه بعضها يسلم أن هذه الأشياء خارجة عن العشرة؛ ولا تتكلف نوماً آخر من الجواب، وخصوصاً ما كان منها يجري مجرى المبادئ، كالوحدة والنقطة والهيولى والصورة؛ فإنهم يزعمون أن المبادئ لا تدخل في شيء من المقولات؛ وذلك لأن هذه المبادئ هي مبادئ المقولات؛ ومبادئ المقولات؛ لو دخلت في المقولات؛ لكانت مبادئ لأنفسها. وبعضها لا يسلم خروج المبادئ عن

(١) غيره: + مشتركاً || (٢ - ٣) لكل شيء... يجب أن يكون: ساقطة من د ||  
 (٢) كثيرين: + مختلفين ي || (٤) نوع آخر: آخر || (٥) وأنواع: أو أنواع د، ن، هـ ||  
 ولا: فلاح، م، ي || (٦) العقل: القول بخ، هاشم س || (٧) كانت: كان ع ||  
 (٨) وأنواع: أو أنواع هـ || لم يكن: لو لم يكن د || (٩) قيل من: قيل من || هذه: من هـ ||  
 (١١) إنه لا: لا س || قوما: قوم ع، عا، ي || (١٢) سلمنا: سلمناه د || خارج: خارجا دا، هـ ||  
 (١٣) المقولات: المقولات سا || عشرة: عشرة هـ || فقط إلا: فقط لان || (١٥ - ١٦) خارجة عن: خارجة من هـ || (١٦) العشرة: العشرة ب، هـ || (١٧) لا تدخل: ساقطة من س || (١٨) المبادئ هي مبادئ: المبادئ مبادئ ما || (١٩) لكانت: كانت ع .

المقولات ؛ بل يجعل المبدأ وذا المبدأ في مقولة واحدة ويقول : إن الوحدة من جملة الكم ؛ وإن الواحد في العدد ، والعدد كم ؛ وكذلك النقطة في الخط ، والخط كم . وكذلك يقولون في الأقدام ، وإنها من مقولات ملكاتها ، كالعمى من الكيف ، والسكون من مقولة أن يفعل ، إن كانت الحركة من مقولة أن يفعل . وشرذمة من المتخلفين يأتون فيجعلون للشيء الواحد مقولات كثيرة فيقولون مثلاً : إن النقطة ، من حيث هي طرف الخط ، فن المضاف ؛ ومن حيث هي هيئة ما ، فهي من الكيف ؛ وإن الشمال من حيث هو جسم ، فهو من الجوهر ؛ ومن حيث هو متحرك ، فهو من مقولة أن يفعل ؛ ومن حيث هو مختص بأحد القطبين ، فهو من الأين ؛ والتغذى ، من حيث هو تحريك ، فهو من مقولة يفعل ؛ ومن حيث هو للتغذى ، فهو من المضاف ؛ ومن حيث هو في زمان مخصوص ، فهو من مقولة متى .

فعلينا أن نتأمل ما نقوله طائفة طائفة من هؤلاء الذين اقتصبنا آراءهم فنقول : إن الذين يزعمون أن هذه المبادئ مبادئ للقولة بأسرها ، فلا تكون من المقولة ، يجازفون في قولهم مجازفة مطلقة . أما أولاً فليست الوحدة مبدأ للكمية بأسرها ؛ بل هي مبدأ لنوع منها ، وهو الكم المنفصل . والنقطة أيضاً ، إن كانت مبدأ لها فليست مبدأ للكمية بأسرها بل للقدر . على أنه سيتبين لك في استقصائك للمعارف أنه ليست حال النقطة كالوحدة ، فإن الوحدة مبدأ للعدد على أنها علة ؛ ومبدأ على أنها طرف ؛ وليست النقطة كذلك ؛ لأنها ليست البتة علة للقدر ؛ بل هي مبدأ على أنها طرف . وإنما يظن أن النقطة علة

(١) وذا المبدأ : والمبدأ ها || الوحدة : الواحدة م || (٣) وإنها : فإنها ي || مقولات : المقولات م ||  
 (٤) أن يفعل : يفعل ي || إن كانت ... يفعل : ساقطة من ي || المتخلفين : المتخلفين ي ||  
 (٥) يأتون : يأتون ن || فيجعلون : فيجعلون ه || إن النقطة : أما النقطة د ، سا ، ع ، م ، ن ||  
 (٦) الخط : خط ه ؛ ساقطة من عا ، ي || فن : فهي من ع ، عا ، ن ، ه || الكيف : الكيفية ع  
 (٧) جسم فهو : ساقطة من م ، ي || فهو من مقولة : فن مقولة س ، ع || (٧-٨) متحرك ... ومن حيث  
 هو : مكررة في د ، ن ، ه || (٨) القطبين فهو : القطبين س || من الأين : الأين د || (١٠) مقولة  
 متى : متى د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي || (١٢) يجازفون : يجازفون س ، عا ، م ، ي ؛ فقد يجازفون ب ، دا ،  
 ع ، ي || (١٣) أولاً : ساقطة من سا || (١٤) وهو : ساقطة من عا || لها : عليها ه ، ي ؛  
 عندك ع || فليست مبدأ للكمية : ساقطة من ه || (١٥) على أنه : على أنها ع || سيتبين : يتبين م ،  
 ي ؛ صين سا ، ه || (١٦) ومبدأ : لا ي .

- للخط قوم متقاعدون عن الحقائق ، أزالتهم التمثيلات والتخييلات التي تستعمل في تفهيم النقطة عن الجادة ؛ ومع ذلك فإنهما لو كانتا مبدأين ، لم يكن نفس كونهما مبدأين يوجب أن لا يكونا ، أعنى النقطة والوحدة ، من الكم ، حتى كان يكون الكم أعم من المتصل والمنفصل حينئذ ؛ إذ يقع على النقطة والوحدة ؛ وكان يكونان مبدأين عليين للمتصل والمنفصل كما هما الآن ، ولم يكونا مبدأين لجميع مقولة الكم . وهل يسلم من يجعل النقطة والوحدة في مقولة الكم أنهما مبدآن للكمية بأسرها ؟ هذا إنما يسلمه من يجعل الكم مقتصر الحمل على المتصل والمنفصل فقط ، حتى يكون ما هو مبدأ لهما مبدأ لجميع ما في المقولة . ولو أنه سلم هذا ، لظهر له أن الوحدة والنقطة ليستا بكييتين ؛ من غير أن يحتاج إلى اعتبار المبدئية . وإذا تشكك في هذا متشكك فقد يشكك في ذلك ، فكيف تقبل أن الوحدة والنقطة مبدآن لجميع الكمية ، إلا أن طريق الحق في هذا هو أن تنظر : فإن كان رسم الكمية مما يقال على الوحدة والنقطة ، وكان المقول مع ذلك ذاتيا وجزءا لحد كل واحد من الوحدة والنقطة ، فالكمية جنس لهما ، كانا مبدأين أو لم يكونا ؛ فإن كانا مبدأين لم يكونا حينئذ مبدأين لجميع الكميات ، بل لما بعدهما ؛ وإن كان لا يقال أو يقال قولاً غير ذاتي ، فليست الكمية جنسا لهما .

- فإذا فعلت هذا ، فإنك تجد رسم الكمية غير مقول على الوحدة والنقطة ، وتجد رسم الجوهر مقولا على الهيولى والصورة . وسيأتيك رسم الكمية من بعد ، فاعتبر ما كلفناكه هناك . وأما رسم الجوهر فقد مر لك أنه الموجود لا في موضوع . وتجد هذا الرسم مقولا على الهيولى والصورة قولاً ذاتيا ، فتجد الهيولى والصورة داخليتين في مقولة الجوهر ، وهما مبدآن لبعض ما تقال عليه المقولة ، وهو الأجسام الطبيعية ؛ فلا كون الشيء مبدأ ما

( ١ ) أزالتهم : بإزالتهم د || ( ٢ ) مبدأين : مثليين د ، سا ، ن ؛ مبدأين م || ( ٣ ) كان يكون : يكون ن || ( ٤ ) وكان : وكانا ه || مبدأين : ساقطة من ي || ( ٥ ) يجعل : جعل م || ( ٦ ) مبدآن : مبدأين ي || يجعل : جعل م || ( ٦ - ٧ ) مقتصر الحمل : مقتصر يحتمل سا || ( ٧ ) فقط : فقط ه || ( ٩ ) وإذا : إذ م ؛ وإن ي || ( ١٠ ) طريق : الطريق عا || ( ١١ ) رسم : اسم من || ذلك : ساقطة من ذ ( ١٢ ) فالكمية : والكمية عا || ( ١٤ ) لها : ساقطة من عا || ( ١٥ ) فعلت : جعلت ع ؛ جعلنا ي || ( ١٧ ) لافي : لا سا || ( ١٩ ) وهو الأجسام : وهي الأجسام ي ؛ والأجسام سا || الطبيعية : ساقطة من ن || كون : يكون كون س ؛ يكون قول ع ؛ يكون م || مبدأ ما : مبدأ د ، س ، سا ، ع ، ن ، ه ، ز .



مانع من أن يشارك ما هو له مبدأ في المقولة ، ولا كونه مبدأ موجب ذلك ؛ بل المعتمد اعتبار حاله عند رسم المقولة .

ولو كانت النقطة يمتنع أن تشارك المقادير في الجنس الأعلى ، الذي هو الكم ، بسبب المبدئية لكان الخط أيضا يمتنع أن يشارك السطح والجسم في الجنس الأقرب ، الذي هو المقدار . ولذلك كانت العشرة يمتنع أن تشارك المائة في الجنس الأقرب ؛ الذي هو العدد ؛ فإن العشرة من المائة كالوحدة من العشرة .

نعم ، ههنا شك واحد في حله قانون مفيد يعرفك من أحوال المقولة وأحوال ما هو محمول بالمعنى وليس بمقولة ، ما تحتاج إليه ضرورة ، وهو أن لقائل أن يقول : إنكم قد قلتم إن الموجود ليس بجنس ؛ لأن وقوعه على ما تحته من المقولات بتقديم وتأخير واختلاف . فيجب أن لا يكون أيضا الجوهر جنسا للهوى والصورة والجسم ؛ فإن الهوى والصورة أقدم بالطبع من الجسم ؛ فليس قول الجوهر عليها بالسوية ؛ بل هو بتقديم وتأخير .

وقد يعرض هذا التشكيك أيضا في غير ذلك ؛ فإنه قد يعرض بسبب أن بعض الكليات قبل بعض ، كالخط فإنه قبل السطح ، والثلاثية فإنها قبل الرباعية ؛ وكذلك عسى أن يكون الأمر في أنواع أخرى من مقولات أخرى .

فيكون حينئذ ليس المانع من كون الهوى والصورة في جنس الجسم هو حال مبدئية أولا مبدئية بالقصد الأول ، بل قول الجنس عليهما وعليه بغير السوية فنقول : إن التقدم والتأخر في جزئيات يشملها معنى واحد لا يخلوان إما أن يكونا في المفهوم لهما من ذلك

(١) مانع : مانع من أن : أنى . هو : هوع (٤) السطح والجسم : الجسم والسطح ب (٥) ولذلك : وكذلك ن ، ه (٦) تشارك المائة : المائة ن (٧) في حله : وفي حله ع ، عا (٨) وليس : ليس من (٩) يحتاج إليه : يحتاج عا (٩) بتقديم : متقدم عا (١٠) اختلاف : اختلاف ع (١٠) والجسم : . . . والصورة : ساقطة من ع (١١) عليها : عليهما س (١٢) بالسوية ، + به د (١٢) وتأخر : واختلاف سا (١٢) التشكيك : التشكك د ، سا ، عا ، م (١٣) بسبب : بسبب د ، سا ، عا ، م (١٤) بسبب أن : + في سا ، م (١٥) الجسم : + مبدئية وعلة ه (١٦) وعليه : + الجوهر ب ، على الجسم من ؛ ساقطة من ع (١٧) يشملها : يشملها د (١٨) يخلوان : يخلوس ، سا ، م ، ع (١٩) لها : لها د ، سا ، م ، ع .

- المعنى أو تلك المقولة أو في مفهوم آخر. أما الذى يكون في المفهوم من ذلك المعنى، فنأله تقدم الجوهر على العرض في المعنى المدلول عليه بالقظة الوجود، إذا قيل لهما موجودان؛ فإن الوجود للجوهر قبله للعرض؛ وهو، أعنى الجوهر، علة لأن كان العرض موجودا حاصلا له المعنى المفهوم من الوجود. وأما الثانى فمثل تقدم الإنسان الذى هو الأب على الإنسان الذى هو الابن، اللذين هما تحت نوع الإنسان معا؛ فإن الأب يتقدم بالزمان ويتقدم بالوجود؛ وليس الزمان هو داخلا في معنى الإنسانية ولا الوجود داخلا فيها. فأما حد الإنسان، فإنه من حيث حد الإنسان، فهو لهما بالسواء؛ وإن كان وجود الإنسانية لهذا قبل بالزمان، ولا تحري بعد، لافى أنها إنسانية بل فى أنها موجودة. وأما بحسب النظر فى الإنسانية، فليس أحدهما فى أنه إنسان قبل الآخر فى أنه إنسان وعلة له، لست أقول فى أنه موجود إنسانا. وبالجمله فلا شيء جعل زيدا، الذى هو ابن عمرو، إنسانا؛ فإنه لما هيته إنسان؛ فإنه مستحيل أن لا يكون زيد إنسانا؛ ولذلك لا علة له فى أنه إنسان؛ لا أبوه ولا غيره. وليس بمستحيل أن لا يكون موجودا؛ فلذلك له علة فى أنه موجود. وكذلك البياض ليس إلا لذاته هو لون؛ لكنه ليس لذاته موجودا.

- ومن حق الجنس أن يقال على أنواعه بالسوية فشارك في هذا المعنى المفهوم عنه؛ وأما إن اختلفت بالتقدم والآخر في مفهوم آخر غيره، فليس ذلك بممتنع ولا مانع أن تتشابه الشركة في مفهوم الجنس؛ فيكون الجنس جنسا. ولذلك لا يجب أن يبين الأب الابن في مقولة الجوهر أو نوع الإنسان؛ لأن الأب أقدم منه بالعلية أو الزمان. وليست إنسانيته أقدم من إنسانيته فى أنها إنسانية ولا علة لها.

- وكذلك الحال في نسبة الهيولى والصورة إلى الجسم؛ فإن الهيولى والصورة ليستا بسببين لكون الجسم جوهرًا؛ فإن الجسم لذاته، لا لعله من العلل ولا لسبب من.

(١) تلك : من تلك ع ، هـ || آخر : الآخر عا || (٢) إذا : وإذا سا ، هـ ، ي ؛ إذس ||  
 (٥) فإن الأب : + فيهما ع ؛ منها هـ || (٦) فيها : فيهما ع || (٨) إنسانية : ساقطة من م ، ي ||  
 وأما : وإنما س || (١٠) فلا : فإنه ليس هـ ، ي ؛ فأى عا || (١١) لما هيته : ماهيته د ، م ، ن ||  
 وذلك : وكذلك ن || (١٢) لا أبوه : ولا أبوه عا || (١٣) لون : لوناى || (١٤) هذا المعنى :  
 المعنى د ، م ، ن ، ي || (١٥) ذلك : ساقطة من س || مانع : + أن عا || (١٦) مفهوم : ساقطة  
 م ب ، د ، م ، ن || الأب الابن : الأب من الابن عا || (١٧) أو الزمان : والزمان د ، م ، ن ، ي .

الأسباب ، ما هو جوهر ومقول عليه معنى الجوهر ؛ لكنه في وجوده محتاج إلى أسباب في وجوده . ولا جوهرية شيء ، في أنها جوهرية ، تكون علة لجوهرية شيء حتى يصير الجسم لجوهرية المادة والصورة جوهر ، لست أقول جوهر موجودا . ولا الثلاثية أيضا ، في أنها عدد تكون علة كون الرباعية عددا ، لست أقول كونها عددا موجودا ، بل كل واحد من المثالين علة لما بعده في الوجود ، فقد يكون وجود شيء علة لوجود شيء ، وإن لم تكن الماهية له أولاً ونسبته للآخر ثانياً ، فتكون تلك الماهية إنسانيته ؛ لأن هذه ماهية إنسانيته ؛ كما يصح أن يكون العرض موجودا لأن الجوهر موجود ؛ ولذلك ما يمنع أن يكون الموجود جنساً ، إذ كان معناه يوجد للجوهر وبتوسطه للعرض ؛ ولذلك ليست الهيولى ولا الصورة أخلق بأن تكون موجودة لا في موضوع من الجسم ، ولا شك في ذلك ، وإن كانا أخلق بالوجود منه وأشد فيه .

فقد تبين إذن أن تقدم الثلاثة على الأربعة إنما هو في الوجود ؛ وهو غير معنى العدد ، وليس ذلك في معنى العدد . وكذلك تقدم الهيولى والصورة على المركب هو في الوجود ؛ وهو غير معنى الجوهرية .

فمعنى المقولة إذن إنما يتقدم الأنواع ويتأخر عنها لا لنفسه ، بل لمعنى يضاف إليه فيه التقديم والتأخير وهو الوجود . فهذا أصل نافع لك في معرفة الفرق بين تقديم أنواع المقولة بعضها على بعض الذي لا يمنع كون المقولة مقولة لها وبين تقديم أصناف الوجود ، وما يجري مجراه ، بعضها على بعض ، الذي يمنع كون الوجود ، أو ما يجري مجراه ، مقولة لها .

وقد علمت من تحصيل ما سلف لك ذكره واتضح لك أن الوحدة والنقطة ليستا من الكم ؛ وأن المادة والصورة هما من الجوهر . وأما قولهم إن الوحدة في العدد ،

(١) ومقول : ومقولا هـ || محتاج : محتاج د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي || (٢) في وجوده : لوجوده ع ، ي ؛ في وجوده لوجوده هـ || تكون علة : تكون في علة ع || (٦-٧) لأن هذه ماهية إنسانية : ساقطة من د || (٦) هذه : هذا ي || هذه ماهية : هذه ع || (٧) كما : + أنه إنما هـ || لأن الجوهر موجود : ساقطة من د ، م || (٨) إذ : إذام || (١٠) كانا : كان د ، سا ، عا ، هـ ، ي || (١١-١٢) وهو غير معنى . . في الوجود : ساقطة من ن || (١٥) لك : ساقطة من سا || الفرق بين : الفرق وبين س || (١٦) المقولة : ساقطة من م || (١٧) كون الوجود : كون الوجود ب ، س ||

والعدد من الكم فالوحدة من الكم، فهو قول المجازفين أيضا. فليس كل شيء يوجد في نوع مقولة فهو منها، وإلا فالأعراض كلها جواهر؛ إذ هي موجودة في أنواع الجواهر. بل لو كانت الوحدة موجودة في العدد وجود النوع في الجنس، ثم كان العدد نوعا من الكم لكان يجب أن تكون الوحدة من مقولة الكم؛ فأما إذا كانت الوحدة في العدد وليست بعدد؛ ثم حُل على العدد شيء؛ فليس يجب أن يحمل عليها؛ فليس ما قالوه واجبا. ٥ ولو كان ما قالوه واجبا؛ لكان بالحرى أن تكون يد الإنسان إنسانا، ورجل البقرة بقرة أو حيوانا.

وأما المبحوث عنه من حالِ العدم فيكشفه إذا عُرِف أن العدم قد يقال على الضد وقد يقال على العدم الذي ليس بضد؛ فأما الأعدام التي يعنى بها الأضداد، فإن الأضداد قد تسمى أعداما، كما ستعرفه. فهي تشارك المقولة. فأما الأعدام الحقيقية، فإنها ليست ذوات، بل أعدام ذوات. والمقولات هي مقولات ذوات وأموور وجودية؛ والأعدام لا حصة لها من الوجود والحقيقة. وإنما وجودها في موضوعها وجود بالعرض كما يتبين. فإن دخلت في مقولة دخلت بالعرض؛ والدخول في المقولة بالعرض ليس دخول النوع في المقولة، لأن النوع يدخل في جنسه بالذات. وإذا لم يكن وقوع المقولة على الشيء وقوع الجنس، لم تكن جنسا له؛ وإذا لم تكن جنسا له، لم تكن مقولة بالقياس إليه حتى تشمل المقولة لما تحتها من الأنواع. فالأعدام لا تدخل في هذه المقولات. ١٥

وأما ما قيل في الشمال والجنوب وفي التغذى، فينبغي أن تعلم أولا أن ظنون هؤلاء المتخلفين بأن الشيء يدخل في مقولات شتى ظنون فاسدة؛ وذلك أن لكل شيء ماهية وذاتا واحدة؛ وإن كانت له أعراض شتى. ويستحيل أن تكون الماهية والذات الواحدة،

(٢) هي : ساقطة من د || موجودة : ساقطة من ع || (٣) الجنس : الجسم ه ||  
(٤) فأما : أما د، ع، ما، م، ي || وليست : وليس س || (٦) ولو : وإن سا ||  
ما قالوه واجبا لكان : ساقطة من د || (٨) وأما المبحوث : والمبحوث د، ع || عنه : منه ما،  
ي || فيكشفه : فيكشف د، ع، ه، ي؛ فكشفه م، ن || (٩ - ١٠) الأضداد قد تسمى أعداما :  
الأعدام قد تسمى أضدادا س || (١٠) كما : ساقطة من ع || تشارك : في ب، س || فأما :  
وأما س || (١١) ذوات : ذواتا ه || (١٢) وإنما : إنما ي || (١٣) يتبين : لك ي  
(١٥) وإذا لم : له : ساقطة من د || (١٦) فالأعدام : والأعدام ن || (١٧) وأما : فأما سا ؛  
أما ي || ما قيل : قيل س || وفي : وما || التغذى : التغذى سا || (١٨) ذلك أن : ذلك لأن د، م، ن ||  
ماهية : ماهية ه || (١٩) واحدة : ساقطة من س، م، ن، ي .



من حيث هي تلك الذات والماهية ، تدخل في مقولة ما وفي مقولة أخرى ليست هي ؛ لأنها إن تقوم في ذاتها بأنها جوهر ، امتنع أن تقوم بأنها ليست بجوهر . فإن دخلت في مقولة بذاتها ودخلت في أخرى بالعرض ، فلم تدخل في الأخرى دخول النوع في الجنس ؛ لأن الأمر الذي بالعرض لا يقوم جوهر الشيء ؛ وما لا يقوم جوهر الشيء لا يكون جنسا له ؛ وما لا يكون جنسا للشيء لا يكون مقولة تشمله .

وقد يغلط في هذا الباب شيء واحد ؛ وهو ما لقائل أن يقوله إن للجسم ، بما هو جسم ، حقيقة ذات ؛ وبما هو أبيض ، حقيقة ذات لا محالة ليست هي حقيقة ذات الجسم ، فإن كان الجسم جزءا منه ، وكان معنى الأبيض أنه جسم أبيض ؛ أو كان لازما لجزء منه ؛ إن كان الأبيض ليس جسما أبيض ، بل شيئا هو أبيض ، لكن يلزم أن يكون ذلك الشيء جسما ، فيجوز أن يكون لهذا الذي هو جزء أو لازم مقولة تقال على ذاته . وأما الأبيض فهو شيء غيره ، وإن قارنه وله حقيقة ذات غير حقيقة ذاته . وليست المقارنة بموجبة أن لا تتغير الذوات ؛ فيجب إذن أن يكون للأبيض ، بما هو أبيض ، مقولة تخصه ذاتية له .

وهذا الشك ينحل من وجوه ثلاثة : أحدهما أنه يجب أن تعلم أنه ليس كل معنى اقترن بمعنى يوجب أن يجعل له ذاتا أحادية تصلح أن تجعل مستحقة الوقوع في جنس مفرد أو لحصوله جنسا مفردا . فإذا كان هذا غير مسلم ، لم يلزم ما ذهب إليه المتشكك .

ومما يتضح به أن هذا غير مسلم فهو من وجهين : أحدهما أنه لو كان هذا حقا ، لكان الإنسان مع البياض ، بل الإنسان مع الفلانة ، سيصير ذاتا متحدة ، وهي كلية ، ويجب لها أن تكون نوعا يجب له أن يصير الإنسان جنسا . والثاني أنه لو كان هذا حقا ، كان يكون الجوهر مأخوذاً مع كل مقولة مقولة تحدث على حلة غير المقولات الأخرى ،

- (١) من حيث هي : من حيث هـ || (٣) فلم : لم من || (٥) لا يكون : جنسا للشيء : ساقطة من س ||  
 (٦) شيء : شيء ع || (٧) هو أبيض : أبيض ي || (٧) فإن : وان ن هـ ؛ إن د م ع ي ||  
 (٨) أو كان : وكان هـ || لجزء منه : + فيها ي || (٩) إن كان : + معنى س || ليس : ساقطة من عا ||  
 شيئا هو : شيئا وهو س م ع ي || (١١) ذات : ساقطة من س || (١٢) إذن : ساقطة من ن ||  
 للأبيض : الأبيض سا || تخصه : + وتكون ع هـ ع ي || (١٣) الشك : التشكك س ||  
 اقترن : اقترن هـ || أحادية : آخريه س م ع ي || (١٥) الحصول : يخص له ب ||  
 (١٦) فهو من وجهين : وجهان هـ ع ي || (١٧—١٨) ويجب لها : ويوجبها ن ؛ ساقطة من عا .

إذ كان ذلك لا يقال عليه شيء من المقولات التسع قول التواطؤ؛ فإن ذلك ما كان يكون كيفية ، ولا يحد بمجدها ، وإن كان يكون مكيفا ، ولا كمية ، ولا يحد بمجدها ، وإن كان يكون ذا كم ؛ فإن الذات إذا حصلت بالفعل ، فما يلحقها لا يحدث لها نوعية مخصوصة ، ولا جنسية مخصوصة ، لأن ماهيتها الذاتية تكون واحدة مستقرة ، ولا يصير لها ماهيات أخرى بالنسب والإضافات العرضية .

وأما الوجه الثاني من الأوجه الثلاثة الأول فهو أنا إن وضعنا أن مجموع جوهر وكيفية يستحق أن يكون واقعا في مقولة ، فليس بصحيح ما قالوه من أن الأبيض ، من حيث هو ذو بياض ، فهو من مقولة الكيف . فإن الكيف إن عني به ذو كيف ، فليس البياض في هذه المقولة ، وذلك لأنها كيفية ، لا ذات كيفية ، وإن عني بها الكيفية ، فليس المكيف بالبياض ، وهو الأبيض ، داخلا في هذه المقولة دخول ما يدخل في المقولة ، إذ لا يحد المكيف الأبيض محدودا بالكيفية والبياض .

وأما الثالث فإن المكيف ، وإن كان له ، من حيث هو مكيف ، حقيقة وحدانية ، فلا يحتاج إلى أن يقع في غير مقولة الجوهر؛ فإن الشيء الذي هو المكيف قابل للرسم الجوهر؛ إذ الجملة الواحدة الحاصلة من جسم وكيف ، إن كان يصلح لها اتحاد حقيقي ، فإنها ، من حيث هي واحدة ، موجودة لا في موضوع ؛ وليس يمنع كون الجسم ، الذي هو جزء الجملة ، من مقولة الجوهر ، أو موجودا لا في موضوع ، أن يكون المجموع كذلك ؛ ولا يوجب أن يكون الجزء الثاني ، وهو الشكل ، كذلك .

فلا يمتنع أن يكون جزء الشيء يدخل في المقولة التي يدخل فيها الشيء . وكيف ، ومن المشهور أن أجزاء الجواهر جواهر ؛ ومن المتيقن أن الخمسة جزء العشرة ، وهي من العدد

(٢) يكون مكيفا : مكيفاد || (٣) لا يحدث : لا يصلح من || (٤) ماهيات : ساقطة من من ||  
 (٦) الأوجه : الوجوه ه || (٧-٨) هو ذو : له عا (٩) بها : به ه || (١٠) المكيف : لمكيف سا ، للمكيفد ||  
 (١٣) يحتاج إلى : يحتاج م || (١٤) الحاصلة : الخلطة م || يصلح : يصح د ، م ن ، ي || (١٥) يمنع : ساقطة  
 من ه || كون : ان ع || (١٦) موجودا : موجود د ، ه || أن يكون : أن لا يكون عا ، م ، ي ||  
 (١٧) أن يكون الجزء : أن الجزء ع || فلا يمتنع : ولا يمنع س ، ع ، ما ، م ، ي || (١٨) المقولة :  
 مقولة د || (١٩) الجواهر : الجوهر سا || جواهر : ساقطة من د ، م || المتيقن : + به سا ، م ، ي .

كالعشرة ؛ والخمسة جزء الستة ، وهى والستة عدد . ولا يجب ذلك أيضا ضرورة ، فإن الجزء الثانى من الستة ، أعنى الواحد ، ليس بعدد . وكذلك إن كانت الجسمية لازمة للأبيض ؛ فليس يمنع ترك الالتفات إليها أن يحمل جنسها على ملازومها حمل مقوم غير لازم ، فيكون الأبيض ، وهو شيء ذو بياض مقوما له أنه موجود ، لا محالة ، لافى موضوع .

لكن لقائل أن يقول : إن هذا يكون لازما له ولا يكون مقوما لماهيته ، لأننا لا نمنع أن يكون الشيء ذو البياض ليس بجوهر ، بل هو عرض ؛ وأن يكون العرض قد يعرض للعرض . وقد اتفقنا فيما سلف على أن ما كان كذلك فهو غير مقوم ؛ بل ربما كان لازما . وإذا كان مانحن فى ذكره ليس مقوما للشيء ، بل هو لازم لماهيته ؛ لم يكن جنسا له ؛ فلا تكون الجوهرية جنسا للشيء ذو البياض ؛ كما لم يكن الجسم .

فإن قال قائل هذا ، وقال الحق ، فالمعتمد فى جوابه أنه ليس يجب أن يكون لكل شيء جنس ومقولة ؛ بل ما يكون له وجود متحدد نوعى ويشاركه فى بعض ذاتياته شيء آخر . وإذا شئت أن تعلم أن كون الشيء ذا بياض ليس يؤدي إلى اتحاد ، فانظر هل كون الشيء ذا بياض يجعل الشيء محصلا موجودا بالفعل ، فعل فصل اللون باللون وفعل فصل الحيوان بالحيوان ، فتجد الشيء إنما يتحصل شيئا بأن يصير جمعا أو كيفية أو شيئا آخر ، فحينئذ يلزمه أو يعرض له أنه ذو بياض ؛ ولولا انضمام الجسمية إليه لما تحصل .

لكن لقائل أن يقول : إن العشرة أيضا إنما تحصل عشرة بانضمام خمسة إلى خمسة ، وليس ذلك اتحادا حقيقيا ؛ ومع ذلك تجعله نوعا ، وتكون الخمسة قد تقوم العشرية ، فنقول :

(٣) للأبيض : ساقطة من سا || ملازومها : ما ملازومها م || (٤) له : به ه || أنه : لأنه ي ||  
 لافى : لافى سا || (٦) الشيء : ساقطة من ع || (٨) وإذا : فإذا ؛ وإذا ه || مانحن :  
 الذى نحن م || (١٠) ليس يجب : يجب م || (١١) بل ما : بل ما ن ، ه ، ي || (١٢) وإذا :  
 وإن ع || (١٣) باللون : ساقطة من م || (١٤) يتحصل : يحصل م || شيئا : شيء ه || (١٥) أو يعرض :  
 أن يعرض ع || (١٧) ذلك : اتحاد ، ن || العشرية : العشرة د ، م ، ه ، ي .

إن كلامنا في اجتماع ما يجري مجرى المجلس إلى ما يجري مجرى الفصل ؛ وبالجمل في جميع المحمولات ، حتى يتحد طبيعة ؛ وليست الخمسة بجنس للعشرة ، ولا الأخرى بفصل لها ، ولا حصول العشرة هو بأن تجمع هذا الجمع ، وإن كان يلزمه هذا الجمع ، ولا العشرة خمستان ، بل العشرة عشرة واحدة . وإنما العشرة عشرة واحدة ، لا بالالتفات إلى هذه التفاريق ، بل من جهة أخرى . وستعلم هذا بالحقيقة في صناعة أخرى ؛ وإنما كلامنا في النحو من الجمع الذي بين الشيء وبين ذي البياض ، وحكنا أنه لا يوجب الوحدة الحقيقية فيه . ولذلك نقول : إن الخمسة والخمسة لا توجبان الوحدة ؛ بل هناك اعتبار آخر ؛ يعرفه أرباب صناعة أشرف من هذه الصناعة هو الموجب للوحدة ؛ بل نقول إن الحيوان والناطق ، من حيث هذا عام وذلك مميز ، فليس يوجب اجتماعهما اتحادا ؛ بل إنما يوجب شرط زائد على ذلك الاجتماع .

١٠

ومما يجب أن يقال في هذا الموضوع : إن كل واحد من مقولات الأعراض قد يقال مفردا كالكمية ؛ ويقال مؤلفا ، وتأليفه على وجهين : أحدهما مع الجوهر ؛ كتأليف جوهر ولون ، أو جوهر ومقدار ؛ والآخر مطلقا غير معين الموضوع ؛ وهو المفهوم من الأسماء المشتقة ، كقولنا أبيض ؛ فإن المفهوم منه شيء ذو بياض ؛ لا ندرى أهو جوهر أم عرض ، أى من اللفظ ، بل يلزم ذلك من المعنى لزوما ؛ وكذلك ذو ذراعين . والجنس بالحقيقة هو الأول ؛ وسيقال في هذا زيادة قول من بعد .

١٥

(١-٢) جميع المحمولات : ساقطة من ي || (٢) طبيعة : الطبيعة ي || للعشرة : العشرة سا ، م ، ي || لها : له ي || (٣) حصول : فصول ي || بأن : أن ع || هذا : لهذا ي || وان : فان ع || وان ... الجمع : ساقطة من س || (٤) واحدة : ساقطة من د ، ن || (٥) كذلك : كذلك سا ه || (٦) والخمسة : ساقطة من ي || (٧) هو : وهو س ؛ هي د ، ما ، سا ، م ، ن ، ه ، ي || الموجب : الموجبة د ، عا ، سا ، م ، ن ، ه ، ي || (٨) حيث هذا : حيث هو هذاع || اجتماعهما : اجتماعها س || شرط : + واحد سا || (٩) ذلك : هذا س || (١٠) يقال : قول ي || واحد : واحدة ع ، ي || مقولات : مقولة سا ، عا ، م || (١١) وتأليفه : تأليفه س || أحدهما : + يكون ع || (١٢) منه : ساقطة من ب ، س || أهو : أنه ه ، ي || أم : أود ، م ، ي .



## [ الفصل الخامس ]

## فصل ( هـ )

## في تعريف حال عدد المقولات

قد بقي مما يتصل بالبحث الذي نحن فيه النظر في تصحيح العدد الذي لهذه المقولات  
 وأنه إن لم يمكن حصرها في عدد أقل ، فليس يمكن بسطها إلى عدد أكثر . وهذا شيء  
 يحاوله جمهور المنطقيين ؛ وما أراني أفي به حق الوفاء ؛ فإن السبيل في تصحيح ذلك يخرج  
 إلى أنحاء ثلاثة من النظر : أحدها أن يبين أنه ولا واحد من هذه المقولات إلا ويقال  
 على ما تحت قول الجنس ؛ وهذا يحوج إلى أن يبين أن حملها على ما تحتها ليس على سبيل  
 الاتفاق في الاسم ؛ وليس على سبيل حمل معنى واحد مختلف بالتقدم والتأخر ؛ فيكون على  
 سبيل التشكيك ؛ ولا أيضا على سبيل قول اللوازم التي تقال على ما تحتها بالسوية ، من غير  
 اختلاف ، ولكن لا يكون من المقومات ؛ بل يكون من اللوازم أو الأمور الإضافية التي  
 لا تقوم بها ماهية شيء . فإذا بينوا أن حمل المقولة على ما جعلوه أنواعا لها حمل بمعنى واحد  
 مقوم لماهية تلك الأنواع ، وليس على سبيل أحد الوجوه المستثناة ، كان كل واحد منها  
 جنساً بالحقيقة لما جعل نوعا له ، ولم تكن نسبة واحد منها إلى ما جعل نوعا له نسبة العرض  
 إلى التسعة ؛ أو نسبة الموجود إلى العشرة ، أو نسبة النسبة إلى عدة منها ؛ كالأين ومتى  
 والحدة والفعل والانفعال . فإنه إن كانت الكيفية مثلاً ليست تقع على الأشياء المجعلة أنواعا  
 لها على شرائط وقوع الجنس ، ولكنها كانت تقع عليها على سبيل اللوازم ، وإن كانت بمعنى  
 واحد ، لم تكن جنساً لما تحتها ؛ بل إن كان حمل ما تحتها على ما هو أخص مما تحتها  
 حمل مقوم ؛ صار كل واحد مما تحتها بالحقيقة هو الجنس الأعلى ؛ وكان مثلاً الجنس الواحد  
 منها هو الذي يسمى كيفية انفعالية وانفعالات ؛ والجنس الآخر مثلاً الملكات والحالات

( ٥ ) وأنه : + كيف إذا ه || ( ٦ ) يحاوله : يحاولونه سا || وما : وأما ب ، س ||

( ٧ ) من النظر : ساقطة من ع || أن يبين : ساقطة من س || ( ٩ ) حمل : ساقطة من سا ، ن ||

( ٩ ) التأخر : تأخر س || ( ١٠ ) اللوازم : اللازم ب || ( ١١ ) بل يكون من : بل من ع || اللوازم : اللازم

س || أو الأمور : أو من الأمور ع ، والأمر ع ، ي || ( ١٢ ) بينوا : ثبتوا سا || لها : ساقطة من د ||

( ١٧ ) كانت تقع : تقع ب ، د ، س ، ن || ( ١٩ ) حمل مقوم : ساقطة من س .

فكانت الكيفية مقولة على هذه ، لا على سبيل قول الجنس ، بل على سبيل اللوازم ، كان عدد الأجناس ، التي هي بالحقيقة أجناس عالية ، فوق العدد المذكور . وهذا الوجه من تدقيق النظر هو شيء لم يشتغل به أحد من سلف .

- والوجه الثاني أن يبين الأجناس خارجاً من هذه المذكورة بقسمة الموجود إلى أن تنتهي القسمة المحصلة إلى هذه ؛ وإن سوح في أمر التقويم للذات ، وهو أيضاً ما لم يبلغنا عنهم فيه شيء حقيقى ؛ وسنورد ما قالوا من بعد . وإما أن يبينوا بوجه آخر غير القسمة بياناً أنه يستحيل أن يكون جنس غير هذه الأجناس ، إن كان إلى مثل ذلك سبيل . وما عندى أنهم عملوا شيئاً يعتد به في ذلك .

- ونبتدى الآن فنذكر واحداً من أنحاء القسمة المشهورة فيه لتأمل حاله ؛ ثم نتكلف قسمة تقرب إلى هذا الغرض السبيل ، من غير أن تضمن موافاة الحقيقة بها فيه .

- فأما القسمة المشهورة فمنها ما قاله بعضهم : إن الجوهر واحد من المقولات ، لا شك فيه ؛ فإذا قسمنا التسعة ، التي هي الأعراض ، إلى تسعيتها ، تمت المقولات عشرة ، فقال : إن العرض إما أن يكون مستقراً في موضوعه غير وارد عليه بسبب غيره من خارج ، ولا محتاج إلى نسبة إلى ذلك الخارج ؛ وهو أقسام ثلاثة : كمية وكيفية ووضع ؛ وإما أن يكون وارداً عليه من خارج ؛ بحيث لا تكون له فيه حاجة إلى أمر ينبعث من نفسه ، بل بكيفية وجود أمر من خارج يستند إليه ؛ وهو أقسام ثلاثة : الأين ومتى وله ؛ وإما أن يكون هناك أمر إنما يتم بينه وبين شيء من خارج ؛ وليس من خارج فقط ؛ وهو أقسام ثلاثة : المضاف والفعل والانفعال . ثم أحكم أمر هذه الثلاثية ونوه بذكرها جارياً على المباداة

(١) فكانت : وكانت ع || كان : فكان عا ، هـ ، ي ؛ وكان د ، سا ، ع ، م ، ن ||

(٤) خارجاً : خارج هـ || (٥) ما : بما د ، س ، ن || (٧) جنس : ساقطة من ن ||

(٩) لتأمل : وتأمل هـ || (١٠) موافاة : موافاة عا || (١٢) عشرة : العشرة هـ ، ي ||

(١٣) فقال : وقال عا || وارد عليه : وارد سا || (١٤) محتاج : محتاجى || نسبة إلى : نسبة من ||

وضع : موضوع د ، م ، ن || (١٦) بكيفية : كيفية د ، سا ، ع ، م ، ن ||

(١٧) شيء من : أمر من س ؛ شيء م ، ن ، ي ؛ ساقطة من د || (١٨) المضاف والفعل

والانفعال : الفعل والأفعال والمضاف سا || (١٨) الثلاثية : الثلاث ن و

التي جرت من استعمال الخطابة في بعض مسائل الفلسفة ، حيث يقولون في تقرير الثلاثية :  
إن الثلاثية عدد تام ، ولذلك لا يقال كل وجميع إلا للثلاثة ، والتساويح مثثة ، والحركات  
ثلاث ، والأقطار ثلاثة ، وما أشبه ذلك .

فهذا ما قالوه ، وقد علمت أن هذا شيء على سبيل تقريب غير قريب . ولكنه يمكن  
أن يدعم هذا المأخذ ويؤكد قليلاً بأن يقال : إن كل عرض فلا يخلو إما أن يحوج تصويره إلى تصور  
شيء خارج عن الموضوع له ، أولاً يحوج إلى ذلك . والذي لا يحوج إلى ذلك على أقسام  
ثلاثة : إما أن يكون ، وإن لم يحوج إلى ذلك ، فقد يحوج إلى وقوع نسبة في أشياء  
هي فيه ليست خارجة عنه ، وإما أن لا يحوج إلى ذلك البتة . فإن كان محوجاً ، فهذه  
الحاجة تجعل الموضوع منقسماً بوجه ما حتى تكون له أجزاء لبعضها عند بعض حال متغايرة  
في النسبة ، وذلك هو مقولة الوضع ، إذ هو نسبة أجزاء الجسم بعضها إلى بعض أن كل  
واحد منها أين هو من الكل ، فإن هذه هي الاختلافات التي تعرض لها بالذات ، من  
حيث هي أجزاء منقسم . والذي يكون بأعراض أخرى كالوان وروائح ، فإنها لا تكون  
إلا بعد ذلك وتكون بعد النسبة القاسمة الحاصلة بينها ، بما هي أجزاء قد قسم بها الشيء ، بل يكون  
ذلك الاختلاف بغيرية يصير بها كل واحد مخالفاً للآخر في عارض ، ولا يصير للكل بها  
هيئة واحدة يعتد بها ، وليس عرضياً إلا في حال تكون للكل بسبب نسب الأجزاء  
بعضها إلى بعض في أمر ما يكون ذلك حالاً واحدة للكل . فيشبه أن يكون هذا هو  
الوضع للكل والإضافة للأجزاء .

وأما إذا لم يكن تصور ذلك محوجاً إلى نسبة تقع فيها ، فلما أن يكون أثراً لذاته  
يجعل الجوهر بحيث يصير له من جهته أن يمكن عده بواحد يفرض فيه عدداً متصلاً

(١) تقرير الثلاثية : تقرير الثلاثة س ، ع || (٢) إن الثلاثية : ساقطة من س ، م ، ع ||  
ولذلك : وكذلك ن || (٣) ما أشبه : لما أشبه د || (٤) سبيل قريب : سبيل التقريب ن ||  
لكه : لكن ع || (٥) له : ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، ن || إلى ذلك : ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، ن ||  
م ، ن || الذي لا يحوج : الذي يحوج ن || (٦) وإن لم : وإما أن م || (٧) فإن : وإن ع ، ع ||  
(٨) أن كل : إذ كل هاشي || (٩) هذه هي : هذه س || (١٠) منقسم : منقسم ع ،  
تنقسم سا ، ع ، م ، ن || (١١) بينها : ساقطة من ع ، ع || (١٢) بها : ساقطة من ع ، ع || مخالفاً :  
مخالفاً ، مغايراً || (١٣) — (١٤) بها هيئة : بها ماهية نج ، س ، نهاية ع ، ع || (١٥) حالاً :  
حالة ن || للكل : في الكل ه || هذا هو : هوس || (١٦) بواحد : بواحدة سا ، م .

أو متفصلاً ؛ وهذا هو الكمية ؛ وإما أن لا يكون كذلك فيكون هيئةً حاصلةً في الجسم لا يحوج تصورها إلى أن تجعل للجسم نسبةً إلى شيء بقوة أو فعل البتة ، حتى يصح تصوره ؛ فهذا يسمى كيفية .

فأما الوضع فيوجب نسبة ما لأجزاء الجسم بالقوة أو بالفعل بعضها إلى بعض ، وأما الكم فهو يوجب نسبة ما للكل إلى جزء أو أجزاء بالقوة . ويشتركان ، أعني الوضع والكمية ، في أنهما يشيران إلى قسمة وكثرة بوجه من الوجوه حتى يصح تصورها . فكل هيئة لا توجب قسمةً بوجه من الوجوه في تصوره ولا توجب في ذلك نسبةً إلى خارج فهو كيفية . فين إذن أن هذا القسم على وجوه ثلاثة .

وأما الذي يوجب نسبةً إلى خارج ، فإما أن يوجب نسبةً تجعل الماهية مقولةً بالقياس إلى المنسوب إليه ، ويكون هناك انعكاس متشابه في معنى النسبة ؛ وهذا هو الإضافة ؛ وإما أن تكون النسبة لا توجب ذلك ؛ فحينئذ إما أن تكون إلى الجواهر أو إلى الأعراض . وأما الجواهر فإنها لا نفسها لا تستحق أن تجعل لها أو إليها نسبة ؛ بل إنما تستحق لأموار وأحوال فيها تختص بها . فإذا المعتبر ما يكون إلى أعراض ، فذلك الأعراض إما أن تكون من أعراض النسبة أو من غير أعراض النسبة . وأما النسبة إلى أعراض ، هي نسبة ، فهي من الأمور التي تتسلسل إلى غير النهاية . ومع ذلك فإن النسبة إلى النسبة تؤدي في آخرها إلى نسبة إلى الشيء الأخير الذي إليه النسبة ؛ وتستقر عند أول غير منسوب ؛ وإلا ذهب إلى غير النهاية ؛ فتكون النسبة الحقيقية الأخيرة إنما هي إلى الأعراض التي لانسبة فيها ؛ فتكون إما إلى كمية وإما إلى كيفية وإما إلى وضع .

والأشياء لا تنسب إلى الكميات كيف اتفق بل يجب ، إن نسبت إليها ، أن تنسب إلى كمية تجعل جوهرًا ذا كم مقداراً لجوهر آخر ؛ يقدره بمقدار ذاته أو بمقدار حاله ؛

(١) وإما : فأما م || (٢) لا يحوج : لما يحوج د || (٤) بالفعل : الفعل ب || (٦) وكثرة : الكثرة د ، ع ،  
ع ، م || تصورها : تصورها ب ، م || (٧) فهو : فهي ع || (٩) إلى خارج : ساقطة من د ، ع ، م ||  
(١٠) الإضافة : المضاف ع || (١٢) تجعل : تفعل ي || (١٣) فإذا : فإذا د ، ع ، م ||  
(١٥) الأمور : + النسبة ه || إلى النسبة : ساقطة من ع || (١٦) إلى نسبة : نسبة سا || الأخير :  
الآخر د ، سا ، ع ، م || (١٩) إليها : لها د || أن تنسب : أن تكون تنسب د ، ن || (٢٠) مقداراً :  
مقدار م ، ن ، ه || آخر : ساقطة من م ، ع ، ي .



ولا يكون لحال من أحوال الجسم مقدار قار في مقدار الجسم غير مقدار الجسم ، بل يجب أن يكون مثله مقداراً غير قار ، فيكون لحالة غير قارة . وكل حالة غير قارة تسمى حركة . فتكون إذن هذه النسبة إما بمقدار يصير لوجوده في جسم جسم آخر بحال ، وهو أن يكون يحويه أو يحتوي فيه ، وهذا هو الحاوى ؛ أو بمقدار الحال على ما وصفنا ، وهذا هو الزمان . فإذا كانت النسبة إلى الكم لا تخلو إما أن تكون نسبة إلى الحاوى أو إلى الزمان . والنسبة إلى الحاوى أبداً إما أن تكون نسبة إلى حار لا ينتقل بانتقاله ولا يلزمه ؛ وهو الأين ؛ وهو إما نسبة إلى مكان أول أو مكان ثان ؛ وإما نسبة إلى حار لازم عند النقلة ؛ وهذا كما يذهب إليه بعض المحصلين مقولة الجدة ؛ فكالبين أن أنواع المقولات التى تنبعث من النسبة إلى الكم هى إما أين وإما متى وإما الجدة . وأما النسبة إلى الكيفية فينبغى أن تعلم أنه ليس كل كيفية تجعل الجوهر منسوباً إلى جوهر ، بل كيفية تكون في هذا من ذاك أو من ذاك في هذا . فإذا كانت الكيفية من أحد الجوهرين في الآخر ، فحال الذى تتكون فيه الكيفية من هذين هو مقولة أن ينفعل ؛ وحال الذى تتكون منه الكيفية هو مقولة أن يفعل .

فهذا ضرب من التقريب متكلف لا أضرب صحته ومجاوبته لامتحان القانون ؛ إلا أنه أقرب ما حضرني في هذا الوقت ؛ ويمكن أن ترام فيه وجوه أخرى وتكلف ، وأورأت في ذلك فائدة أو حجة حقيقية لتوخيت أن أقسم قسمة غير هذه تكون أقرب من هذا ؛ ولكن القريب والأقرب ، إذا لم يبلغا الحق نفسه ، فهما بعيدان . فهذا القدر يكفيني في تعرف أحوال هذه العشرة .

فهذه الألفاظ العشرة ومعانيها هى التى تكون أجزاء لما يؤلف . وليس كل لفظ مؤلف بحسب المسموع واللسان يكون مؤلفاً بحسب استعمال أهل المنطق ، فإن عبد الله

- (١) مقدار الجسم بل : مقدار بل ه || (٣) إما : إما س || (٤) وصفنا : وصف د ، ساء م ، ن || الزمان : + والنسبة إلى الزمان هو المقياس ه || (٦) أبداً : ساقطة من د ، ع ، ن ، ي || نسبة إلى حار : إلى حار ن || (٧) أو مكان : أو إلى مكان ع || (٨) تنبعث : ساقطة من ن || (٩) هى : ساقطة من ب ، س || (١٠) بل : + إلى س ؛ + تكون سا || أو من : ومن عا || (١١) الكيفية : كيفية ي || (١٢) من هذين : ساقطة من م ، ن || منه الكيفية : + هذين سا ، ه || يفعل : ينفعل م || (١٣) ومجاوبته : ساقطة من د || (١٤) حضرني في هذا الوقت : حضر في هذا الباب د || (١٥) قسمة : بقسمة عا || (١٨) فهذه الألفاظ العشرة : ساقطة من ب || الألفاظ : الأحوال نج ، س || (١٩) مؤلفاً : لفظاً مؤلفاً ع ، ي .

وعبد الرحمن وتأبط شراً وأمثال هذه الألفاظ ، وإن كانت مؤلفة بحسب اللغة ، فإنها لا تعد في المؤلفات بحسب نظر المنطقي ، إذ كان لا يراد أن يدل بأجزائها ، حيث جعلت ألقاباً وأسماءً شخصية ، على معنى أصلاً ؛ وإن كان قد يتفق أن يدل بها على معنى في موضوع آخر .

- ٥ وربما كان اللفظ بحسب اللغة غير مؤلف ، وهو بحسب نظر المنطقي مؤلف ؛ كقول القائل : أعيش وتعيش ؛ فإن همزة أعيش وتاء تعيش تدلان دلالة لفظ مفرد دال على معنى مفرد . وأما يعيش بالياء ، فإنه ليس في عداد المؤلفات ، لأن الياء فيه تدل على نسبة إلى موضوع غائب فقط ؛ فليس فيه إلا مجرد الدلالة التي للكلمة ، أعني الدلالة على موضوع غير معين ؛ وأما حيث تقول : أعيش وتعيش ، بالهمزة والتاء ، فهناك تعيين للموضوع ، وذلك زيادة دلالة على ما للكلمة . وسيتضح القول في هذا بعد .
- ١٠

- وهذه العشرة هي التي منها تؤخذ أجزاء الألفاظ المؤلفة التي تسمى أقوالاً ، وبعض ما يؤلف من معاني هذه يكون قضية وخبراً ؛ وهو الذي يصلح أن يصدق أو أن يكذب كقولنا : الإنسان حيوان ؛ وبعض ذلك ليس قضية وخبراً ؛ وهو الذي لا يصلح لذلك ؛ كقولنا : زيد الكاتب ؛ وكالتركيب الذي يكون للحدود والرسوم ؛ وهو أن تكون الألفاظ التي تتألف يأتي بعضها إثر بعض على سبيل زيادة تعريف أو تخصيص
- ١٥ للمعنى المتقدم على أنه هو ؛ وهو الذي يصلح فيه استعمال "الذي" ؛ نحو قولك : الحيوان الناطق المائت ؛ فإن ذلك كقولنا : الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المائت ؛ وكالتركيب الذي

( ١ ) اللغة : ساقطة من ن || ( ٦ - ٧ ) دال على معنى مفرد : ساقطة من م ، ي || ( ٧ ) معنى مفرد : معنى يحصل ع || فانه ليس : فليس ب ، س || ( ٨ ) غائب : فائت م || ( ٩ ) أعيش وتعيش : تعيش وأعيش ب || تعيين : تعيين د ، ع ، عا ، م ، ي || ( ١٠ ) القول : ساقطة من د || ( ١١ ) وهذه : فهذه عا || ( ١٤ ) الكاتب : الاسكاف د ، سا ، م ، ن ، ي || ( ١٥ ) على سبيل : كاسبيل ع || ( ١٧ ) كقولنا ، كقولك د ، ع ، م ، ي || الناطق الذي هو : الناطق هو د || وكالتركيب الذي : + هو ي .

في الدعاء والمسألة والأمر والنهي والنداء وأشياء أخرى قد علمت في مواضع أخرى . . فاما الألفاظ المفردة ؛ فإنها لا تدل على معنى صادق ولا كاذب ؛ ولا معانيها أو آحادها في النفس تكون صدقاً ولا كذباً بالصدق والكذب الذي في المعاني ؛ بل إذا ألفت هذه الألفاظ على وجه من التأليف مخصوص دلت على معنى صادق أو معنى كاذب . ومعانيها إذا ألفت في الذهن ، إن طبقت الوجود كانت صادقة ، أو كاذبة إن لم تطابقه . ثم هذه ، وإن لم تكن صادقة ولا كاذبة ، فهي أجزاء الصادقة والكاذبة .

### تمت المقالة الثانية

( ١ ) أخرى : أنرد ، ع ، م ، || ( ٢ ) فاما : + هذه ، ج ، م ، ع ، || ( ٣ ) أو آحادها :  
 وآحادها ، ن || صدقا ولا كذبا : صادقا ولا كاذبا || ( ٤ ) ان لم تطابقه : ساقطة من س ||  
 ثم هذه : فهذه ه || ( ٥ ) تمت المقالة الثانية : ساقطة من د ، ع ، م ، ع ، + من الفن الثاني من الجملة  
 الأولى في المنطق ، ولواهب العقل الحمد بلا نهاية ه ؛ + والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على خير خلقه  
 محمد وآله أجمعين .

# المقالة الثالثة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

---





## المقالة الثالثة

وهي أربعة فصول

### [ الفصل الأول ]

#### فصل (١)

في الجواهر الأول والثانية والثالثة وبالجملة حال مراتب الجواهر

الكلية والجزئية في الجوهرية

- فلتكم الآن في مقولة الجوهر . فزعم قوم أن لفظة الجوهر ، إن أُريد إطلاقها على الأجسام وحدها ، أمكن أن يقال على التواطؤ والقول الجنسي . وأما على معنى أعم من الجسم ، فلانما تقع بالاتفاق أو التشكيك وقوع الموجود . وذلك لأن الهيولى والصورة أقدم في معنى الجوهرية من المركب والمفارق الذي هو سبب وجودهما ؛ وسبب قوام أحدهما بالآخر هو أقدم من جميع ذلك ؛ وأن المبادئ لا تقع مع ذوات المبادئ في مقولة واحدة . ومع ذلك فقد اعترفوا بأن كونها موجودة لافي موضوع أمر تشترك فيه جميعها ، وإن كان الموجود لافي موضوع لبعضها قبل بعض . وقالوا : إن الوجود إذا كان يقال على هذه بالتقدم والتأخر ، فلحقق ” لافي موضوع “ به من بعد ، وهو معنى سلبي ، ليس يجعل الوجود فيها على مرتبة واحدة .

فنقول : أولاً ، إن من هذه الجهات لا يلزم أن لا تكون مقولة الجوهر جلساً لما هو جسم ولما هو غير جسم . أما حال التقدم والتأخر وحال مشاركة المبادئ لذوات

(١) الثالثة : + من الفن الثاني د ، ن ؛ + من الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق هـ ||  
(٢) وهي : ساقطة من هـ || فصول : + عناوين الفصول الأربعة بالتفصيل هـ || (٥) الأول : الأول د ، س ، م ، هـ ، ي ؛ الأولية ع || (٨) والقول : وعلى القول ع ، هـ ، ي || (٩) الجسم : الجوهرى || الموجود : الوجود د ، ع ، م ، ي || لأن : أن هـ || (١١) وسبب : ساقطة من عا || وأن : فان هـ ، م || (١٣) الموجود : الوجود د ، ع ، م || وقالوا : فقالوا ع ، م ، ي || (١٤) الوجود : الموجود ع ، م || (١٥) فيها : فيها ساءن || الوجود فيها : ساقطة من د || (١٦) هذه : الأحوال يلى .

المبادئ في الجنس وغير مشاركتها ، فأمر قد سلف لك متاً بيانه ؛ ومع ذلك ، فإن  
الاجسام أيضاً ، التي لا تشك في اشتراك جميعها في جنس الجسم ، ليست سواء  
في المرتبة ؛ بل بعض الأجسام أقدم من بعض .

وأما حديث الموجود الماخوذ في رسم الجوهر وأنه لا محالة واقع على بعضها قبل  
بعض ، فهو شك وحقه أن يحل فنقول : إن قولنا إن الجوهر هو الموجود لا في موضوع ،  
لسنا نعني بالموجود فيه حال الموجود ، من حيث هو موجود ، لما نوضحه عن قريب .  
بلو كان كذلك ، لاستحال أن تجعل الكليات جواهر ؛ وذلك لأنها لا وجود لها  
في الأعيان البتة ؛ وإنما وجودها في النفس كوجود شيء في موضوع . ولو عني بالموجود  
ولك ، وهو الموجود في الأعيان ، لكان الأمر بالحقيقة على ما يذهبون إليه ؛ وكان  
بعضها قبل بعض ؛ بل يعنون بالموجود لا في الموضوع المعنى ؛ والماهية التي تلزمها  
في الأعيان ، إذا وجدت ، أن يكون وجودها لا في موضوع ؛ مثل ما يقال : ضاحك ،  
أى من شأنه عند التعجب أن يضحك . وإذا ثبت أن يظهر لك الفرق بين الأمرين ،  
وأن أحدهما معنى الجوهر والآخر ليس كذلك ، فتأمل شخصاً ما كريد ، إذا غاب عنك ،  
أو نوعاً ما من الجواهر مع إمكان انصرامه من العالم ، لو كان عندك انصرامه ممكناً ،  
أو نوعاً مما يشك في وجوده ، فإنك تعلم أنه ماهية ؛ إذا كانت موجودة في الأعيان ،  
كانت لا في موضوع ؛ وتعلم أن هذا المعنى هو المقوم الأول لحقيقته ، كما تعلم أنه جوهر ؛  
ولا تعلم أنه هل هو موجود في الأعيان بالفعل لا في موضوع ، بل ربما كان عندك معدوماً

(١) متا : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي || (٤) الموجود : ساقطة من ع ||  
الجوهر : ساقطة من ع || (٥) يحل : يخجل د || قولنا إن : قولنا ع ، ن || (٦) لسنا :  
ليس ه || حال الموجود : حال الوجود سا || (٧) لاستحال : ليستحيل س || (٨) وإنما :  
وأما ي || كوجود : فكوجود ي || بالموجود : بالوجود د || (٩) لكان : لكن س ||  
(١٠) بعض : + فيه نج ، سا ، ع ، عا ، ه || الموضوع : موضوع س ، ع ، ه ، ي ||  
(١٢) التعجب : المتعجب ه || (١٣) وأن : ساقطة من ب || (١٤) نوعاً ما : نوعاً  
س ، ع || (١٥) نوعاً ما : نوعاً من الجواهر مما نج ، س || (١٥ — ١٦) تعلم ٠٠ في موضوع :  
ساقطة من ن || (١٦) كانت لا : لا ع || لحقيقته : بحقيقته ع ، الحقيقة م || جوهر : جواهر ع .

بعد . فإن الوجود بالفعل في الأعيان لا في موضوع ليس مقوماً لماهية زيد ولا لشيء من الجواهر ؛ بل هو أمر يلحق لحق الموجود الذي هو لاحق لماهية الأشياء ، كما علمت ؛ فليس هذا جنساً ، بل الأول .

ولذلك إذا كان شيء ماهيته هي الوجود ، وكان منزها عن الموضوع ، لم يكن في جنس ، ولا يشارك الجواهر ، بمعنى أنها أشياء ومعانٍ إنما يلحقها الوجود ، إذا لحق بهذه الصفة ؛ بل لا يوجد أمر مقومٌ لذلك الشيء وتنوعيات الجواهر بالشركة . فإن ما هو ذاتي لذلك الشيء فنظيره عرض لهذه ؛ كالوجود الحاصل كيف كان ؛ وما هو ذاتي لهذه النوعيات من مفهوم معنى الجوهرية غير مقول على ذلك ؛ فإنه ليس هناك ماهية غير الوجود يلحقها الوجود .

١٠ فقد عرفت حقيقة كون الجوهر بصفة أنه موجود لا في موضوع ؛ وعرفت أن كون الجوهر بهذه الصفة أمر لا تقدم فيه ولا تأخر ، وإن كان حصول الوجود ، الذي هذا الاعتبار مقيس إليه ، واقعاً بتقدم وتأخر ، كما أن المعنى الذي يقال به للإنسان ناطق لا تقدم فيه ولا تأخر ، ولا اشتداد ولا ضعف .

وأما التمييز بالفعل الذي يلحق ذلك ، والذي الفصل قوة أولى عليه وعلى غيره من الأمور ، ففيه اختلاف .

١٥

وأما الدليل على أن حقيقة الجوهرية التي أوضحناها لا تقدم فيها ولا تأخر أنك لا يمكنك أن تقول : إن كون الصورة في نفسها ماهية ، إذا وجدت في الأعيان لم تحتاج إلى موضوع ولم توجد فيه هو قبل كون المركب كذلك ؛ أو إن هذه الحقيقة في المركب في أنها كون بهذه الصفة متعلقة بكون الصورة على هذه الصفة ؛ كما تقول : إن وجود

(١) بعد فإن : قد بان أن ع ، ي || الوجود : الموجود || ماهية : بالماهية . ||  
 لشيء : شيء م . || (٢) لماهية : لماهيات م (٤) لذلك : كذلك ي || (٥) ولا :  
 فلا د ، سا ، ع ، م ، ن . || إنما : ساقطة من م || إذا : وإذا د ، م || (٦) وتنوعيات : أو  
 كنوعيات سا ، م || بالشركة : المشتركة د ، سا ، م ، ن || (٩) يلحقها : فيلحقه ه ، يلحقه د ، سا ، م ||  
 الوجود : الموجود د ، سا ، ع ، م || (١٢) هذا : هو س || الإنسان : الإنسان ب ، د ، س ، سا ،  
 م ، ه ؛ ساقطة ه ، ع ، ي || (١٤) أولى : أو على ي || (١٦) وأما : أما ب ، ع ، س ||  
 فيما : فيه ب ، س ، ع || (١٨) هو : ساقطة من ع || أولان : وإن سا ، ع ، م ، ه || في المركب :  
 المركب ع ، ي (١٩) كون : ساقطة من ع || متعلقة بكون الصورة : متعلقة به بكون الصورة ي .



الصورة على ما هي عليه من كونها لافى موضوع قبل وجود المركب ؛ إذ وجودها قبل وجوده ؛ ووجوده متعلق بوجودها ؛ وذلك الوجود لما هو الوجود لافى موضوع . فإذن هذا غير موجب أن لا يكون الجوهر جنساً ، إنما هو معنى ذات الجوهر .

ثم بعد هذا شكوك خاصة يجب أن تترك لحآب اللواحق ؛ بل نقول : إن الجوهر إما بسيط وإما مركب ؛ أعنى من الأشياء التى منها تركب الجوهر ، أعنى المادة والصورة . والبسيط إما أن يكون غير داخل فى تقويم المركب بل هو برىء مفارق ؛ وإما أن يكون داخلاً فى تقويمه ؛ والداخل فى تقويمه إما دخول الخشب فى وجود الكرسي ؛ ويسمى مادة ؛ وإما دخول شكل الكرسي فى الكرسي ؛ ويسمى صورة . والمادة هى ما لا يكون باعتباره وحده للمركب وجوداً بالفعل ، بل بالقوة . والصورة ما إنما يصير المركب هو ما هو بالفعل بمصولها . وجميع ذلك إما أن يوجد كلياً وإما أن يوجد جزئياً . وإذا كان الجوهر ، إنما هو جوهر كما قدمته لك ، بماهيته التى يلزمها وجود فى الأعيان أو فى الأوهام ، ليس من حيث هو موجود فى الأعيان ، وإلا لكان المفهوم من لفظة الجوهر مشككاً لا متواطئاً ، كما قالوا ؛ بل إنما نعنى بالجوهر الشيء الذى حق وجود الماهية الخاصة له فى الأعيان أن يكون لافى موضوع ، وجب أن أن تكون هذه الماهية ، كالإنسان مثلاً ، لحقيقتها جوهرية . فالإنسان إنما هو جوهر لأنه إنسان ، لا لأنه موجود فى الأعيان نحواً من الوجود ؛ وإذا كان جوهرًا لأنه إنسان ، فما لحقه من اللواحق ، أعنى مثل الشخصية والعموم وأيضاً مثل الحصول فى الأعيان أو التقرر فى الذهن ، فهى أمور تلحق جوهرية ؛ ولواحق الجوهر لوازم وأعراض ، لا تبطل معها جوهريته ، فتبطل ذاته ، فتكون قد لحقت غير الجوهر ؛ إذ الجوهر قد بطلت ذاته .

( ١ - ٢ ) قبل وجود . . . فى موضوع : ساقطة من د || قبل وجوده : قبل وجودها ب ، م ||  
 ( ٢ ) وذلك : وكذلك سا || ( ٣ ) هذا : + تكون ع || الجوهر : الجواهر د ، ه || ( ٧ ) الخشب : الخشب د ، م || ( ٨ ) وإما : أوع || فى الكرسي : فى وجود الكرسي ع || ( ٩ ) والمادة : المادة ي || هى : هوى || ( ١٠ ) ما إنما : ساقطة من ن ؛ ما إنما سا ؛ ما م || بمصولها : بمصوله ي || ( ١٣ ) لفظة : لفظ سا ، ي || ( ١٤ ) الخاصة : الخاصة ع || له : به سا || أن يكون : أن لا يكون ه || ( ١٥ ) لحقيقتها : بحقيقتها س ، ي || ( ١٥ - ١٦ ) لأنه إنسان : ساقطة من ع || ( ١٧ ) الحصول : حصوله ه || ( ١٧ - ١٨ ) أو التقرر : والتقرر ع || ( ١٨ ) فهى : فهو د ، ع ، م || أمور : أمر ه ، ي || الجوهر : الجواهر ع ، ن || أعراض عوارض ن || ( ١٩ ) إذ الجوهر قد بطلت ذاته : إذ بطل ذات الجوهرى .

- فإن الأشخاص في الأعيان جواهر؛ والمعقول الكلى أيضا جواهر؛ إذ صحيح عليه أنه ماهية حقها في الوجود في الأعيان أن لا تكون في الموضوع، ليس لأنه معقول الجوهر؛ فإن معقول الجوهر بما شكك في أمره فظن أنه علم وعرض؛ بل كونه علما أمر عرض لمماهية؛ وهو العرض؛ وأما ماهيته فماهية الجوهر؛ والمشارك للجوهر بماهيته جواهر.
- وذلك فإن حد النوع، من حيث هو طبيعة، وحد الجنس أيضا، من حيث هو طبيعة، محمولان على الأشخاص التي لا يشك فيها أنها جواهر؛ فاشراكها في حدها فهو جواهر. ولو كانت إنما هي جواهر لأنها موجودة في الأعيان مكتنفة بالأعراض، لكانت جوهرية الأمور عارضة لماهيتها؛ إذ صح أن الوجود عارض في هذه الماهيات؛ ولكانت العوارض تجعل ما ليس في نفسه بجوهر جوهرا؛ فيكون شيء عرض له أن كان جوهرا؛ فتكون الجوهرية عارضة لشيء. وإذ هذا مستحيل فكليات الجواهر جواهر في ماهياتها.

## [ الفصل الثاني ]

### فصل (ب)

#### في الجوهر الأول والثاني والثالث

- لكن الجواهر الأولى هي الشخصيات. والأول في الأمور المشتركة في طبيعة واحدة قد يكون على وجهين؛ فإنه إما أن يكون أولا في ذلك المعنى بعينه؛ كما أن الجوهر أول في الوجود بالقياس إلى العرض، وإما أن لا يكون في ذلك المعنى أولا ولا أخيرا، ولكن يكون أولا بوجه آخر ومعنى آخر.

- (١) جواهر إذ : + هو ع ؛ جواهر أو م || (٢) فإن معقول الجوهر : ساقطة من ع ||  
 شكك : تشكك ما || فظن : وظن ي || أنه : به ، ه ، ع ، ي || عرض : عارض من ||  
 (٤) للجوهر : الجوهرى (٥) وكذلك : لذلك ما، ي || (٦) التي : ساقطة من ما، ع، م، ي ||  
 لا يشك : ولا يشك ما، ي || (٧) فهو جوهر : جواهرى || (٨) لكانت : لكان ي || لمماهيتها :  
 لمماهياتها ي || صح : يصح من || الوجود : الموجود ع، ما، م، ي || في هذه : هذه ع || (١٠) جواهر :  
 ساقطة من د || (١٥) لكن : ساقطة من ع || الجواهر : الجوهر من || الأول : الأول ب، م، ع، ن ||  
 (١٦) فإنه إما : فإما د || أول : أقل ي || (١٧) أخيرا : آخراد، ما، ع، م، ي .

فالجواهر الشخصية ليست أولاً في حقيقة الجوهرية ، وإن كانت أولى . و الفرق بين  
أول والأولى ؛ فليس كل ما هو أولى بشيء فهو قبل به ؛ بل قد يكون أولى به إذا كانت  
لواحق الشيء وكالاته تكون له أكثر مما لغيره أو أقدم له في الوجود مما لغيره . والجزئيات  
ليست أول في حقيقة الجوهرية ؛ إذ تلك الحقيقة للماهية التي لها ولا تخالف فيها غيرها .

ولكن الجواهر الشخصية أولى بالجوهرية ؛ لأنها أول من جهة الوجود ، ومن  
جهة تقرير الأمر الذي باعتباره كان الجوهر جوهرأ ، وهو الحصول في الأعيان  
لا في موضوع ، ومن جهة الكمال والفضيلة أيضاً ، ومن جهة السبق إلى التسمية .  
أما من جهة الوجود فإن الجواهر الكلية ، من حيث هي كلية بالفعل ، فهي إما مقولة  
بالقياس إلى الجزئيات بالفعل ، أو معتبر لها نسبة إليها . ووجودها ذلك أن تكون  
مقولة بوجه ما على موضوعات ؛ فلا بد لها من الموضوعات . وليس يحتاج الشخص  
في أن يكون شخصاً ، أي غير مقول معناه قولاً وجودياً أو وهماً على كثرة ، إلى أن يكون  
شيء آخر مقول عليه وعلى غيره ؛ وإلا لكان من شرط تقرير وجود كل شخص أن يكون  
مع غيره . وإذ كل شخص مستغن عن صاحبه في تقرير وجوده ، فهو مستغن عن الكلي .

فإن سأل سائل وقال : إن الكلي ؛ كما إنما هو كلي بالقياس إلى الجزئي ، كذلك  
الجزئي إنما هو جزئي بالقياس إلى الكلي . وكما أن ماهية الجزئي ، من حيث هي ماهية  
لا تتعلق بالكلي ، بل من حيث هو جزئي ؛ كذلك ماهية الكلي ، من حيث هي ماهيته ،  
لا تتعلق بالجزئي ، بل تتعلق ، من حيث هو كلي ، فالجواب عن ذلك أنه : ليس كلامنا  
ها هنا في الكلي والجزئي ، من حيث هما متضايقان ، بل نغني بالكلي ما هو مقول على

(٢) شيء : الشيء ما || قبل به : قبله د ، سا ، م ، ن || يكون أولى : يكون أولاً . ||  
إذا : إذا د ، ع ، م || إذا كانت : إذا كان هـ || (٤) أول : أولى عا || الجوهرية : الجوهر هـ ||  
(٥) أول : أولى س || (٦) وهو : وفي ع (٧) ومن : من ع || (٩) وجودها : بل  
وجودها ع (١٠) بوجه ما : بوجه ع || (١١) أي : إلى بخ ، د ، م ؛ أو هـ || معناه : في معناه ي ||  
أي غيره . . . على كثرة : ساقطة ذ ؛ وفي بخ إشارة إلى أن هذه العبارة ليست " في نسخة من خط رجل فاضل  
وأظنها حاشية " || (١٢) شيء : شيئ س || مقول : مقولاد ، ع ، ن ، هـ || وعلى : وهى ع ||  
(١٤) فإن : وإن د ، سا ، ع ، م ، ي || كما : ساقطة من سا || إنما : أنه ع ، هـ ، ي ||  
(١٤ — ١٥) كذلك الجزئي : ساقطة من د || (١٥) وكما : ساقطة من ب || (١٦) ماهية : ماهية  
د ، ع ، م || (١٧) بل تتعلق : بل ب .

كثيرين ؛ وبالجزئى ما ليس متولاً على كثيرين ، بل هو واحد بالعدد ؛ كزيد وعمرو . وهذا المعنى لا يتعلق بالكلى . ولنا ننظر في زيد وعمرو ، من حيث هو جزئى كليته ، بل من حيث هو شخص مفرد ، الذى يقابل الكلى مقابلة غير مقابلة المضاف . وهذا لا يتعلق وجوده بطبيعة الكلى .

٥ فإن قال قائل : إن الشخص بعينه ، كما لا يتعلق وجوده بأن يكون الكلى موجوداً ، فالكلى أيضاً لا يتعلق بالشخص بعينه ؛ فنقول : ولنا أيضاً نعتبر شخصاً بعينه ؛ بل نقول : إن الطبيعة الشخصية على الإطلاق لا تعلق لها في الوجود بوجود الطبيعة الكلية ، من حيث هي كلية ، حتى لا بد من أن تكون شركة ؛ وأما الطبيعة الكلية فهي متعلقة بشخص ما لا محالة .

١٠ فإن قيل : إن طبيعة الإنسان أقدم من طبيعة زيد ، فنقول : إنا لم نأخذ ماهية الجوهر ، من حيث هي ماهية ، بل أخذناها ، من حيث هي ماهية كلية ؛ ثم حكمنا هذا الحكم ؛ فهذا نحو تقدم الوجود .

فإن قيل : إنكم أخذتم أحدهما ، من حيث هو مضاف ؛ وأخذتم الآخر من حيث ليس بمضاف ؛ فنقول : ليس لأحد أن يحكم علينا فيما نأخذه أى أخذ شئنا ، ثم نقضى عليه بحكم إنما يصدق عليه عند ذلك الأخذ ؛ بل المأخوذ أى أخذ شئنا ، إذا حكمنا عليه بكاذب ، فيثبت له أن ينازع .

وبعد ذلك ، الفائدة في ذلك هي أن المنطق إنما ينظر في هذه الأشياء من حيث هي كلية ؛ فلماذا قايسها بالخارجات ، قايسها من حيث هي موجودة ؛ فيجب أن يأخذ المقيس كلياً ضرورة والمقيس إليه من خارج مفرداً كما هو في الوجود ؛ فهذا نحو . وأما

- (١) بالجزئى : بالشخصى الجزئى س ؛ بالجزئى الشخصى هـ || بل هو : + هو د ||  
 (٢) حيث هو جزئى : حيث جزئى س ، ع ، عا || كلية : لكلىة || (٤) بطبيعة : بمقابلة ع ||  
 لا يتعلق : يتعلق سا || (٦) فالكلى : والكللى د || (٧) الطبيعة الشخصية : طبيعة الشخصية عا ||  
 الطبيعة الكلية : طبيعته الكلية د ، ن ؛ طبيعة الكلية م ، ي || (٨) تكون : + لها ع ، هـ ، ي ||  
 أما الطبيعة : أما طبيعة ن || (١١) أخذناها : أخذنا عا || (١٣) الآخر : آخر د ، سا ، م ||  
 (١٤) فيما : فاما ع ، عا ، م || نقضى : نحكم م || (١٧) الفائدة : فالفائدة ي || ذلك :  
 ساطعة من سا || (١٨) كلية : مقولة نج || قايسها : قايسنا هـ || (١٨) بالخارجات : بالخارجيات س .



نحو تقدمه بحسب استقرار الأمر الذي هو المعتبر في جوهرية الجوهر ، فهو أن الجوهرية هي الماهية التي من شأنها ، إذا وجدت ، أن لا تحتاج إلى موضوع . والجواهر الأول قد حصل لها هذا الأمر الذي قيست إليه الماهية ؛ والجواهر الكلية لم يحصل لها .

وأما حديث الكمال والفضيلة ، فقد قال قوم : إنها إذ كانت موضوعات وأصولاً لغيرها ، والموضوع والأصل أفضل ، فهي أفضل ، فهذا كلام جزافي ؛ فإنه غير بين فيه ٥ أن الأصل والموضوع يجب أن يكون أفضل ؛ بل ربما كان ذو الأصل ، الذي له الأصل وزيادة فضيلة ، أفضل من الأصل وأكمل . ولهذا ما كان كل شيء أفضل من الهول . ولكن فضيلة هذه الشخصيات هي أن القصد في الطيعة متوجه إلى أن توجد هذه الأشخاص والأفعال والأحوال التي يجب أن تحصل ؛ فإن ما يحصل منها ولها .

وأما حديث السبقي إلى التسمية ، فلأن أول شيء عرف أنه موجود لا في موضوع ١٠ فهي الأشخاص الجزئية ؛ وبالحرى أن تكون سابقة للأشياء كلها . إذ كانت موضوعات لكلياتها على سبيل " على " وموضوعات للأعراض على سبيل " في " ؛ فكان كل شيء وجوده إما بأن يكون مقولاً عليها أو موجوداً فيها . وهذه الجواهر الكلية فلانها ، وإن كانت ثانية ، فإن لها فيما بينها تفاوتاً ؛ فالنوع منها أولى بالجوهرية من الجنس ؛ وذلك لأنه أشد مشاركة للجواهر الأول في ماهياتها ، لأنه يدل عليها دلالة أكثر من دلالة ١٥ الجنس ؛ لأنك إذا سئلت : ما زيد وعمرو ؟ فقلت : إنسان ، كان جواباً أتم من جوابك عنه بأنه حيوان ؛ فهناك لا تكون قد وفيت الماهية ، بل يكون للسائل إلى معاودة البحث سبيل . فكل ما هو أشد مشاركة للأول ، من حيث هو أول ، فهو أقرب إليه ، من حيث هو يتقدم به ويتأخر ، فهو أولى بالجوهرية .

(١) فهو : وهو د ، ساء ، م ، ي ؛ وهي ع || (٢) الجواهر : الجوهر عاء ، ه || (٣) لها هذا : لهذا ع ، م ، ي || التي : ساقطة من ه || قيس : تنسب ما ؛ قيس ي || إليه الماهية : إليه ن || (٤) إذ : إن عاء ؛ إذا س ، صاء ، ع ، ن ، ي || (٥) فهي أفضل : ساقطة من ساء ، عاء ، م || فهذا : وهذا د ، صاء ، ع ، م ، ي || كلام : الكلام ع || فإنه : إنه ب ، س || فيه : ساقطة من ن || (٦) فضيلة : فضلى ي || كان : ساقطة من ساء ، م ، ن || كل : ساقطة من ع (٨) الهول : + وأكمل ساء || (٩) فإن ما يحصل : ساقطة من ي || فإن ما : فإنما ب ، م || ولها : ساقطة من ن || (١٢) للأعراض : الأعراض ع ، ه ، ي || فكان : وكان ع || (١٤) بينها : يليها عاء || (١٥) لأنه : لأنها ع || أكثر : أتم هاء || (١٦) إذا : ساقطة من س || جواباً : ساقطة من س || (١٧) بأنه : أنه ع || الماهية : + حقها ي || (١٩) يتقدم : + عليه من || ويتأخر : فيتأخر ساء ، م ، ن .

وعلى أن حال الجنس . من حيث هو كلى ، من النوع الذى دونه كحال النوع من الشخص الذى دونه . وكما أن الشخص إنما صار متقدماً على النوع لأنه موضوع للجنس والنوع ، فكذلك حال النوع من الجنس ، وهو بعد الشخص أيضاً ، موضوع للأعراض الكلية ، فيوجد فيه . فإن الإنسان موضوع لأعراض كثيرة : مثل الماشى وذى الرجلين ، والغراب للأسود .

٥

فقياس النوع إلى الجنس وإلى سائر الأمور بعد الشخصيات كقياس الشخص إلى النوع وسائر الأمور ، ولكن لقائل أن يقول : إن الحل الذى أوردتموه في الشك الذى ذكر فيه أن الكلى ، كما أنه متعلق بالجزئى ، كذلك الجزئى متعلق بالكلى ، بأن قلتم : إن الشخص غير الجزئى المضاف إلى الكلى ، من حيث المعنى ، فهو حل لا يفيد إذا أورد مثل ذلك الشك في النوع ، فإن النوع ليس كالشخص ، بل إنما هو مقول بالقياس إلى الجنس ، فلا يكون النوع نوعاً إلا بالقياس إلى الجنس ، اللهم إلا أن يعنوا بالنوع النوع السافل ، الذى نوعيته بالقياس إلى الأشخاص ، ثم يكون كلامكم مخصصاً بالمقايضة بين النوع الأخير وأجناسه ، ولا يتناول المقايضة التى بين نوع متوسط وجنس أعلى منه ، فيكون بياناً غير مستوعب ولا موضوعاً حيث يكون وصفه أولياً ، فإنكم ، لا محالة ، تجمعون نسبة ما هو نوع متوسط إلى ما هو جنس فوقه هذه النسبة .

١٥

فنقول : إنا لسنا ننظر في الإنسان أيضاً ، من حيث هو نوع مقول بالقياس إلى الجنس ، بل نظرنا الأول كان في المقايضة بين الكلى وما ليس بكلى ، ويشارك الكلى في الماهية ، والكلى يقال عليه ، ونظرنا الآن إنما هو في أن الكلى الذى هو جنس من الكليين المشاركين المختلفين في العموم والخصوص ما حاله من الكلى المشارك له الأخص

(١) الذى : + هو م ، ع || (١ - ٢) النوع من الشخص : الشخص من النوع م ||  
(٤) كثيرة : ساقطة من ما || (٥) للأسود : الأسود د ، سا ، ع ، ع ، م || (٧) ولكن :  
لكن د ، م ، م ، ن ، م ، ن ، م || (٩) إن الشخص : فإن الشخص د ، سا || (١٠) إذا أورد : إذا أورد سا ، م ||  
(١٢) بالنوع النوع : بالنوع ع ، م ، م || كلامكم : كلامهم ع || (١٣) الأخير : الآخر ع ، م || (١٤) أعلى  
مه : أعلى ن || وصفه : وضعه م ، ع ، ع ، ع ، م ، م ، م ، م || (١٥) لا محالة : ساقطة من م || (١٨) أن  
الكلى : الكلى م || (١٩) الكليين : الكليتين ب || المشاركين : المشاركين د ، سا ، ع ، م ، م ، م ، م ، م || المشاركين ب ||  
المختلفين في العموم والخصوص : ساقطة من ع || المختلفين : المختلفتين ب .

منه الذي ليس بجنس ، فتحد تلك الحال . والإنسان الكلي ليس يحتاج ، في أن يكون إنساناً كلياً ، إلى أن يكون فوقه شيء هو نوعه ، بل إلى أن يكون تحته شيء ؛ بل الحيوان الكلي لا يحتاج ، في أن يكون حيواناً كلياً ، إلى أن يكون فوقه جسم كلي ، ولا ينعكس ؛ وإن كان الإنسان ، من حيث هو نوع ، محتاجاً إلى الجنس ، وكذلك الحيوان . فلسنا ننظر الآن في طبيعة الإنسان والحيوان ، من حيث هو نوع ، بل ننظر في طبيعة النوع ، من حيث هو كلي فقط ، وليس النظر في طبيعة النوع ، من حيث هو كلي ، هو النظر في طبيعة النوع ، من حيث هو طبيعة النوع ، أو من حيث هو نوع .

واقائل أن يقول : إنكم قد جعلتم الجواهر العقلية متأخرة عن المحسوسات ، فيجب أن يكون العقل والبارى ، سبحانه ، متأخرين عن الأشخاص المحسوسة ؛ فنقول في جواب ذلك : أولاً أما الباري تعالى ، فيجب أن تعلم مما سلف أنه ليس داخلياً في جنس الجواهر ، وأما ثانياً ، فإنه وإن كان النوع والجنس جواهر عقلية فليس كل العقلية هي أنواع وأجناس ، بل في العقلية مفردات قائمة في ذاتها لا تتعلق بموضوع يقال عليه أو فيه ؛ وهذه المفردات العقلية أولى بالجوهرية من كل شيء . أما من المفردات الجسمانية ، فلا تلك أسباب وجودها ، وأما من الكليات العقلية ، إن كان لها ، فلا تلك مفردات على النحو الذي أومأنا إليه ؛ وأما من الكليات الحسية الطبيعية ، فلا تلك أولى بالجوهرية مما هو أولى بالجوهرية منها ، أعني المفردات الجسمانية .

وأما المقايسة التي تقدمت منا فلم تكن بين المحسوسات وهذه الجواهر العقلية ، بل بين الشخصيات والكليات ، وإن كان في الجواهر العقلية كثرة شخصية تعميمها نوعية ، ونوعية

- ( ١ ) بجنس : ساقطة من سا || فتحد : فتجدها بـ ، د ، م ، ن ؛ فتجدها ي || ( ٢ ) إنساناً : ساقطة من ي || تحته : تحت ب ، سا ، م || ( ٣ ) لا يحتاج : يحتاج د ، ع ، م || ( ٤ ) الآن : ساقطة من م || ( ٥ ) من حيث : ولا من حيث بـ ، سا ، م ، ن || ( ٦ ) من حيث هو كلي : . . . طبيعة النوع : ساقطة من م || ( ٩ ) العقل : ساقطة من ع || سبحانه : ساقطة من سا || ( ١٠ ) تعلم : تكون تعلم م || الجواهر : الجوهر ع ، هـ || ( ١١ ) النوع : النوع سا ، م || فليس : فليست هـ ، ي || ( ١٤ ) تلك : ساقطة من ن || العقلية : العقلية ع ، هـ ، ي || كانت عا || لها : وجود ( ١٤ — ١٥ ) على النحو : وعلى النحو عا ، ي || ( ١٥ ) الحسية : الحيات سا || ( ١٦ ) أعني : من بـ ، ي .

تعمها جنسية ، فالمناسبة بينها هذه المناسبة . ويشبه أن يكون ذلك موجوداً في بعضها دون بعض . وكذلك الحال في البسائط التي للجسوسة أيضاً ، فإن الصور الشخصية أقدم من الصور النوعية؛ مثلاً إن صورة هذا الماء وذاك الماء أقدم من صورة الماء المطلق .

- وإذ قد فرغنا من المقاييسات التي تجري بين هذه الجواهر عمقاً ، فلنعتبر المقاييسات التي تجري بينها عرضاً ، فنقول : إن الأشخاص الجزئية ، وإن تفاضلت في أمور ، فإنها ، من حيث هي أشخاص ، فإن ماهيتها لا تقدم لبعضها على بعض ؛ وكذلك حال نوعياتها ، فإنه ليس زيد أولى بأن يقال عليه طبيعة نوعه من شخص آخر ، بل ربما كان أولى ببعض الأعراض التي تعرض لجوهرية الشخصية ؛ مثلاً إذا كان أعلم منه فهو أولى بالعلم منه ؛ وكذلك ليس الإنسان النوعي في استحقاقه درجة الجوهرية النوعية واستحقاق حمل الجنس عليه أولى من الفرس ، وإن كان باعتبار القياس إلى الشرف والفضيلة أولى منه . ولا جواهر بعد الجواهر الأول في الحقيقة إلا أنواعها وأجناسها .

- وأما الفصول فإنها من جهة تجري مجرى الأنواع ، وقد علمت من هذا ما تعنيه ؛ ومن جهة أخرى ، فإن الفصول إما أن يعني بها الصورة التي هي كالنظري ، وهذه غير محولة على زيد وعمرو ، وإن كانت جواهر ، ولا مقايسة بينها وبين الأشخاص والأنواع في اعتبار العموم والخصوص ، بل باعتبار البساطة والتركيب . وهي جواهر صورية لها فيما بين جزئياتها وكمياتها هذه المقايسة بعينها ؛ وإذا نسبت إلى المركبات ، من حيث هي بسائطها ، كانت أقدم قدمة المبدأ على ذي المبدأ . وهي بالقياس إلى جزئياتها أنواع وأجناس ؛ فهي أيضاً أنواع الجواهر وأجناسها ، وإن كانت بالقياس إلى شيء آخر فصلاً .

- وأما الفصول التي هي فصول منطقية حقيقية كالناطق ، فإن مثلها وإن كان لا يكون إلا جوهراً ، فإن معنى الجوهرية ، كما علمت ، غير مضمّن فيها بل معنى مثل هذا الفصل ،

(٢) : للجسوسة : الجسومات ي || (٣) : مثلاً : مثل ب ، د ، س || إن : سابقة من م || وذاك الماء :

سابقة من ع || (٦) : ماهيتها : ماهياتها ي || (٧) : بل : سابقة من ي || (٨) : أعلم منه : أعلم سا ||

بالعلم منه : بالعلم ن || (٩) : ليس : سابقة من ع ، ن || (١١) : الأول في الحقيقة : سابقة من ن ||

(١٣) : الصورة : الصور سا ، عا ، ي || (١٧) : قدمة المبدأ : قدمة المبادئ د ، ع ، م ، ن || وهي :

فهي ب || (١٩) : مثلها : مثله د ، ع ، م ، ن ، ي || (٢٠) : مثل : مثله د .



وليكن الناطق ، أنه شيء ذو نطق ؛ ثم ليس يكون ذلك الشيء إلا جوهرًا ؛ أى لا يخلو من لزوم الجوهرية له ؛ وهذا أمر تحقّقه فيما سلف لك . فبالجملة ، إن الجواهر هي أشخاص الجواهر وأنواعها وأجناسها ؛ وفصولها في أعداد أجناسها وأنواعها على النحو الذى قيل .

فالفصول المجردة ، التى هي الصور إذا قيست إلى طبائع الأنواع المركبة منها ، كانت أولى بالجوهرية بسبيل القدمة ، ولم تكن أولى بالجوهرية بسبيل الكمال . وأما المنطقية من الفصول ، فإنها متأخرة في الجوهرية من وجه آخر ؛ لأن الجوهرية لازمة لها لا داخلية في مفهومها ؛ إذ قد علمت أن الناطق يجب أن لا يوجد جوهرًا أو حيوانًا ذا نطق ، بل شيئًا ذا نطق .

## [ الفصل الثالث ]

### [ فصل (ج) ]

#### في رسوم الجواهر وخواصه

الجواهر كلها تشترك في خاصية مساوية لها وهي أنها موجودة لافى موضوع ؛ والفصول المنطقية أيضا ، إذ كانت جواهر ، وإن كانت الأجناس والأنواع أولى بذلك ، من حيث علمت ، فإنها أيضا موجودة لا في موضوع ، إذ كانت تعطى شخصياتها أسماءها بحدودها . والى تقال في موضوع فرما وافقت في الاسم فقط . وليس شيء من الجواهر في موضوع ؛ ولا شيء مما هو في موضوع فهو جوهر . وليس إذا كانت أجزاء الجواهر

- (١) وليكن : ولكن ع ، م ، ن ، ي || أنه : لأنه نج ؛ هو أند ع ، ه ، ي || شيء ذو نطق : ساقطة من س ||  
 (٥) فالفصول : والفصول سا ، عا ، ي || الصورة : الصورة ه ؛ التى الصور عا || منها : عنها عا ، ه ، ي ||  
 (٦) بالجوهرية : ساقطة من سا || القدمة : التقدمة ي || أولى : ساقطة من د || (٨) مفهومها : مفهوماتها  
 سا ، م ، ن ، ي ؛ مقوماتها ع || لاذ : ولما ذ ع || (٨ — ٩) بل شيئًا ذا نطق : ساقطة من سا ||  
 (١٢) الجواهر : والجواهر ي || تشترك : ساقطة من س || (١٤) أيضا : ساقطة من عا || لاذ : لاذ س ، سا ،  
 ن ، ه ، ي || (١٥) لاذ : لاذ ي || أسماءها : أسماءها س ، ع ، ه ؛ وأسمائها ن || (١٦) فقط : ساقطة من د ||  
 (١٦ — ١٧) فقط : جوهر : ساقطة من عا || (١٧) وليس : وليست ه .

في الكلّات التي هي المركبات ، وجزئياتها في الكلّيات ، يجب من ذلك أن تكون في موضوع ؛ فقد علمت أن الوجود في الموضوع بخلاف وجود الأجزاء في الكلّات والجزئيات في الكلّيات .

فلا تلتفت إني ما يقال إن الصور والفصول غير المنطقية إنما هي من مقولة الجوهر بحسب اعتبار كونها جزءاً للجوهر، وإنما بالقياس إلى موادها أعراض ومن مقولة الكيف ؛ فقد علمت أنه لا يقع شيء في مقولتين بالذات ؛ وعلمت أن هذه أيضا ليست بالقياس إلى موادها بأعراض ؛ وأن الكيفية تقال عليها وعلى معنى المقولة باشتراك الاسم ، لا كقول الجذّيس ، فالجواهر الحقيقية والفصول المنطقية تشترك في هذه الخاصية ؛ إذ هي أيضا جواهر.

والفصول المنطقية تشارك الجواهر الثانية في أنها مقولة بالقياس إلى أشخاص الجواهر قول المقول على موضوع . فهذه الخاصية ، أعني الكون لا في الموضوع ، إما بالقياس إلى الجوهر المطابق ، لخاصية مساوية منعكسة ؛ وإما بالقياس إلى الجواهر الحقيقية ، التي هي الأشخاص والأنواع والأجناس ، فإنها أعم .

وههنا خواص أخرى منها ما يرى في المشهور أنه خاصة لكل جوهر ؛ وليس كذلك ؛ بل لبه من الجواهر . فهي من الخواص التي تخص المخصوص ولا تعمه . وهذه الخاصية هي أن الجوهر مقصود إليه بالإشارة ؛ فإن الإشارة هي دلالة حسية أو عقلية إلى شيء بعينه لا يشترك فيها شيء غيره ، لو كان من نوعه . والأعراض لا تعرض لها هذه الإشارة إلا بالعرض ؛ لأنها إنما تصير متميزة متكررة بالجواهر التي لها ؛ وكل واحد منها يصير واحداً متعيناً لتعين موضوعه . فالإشارة الحسية المعينة للموضوع إنما تتناول الجواهر ذوات التميز بالتمييز .

- (٢) الوجود : الموجود || (٣) والجزئيات في الكلّيات : ساقطة من هـ || (٤) فلا : ولاى || يقال : + من بخ ، د ، سا ، م || غير : الفريد ، سا ، ع ، ط ، م ، ن || (٥) بحسب : حسب ع || (٧) الكيفية : الكيف من ، ي ، + قدى || (٨) تشترك . . . المنطقية : ساقطة من ع ، عا || (٩ - ١٠) إلى أشخاص . . . أما بالقياس : ساقطة من ن || (١٠) الخاصة : الخاصة د ، م || الموضوع : موضوع س ، ع ، ط ، ن ، هـ ، ي || (١١) لخاصية : لخاصة من || (١٣) أخرى : أخرى هـ || في المشهور : ساقطة من س || خاصة : خاصة هـ || (١٤) المخصوص : المحسوس هاشى || وهذه : وهى س || (١٥) الجوهر : الجواهر سا ، م || هي دلالة : وهي دلالة س || (١٦) فيها : فيه ي || لو : ولو سا ، ن ، ي || (١٨) الموضوع : الوضع هاشى .

وأما الإشارة المشهورة بأنها عقلية ، فإنها تتناول الأعراض أيضا . ولكن إذا تناولتها من حيث معانيها ، لم تكن الإشارة التي سميناهم ، لأن معانيها صالحة للشركة ؛ وإذا تناولتها وهي بحيث لا تشترك فيها ، وهذا هو الذي يجب أن يخص باسم الإشارة ، فلا يمكن العقل ذلك ، إلا وقد خصصها بموضوعات عقلية مختلفة تكثرت بها الأعراض . وهي متكررة بذواتها قبل تكثر تلك الأعراض ؛ أو متكررة لأسباب كثرتها قبل تكثر تلك الأعراض ، كمواد لها إليها نسبة ما ، على ما استعمله في موضعه ؛ فتكون الإشارة العقلية بهذا المعنى لا تتناول أيضا الأعراض العقلية ، إن كانت موجودة ، تناولاً بالقصد الأول . فالمقصود إليه بالإشارة ، أى بالقصد الأول بالإشارة ، هو الجواهر دون الأعراض .

ولا مناقشة في أن تجعل الإشارة المذكورة حسية ؛ فتكون إلى الجواهر الحسية فقط ؛ أو تجعل أعم منها لتشمل على الإشارتين ، وإن لم يكن ذلك بالتواطؤ ؛ فإن كثيرا من الرسوم والحدود المذكورة لهذه الأشياء سبيلها هذه السبيل ؛ لكن هذه خاصية الجواهر الأولى دون الثانية ؛ فإنه لا إشارة إلى الكليات إذ لا تعين فيها .

ولا تظن أنك إذا أشرت إلى زيد فقد أشرت إلى الإنسان ؛ ففرق بين الإنسان وزيد ، وإن كان الإنسان مجعولا على زيد . ولولا الفرق لكان أبدا مجعولا على زيد فقط ، وكان كل إنسان زيدا . نعم الإنسان وسائر الكليات لا تدل على مشار إليه ، بل على أى واحد اتفق من المشار إليه ؛ فمنها ، أى من الجواهر الثانية ، ما يعطيها معنى أنية تنفرز به ، كالنوعيات ؛ ومنها ما لا يعطيها أنية تنفرز بها ، كالجواهر الذى هو جنس الأجناس ؛ إلا أن يجعل الانفرار ، ليس بالقياس إلى المشارك في الجنس ، بل بالقياس إلى الوجود .

(١) بأنها : أنها د ، ن || (٣) وهي : وهو ط || العقل : للعقل ع || (٥) أو متكررة : .. الأعراض : ساقطة من ساء || كواد : لمواد من || (٦) استعمله : استعمل ساء ، م ، ع || (٧) إن كانت : وإن كانت ساء || (٨) أى بالقصد الأول بالإشارة : ساقطة من د ، ن || (٩) ولا : أولاب ، س || (١١) هذه : هذاب ، س ، ع ، ن ، هاء || خاصة : خاصة ع || (١٢) فإنه لا إشارة : فإن الإشارة م || تعين : تعين س || (١٣) إذا : إذا د ، من ، ساء ، ع ، ط ، م || (١٥) على مشار : على أى أحد اتفق من المشار || (١٦ — ١٥) بل على أى واحد اتفق من المشار إليه : ساقطة من د ، ع ، ط ، م || (١٦) أى من الجواهر الثانية : ساقطة من ب ، د ، س ، عاء || معنى : مع ذلك نج ، د ، ع ، م || تنفرز : تنفرز د ، م ، ن ، هاء || به : بها نج ، د ، عاء || (١٧) أنية تنفرز بها : ساقطة من ب ، س ، طاء || كالجواهر : عن الجواهر ساء ، م || (١٨) بل بالقياس : بل في القياس د || الجواهر : ساقطة من ع .

وهذه الجواهر الثمانية ، إذا أفادت أنية أفادتها أنية ذاتية ، وهو إفراز جملة بالذات غير معتبر أنها تحت عام يعمها ، أو ليس ، فذلك ليست تلك الأنية أنية الفصل ، فإن إفراز أنية الفصل إفراز تحت الجنس ، وهذا الطريق من الإفراز لا يقال على النوع إلا بالعرض من وجه ما ، كما قد علمت ؛ أعني بقولي بالعرض ، ما لا يكون للشيء أولاً بل بسبب غيره ، ولست أعني بقولي بالعرض أن طبيعته لا تفرز بالحقيقة ، بل الإنسانية تفرز ، ولكن إنما تفرز لأن فيها مفرزاً هو الأول فيه .

فالجواهر الكلية تدل على أي من وجهين : أحدهما أنها لا تدل على هذا المشار إليه بعينه ، بل على أي واحد كان ؛ والثاني أنها تفرز إفرازاً جوهرياً .

فهذه الخاصية المنسوبة إلى الإشارة خاصة للجوهر على سبيل أنها لا توجد إلا في الجوهر ، وإن كانت لا توجد لجميع الجواهر ؛ فيكون وجه تخصيصها : ١٠ . برآن يقال إن الجوهر من المقولات هي المقولة التي توجد في الأمور التي يشتمل عليها هذا الشرط ، كما يقال الكعبة خاصة لمكة لا على أن جميع أجزائها الكعبة ، بل على أن بعض أجزائها الكعبة ؛ ولا كذلك المدينة .

وللجوهر خاصية تعم جميع أنواعه ، لكن ليست خاصية للجوهر بالقياس إلى كل عرض بل بالقياس إلى بعض الأعراض ، وهو أنه لا ضد له إذ كان لا موضوع له . ١٥

والضد الذي الكلام فيه ههنا فهو أمر مشترك لما هو ضده في الموضوع ، وهما ذاتان يتعاقبان عليه ويستحيل اجتماعهما فيه . وأما إن عني بالضد كل مشترك في محل ،

(١) أفادتها أنية : ساقطة من س ، م || وهو : وهي س ؛ هي د ؛ وهذا ي || بالذات : الذات م ||  
 (٢) أو ليس : أوليست د ، سا ، م ؛ هاش ه || تلك الأنية أنية الفصل : أنية عا || (٣) إفراز تحت :  
 إفراز تحت ب ، س || (٤) قد علمت : علمت س || للشيء : الشيء ع ؛ + له ع ، عا ، م ||  
 (٥) إنما : إن س || فيه : في ذلك د ، ن || (٦) أنها : أنه ع || (٧) الجوهر : الجوهر سا ||  
 (٨) لا في : في غير ع ، ه ، ي || في الجوهر : في الجوهر د ، سا || (٩) جميع الجواهر : جميع الجوهر د ، ع ،  
 عا ، م ، ن || بأن : أن ع || (١٠) هي المقولة : هو المقولة سا ، ن ، ه ، ي || يقال :  
 + إن نج ، س || (١١) خاصة : خاصية ي || لمكة : بمكة د ، سا ، ن ، ي || الكعبة خاصة لمكة :  
 بلد مكة خاصة الكعبة عا || أجزائها : أجزائه م || بعض أجزائها : بعضها ن || بل . . . الكعبة :  
 ساقطة من س .



كان مادة أو موضوعاً ، كان القول في هذا الباب قولاً آخر ، ولم يبعد أن يكون للجواهر  
الصورية ضد .

وليس على المنطقي أن يحاول إثبات هذه الأشياء بالتحقيق ، فلن يفي بها وسعه ، بل  
أكثر ما يحتمله هو أن يعرف ذلك بالاستقراء أو بحجج مأخوذة من المشهورات ، وأن تُزال  
عنه شكوك تعرض له من أمثلة مستقرة تفهمه أن ما اختلج في صدره أو ألقى إليه  
من الشكوك كاذب ، وإن كان زوالها لا يوجب اعتقاده أن هذا صادق .

والاستقراء يبين أنه لا ضد للإنسان والفريس . وأما الجسم الحار والجسم البارد فليسا  
يتضادان بذاتيهما ، بل بالعرض ، إذ المتضادان فيهما هما الحرارة والبرودة .

وهذه الخاصية تشاركها فيها مقولات أخرى ، فإنه لا ضد أيضاً للكمية . فإن تشكك  
متشكك وأورد الصغير والكبير مناقضة لهذا الرأي ، فإلى أن يحمل ذلك ويبطل ، فعليه  
أن يتأمل ليعلم أن الأربعة والثلاثة والخمسة ليس لها أضداد ، إذ ليس شيء من العدد أولى  
بأن يجعل في غاية المخالفة لها فيكون ضدّاً ، إلّا وهناك ما هو أبعد وأشدّ مخالفةً منه . فإذا  
علم أن لا ضد للثلاثة ولا للأربعة بهذا القدر من البيان ، وجد للجواهر مشاركاً في أنه لا ضد  
له من الكمية ، وهو أنواع ذكرناها ، وإن كان مثلاً من الكمية ما له ضد ، وهو الكثرة  
والقلة ، إن كانتا كيتين وكانتا متضادتين . وإذا الاعتراض يرتفع مع تسليم وجود التضاد  
في الكبير والصغير والكثرة والقلّة ، فلا فائدة ههنا في الاشتغال ببيان أن الكثرة والقلّة  
والكبر والصغر ليست كيات ولا متضادات أيضاً .

ثم الكمية ، وإن شاركت الجوهر في هذا ، فإن أنواعاً من المقولات الأخرى لا تشاركه ،  
فإن أكثر الكيفية لها أضداد ، وإن كان بعضها أيضاً لا ضده .

(٣) بها : بهى || (٤) هو : + فى عا || أربحج : ساء ، عا ، ن ، ه ، ي ||  
(٨) فيهما : منها عا || (٩) فانه : فانان || (١٣) للأربعة : الأربعة ساء عا || بهذا :  
فى هذا سا || الجوهر : الجوهر عا ، الجوهر ع ، م || (١٥) الاعتراض : العرض عا ، م ، ي ||  
يرتفع : لا يرتفع ي || (١٦) بيان : ساقطة من س || (١٧) الكبير والصغر : الكبير والصغير || ليست :  
ساقطة من س || (١٩) الكيفية : الكيفيات ي || بعضها : لبعضها س .

وتتبع هذه الخاصة خاصة أخرى ؛ وهي أن الجوهر أيضاً لا يقبل الأشد والأضعف ؛ فإن المشتد يشتد عن حالة هي ضد الحالة التي يشتد إليها ؛ فلا يزال يخرج عن حالة الضعف يسيراً يسيراً متوجهاً إلى حالة القوة ، أو عن حالة القوة متوجهاً إلى حالة الضعف ؛ والحالتان متقابلتان متضادتان لا تجتمعان . فإن كانتا أعراضاً كان الاشتداد والضعف في الأعراض ، وهذا مما يكون ؛ وإن كانتا جواهر كان في الجوهر تضاد ، وقد منع ذلك .

فإذا وضعت الخاصة التي قبل هذه وضعاً مطلقاً صارت هذه الخاصة موضوعة أيضاً ، فإن الاشتداد والتنقص ينتفى مع انتفاء التضاد .

ثم الضرب من التضاد الذي لم يتشدد في رفيه عز الجواهر ، فذلك مما لا يحتمل المصير من بعضها إلى بعض على سبيل الاشتداد والتضعيف ؛ فليس كل الأضداد يكون الانتقال من بعضها إلى بعض على هذا السبيل ؛ بل ربما كان دفعة . بل رفع قبول التضاد يرفع التنقص .  
والاشتداد ؛ ووضعه لا يوجبه ولا يضعه .

وقد ظن ظان أن الاشتداد والتنقص قد يكونان لا فيما بين الأضداد ؛ ومثال ذلك أن الصحة لا تضاد الحسن ولا ضده ؛ وربما كان حسن أكثر من صحة . ولا ينبغي أن تلتفت إلى ذلك ؛ فإن الذي ذهب هذا الظان إليه هو نوع من اعتبار الزيادة والنقصان غير الذي ذهبنا إليه هنا . وكما أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتنقص على سبيل الحركة ، كذلك لا يكون منه ما هو أشد وما هو أضعف . لست أعني بالمقايسة التي تجري بالأولى والأخرى وعمقاً ؛ فإن الجواهر قد قيل إن بعضها أولى بالجوهريّة من وجه ؛ ولكن أعني بحسب المقايسة التي تخصه من طبيعة واحدة وحرّة واحدة ؛ فليس شيء من أشخاص الناس في أنه إنسان ،

- (١) الخاصة : الخاصة ع ، ما || خاصة : خاصة ع ، ما || الجوهر : الجواهر ما || لا يقبل : ساقطة من ما ||  
(٢) هي ضد : وهي ضد م || (٤) متقابلتان : ساقطة من ع || (٥) في الجوهر + :  
أيضاً ه ، ي || (٦) وضعت : كانت ع || هذه : هذا ه || (٧) التنقص : النقص ما ؛  
الضعف م || (٨) بما : فيما ب ، ما || لا يحتمل : يحتمل مخ ، د || (٩) سبيل : ساقطة من ع ||  
التضعيف : الضعف س ؛ التضعيف ع || (١٠) هذا : هذه ي ؛ ساقطة من د || التنقص :  
النقص د ، م || (١١) لا يوجبه ولا يضعه : لا يوجبه ولا يصفة م || يوجبه : +  
ولا يرفعه ي || يضعه : يضعه ع || (١٢) قد يكون : ساقطة من م ؛ يكون د ، ع ، م ، ن ||  
(١٤) فان الذي : فالذي م || الظان : الظن م || (١٦) وما : ومعه ن || (١٧) وجه : بعض م ||  
ولكن : ولست ع || أعني : + ذلك ع ، ه ، ي .

الذي هو جوهره ، بأشد من شخص آخر ؛ كما أنه قد يكون بياض في أنه بياض أشد من بياض آخر ؛ ولا أيضاً شخص إنسان بأشد من شخص فرس في أنه فرس ؛ كما يتوهم أن بياضاً أشد في بياضه من سواد في سواده وحرارة في حرارتها أشد من برود في بروديتها . وكذلك حال الأنواع التي في درجة واحدة ؛ فإنها ليس بعضها أشد في بابه من الآخر ، إذ فرضنا أن الأجناس إنما تحمل عليها بالسوية ؛ ومع ذلك فإن الجواهر الأول ، وإن كانت أولى بالجوهريّة من الثواني ، فليست أشد في الجوهريّة .

والأولى غير الأشد ؛ فإن الأولى يتعلق بوجود الجوهريّة ؛ والأشد يتعلق بماهية الجوهريّة . والكم أيضاً يشارك الجوهر في هذا كما نبيّن بعد .

وقد يعتقد في ظاهر الأمر أن أخص الخواص بالجواهر أن ماهيته ماهية إذا تشخصت وضعت الأضداد ؛ فكان الجوهر ما الواحد بعينه منه ، لا الكلي منه ، قد يقبل الأضداد لتغيره في نفسه ؛ أما الجوهر الكلي فلا يقبل الأضداد ؛ لأن الكلي يشتمل على كل شخص ؛ ولا يصدق أن كل شخص أسود وأن كل شخص أبيض .

فإن ظن أن العرض الكلي يقبل الضدين أيضاً كاللون يكون بياضاً وسواداً ، فليطل ظنه بأنه ليس اللون الذي هو الأسود قابلاً للون الأبيض بأن ينسلخ السواد عن اللون ويغشاه البياض ؛ بل إنما يقال في اللون المطلق إنه يقبل الضدين بمعنى أنه بعض وبعض ؛ أو بأن تفرز الطبيعة اللونية مجردة في الوهم فتقبل في الوهم أي الفصلين شئت ؛ وليس كلامنا في مثل ذلك ، بل كلامنا في القبول الذي في الوجود وفي القبول الذي يكون لقابل واحد ؛ ولو كان اللون الكلي يقبلهما ، لكان كل لون سواداً وكان كل لون بياضاً . ولو كانت طبيعة اللون

- (١) جوهره : جوهريته ب ؛ جوهره : ساقطة من ب || من شخص : من بعض س ||  
 كما أنه : كما د ، ع ، م || (٢) أنه فرس : أنه شخص فرس ه || (٣) بياضيته : + أشد ب ، ع ||  
 سواد : السواد ه || (٥) الأول : الأولى || وإن : فإن ن || (٨) الكم : الكمية ع || الجوهر :  
 الجوهريّة م || (١٠) الأضداد : للأضداد د ، ه ، ي || فكان الجوهر : مكان الجواهر م || منه قد :  
 ساقطة من ن || قد : قد د ، م || (١١-١٢) شخص ولا : شخص أسود ولا سا || (١٢) وأن :  
 ولا أن ه ، ي || (١٣) فإن : فإذا س ، ع || أيضاً : ساقطة من ع || (١٤) السواد : ساقطة من س ||  
 (١٥) بعض وبعض : بعض من بعض م ؛ بعض أو بعض ي || (١٦) مثل : ساقطة من س ||  
 (١٧) الذي : . . . القبول : ساقطة من د ، س ، ن || (١٨) يقبلهما : يقبلها ي || لو كانت :  
 لو كان ن ، د ، ه ، ي .

المجردة تقبل ذلك لما كانت سواداً وبياضاً ، بل مسودة ومبيضة ، فلم يكن لوناً ما مواداً ولون ما بياضاً ، ولكانا على التعاقب لامعاً .

وهذه الخاصية لا تعم كل جوهر ، فما كل جوهر يقابل الأضداد ، فإن الجواهر العقلية البسيطة قد لا تتغير البتة ، وما لا يتغير البتة فلا يقبل الأضداد ، بل إنما تقبلها الجواهر المتغيرة والجواهر الجسمانية المركبة من هيولى وصورة ، ولا كل المركبات الجسمانية ، فإن كثيراً من الأجسام السماوية لا تقبل الأضداد ، وإنما يقبل ذلك بعض الجواهر الجسمانية .

وهذه الخاصية تساوى ذلك البعض ، وهى خاصة لا لجزئيات ذلك البعض فقط ، بل لجميعه ، فإن كلياتها أيضاً يحمل عليها أن الواحد منها بالعدد يقبل كذا وكذا ، وأنه وإن لم يقبل ذلك كليته بكليته ، فإن كليته موصوفة بأن الواحد منها بالعدد يقبل ذلك . والأشخاص فإن الواحد منها يقبل .

فإن قال قائل : إنك إن جعلت هذه الخاصية بحيث تصبح للكليات ، لم تصبح للجزئيات ، فإن زيداً ليس يقال عليه إن الواحد منه بالعدد يقبل المتضادات ، فالجواب أن هذا حق صحيح وأن هذه الخاصية فى النظر الأول لطبيعة الجوهر الجسماني المذكور منظوراً إلى ماهيتها ، فمنها كلى ومنها جزئى ، وتلحق هذه الخاصية والكلية ، بسبب أنها تلحق الطبيعة وتلحق المقولة لحقوقاً على الوجه الذى قيل فى بعض الخواص التى تخص ولا تعم موضوعات المخصوص .

ولكن قد يظن أن من الأعراض ما سنبينه هذه السبيل ، وذلك لأن القول قد يكون صادقاً وقد يكون كاذباً ، والظن قد يكون صادقاً ثم يصير كاذباً ، والسطح يكون أبيض ثم يسود .

(١) لما كانت : لكانت ي ، ما كانت ع || (٢) ولكانا : ولكن كانا س . ه . و ؛ ولكن بخ ؛ ولو كان عا ؛ ولكان م || (٤) وما لا يتغير البتة : ساقطة من ع || (٦) السماوية : السماوية ب ، م || (٨) الخاصية : الخاصة سا ، م ، ي || خاصة : خاصة ع || (٩) منها : منه د ، سا ، م || وأنه : فانه د ، ن || (١٠) منها : منه د ، سا ، م || (١٢) إنك : ساقطة من ع || (١٥) الخاصية : الخاصة ي || الكلية : الكلى د ، م ، ن ، ي ؛ للكلى سا || (١٨) هذه : هذا سا ، ع || (١٩) السطح : + قد د ، س ، ن || (١٩ — ٢٠) أبيض ثم يسود : أسود ثم يبيض ع .



وكشف هذه الشبهة : أما في القول ، فالقول لا يبقى بعينه للصدق والكذب ؛ فالواحد منه بالعدد ليس قابلاً للصدق والكذب ؛ وأما الظن فإنه يبقى فيكون موضعاً لهذه الشبهة . فالجواب المشهور عن هذه الشبهة عام في القول والظن ؛ وهو أن القول والظن لم يتغير من حالهما شيء ؛ لكن التغير من حال إلى حال إنما عرض للأمر المحدث عنه أو المظنون به ؛ وكانت الأضداد متعاقبة على ذلك الأمر دون القول والظن .

لكن هذا الجواب على هذا الوجه غير سديد ؛ فإنه ليس إذا كان الأمر يستحيل ؛ يجب أن يكون الظن لا يستحيل ؛ فإن الأمر يستحيل استحالة توجب في الظن استحالة وذلك أن الأمر يستحيل في أنه كان موجوداً ؛ وكان الظن فيه صادقاً أنه موجود ؛ فإذا صار معدوماً وبقي الظن بوجوده ؛ فإن الظن أيضاً يستحيل حين يكذب ذلك الظن الباقي فيه بعد أن كان صادقاً . فهذا الحل إنما يثبت استحالة أخرى ؛ وليس يتعرض لأن ينفي الاستحالة الأولى ؛ وذلك لأنه يُثبت للأمر استحالة في وجوده وعدمه ؛ وكلامنا في استحالة الصدق والكذب .

ومعلوم أن لكون الظن صادقاً معنى في الظن ، وإن كان إضافياً ؛ وهذا المعنى قد زال ، لا عن الأمر وحده ، بل عن الظن ؛ فإن هذا الوصف ، وهو أنه صادق ، أي مطابق للوجود ، كان للظن لا للأمر ؛ وإذا زال ، وإنما زال عما كان فيه ؛ وليس كل وصف يتغير على الشيء يجب أن يكون متقرباً ثابتاً ، بل المضاف أيضاً من جملة الأوصاف والأعراض التي تلحق الأشياء كما يقرون به .

ولا مانع أن يكون تغير أمر هو سبب تغير أمر آخر ، كأقول الشمس وضيتها ؛ فإن ذلك سبب لتغير حال الأرض والهواء ؛ وكل واحد تغير في نفسه .

(١) وكشف ، فكشف د ، ن || أما : ساقطة من سا || (٢) منه : ساقطة من د || فيكون : ساقطة من سا || (٣) أو المظنون : والمظنون سا ، ه ، ي || به : فيه ه ، ي || (٤) فإن الأمر : فإن الظن س || (٥) ذلك أن : ذلك لأن ع ؛ ذلك سا || (٦) فإذا د ، ع ، م ، ن || وبقي : بقي سا || ذلك : ساقطة من د ، ع ، م ، ن || (٧) وليس : ليس د ، ع ، م || يتعرض لأن ينفي : ينفي عا || (٨) لأنه : لأنه ؛ إنما ع ، ه ، ي ؛ لا سا || وعدمه : فقطح ع ، ه ، ي || (٩) لكون : يكون د ، ن || زال : زاله د ، م || (١٠) أي : له سا || (١١) للوجود : للوجود م || للظن : الظن م || وإذا : وإذا ي || (١٢) أيضاً : ساقطة من عا || جملة : ساقطة من عا || (١٣) كما : بل س ؛ قد ع ، ي .

وليس إذا كان الأمر قد استحال ، يجب أن لا يكون الظن قد استحال باستحالة أخرى تابعة لاستحالة الأمر ؛ لكن إذا قيل إن الجواهر تقبل الأضداد بأن تستحيل في أنفسها في معانٍ غير مضافة استحالة أولية ، أى استحالة ليست تتبع استحالة شيء آخر على سبيل المضاف فقط ، لم يوجد الظن بهذه الصفة ، وانجملت الشبهة .

- وَأما السطح ، فإنه أيضاً ليس يستحيل بتغييره في نفسه ؛ بل لأن لموضوعه تغييراً به .  
 ٥ فإن استقصينا وعيننا بقولنا بتغييره في نفسه أنه يكون مستغنياً بذاته وحده في أن يكون موضوعاً للأضداد يتغير بها بنفسه ، لا يحتاج في ذلك إلى ما يقيمه ويعرضه لذلك التغيير ، نخرج السطح والظن والقول عن أن يشاركه بوجه من الوجوه .

- وأما المناقشة في أن الأعراض بأنفسها لا تحمل الأعراض ، وإنما لن تزول عنها أعراض تعقبها أعراض إضافية وقارة زوالاً وعروضاً أولاً ، يكون ذلك للجواهر بتوسطها ، فذلك  
 ١٠ شيء لا أرى للنصيف أن يركبه ، وأنه وإن كان الجوهر سبباً لوجود العرض ، فليس يجب أن يكون مانعاً أن تكون أمور تعرض للعرض وتلحقه لحوقاً أولاً ثم تلحق الجوهر بتوسطه ؛ وإن كان للحق موجوداً معه في الجوهر ومنتاجاً معه إليه ؛ كما ليس مانعاً أن تكون له أنواع أيضاً وأجناس تقال عليه . وأما تحقيق ذلك فستجده في العلوم .

- فلنجمع الآن مساعدين على أن العرض لا يقبل بمفرده ذاته وبتغيير نفسه شيئاً من الأضداد ؛  
 ١٥ بل إما أن يتغير في أمر مضاف ، ليس تغييراً في نفسه ، أى في هيئة قارة في ذاته ؛ أو يتغير بتغيير ما هو فيه ؛ وبالجمله فإن العرض ليس له تغيير يختص بنفسه ؛ بل إنما له تغيير مضاف أو تغيير تابع .

(٢) الأمر : الكون ع || الجواهر : الجوهر س ، ع ، عا || تقبل : + أن تكون سا ||  
 (٣) في أقسامها : ساقطة من ع || معان : معاني ب || ليست : ليس د ، ع ، م ||  
 (٦) بقولنا : ساقطة من س || أنه : أن د || (٨) والظن : فالظن د || (١٠) تعقبها أعراض : ساقطة من د || (١١) شيء : أمر ه || وأنه : ساقطة من ع ، عا ، م || وإن : إن سا ||  
 لوجود : ساقطة من سا || (١٢) مانعاً : + من سا || (١٣) بتوسطه : بتوسط د ، ع ، م ||  
 اللحق : الملحق ي || (١٤) له : + أو للعرض عا || (١٥) بمفرده ذاته : بمفرده م ||  
 نفسه : بنفسه ي || من : عن د || (١٦) إما : + لها سا || مضاف : + أو أمر تابع سا ||  
 أى : أو ما || (١٦-١٧) أو يتغير بتغيير ما هو فيه : ساقطة من سا ، م || (١٧) فإن العرض : ساقطة من د ، عا ، عا ، م ، عا ، م || له : ساقطة من سا ، م || (١٨) تابع : فاع د ، م .

## [ الفصل الرابع ]

## فصل ( د )

## في ابتداء القول في الكمية

وقد بحت المادة أن تذكر الكمية عقب الفراغ من القول في الجوهر لمعان داعية إليه ؛ منها ما ذكر من مشاركات وقعت في الخواص بين الجوهر والكمية أحوجت إلى ذكر الكمية في الجوهر دون الكيفية والمضاف . وأما الستة الأخر فإنها تابعة لهذه الأربع كما تعلم بعد . ومنها أن الكمية أعم وجوداً من الكيفية وأصح وجوداً من المضاف . أما أعم وجوداً من الكيفية ، فلأن العدد من الكمية ، وليس مقصوداً في وجوده على الأمور المقارنه للحركة والمادة دون المفارقة التي لا تقبل كيفية ولا شيئاً غريباً عن جوهرها . وأما أصح وجوداً من المضاف ، فلأن المضاف غير متقرر في ذات موضوعه تقرر الكمية . وأيضاً فإن الكمية المتصلة توجد في جميع الأجسام الطبيعية من غير اختلاف ؛ والكيفيات تختلف فيها . والكمية إذا شاركت الكيفية في الجواهر فإنها تلزم أول جوهر منها وهو الجسم ؛ والكيفيات تلزم الجواهر النوعية الساقطة أو المتوسطة بعد الجسمية . وقد يمكن أن يقال في هذه أشياء أخرى . ويمكن أن تطلب للكمية خواص تفضل بها على الكيفية ؛ لكننا لا نؤثر أن نشتغل بأمثال هذه المباحث إلا اشتغالا دون الوسط .

وأول ما يجب أن نبحث عنه من حال الكمية ، إن أمكن وكان البحث يحتمله ، هو أنها جوهر أو عرض . فإن كانت الكمية هي الجسمية التي تقارن المادة فتقوم الجسم جسماً ؛ فبالحرى أن تكون صورة مقومة للجواهر . والصورة جوهر ؛ فالكمية إذن جوهر .

(٣) في : مع س || (٤) أن : بأن س ، سا ، ع ، هـ ، ي || الجوهر : الجواهر ما || (٥) إليه : إليها ، ي ؛ ساقطة من ع || ذكر من : ذكر في ع || أحوجت : أنجحت ع || (٦) إلى ذكر : إلى ذلك د || الستة : الست ي ؛ ساقطة من ع || (٧) تعلم : ستعلم بخ ، هـ ، ي || (٩) المفارقة : المقارنة ع ، ع || (١٠) متقرر : مقرر ع ، ع ، م || (١١) فيها : فيه ي || (١٣) الجسمية : الخمسة د ، م || هذه : هذا ما ، هـ ، ي || (١٤) الكمية : . . . على الكيفية : كذا في هامش ب تصحيحاً عن خط المصنف ؛ وفي سائر النسخ : للكيفية . . . على الكمية ؛ مع ملاحظة سقوط كلمة "على" من د ، م || لكنا : ولكنا سا || (١٥) إلا : ساقطة من ع || (١٦) حال : ساقطة من ن || أمكن : + هذا ع || البحث : هذا البحث هـ ، ي || (١٧) أعرض : وعرض د || (١٨) إذن : ساقطة من د .

فنقول: إن تحقيق هذه الأشياء مما لا يكلفه المنطق ، بل يجب أن يأخذ المنطق ما نقوله  
أخذاً ، ويكون بيانه له في صناعة أخرى ، فنقول : يجب أن تعلم أن كل جسم فهو متناهٍ ؛  
ولكن حد الجسم ، من حيث هو جسم ، غير حد الجسم والمتناهي ، من حيث هو متناهٍ ؛  
والمتناهي يلزم كل جسم بعد ما تقوم حد الجسمية جسيماً ؛ ولذلك قد يعقل الجسم جسماً  
ولا يعقل تناهيه ، ما لم يوضح ببرهان إيضاح العوارض المطلوبة للموضوعات بالبراهين المبينة  
إياها . فالتناهي ليس داخلياً في ماهية الجسم . فالسطح ليس جزءاً من الجسم .

ومع ذلك فإنه وإن كان كل جسم متناهيّاً ، فإن الأبعاد ليست بواجب حصولها في الجسم  
بالفعل ؛ فإن الكرة ، من حيث هي كرة ، جسم ، وليس يحيط بها إلا نهاية واحدة ؛ وليس يفرض  
فيها أبعاد بالفعل متميزة . بل الجسم إنما هو جسم لأنه من شأنه وفي طباعه بحيث يمكن أن  
يفرض فيه ثلاثة أبعاد فيه على الإطلاق متقاطعة على حد واحد مشترك تقاطعاً على قوائم .  
وهذه صورة الجسمية .

فالشئ الذي يمكنك أن تفرض فيه بعداً ، ثم بعداً آخر تقاطعه على قائمة ، ثم ثالثاً تقاطع  
الأولين على التقاطع الأول على قوائم ، فهو الجسم . ثم إذا اختلف الجسمان بأن أحدهما يقبل  
أحد الأبعاد أو اثنين منها أو ثلاثتها أكبر أو أصغر من الأبعاد التي في الجسم الآخر ، فإنه  
لا يخالفه في أنه يقبل ثلاثة أبعاد على الإطلاق البتة ، ويخالفه فيما قبل من الأبعاد على ما ذكر .  
فهو من حيث يقبل ثلاثة أبعاد جسم على الإطلاق ، ومن حيث يقبل ثلاثة أبعاد بعينها  
أو ثلاثة هي موجودة فيه بالفعل ، إن أمكن ، فهو بحيث يقدر ، وذلك له من حيث أنه

( ١ ) يكلفه : يتكلفه ي || ( ٢ ) ويكون . . . أخرى : ساقطة من سا || له : ساقطة من م ، ي ||  
فنقول : ساقطة من ع || فهو : ساقطة من سا || ( ٤ ) والتناهي : والمتناهي م || جسا :  
ساقطة من د || ( ٥ — ٤ ) الجسم جسماً ولا يعقل : ساقطة من ع || ( ٥ ) يبرهان : برهان ب ، س ، ع ||  
( ٦ ) ليس : ساقطة من س || للجسم : الجسم ي || ( ٨ ) وليس : ساقطة من د || يفرض :  
يفترض عا || ( ٩ ) الجسم : بالجسم سا || لأنه من شأنه : ساقطة من ع || من شأنه : ساقطة من سا ||  
( ١٠ ) فيه ثلاثة : ثلاثة م || أبعاد فيسه : أبعاد ه ، ي || ( ١١ ) الجسمية : الجسمية م ||  
( ١٢ ) بعداً ثم بعداً : بعداً ب ؛ بعداً س || ( ١٣ ) يقبل : قبل ه || ( ١٤ ) اثنين : اثنين ب || ثلاثتها :  
ثالثها عا ؛ ثلاثة منها ه || أكبر : أكثر س || ( ١٥ ) أنه : أن ع || ( ١٦ ) أبعاد : + فهو ه ،  
ي ؛ + بعينها سا || ومن : من د || ( ١٧ ) أو ثلاثة هي : أو هي ثلاثة ه ؛ أو هي د ، م .



يقدر، سواء كان التقدير لا يعينه البتة، إن أمكن، أو يعينه. والصورة الجسمية التي هي صورتها الجوهرية، هي التي لا يزيد فيها جسم على جسم، فهي من جملة القسم الأول، وهي صورة جوهر، بل جوهر وليست عرضاً. والمعنى المعرض للتقدير في الأبعاد الثلاثة تقديراً محدوداً أو غير محدود فهو العرض الذي من باب الكم.

٥ والجسم الواحد قد يوجد بحيث يعرض له أن يختلف بحسب الكمية ولا يختلف بحسب الصورة؛ فإن الشمعة، أي شكل تشكّلها به، يحفظ عليها أن تكون بحيث يصبح فرض أبعاد ثلاثة مطلقة فيها على الصور المذكورة ولا يختلف ذلك فيها ويختلف مع كل شكل ما يتحدد ويتعين فيها من الأبعاد طولاً وعرضاً وعمقاً بالفعل أو بالقوة إذا حدد ذلك الشكل. فإنه إن شكل الشمع بشكل كروي كان معرضاً لنسبة أبعاد محدودة هي غير المحدودات المعينة التي يقبّلها إذا كان شكله شكل مكعب وذلك كميته. والماء قد يحفظ جوهره ماءً ويزيد حجماً عند التخلخل؛ فيكون قد ثبتت له جوهرية النوعية فضلاً عن الجسمية الجنسية وتغير مقداره الجسمي.

١٥ وليس لقائل أن يقول إن الجسم الكروي إذا تكعب فإن أبعاده لم تتغير، إذ هو مساو لما كان أولاً في المساحة. وذلك أنك ستعلم أن المساوي يقال لما هو مساو بالفعل، ويقال لما هو مساو بالقوة؛ وأن أمثال هذه الأشكال لا مساواة لها بالحقيقة؛ بل معنى ما يقال فيها من ذلك أنها في قوة المساوية؛ والذي بالقوة ليس بموجود بعد؛ والجسمية بالمعنى الأول لا تقدر بشيء البتة؛ لأن المقدّر يجب أن يكون مساوياً للمقدّر أو مخالفاً له أصغر منه؛ والمساوي للمقدّر لا يقدر للمساواة بما يخالف المقدّر؛ والأصغر يكون مخالفاً لما يقدره؛ فما

- (١) لا يعينه : لا يعينه ب || البتة : ساقطة من ما || أويينه : أويينه ب || الجسمية : الجنسية م ||  
 (٢) هي التي : التي || فهي : هي ما || الأول : الأول س || (٣) وهي : وهي || بل : +  
 هي ح ، ه ، ي || المعرض : والمعرض ي || (٤) تقديراً : مقدراً ما || تقديراً محدوداً : بقدر محدود ه ||  
 (٥-٦) ولا يختلف بحسب الصورة : ساقطة من ع || (٦) شكل : ساقطة من د || تشكّلها : شكلتها ع ||  
 (٧) الصور : الصورة ع || ذلك : ساقطة من م || (٨) حدد : + حدى ||  
 إن : إذا ه || (٩) شكل الشمع : شكلت الشمعة : ه ؛ شكل الشمعة ي || كان : كانت ه ، ي ||  
 معرضاً : معرضة ه ، ي || لنسبة : الستة ع ، ه ؛ لست ي || (١٠) شكلها : شكلها ه || جوهره : جوهر ي ||  
 ويزيد : أويدي || (١١) فيكون : قاته س || الجنسية : ساقطة من م || (١٣) يقال لما هو مساو بالفعل :  
 ساقطة من د ، ع || (١٥) ذلك : + هو ي || (١٦) لأن : فان ه ، ي || اللقدار : للقدّر  
 ما ، ه ، ي || له : ساقطة من ع || (١٧) للقدّر : للقداري || لا يقدر : لا يقدر (بكسر الدال المشددة) ب ||  
 بما : ما ما ، ع ، ما ، ي || والأصغر : الأصغر ما .

يقدَّر لا يكون غير مخالف لجميع ما يجانس مقدَّره؛ بل لابد من أن يكون مخالفاً لبعض ما يجانس مقدَّره . وكذلك ما يقدَّر فلا يتقرر لهذا المعنى الذي لا يخالف به جسم جسماً أن يكون مقدَّراً أو مقدَّراً؛ فإذن إنما يقع تقدير الأجسام بذلك المعنى الآخر، فذلك هو الكمية .

- وإن كان ما يقع فيه المساواة والتفاوت والتقدير غير المعنى الذي به يصير الجسم جسماً، فليست الصورة الجسمية هي الجسمية التي هي الكمية، بل الجسمية التي هي الكمية التي هي عرض، هي جسمية بمعنى آخر، وهي ما أشرنا إليه، وإن كانت قريبة من الصورة الجسمية وملزمة إياها . وكذلك ستجد أشياء تشبه الكيفية وليست بكيفية . والسطح أيضاً له صورة غير الكمية التي فيه؛ وتلك الصورة هي أنه بحيث يصح أن يفرض فيه بعدان على الصفة المذكورة؛ وذلك له لأجل أنه نهاية شيء ما يصبح في ذلك الشيء فرض ثلاثة أبعاد . وكذلك هذه الصورة ليست تخرجه عن العرضية وعن الحاجة إلى الموضوع أيضاً .
- وأما كونه فنظير كمية الجسم وهي كمية ثابتة فيه لا تبدل، لا كما في الجسم . ثم في هذا الموضع مباحث عميقة سيقال عليها في اللواحق . وليس إذا كانت للسطح صورة تلزمها أو تقومها الكمية يجب أن يكون السطح جوهرًا . فما قلنا إن كل صورة لنوع من الأنواع يلزمه عرض فهو جوهر، بل ذلك في صورة الجسم وحده؛ فتكون الجسمية التي من باب الكمية تلزم الجسمية التي هي الصورة ضرورة لما يلزم الجسم من التحديد، وتكون صورة الجسم، إذا جردت بكيثتها أو جردت منها الكمية مأخوذة في الذهن؛ سمي المجرد جسماً تعليمياً .

- (١—٢) بل لابد ... يجانس مقدَّره : ساقطة من ع || (١) من : ساقطة من س ع ||  
 (٢) كذلك : لذلك || يتقرر : يتقدَّر || لهذا : في هذا || (٣) يقع : ساقطة من س ||  
 تقدير : تقدَّر ع || (٤) والتقدير : والتقدَّر ع || (٥) الجسمية : الجسمية م ||  
 التي : ساقطة من س || الكمية : الجسمية الصورية || بل ... الكمية : ساقطة من س ||  
 (٦) هي جسمية : جسمية ه || بمعنى آخر : أخرى ع || وهي العرض ه، ع || وهي : العرض ع ||  
 (٦—٧) الصورة الجسمية : الجسمية الصورية ع || (٧) الجسمية : الجسمية م || وكذلك ب؛ +  
 أيضاً د، م || (٨) أن يفرض فيه : فيه فرض ع || (٨—٩) بعدان على : بعد ليست على ع || (١٠) وكذلك :  
 فكذلك د، م ؛ فلذلك ع ؛ ولذلك ه || تخرجه : تخرج ع || أيضاً : ساقطة من د، م || (١١) ثابتة :  
 ثانية م || لا كما : لا كما د || (١٢) اللواحق : كتاب اللواحق ع || كانت : كان ه، ع || للسطح :  
 السطح ه || تلزمها : وتلزمها م || أو تقومها : وتقومها د، م || (١٤) فتكون الجسمية :  
 فتكون الجسمية م || (١٦) منها : منه ه، ع || سمي : يسمى ه .

واعلم أنه قد يشكك في أمر العدد أيضاً أنه عرض أو ليس بعرض؛ فيجب أن تعلم أن الوحدة في الأمور ذوات الوحدة عرض خارج عن ماهياتها؛ وأن مجموع الأعراض عرض. فهذا قدر تنبه به على الحق في هذه المباحث؛ وأما تحقيق هذه الأشياء ففي صناعة أخرى.

فنبول الآن : إن الكم منه متصل ومنه منفصل . ومن جهة أخرى إن الكم منه ما لأجزائه وضع ؛ ومنه ما ليس لأجزائه وضع ؛ فتكون الكمية تنقسم قسمين متداخلين .

لكن المتصل اسم مشترك قد يعرض له أن يوجد كثيراً؛ على أن مفهومه معنى واحد؛ فيقع منه غلط في معاني المتصل؛ فنه ما هو فصل الكم أو الكمية؛ ومنه ما هو عرض يلحق الأعظام ، من حيث هي أعظام ؛ ومنه ما هو عرض يلحقها ، من حيث هي طبيعية .

فأما الذي هو فصل ، فمن خاصيته أنه يقال على المقدار الواحد في نفسه ولا يحوج إلى قياسه إلى مقدار غيره ؛ وذلك لأن حده أنه الذي يمكن أن تفرض له أجزاء يجمع بينها حد مشترك هو نهاية الجزأين منها ؛ وباعتبار آخر هو نهاية لأحدهما ؛ أعني لما تجعله في التخيل إلى الإشارة أقرب منك ؛ فكأنه أول وبداية للآخر ؛ فيقال لهذا الكل إنه متصل . وليس الشرط فيه أن يكون هناك قطع وجزء بالفعل ؛ بل الشرط فيه أن يكون هناك إمكان هذا التوهم وهذا الفرض . وهذا المعنى هو معنى المتصل الذي ينقسم إليه الكم وإلى المنفصل .

ويعم معني المتصل الآخرين أنهما يقالان بالقياس إلى غيرهما ؛ فكيون المتصل فيهما لا المتصل في نفسه ؛ بل المتصل بغيره ؛ فيقال متصل لما يوجد فيه طرف ونهاية واحدة بالفعل هي بعينها طرف لما قيل إنه متصل به ، حتى لو كانتا نهايتين اثنتين لكان مكان الاتصال مماسة ؛ مثل الخط الذي يتصل بخط على زاوية تحدها نقطة واحدة بالفصل هي طرف لهما جميعاً ؛ ومثل الجسم إذا صار له جزآن لعرضين تميزا فيه ؛ فمن البين أن كل

(٥) ومنه ... وضع : ساقطة من ع || (٦) قد : وقد سا || (٧) معاني : المعاني ه ؛ معنى د ||  
 (٨) طبيعية : طبيعة ع ، ط ، ه ، ي || (٩) يقال : يقول من || (١٠) قياسه : قياسها ب (مع إثبات علامة التصحيح فوق الكافة) || إلى مقدار : بمقدار ه ، ي || (١٢) إلى : أو ع ، ه ، ي || (١٣) وجزء : وجد د ، م ؛ وحد سا || (١٤) وهذا الفرض : ساقطة من م || وهذا : فهذا ي || الذي ... المنفصل : ساقطة من ع || (١٧) اثنتين : ساقطة من د || مكان : إمكان ع || (١٨) الاتصال : اتصال د ، م || تحدها : تحطها سا || (١٩) ومثل الجسم : والجسم ي .

واحد من العرضين ليس في ما فيه الآخر، كسواد وبياض، فإن كل واحد منهما يختص بموضوع هو الذي جعله غير الآخر. فإن الأشياء المتفقة في الطبيعة لعارض ما تتفاير في العدد، فيكون ما يختص بانبات البياض فيه متناهياً وما يختص بانبات السواد فيه متناهياً، وكل ذلك بالفعل. وليست النهايتان المفترضتان لما عرض اثنتين، بل هناك نهاية واحدة.

٥

فهذا اتصال قد يكون للكيات، وهي كيات لم يلحقها إلا لواحق الكيات، مثل هيئة الوضع الذي لخطى الزاوية، ومثل مماسة تفرض بدل السواد في ما مثلثاته أيضاً، ولا مماسة تفرض فيه بدل البياض، حتى لا يكون مأخوذاً مع عرض طبيعي، فيتميز لأجل ذلك جزآن من السطح أو الجسم، بل هذا الاتصال هو الاجتماع الذي لو لم تكن النهايات فيه واحدة في الموضوع اثنتين في الإضافة، كانتا اثنتين بالموضوع أيضاً، لكان بدل هذا الاتصال اجتماع هو المماسية.

١٠

وأما الاتصال الثالث فهو أن يكون المتصل به لازماً للتصل في حركته التي يزول منها طرف الذي يليه عن موضعه الذي يلاقى نهايته فيه. وهذا الاتصال لا يمتنع أن يكون فيه مماسة إذا وجدت ملازمة عند الحركة بملاصقة أو مشابكة، فإن الجسم إذا كانت حاله عند جسم آخر أنه إذا حرك ونقل عن موضعه نقلًا ينقل طرفه الطرف الذي يليه من الآخر حتى يصير الآخر معه حيث صار، فإنه يقال إنه متصل به. والاتصال الحقيقي بحسب هذا الموضع هو الأول، وإن كان إنما نقل اسمه من الاتصال الذي على سبيل الإضافة، إذ كان يتوهم له أجزاء فيما بينها الاتصال الإضافي. وكثيراً ما ينقل اسم لمعنى عن اسم شيء آخر، فيصير بحسب صناعة ما أحق بذلك الاسم.

١٥

- (١) فإن كل : فكل ع، م، ي؛ وكل د، ط، هـ. (٢) في العدد؛ بالعدد د، م. (٣)  
 (٤) وكل : فكل د. (٦) يكون : + ذلك م. (٧) لخطى : يعطى م. في ما : +  
 قد هـ، ي. أيضاً : آتقاه، ي. (٩) الذي : + هو ي. (١٠) بالموضوع : في الموضوع ي.  
 (١٢) لازماً : ملازماً م. منها : بهاع، ط. (١٣) يمتنع : يمنع د، م. (١٤) بملاصقة : ملاصقة ط.  
 ب، م. (١٥) ينقل : يلزمه ب؛ يلزم م. طرفه : ساقطة من  
 (١٦) فإنه يقال : قيل له هـ؛ قيل ي. (١٧) الموضع :  
 (١٨) وكثيراً : كثيراً؛ كثيراً م. ينقل : يعقل ن. المعنى : المعنى نج، ي.



فن الكمية ما هو متصل؛ ومنه ما ليس بمتصل. فالجسم الذي من باب الكمية من المتصل. وكيف لا؟ وتجد هذا الجسم بحيث يمكن أن يفرض بين أجزائه حد مشترك وهو السطح؛ فتجد أجزاءه تشترك بـ سطح واحد تلتقي عليه. وقد تجد نظير ذلك للسطح بالخط، وللخط بالنقطة والزمان أيضاً؛ فلنا نجد فيه شيئاً متوهماً يتصل به ماضيه ومستقبله؛ وهو الآن.

وهذا الجسم المحسوس ليس يتجزأ إلا من حيث فيه بعد؛ فينقسم ذلك البعد إلى ما ينقسم إليه. فالجزء له من حيث هو ذو ذلك المقدار؛ لا من حيث هو جسم على الإطلاق، أو جسم جوهري؛ فإن الجزء له من حيث يفاوت ويساوى، لا من حيث لا يقبل مفاوطة ومساواة، على ما علمت؛ فلاذن التجزئة إنما عرضت بالضرب الأول للجسم من حيث هو ذو كم لا من حيث صورته.

فإن قال قائل: إن التجزئة لا تكون إلا بسبب شيء من شأنه قبول التجزئة، والقبول والاستعداد إنما يكون في المادة، ليكون الاستعداد للتجزئة بسبب المادة، لا بسبب الكمية؛ فإنه شك ينحل في العلوم. ويجب أن تسلم ههنا أن التجزئة تعرض للمقدار، بما هو مقدار، وإن كان فيه للمادة مشاركة؛ وفي العلوم نبي أن حصة المادة في ذلك ما هي، والأمر الذي للكم بالذات من ذلك ما هو، فإن هذا لا يجب أن تشتغل به في علم المنطقيين؛ بل تعلم أن التجزئة التي معها حركة واقتراق في المكان غير التجزئة التي إنما فيها تعيين الجزء فقط. فهذا الكلام كله إشارة منا إلى الكم المتصل.

وأما الكم المنفصل فإنه كالسبعة التي لا يوجد لأجزائها حد مشترك؛ فلأنك إذا جزأت السبعة إلى ثلاثة وأربعة، لم تجد بينهما طرفاً مشتركاً؛ فإنه لا طرف للأعداد إلا الوحدة؛ ولا توجد وحدة مشتركة بين الجزء الذي هو ثلاثة والجزء الذي هو أربعة؛ وأو وجدت

(٣) ظير : طرف ع || (٥) فينقسم : ساقطة من ع || (٦) فالجزء له : والجزء د ؛ الحركة سا || ذو : دون د ؛ ساقطة من س ، سا ، ي || (٧) مفاوطة : ساقطة من سا || (٨) كم : كثرة ع || (٩) صورته : هو س || (١٠) فإن : فأما إن ه ، ي || (١١—١٢) لا بسبب الكمية : ساقطة من س (١٢) فإنه : فهو ه || (١٥) المنطقيين : المنطق ع || اقتراق : اقتران ع || فيها : فيه د ، ن || (١٦) تعيين : تعيين د ، م ؛ يتعين ع || إشارة منا : منا إشارة س ، ن ، ه ، ي || منا : ساقطة من د ، م || (١٧) فإنه : فلأنها ب ، س ، م || (١٨) لم : ولم د || (١٩) ثلاثة : الثلاثة ه ، ي || (١٩) أربعة : الأربعة ب ، س ، ع ، ه ، ي .

وكانت من وحداتها لصارت الوحدات ستة وانتقص عدد السبعة ؛ وإن كانت خارجة عنه كان ترتيب السبعة من ثمان وحدات .

فلنقل الآن : إن الكم المتصل لا يخلو إما أن يكون قاز الذات فيما هو كم له ؛ وإما أن تكون ذاته غير قازة ؛ بل هي في التجرد . ولنضع أن كل متصل بذاته على سبيل التجدد فهو هيئة حركة هي لا محالة حالة جسم ، فإن ذلك هو الزمان ، وبيانه العلم الطبيعي .

وأما الكم المتصل القار فليس عظما وقدرًا ؛ ولا يخلو إما أن يكون امتداده بعداً واحداً فيحتمل تجزئة واحدة لا تعارضها تجزئة قائمة عليها ؛ وهذا هو الخط ؛ وإما أن يكون متملاً للتجزئة في جهة ، ثم يمكن أن تعارضها تجزئة أخرى قائمة على تلك حتى يمكن فيها فرض بعدين متقاطعين على قوائم ، ولا يمكن غير ذلك ؛ وهذا هو السطح ؛ وإما أن يكون المقدار الذي يحتمل التجزئة يحتملها في ثلاث جهات ؛ وهذا هو الجسم الذي من باب الكم .

فيسمى جسماً من حيث هو بهذه الصفة . وقد يسمى عمقاً وسمكاً وثخناً . أما ثخناً ، فلا أنه حشو ما بين السطوح ؛ وأما عمقاً فلا أنه ثخن نازل أى معتبر من فوق إلى أسفل ؛ وأما سمكاً فلا أنه ثخن صاعد أى معتبر من أسفل إلى فوق . وربما وقع اسم العمق على معنى آخر سندكره .

وأما المكان وزياتهم إياه في معنى المقادير ، فأمر لم أحصل له فائدة ، وذلك لأنهم يقولون : إن المكان نهاية جسم محيط حاصرة للجسم المحيط ؛ فهى بالقياس إلى الجسم المحيط مكان ؛ فالمكان نهاية بالقياس إلى الجسم المحيط وحاور بالقياس إلى الجسم المحيط ؛ ووسط في جوهره وذاته . فنقول لهؤلاء : إن كل شئ ذى جنس فإن جنسه هو مما يقوم به جوهره . فإن كان المكان كما لأنه مجموع هذه ، أى لأنه سطح هو نهاية وحاور ، فلا يخلو إما أن يكون لكونه

(١) لصارت : لكانت ه ، ي || وانتقص : ولتقص ه || كانت خارجة : كان خارجاً ي || (٢) عنه : عنها عا ؛ ساقطة من م ، ه ، ي || (٤) هي : ساقطة من ي || (٥) فهو : فإنه ه ، ي || هي : ساقطة من سا || فإن : وأن د ، م || (٦) وأما : فأما ي || فليس : فليس م || (٨) للتجزئة : للتجزئة س || (١٠) يحتملها : يحتمل تلك ه ؛ يحتمل ذلك ي || (١١) فيسمى : فيسمى سا ، م || وقد : ساقطة من م || أما ثخناً : ساقطة من م || (١٢) أما عمقاً : أما عمقها ه || (١٣-١٢) ممكاً فلا أنه : ممكاً فإنه سا ، م || ثخن صاعد : عن صاعد عا ؛ صاعد ع ، ي || (١٤) له : + منه ع || (١٥) محيط : يحيط عا || الجسم : الجسم ن || (١٥-١٦) المحيط مكان || (١٦) فالمكان نهاية بالقياس إلى الجسم : ساقطة من م || المحيط ووسط : المحيط به ؛ ووسط سا .

نهاية وحاوياً مدخل في تصديره كما أو لا يكون؛ فإن كان له في ذلك مدخل، فيجب أن يكون  
للكان، من حيث هو كم، الكم الذي يفيد المعنيان معاً خصوصية قبول أبعاد وقسمة غير الذي  
يفيدها السطح، بما هو سطح؛ وليس له ذلك؛ وإن لم يكن لكونه نهاية وحاوياً مدخل  
في كونه كما، فهذه الجهة إنما هي من الكم بسبب أن موضوعها أو جزءاً منها، وهو السطح،  
من الكم؛ فيكون الكم بالحقيقة هو السطح؛ ويكون عرض لذلك الشيء، الذي في نفسه كم،  
أن حوى؛ فيكون ليس في جوهره شيئاً غير السطح؛ ويكون من جملة ما قد فرغ من ذكره  
وتعديده؛ فلا يكون نوعاً خارجاً منه. وأيضاً لأنه إن كان المكان كما، لأنه نهاية أو أنه  
حاوياً، فيكون الشيء، من حيث هو مضاف، هو من الكم.

ثم يجب أن يروى الكمية التي للنهية، من حيث هي نهاية، وللحاوي، من حيث هو  
حاوياً، كمية تكون غير سطحية؛ ولا يجدون؛ فيبقى أن المكان كمية لسطحيته. فإن المكان  
إما نوع من السطح تحته، لا نوع من الكم في مرتبة السطح معدود معه نوعاً تحت الكم؛  
وإما سطح مأخوذ بحال؛ فيجب أيضاً أن يكون الجسم المأخوذ بحال مخصوص، مما يعد  
نوعاً سادساً. مثلاً يجب أن يكون الجسم، من حيث هو متمكن، نوعاً زائداً على ما ذكر،  
لا، إن كان ولا بد، نوعاً للجسم المطلق، إذا اعتبرت الأنواع الأولى من الشيء. فن  
الواجب علينا إذا عددنا أنواع الأجناس أن لا نعد أنواع أنواعها معها، ولا نعد أنواعها،  
من حيث يعرض لها خواص أخص منها تقسمها. فالكمية المتصلة هذه.

وأما المتصلة فلا يجوز أن تكون غير السند؛ فإن المتفصل قوامه من متفرقات؛  
والمتفرقات من مفردات؛ والمفردات آحاد؛ والآحاد إما نفس المعنى الذي لا ينقسم،

- (١) نهاية وحاوياً : نهاية أو حاوياً، ي || مدخل في : يدخل في د، سا، م || في ذلك مدخل : مدخل  
في ذلك سا || (٢) يفيد : يفيد ه، ي || بما هو : بما هي ن || (٤) الجهة : الجهة د؛  
سا، ع، م || (٥) الذي : هو ه، ي؛ ساقطة من د || (٦) فيكون ليس : ويكون ليس ي ||  
شيئاً : شيء ن، ي || (٧) فلا : ولا سا، م || أو أنه : وأنه ي || (٩) وللحاوي : وللحاوي س ||  
(١٠) كمية : كية ي || سطحية : سطحية نج، سا، ع، ي || المكان كمية : المكان كية سا، ن، ه، ي ||  
فإن : وإن د، سا، م؛ + كان ه || (١١) لأنواع : لأنواع س || نوعاً : نوع س ||  
(١٢) يجب : فيجب ي || حيث : ساقطة من ي || (١٤) الأولى : القرية نج، ع؛ + القرية ي ||  
(١٥) أنواعها : الأنواع ن.



من حيث هو لا يتقسم ، أو شيء فيه الوحدة ، وهو ذو وحدة وله وجود آخر حامل للوحدة ؛ فالوحدات هي التي لذاتها يجتمع منها شيء ذو كم منفصل لذاته ، يكون عدده مبلغ تلك الوحدات .

- وأما الأمور التي فيها تلك الوحدات بفصلها هي حاملة للعدد الذي هو لذاته كم منفصل ؛ ثم لا يوجد فيها معنى كمية منفصلة غير معنى اجتماع تلك الآحاد ؛ ولا يوجد لها مقدار خارج من مقدارها ، من حيث هي معدودة ، ولا لها جواز مساواة ولا مساواة يتعلقان بالانفصال في معنى غير معنى العدد الذي يقع لها ؛ فلا يجوز أن يقع فيها مقدار أو جواز مساواة ولا مساواة ، بحيث لا تلتفت في اعتباره إلى العدد ، بل إنما تلتفت في اعتباره إلى معنى غير ذلك من المعاني التي تكون في الشيء بما هو أمر غير العدد ، مثل أن يكون صوتاً أو حركة أو جسماً . فإن أمكن في شيء من الأشياء أن يكون فيه تقدير واعتبار مساواة وغير مساواة لا يتناول اتصاله ، ومع ذلك فلا يتناول انفصاله العسدي ، بل مأخذ آخر من الانفصال ، أمكن أن يكون غير العدد كمية منفصلة . لكنك لا تجد شيئاً من الأشياء ينسب إلى احتمال تقدير وجواز مساواة وغير مساواة ، إلا وقد اعتبر اتصاله أو عدده لا غير . والأشياء إذا لم تلتفت إلى عديها ولم يكن لها اتصال تتقدير به ، لم تجد لها تقديراً وكمية منفصلة ؛ لا سيما ومفسرهم يقول : إن للقطع المقصور إلى المقطع المحدود نسبة عدد إلى عدد . وهذا تصريح بأنه يعد لأجل العدد . وحاله في ذلك حال التي في الجماعة .

والعجب أنه لم يشكل هذا في أجسام تجمع من غير اتصال ، فيقدرها واحد ويكون لها جزء ، من حيث هي منفصلة ؛ ولا في أزمنة متفرقة ، ولا في حركات الإيقاعات ؛

- (١) شيء : شيئاي || (٢) فالوحدات : والوحدات د || شيء : ساقطة من عا || عدده : عدد س || (٤) وأما ... الوحدات : ساقطة من د || (٥) يوجد : تجد د || معنى اجتماع : اجتماع ي || (٥) الآحاد : الوحدات س || ولا يوجد : ويوجد م || مقدر : بمقدار يخ ؛ يقدر عا ؛ تقديره ، ي || (٦) مقدارها : مقدارها يخ ؛ تقديرها ، ي || لها : ساقطة من م || ولا مساواة : ساقطة من ن || بالاتصال : فلا اتصال عا || (٧) الذي : التي ي || يقع : يكون ي || يقدر أو جواز : مقدار أو جواز ع ؛ تقدير أو جواز سا ، عا ، ن ، ه ، ي || (٨) إلى العدد ... إعتباره : ساقطة من سا || (٩) في الشيء : الشيء س || (١٠) الأشياء : هذه الأشياء ه || (١١) مأخذ : مأخذ عا ، ه ، ي || (١٢) الاتصال : الاتصال سا ، م || (١٤) والأشياء : فالأشياء د ، ن (١٥) تقديراً : تقديراً سا ، عا ، ه || ركية : أو كمية س ، ن ، ه || (١٥ — ١٦) لاسيما ... في الجماعة : ساقطة من عا || (١٦) يعد : يحد يخ || (١٧) تجمع : تجتمع د ، ن ، ي ؛ ساقطة من س || ويكون : فيكون عا ؛ يكون ع || (١٨) منفصلة : منفصل د || ولا : ولا س .



ولا في عدد كفيات تكون في النقوش والصور ؛ إنما أشكل هذا واشتبه على قوم في أمر القول المسموع ؛ فإنهم قالوا : إنه من الكم المنفصل بالذات جزء ما . ثم بعضهم جعل السبب فيه أنه يقدر بمقاطعه ؛ فتكون مقاطعه أجزاءه ؛ ولها أزمنة تقدرها ؛ فتكون المقاطع تقدر الجملة بسبب زمانها . فيكون هؤلاء إنما يقدرون القول بعدد أقسام أزمنته وبمقاديرها ؛ فيكون بالحقيقة إنما يجعلون القول كما لعدد زمانه ؛ فيكون القول ، على طريقتهم ، كما بأمرين من الكم يقارنانه لا لذاته .

وقوم يحاشون من ذلك فيحتملون له وجهاً آخر فيقولون : إن الصوت يعظم ويصغر بسبب حال القاريع والمقروع ؛ ولا يكون ذلك العظم معتبراً بالزمان ؛ فهو إذن من باب آخر . فهؤلاء ليسوا إنما يجعلون القول ، وهو المركب من المقاطع ، وحده كما منفصلاً ؛ بل يجعلون الصوت نفسه كما . ثم لا يفهمهم هذا الاحتيال فيما نحن بسبيله ؛ لأن الجملة التي يحاولون أن يكون بها الصوت كما ، إن كان بها كما ؛ هي جهة توجب فيها الكمية المتصلة . وهؤلاء إنما أخرجوا إلى أن يثبتوا كمية غير متصلة على أن عظم الصوت وصغره هو ثقله وخفته أو جهارته وخفاته ؛ وهي كفيات بالحقيقة كما تعلم ذلك في موضعه لا كيات . ومع ذلك هؤلاء جعلوا كمية الصوت لكمية ما يتولد عنه ؛ فخلوه أيضاً من الكم بالعرض مثل أشياء كثيرة غير الصوت .

وقوم ممن هم أشد تحصيلاً زعموا أنه ليس القول كما بشيء من ذلك ؛ بل لأن المقطع جزءه وهو يعدّه . وكل ذى جزء يعدّ بجزءه له فهو من الكم ؛ والكبرى من قياسهم مدخولة ؛

- (١) تكون : ساقطة من ما || النقوش والصور : النفوس والصور ع ؛ النفوس والصور ن  
(٢) جز : جزاً ه || (٣) أجزاءه : أجزاءه ي ؛ أجزاءه من || (٤) الجملة : ساقطة من ما ||  
أزمنته : أزمنة د ، م || (٥) بمقاديرها : مقاديرها د ، م || لعدد : يحدد د ، م || (٦) بأمرين : لأمرين  
ه ، ي || من الكم : ساقطة من ما || (٩) منفصلاً : منفصلاً د ، م || بل يجعلون : بل ويجعلون د ،  
سا ، ط ، م || (١٠) الصوت نفسه : أيضاً الصوت ي (١١) توجب : ساقطة من ما || فيها : فيه ه ، ي ||  
المتصلة : المنفصلة نج ، سا ، م || (١٢) يثبتوا : + له سا ، ع ، ا ، ه ، ي ؛ لها ع || الكمية سا ، م ||  
غير : ساقطة من ع || غير متصلة : غير متفصلة م ، ه ، ي ؛ غير المنفصلة نج || (١٣) خفته : حدته نج ، ه ||  
(١٤) كمية الصوت : الكمية للصوت سا || بفعلوه : بفعلوا س || من : في م || بالعرض : ساقطة  
من ما || (١٦) هم : هم || شيء : لشيء نج ، ن ، ه ، ي || (١٧) بجزءه ... يقدر : ساقطة  
من م || بجزءه : بجزءه ي .

فإنه ليس كل ما له جزء يقدر بجزئه فيجب أن يكون من الكم بالذات ؛ بل يجوز أن يكون له وجود وحقيقة أخرى ، وقد عرضت له كمية ما ؛ إما مقدار وإما عدد فيكم به وصار له بسببه جزء يعده . وأمثال هذه الأشياء لا تكون كميات بالذات ؛ ولا تدخل في الكمية دخول النوع في الجنس ؛ والمقطع ليست جزئيته وتقديره إلا لأنه واحد ؛ والقول كثير ؛ فالقول إنما له خاصية الكم من حيث الكثرة التي فيه وهي العدد ؛ فإذا لم تلتفت إلى الكثرة التي فيه ، التي هو محصل منها ، ولا إلى الزمان الذي يساوقها ، ولا إلى مقادير ما يتولد منه الصوت أو فيه ، لم تجد للقول كمية ألبتة ؛ فلأن كانت هذه الأشياء تدخل ما يقارنه من الأشياء في مقولة الكمية إدخالاً بالذات ، فهنا حركات الإيقاع ونغم الجمع في الألحان وألوان التراويق وأعضاء الحيوان وأشياء أخرى مما له هذه الكميات كلها أو بعضها ؛ فما بالها لا تدخل في الكم بالذات ؟

١٠

وليس لقائل أن يقول : إن المقادير قد يقع عليها العدد ؛ وكونها واقعاً عليها العدد لا يمنعها أن تكون في أنفسها كمية ؛ فكذلك القول ، فإن المقادير ، وإن كثرت بالعدد ، فلها بعد الكثرة وقبلها خاصية الكمية في حد اتصالها وأحوال تلزمها وتلحقها ؛ من حيث هي متصلات ، لا تلتفت فيها إلى عددها ، مثل كونها قابلة للتجزئة والتجزئة بالفعل . فإن جعلتها ذات عدد ، فإن قبول التجزئة لا يجعلها ذات عدد وهي تحتل أيضاً المساواة وغير المساواة بالتطبيق في حد اتصالها ، كما سنبين بعد ، من غير إحواج إلى عدد أو شيء آخر يلحقها .

١٥

وأما المعلم الأول فقد أجرى الكلام في ذلك على شيء مشهور كان فيما بينهم ؛ وعد من الكم أقساماً مشهورة ولم يتعرض فيها للتحقيق . وقد فعل كذلك في غير موضع في هذا الكتاب كما فعل في تفصيل الحركة ، وكما فعل في مواضع من المضاف .

(٢) كمية ما : كمية ع || (٣) لا تكون : تكون ع || ولا : ساقطة من ما ||  
 (٤) تقدره : تقدره ي || (٦) منها ولا : منها لا س || ولا إلى مقادير : إلا إلى مقادير م ||  
 (٧) للقول : القول سا ، ع ، م || ألبتة : ساقطة من ي || (٧ — ٨) ما يقارنه من الأشياء : القول ع ||  
 (٨) فهنا : فهنا س || الجمع : الجمع س ، ع ، هـ || (٩) ألوان : أنواع ع || (١٢) فكذلك : وكذلك سا ||  
 فإن : فنقول إن س ، ن ، ي || فلها : فلها م || (١٤) عددها : عددها ||  
 فإن : وإن د ، م || (١٥) عدد وهي : عدد أيضاً وهي ن ، ع ، هـ ، ي || أيضاً : ساقطة من هـ ، ي ||  
 وغير المساواة : ساقطة من م || (١٦) من غير إحواج : من إحواج س || (١٧) ذلك : هذا الكتاب هـ ، ي || (١٨) في هذا : من هذا هـ ، ي .

قد زعم قوم أن الثقل من الكمية . قالوا : ولذلك قد يوجد وزن نصف وزن ووزن مساوٍ لوزن ؛ وليس كذلك ؛ لأن الوزن لا يمكن أن يقال متجزئاً ومساوياً بذاته . بل الوزن مبدأ حركة إلى أسفل ؛ فإذا كان من الوزن ما يقاوم وزناً آخر ، فلا يقدر الآخر على إشالته في الميزان راسياً في نفسه ، قيل إنه مساوٍ له ؛ أى غير مقاوم إياه في التحريك ؛ فإن قدر قيل إنه أعظم منه ؛ فإن كان يقدر على تحريك ذلك الجسم الآخر ، ولا يقدر على تحريك جسم من طبيعة الجسم الآخر ، هو ضعف ذلك الجسم الآخر ، لا ضعف ذلك الجسم الذى يقدر على تحريكه ، قيل إن هذا مساوٍ لضعفه والآخر مساوٍ لنصفه . وأيضاً يقال للثقل الذى يحرك في مثل الزمان ضعف المسافة إنه ضعف .

وبالجملة إنما يمكن أن يقدر الثقل بتقدير الحركة والزمان أو المسافة . وايست المقاومة من مقادير الأجسام ؛ إنما الثقل قوة ؛ وكذلك الخفة ؛ أعنى بالخفة القوة المصعدة إلى فوق . وقد يمكن أن يتخذ للخفة ميزان معكوس في المياهِ ؛ أعنى بالمعكوس أن تكون المائلات بين كفيها صاعدة . وقد يمكن أن تتخذ موازين للميول القسرية التى تحدث بالدفع والرمى يكون حكمها ميزان الثقل ؛ لكنه قد يكون لا في جهة الثقل ، فلا يلزم من ذلك أن تكون الميول القسرية كميات .

(١٠) وزن : ووزن س || (٢) مساو : مساو باد ، س ، م ، د || يقال : يقول ع ||  
 (٣) فإذا : فإن س || (٤) إياه : له ع (٥) الآخر : ساقطة من س || (٦-٧) تحريك...  
 يقدر على : ساقطة من د || (٦-٧) الآخر... الجسم : ساقطة من سا || (٦) لا ضعف : ولا ضعف نج ، ه ، ي ||  
 (٧) الذى : ساقطة من ه ، ي || (٩) أو المسافة : والمسافة ه || ليست : بسبب م || (١٠) من : بين نج ، م ||  
 (١١-١٢) الخفة... أن تتخذ : ساقطة من ن || (١٢) المائلات : المائلات ه || تحدث :  
 تجذب ه || (١٣) قد : يكون قد لا يكون سا || يلزم : يكون س || (١٤) كميات : تمت  
 المقالة الثالثة من الفن الثاني ب ، س ، ه ، ي ؛ (فوق هذه الزيادة) من المنطقى ؛ من الجملة الأولى  
 في المنطقى ولواحب العقل الحمد بلا نهاية ؛ وحق الحمد والمئة ب .

# المقالة الرابعة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

---





## المقالة الرابعة

## من الفن الثاني

## [ الفصل الأول ]

## فصل (١)

في بيان القسمة الأخرى للكمّ وبيان الكمّ بالعرض

٥

وأما القسمة الأخرى للكمية فهي أن من الكمية ماله وضع في أجزائه ، ومنها ما ليس له وضع . والأجزاء التي لها وضع يجب أن يكون لها وجود قار بالفعل معاً ليكون لبعضها عند بعض وضع ، وأيضاً اتصال ، وأيضاً ترتيب يوقعه ذلك تحت الإشارة أن كل واحد منها أين هو من صاحبه .

- ١٠ والوضع اسم مشترك يقال على معانٍ شتى : فيقال وضع لكل ما إليه إشارة كيف كان ، والإشارة هي تعيين الجهة التي تخصّه من جهات العالم ؛ وبهذا المعنى يقال للنقطة وضع ، وليس للوحدة وضع . ويقال وضع لمعنى أخص من هذا ؛ إذ يقال لبعض الكميات وضع ؛ ومعناه ما قلناه . ويقال وضع للمعنى الذي تشتمل عليه مقولة من التسع ؛ وهو حالة الجسم من جهة نسبة أجزائه بعضها إلى بعض في جهاته ؛ وهذا الوضع لا يقال قولاً حقيقياً إلا على الجواهر ؛ ولا يقال على الخط والسطح . وقد يقال وضع لمعانٍ أخرى لا تتعلق بالمقادير ولا بالإشارة .

١٥

(٢) الثاني : + من الجملة الأولى في المنطق وهي خمسة فصول ه ؛ وجاء في هذه النسخة أيضاً بعد ذلك عناوين الفصول في هذه المقالة || (٥) بيان : ساقطة من د ، سا ، م || الكم : للكمية ه || (٦) فهي : فروب ؛ وهي م || للكمية : ساقطة من س ، ع ، ع || (٧) ما : فيها ع || (٨) يوقعه ذلك : يوقعه ه ، ي || أين : كيف ع || (٩) كان : كانت د ، سا ، م || (١٠) هي : ساقطة من ه || تخصّه : تخص ه ، ي || وبهذا : وهذا سا || (١١) للنقطة : للنقطة م || للنقطة وضع : إن النقطة وضعا ه || (١٢) وليس للوحدة وضع : ساقطة من د ، ن || يقال وضع لمعنى : يقال لمعنى س ، ع || إذ يقال : ويقال سا || لبعض : إن لبعض ي || (١٣-١٢) وضع ومعناه : وضعا ومعناه ع ، ي || (١٤) الجسم ما || (١٥) الجواهر : الجواهر م || (١٦) أخرى : آخر ؛ آخرس .

والوضع الذى يقصد فى باب الكمية هو الوضع بالمعنى الأوسط ؛ وكأنه اسم منقول من المعنى الثالث ؛ فكأنه لما كان وضع الجسم الذى من مقولة الجوهر إنما هو بسبب حال أجزائه بعضها عند بعض ، جعل نظير ذلك أو مقارنه ، إذا اعتبر فى الجسم الذى من باب الكم وضعاً ، وإن لم يكن الجسم الذى من باب الكم ولا السطح ولا الخط يجب له بذاته الجهات والمكان . لكن الجسم الذى من باب الكم له أجزاء بالقوة لها اتصال وترصيف ؛ وإلى كل واحد منها ، إذا فرض موجوداً ، إشارة أنه أين هو من صاحبه ، وكذلك الخط والسطح . وهذا المعنى كالمناصب لذلك المعنى الذى فى الجسم الجوهرى ؛ فيسمى باسمه .

وقد قيل : إن الجسم المتحرك لا وضع له ؛ فإن عني القائل لذلك أنه لا وضع له الوضع الذى هو من المقولة ، فربما أوهم ذلك صدقاً ؛ وليس كذلك ؛ فإنه فرق بين ألا يكون للشيء وضع وبين أن لا يكون له وضع قار ؛ كما أنه فرق بين أن لا يكون للجسم أين ، وبين أن لا يكون له أين قار .

وكما أن الحركة عند التحقيق لا تخرج الجسم عن أن يكون ذا أين ، وإن أخرجته عن أن يكون ذا أين قار ، فكذلك حال الحركة بالقياس إلى الوضع ؛ فإنها لا تخرج الجسم عن أن يكون ذا وضع ، وإن أخرجته عن أن يكون ذا وضع قار .

لكن الوضع الذى يعتبر فى مقولة الكم عيز ذلك الوضع ؛ وهو غير متغير ولا متبدل فى الجسم المتحرك . وإن تحرك فإن الحركة لا تعيد شيئاً من شرائط هذا الوضع الذى هو كون الكمية بحيث يمكن أن يفرض فيها أجزاء ، إذا فرضت ، تكون متصلة ويكون بعضها بجانب بعض يلزم ذلك الجنب فى الجسم ؛ فإن الحركة لا تزيل مجاورات الأجزاء بعضها بعضاً ؛ ولا يمنع أن يشار إلى كل جزء أنه أين هو من الآخر ، وتكون تلك المجاورة مفوطة . وإن كانت المجاورات مع أشياء خارجة عن الجسم متبدلة ، حتى إذا كان مثلاً للجسم ، وهو

(١) وكأنه : فكأنه سا || (٢) وضع : يوضع م || (٦) وإلى كل : وكل ه || منها : منها ه ||  
 (٧) الخط والسطح : السطح والخط د ، م || (٨) فيسمى : يسمى ي || (٩) قيل : يقال ن ||  
 (١٠) ذلك : ساقطة من د ، ن || (١١ - ١٢) كما أنه فرق... أين قار : ساقطة من م || (١٣) التحقيق :  
 التحقق ه || أخرجته : أخرجه ي || (١٤) فكذلك : وكذلك سا || (١٨) أن يفرض : ساقطة من سا ||  
 فيها : لها ط || (٢٠) يشار : + إلى ي || أنه : ساقطة من د ، م .

متحرك ، علامة شكلي أو كيفية ، وتلك العلامة في بعض أطرافه ، كان بعض أجزائه يقال إنه يلى تلك العلامة ، والجزء الآخر يقال إنه الجزء البعيد عن تلك العلامة ؛ وإن كانت الحركة لا تحفظ نسبة الأجزاء إلى جهات العالم ، تلك النسبة التي تتعلق بمعنى الوضع ، الذي هو المقولة . على أنه ، وإن كان كذلك ، فإنها توجب نقلاً عن وضع إلى وضع ، وهذا لا يوجب أن يكون المنقول لاوضع له ؛ بل يوجب أن الوضع متبدل على الاتصال أو على الانفصال ؛ وفي كل آن يفرض يكون له وضع ؛ لكن هذا الوضع غير ذلك الوضع الذي لكم .

ثم إن كان تسمية الكم إلى ذي الوضع وغير ذي الوضع قسمة بالفصول ؛ لم يجر أن تتبدل الفصول بحركة وسكون تعريض للجسم وطبيعته محفوظة .

ثم من البين أن الخط لأجزائه وضع ، والسطح لأجزائه وضع ، والجسم لأجزائه وضع ، والمكان أيضاً لأجزائه وضع بالقياس إلى ما هو سطحه وبالقياس إلى ما هو حاويه . وأما الزمان فكيف يكون لأجزائه وضع ولاجزء يوجد منها مقارن الوجود للجزء الآخر حتى تثبت مجاورته للجزء الآخر ؟ فكيف تثبت مجاورة ما هو مفروض موجوداً ومفروض أنه سيوجد لما هو في العدم أوقد فقد ؛ وإن كان قد يوجد في أجزائه اتصال وإن لم يوجد ؟ وذلك الاتصال هو أن حداً واحداً منه ، وهو نهاية ما ، عديم ، وبداية ما ، يوجد . وربما كان لأجزائه ترتيب من جهة التقديم والتأخر .

وأما العدد فإنه ، وإن وجد لأجزائه قرار وترتيب ، فليس يوجد له اتصال ؛ فلا يكون له وضع . وقد يفرض حدد لا يشار إلى أجزائه بأين ، فضلاً عن أين بعضهما من بعض ، ومن ذلك العدد الذي يقع على المعقولات . وبالحقيقة ، فإن العدد لا يقتضى وضعاً ؛ بل يعرض له أن يصير ذا وضع بسبب ما يقارنه .

- (١) أو كيفية : كيفية ع || وتلك العلامة : ساقطة من ع || (٢) إنه : إنها ع || على : ساقطة من ع || كانت : كان ع || (٣) تلك : ساقطة من ع || التي : ساقطة من ع || (٤) وفي كل : وكل س || يكون : ساقطة من س || (٥) كان : كانت ه || وغير : وإلى غير س || (٦) الاتصال : الفصل سا || وسكون : أو سكون س ، ع || (٧) والسطح لأجزائه وضع : ساقطة من سا || (٨) ما هو : ما بين د || سطحه وبالقياس إلى ما هو : ساقطة من س || حاويه : يحاويه م || (٩) حتى : متى ع || (١٠) مفروض : أو مفروض د ، م || (١١) وهو : هو د ، م || (١٢) وإن : إن ع || (١٣) من بعض : عن بعض س .



والقول أبعد من ذلك ؛ فإنه لا يقتضى ترتيباً طبيعياً ولا ثباتاً .

والكم ذو الوضع هو المقدار . والمقادير بالحقيقة ثلاثة ؛ وإذا أخذ فيها المكان صارت أربعة . ويبقى الزمان والعدد والقول غير ذوات وضع .

فهذه هي الكميات بالحقيقة . وقد تكون أشياء أخرى يقال لها إنها كميات ؛ وتكون كذلك بالعرض لا بالذات . وإنما يقال فيها ذلك بسبب مقارنتها للكميات التي هي كميات بالذات ؛ فبعضها موضوعات لها ؛ كالإنسان والفرس ، حين يقال : إنسان طويل وقصير ، وفرس طويل وقصير ؛ وبعضها أعراض لا توجد إلا مع وجود الكميات ؛ كالحركة فإنها لا توجد إلا بمقارنة من جسم متحرك لمسافة تكون الحركة فيها فتقدر بها ، ولزمان تكون هي أيضا فيه فتقدر به ، وفي جسم متحرك تكون فيه فتقدر به ؛ فيقال : حركة طويلة ، أى في مسافة طويلة أو في زمان طويل ؛ وكذلك يقال : بياض عريض ، أى في سطح عريض . وبعض هذه عوارض خاصة للكمية ؛ كالطول والقصر الذى بالقياس ؛ مثل ما يقال : إن هذا الخط طويل والآخر ليس بطويل بل قصير ، وإن كان كل خط طويلاً في نفسه بمعنى آخر ، من حيث له بعد واحد ؛ وهذا السطح عريض وذلك الآخر ليس بعريض بل ضيق ، وإن كان كل سطح عريضاً في نفسه بمعنى آخر ؛ أى من حيث له مع بعد يفرض طولاً بعد يفرض عرضاً ؛ ويقال : هذا الجسم ثخين والآخر رقيق ليس بثخين وإن كان كل جسم له ثخن بمعنى آخر ، أى من حيث له عمق ، أى من حيث له ثلاثةبعاد . وكذلك تقول : إن هذا العدد كثير وذلك ليس بكثير بل قليل ؛ وإن كان كل عدد كثيراً بمعنى آخر ، من حيث هو كم منفصل بعد بالآحاد .

فهذه وأمثالها يقال لها كميات وليست بكميات ؛ بل هي أحوال تعرض للكم بمقاييس بعضها إلى بعض كما سنوضح .

- (٢) وإذا : فإذا ع ، هـ || (٤) إنما : ساقطة : من ي || (٧) إلا : ساقطة من م ||  
 (٨) بمقارنة من جسم : بمقارنة جسم ع ، ي (١١) كالطول : كالطول د ، ع || والقصر : والتقصير ، ع ||  
 (١٢) آخر : + أى هـ || (١٤) ليس بعريض : بعريض م || أى من حيث : من حيث د ، ع ||  
 (١٥) مع : إلى د ، م || يفرض : يعرض د ، م || (١٦) أى : ساقطة من ن || من حيث : حيث د ، م || (١٧) وكذلك : فكذلك ي || (١٨) آخر : + أى هـ || (١٩) لها : له س ||  
 (٢٠) بعضها : بعضه د || سنوضح : سنوضحه هـ .

واعلم أن الطول يقال بالاشتراك في الاسم على معانٍ ؛ فيقال طول لكل امتداد واحد ، كيف كان ؛ ويقال للامتداد الواحد الذي يفرض أولاً طول ؛ ويقال طول لأطول امتدادين يحيطان بسطح من غير أن يعتبر تقدم وتأخر ؛ ويقال طول للامتداد الواحد ، من حيث يأخذ مركز العالم إلى محيطه ؛ كطول الإنسان ، وهو البعد الذي فيه أول حركة النشء .

٥

وكذلك العرض يقال للكم الذي فيه بعدان ؛ ويقال للبعد الواحد الذي يفرض مقاطعاً لبعد فرض أولاً على أنه طول ؛ ويقال عرض لأقصر بعدين متقاطعين ؛ ويقال عرض للبعد الآخذ من يمين الحيوان إلى شماله .

ويقال عمق للتخين الذي تحصره السطوح ؛ وقد يقال عمق لذلك بشرط الأخذ من فوق إلى أسفل ؛ ويقال عمق للبعد الذي يقاطع بعدتين مفروضين أولاً طولاً وعرضاً المقاطعة المعلومة ؛ فإن الخطين إذا فرضاً أولاً ، ثم جاء ثالث ذلك المجهيء ، قيل إنه عمق ، ولو ابتدئ به أولاً ؛ ويقال عمق لما يحويه قدام الإنسان وخلفه ، ومن ذوات الأربع فوقها وأسفلها .

ونقول : إنه لو توهمت نقطة تتحرك أو يتحرك جسم فيه نقطة فيلاقي بسيطاً بالنقطة ، رسم ذلك طولاً وخطاً فيما يسمح . فإن تحرك هذا الخط لا في جهة حركة النقطة ، بل في جهة مقاطعة لها ، ارتسم سطح وعرض . فإن ارتفع السطح أو انخفض حتى تكون حركته على بعد مقاطع البعدين على قوائم ، ارتسم جسم . وأيضاً فإن ظاهر الجسم ، من حيث هو ظاهره ومن حيث لا يوجد معه شيء مما وراء الظاهر ، فهو بسيط وسطح .

١٥

(١) الطول : طويل د || (٢) لأطول : ساقطة من عا || (٣) امتدادين : الامتدادين ي  
(٤) يأخذ من مركز : يأخذ مركزم || (٥) مقاطعاً : + فيه سا || (٦) الآخذ : الآخس ||  
(٧) وقد يقال : ويقال سا || لذلك : كذلك د || (٨) ويقال عمق للبعد : ويقال للبعد ن || (٩) ابتدئ :  
ابتدأ ع || (١٠) بالنقطة : بالنقطة سا عا || (١١) رسم : رسم عا || ذلك : ساقطة من د ، سا ،  
ع ، عا ، م ، ن ، ي || هذا : ساقطة من ن || (١٢) ارتسم : رسم ع ؛ أو رسم عا || سطح :  
ساقطة من م || السطح : ساقطة من ن || أو انخفض : وانخفض ع || (١٣) قوائم ارتسم : قولهم أو  
رسم عا || (١٤) يوجد : يؤخذ عا .

فإن قُطِعَ هذا الذي هو السطح فالتفت إلى القطع الذي يناله فقط ، ولم تلتفت إلى مشاركة الجسم أو السطح له فيه ، فإن طرفه الحاصل بالقطع هو الخط . فإن قطع الخط ، فإن طرفه على ذلك الاعتبار هو النقطة .

فالخط المحدود هو البعد الذي يفترض بين قعطين ؛ والسطح المحدود هو البعد الذي يفترض بين الخطين ؛ والعمق المحدود هو البعد الذي يفترض بين سطحين .

واعلم أن الطول والعرض والعمق ، من حيث لا إضافة فيها ، هي من الكمية ؛ والمضافات أعراض في الكمية . واعلم أن الكثير بلا إضافة هو العدد ، والكثير بالإضافة عرض في العدد ؛ وكذلك القول في سائر ما يشابه ذلك . واعلم أن الطويل والعريض والعميق والكثير المتضايقات قد تتضايق على الإطلاق ؛ فلا يكون من شرط ما يضاف إليه طرف منها أن ينضمّن إضافة إلى ثالث منها ، كما تقول : الكثير أو الكبير أو غير ذلك ؛ وقد تضاف إضافة تتضمن ذلك ، فيقال أطول وأكثر وأعمق ؛ فإن لكل واحد منها إضافة إلى شيء له إضافة إلى ثالث ، فإن الأطول أطول بالقياس إلى شيء هو عند شيء ما طويل ، إلا أن هذا الشيء أطول .

وتقول : إن المساحة تقدير المتصل ، والعدد تقدير المنفصل ، والعدد والمساحة منهما ما في النفس ، هو العاد والماسخ ، ومنهما ما في الشيء ، وهو المعدود والمسوح . وإذا صار المسوح معدوداً فإن العدد عارض له ، ولا يوجب ذلك أن يصير المنفصل جنساً له .

- (١) فالتفت : والتفتى || (٢) أو السطح : والسطح ع || فإن طرفه الحاصل : فإن الحاصل ي ||  
 قطع الخط : قطع من الخطى || (٣) طرفه على : طرفه الحاصل على ع ، ي || (٤) فالخط المحدود :  
 فالخط المحدود سا ، ع || يفترض : يفترض ن ، هـ || قعطين ... بين : ساقطة من سا ||  
 (٥) يفترض : + من هـ || بين الخطين ... الذي : ساقطة من ع || البعد : الخط سا ||  
 (٦) إضافة : + عرض من || (٧) هو : في س || بالإضافة : + هو ع || (٨) الطويل  
 والعريض : الطول والعرض هـ || (٩) قد ... تتضايق : ساقطة من د || شرط : شرطه ما ||  
 (١١) أطول وأكثر : أكثر وأطول م ، ن ، ي || فإن : فكان سا || لكل : كل س || (١٢) هو :  
 وهو س || (١٣) شيء ما : شيء د || (١٤) العدد تقدير : العدد تقدير د ، س ، سا ، م || والعدد :  
 والعدد س ، سا ، ي || (١٥) هو العاد : وهو العاد ، ما ، م ، والمادد || ومنهما : ومنه نج ||  
 (١٦) فإن العدد : فإن للعدد د ، م .

والزمان متصل بالذات وبالعرض أيضاً ، ومتفصل بالعرض . أما أنه متصل بالذات ، فلائنه في نفسه مقدار للحركة ، وأما أنه متصل بالعرض ، فلائنه يقدر بالمقايضة إلى المسافة فيكون له تقدير ماسح عارض من غيره ، فيقال : زمان حركة فرسخ ، فيقدر الزمان بالفرسخ والفرسخ مقدار خارج عنه ؛ فيكون هذا التقدير له كماً للحركة . ولا بأس أن يكون الشيء في نفسه في مقولة ، ثم يعرض له شيء من تلك المقولة ؛ فإن الإضافة تعرض لها الإضافة ، والكيفية تعرض لها الكيفية .

وأما أنه متفصل بالعرض ، فذلك لما يعرض له من الانفصال إلى الساعات والأيام وغير ذلك . وليس يُحسن من يقول : إن الزمان متفصل أيضاً لا بالعرض ؛ وذلك من حيث هو عدد للحركة وأن الآن يوجب فاصله . فإن الآن في الزمان موهوم كالنقطة في الخط . ولو كان شيئاً حاصلًا لكان ، كما يقولونه ، فاصلاً ؛ ولكن من غير أن يلحق الزمان بالكمية المتفصلة . فليس إذا فرض الآن فاصلاً ، لم يكن واصلًا . ولما كان بأن يصل أولى منه بأن يفضل ، فإنه إذا كان حاصلًا بالفعل صار به لأجزاء الزمان حد مشترك بالفعل يدل على الاتصال في ذواتها ؛ وإن عرض لها ، من حيث هي أجزاء ، أن تكون ذات عدد ، لا عدداً ، وذات كمية متفصلة ، لا كمية متفصلة ، مثل حال الخط والسطح والجسم إذا افترض منها حدود مشتركة . وليس هذا الفصل هو الفصل الذي لا يجتمع مع الوصل ، لأن ذلك هو الفصل الذي يبعد الأجزاء بعضها من بعض بطرفين متباينين ؛ ولا الفصل المبعد يجعل الشيء لا محالة من الكمية المتفصلة ؛ بل يجعله ذا كمية متفصلة .

واعلم أن الكمية المتصلة أو المتفصلة لو قومت ذات شيء ، بقى هناك شك في أن الشيء من تلك المقولة أم ليس ؛ لأنها ربما قومت كالفصل البسيط ؛ وكان لقائل أن يقول : إن الفصل البسيط لا يجب أن يكون من مقولة النوع الذي يلحقه ؛ فكيف إذا عرضت ولم تقوم ؟

(١) الزمان متصل : الزمان متصل ن || (٣) تقدير : تقدير ب ، س || (٤) حركة : في الحركة ي || (٧) له : ساقطة من سا || (٨) يحسن : + قول ه || أيضاً : انفصلا م || (٩) عدد : عرض ع || فإن الآن : فالآن ب || (١١) فليس : وليس ه || (١٢) أولى : ساقطة من س || (١٣) في ذواتها : لذواتها سا || (١٤) وذات : أروا ن || (١٥) افترض : فرض ه ، ي || منها : فيها ع ، ع ، ه ، ي || (١٦) الوصل : + يل ن || لأن : فإن سا ، أن د ، ع ، ع ، م ، ن || (١٧) يجعله : يجعل ع || (١٨) أو المتفصلة : والمتفصلة : ط || شيء : الشيء ، ه ، ي || شك في أن : شك أن سا || (١٩) أم : أو ه || (٢٠ - ١٩) إن الفصل : الفصل سا .



واعلم أن المتصل والمنفصل فصلا الكم لا نوعا ، إلا أن تقرن بهما طبيعة الجنس ؛  
ولكن ليسا من الفصول التي هي غير الأنواع .

واعلم أن الفصول المنطقية كلها تحمل على الأنواع ؛ فلا تكون غير الأنواع في الموضوع ،  
ولكن تكون غيرها بالاعتبار . فإن كان الفصل المنطقي مشتقا من معنى موجود في النوع  
لا يحمل على النوع ، كان النوع منفصلا بفصل غيره ؛ كالإنسان الذي هو ناطق ؛  
وإنما هو ناطق بنطق هو موجود حاصل فيه ، والنطق لا يحمل على الإنسان ، فلا يقال :  
إن الإنسان نطق ، لا بالاعتبار فقط بل وبالموضوع ؛ فهذا الفصل وما يجري مجراه  
يستند إلى شيء هو غير النوع ، بحيث لا يحمل عليه .

واعلم أن الكم المتصل لا يخالف المنفصل إلا بذاته ، لا باتصال غيره ؛ ولا المنفصل  
يخالف المتصل إلا بذاته ، لا بالانفصال . فذات النوع ههنا والفصل واحد بالموضوع ؛  
ليس واحداً بالاعتبار . وأما الفصل البسيط فليس لهما أئبة ؛ إذ ليس هذا متصلا باتصال ؛  
ولا ذاك منفصلا بانفصال ؛ وأنت موعود بشرح هذه الأشياء لك في موضعه .

## [ الفصل الثاني ]

### فصل (ب)

#### في خواص الكم

وبالحري أن نتكلم الآن في خواص الكمية فنقول : قال بعض المتقدمين ما هذا معناه :  
إن للكمية خاصيتين أوليتين إحداها أن الكمية تحتمل التقدير ؛ والأخرى أن الكمية لا مضاد  
لها . ثم إنه قد يتولد من هاتين الخاصيتين خاصيتان أخريان ؛ فيتولد من أن الكمية تحتمل  
التقدير أنه يقال مساو وغير مساو ؛ ويتولد من أنه لا مضاد له أنه لا يقبل الأشد والأضعف .

(١) الجنس : ساقطة من ي || (٣) واعلم أن الفصول : والفصول س ، ع || (٤) فإن : فإذا ع ||  
(٥) لا يحمل على النوع : ساقطة من د || (٦) وإنما هو ناطق : ساقطة من س || هو موجود : فهو موجود  
ه ، ن || (٧) إن : ساقطة من د ، ع ، م ، ن || (٧) وبالموضوع : ولوضوع ه || (١٦) ما هذا :  
هذه س || (١٧) خاصيتين : خاصيتين ن || (١٨) الخاصيتين : الخاصيتين ي || خاصيتان : خاصيتان ع ، ي || (١٩) غير  
مساو : غيره د || أنه لا مضاد له أنه : أنها لا مضاد لها || لا مضاد : مضاد س || لا يقبل : يقبل ه .

فقول نحن : إن الخاصة الأولى للكمية هي التي منها يتقيدح لنا الوقوف على معنى الكمية أنها لذاتها ، لا لشيء آخر يحتمل أن يوقع فيها التقدير . وأما أنها لا مضاد لها فأمر لا ينتقل الذهن من الوقوف عليه إلى التفتن بماهية الكم . وكيف وهذه مما يشارك الجوهر فيها الكمية ؟ فإنها من الخواص التي بالقياس ، لا التي على الإطلاق والإقرار بأن الكمية لا مضاد لها مما يجب أن يوضع في المنطق وضعا .

٥

ولتقنع فيه بالاستقراء أو بما يشبهه من الحجج ، مثل أن تقول : إن الكميات المتصلة قد تتوافر معاً في موضوع واحد ، وبعضها نهايات بعض ، وإن المنفصلات كيف يمكن أن يفرض لواحد منها ضد ؛ وأي شيء وضع ضدًا للثنين مثلاً ، فهناك شيء واحد هو أبعد مشاكلة للثنين منه وهو العدد الأزدي منه ؛ فلو جعل الألف ضدًا للثنين أو الثلاثة من جملتها ، لكان العشرة ألب أبعد من طبيعته ، فكان أولى بمضادته ، ولكان الألف أولى بأن يكون في حكم المتوسط بين الضدين . ثم كيف يكون متوسط والطرف وغير منفرد ؟ فإن قيل : إن الألف مثلاً يوجد له ما هو في غاية البعد عنه كالثنين فلم ليس ذلك ضدًا ؟ فالجواب : إن ضد الشيء إنما يكون ضدًا له إذا كان الشيء ضدًا له ولو كان الاثنان ضدًا للألف لأنه غاية في البعد منه ، لكان الألف ضدًا للثنين وغاية في البعد منه ، وإذا ليس ذلك في الجانبين جميعاً ، بل في جانب واحد ، فليس ذلك بموجب للتضاد .

١٥

وبعد ذلك ، فإنه وإن كان المنطقي لا سبيل له إلى إثبات أن لا ضد للكمية ، فلا بد من أن يوافق في أشياء يظن أنها أضداد وكميات معا فيعرف أنها ليست كذلك . فأول ذلك ما يظن من أن المتصل من الكم ضد للمنفصل . فأول الجواب في ذلك أن المتصل

( ١ ) الخاصة : الخاصة ما ، هـ || ( ٢ ) أنها : وأنها هـ || أما أنها : أما أنه ما || ( ٣ ) بماهية : بماهية ما || الكم : الكمية هـ || ( ٤ ) الجوهر فيها : فيها الجوهر س || ( ٥ ) ولتقنع : ولتقنع س || أربما : وبما ما ، ع ، م || ( ٦ ) بعض : لبعض هـ || وإن : وإن م || ( ٧ ) ضدًا للثنين : — منها س ؛ أو الثلاثة من جملتها هـ || ( ٨ ) الاثنان منه : الاثنان والثلاثة منه هـ || ( ٩ ) أو الثلاثة من جملتها : ساقطة من ي || العشرة ألف : الألف والعشرة د ، سا ، ع ، ما ، م ، ي || فكان : وكان ي ؛ وذلك كان ع || ( ١٠ ) كيف : ساقطة من سا || ( ١١ ) منفرد : منفرد د ، سا ، ع ، ما ، ن ، هـ ، ي || إن الألف : الألف ب ، س || ( ١٢ ) إذا ... له : ساقطة من سا || ( ١٣ ) غاية في البعد : في غاية البعد ن || ( ١٤ ) منه : ساقطة من ع || في الجانبين : من الجانبين ع ، ي || بل : ساقطة من د || واحد : — واحد ي || ( ١٥ ) فيعرف : فيوجب ما || ( ١٦ ) من أن : أن س ؛ من م || ضد : ضد م || فأول : فأول ما || المتصل والمنفصل : المتصل والمنفصل ب .

والمتفصل ؛ من حيث هما فصلان ، من لواحق الكم ، لا من الكم نفسه ، كحال الفصول .  
وأيضاً فإن الانفصال هو أن يعدم الاتصال فيما من شأنه في نفسه أو في جاسه أن يتصل .  
والعدم غير الضد ؛ فليس الانفصال ضد الاتصال ؛ وإن كان شيء واحد يكون موضوعاً  
لقدر متصل ، ثم ينفصل ، فيوضع العدد يفرض له .

٥ وأما الزوجية والفردية والاستقامة والانحناء فإنها لا أضداد ولا كم . أما الزوجية  
والفردية فموضوعهما القريب أعداد ما ؛ ولا تشترك في الزوجية والفردية بالقوة ؛ فلا العدد  
الموضوع للزوجية هو بعينه يصير فرداً ، ولا العدد الموضوع للفردية هو بعينه يصير زوجاً ؛  
ولا يوجد شيء من الأشياء موضوعاً بعينه للأمرين ؛ وما كان كذلك لم يكن ضدّاً . وأيضاً  
فليس الفرد إلا أن لا يوجد للعدد قسمة بتساويين ؛ فانقسام العدد إلى العدد الزوج والفرد  
١٠ انقسام بحسب إيجاب خاص بالشئ وسلب خاص به . لكنه قد اتفق أن وضع للكم  
مقروناً به هذا السلب أو هذا العدم اسم محصل ؛ فأوهم الإثبات . وأيضاً فإن الزوجية  
والفردية كميات في الكم ؛ ولا يمنع أن يكون في الكم كميات متضادة ، فتصير لأجلها  
الكميات متضادة بالعرض كالجواهر .

١٥ والمضمون هو أن الكميات لا تتضاد بنوعيتها تضاد السواد والبياض . وكذلك حال  
الاستقامة والانحناء فإنها ليست بأضداد ولا كميات . وكذلك التساوي والتفاوت كليهما  
إضافات في الكميات ، لا كميات ، ولا بينهما مقابلة التضاد . والكبير والصغير أيضاً وما يجري  
بجراها إضافات تلحق الكم ؛ فالكبير لا يكون إلا كماً ؛ ولكن ليس كميته أنه كبير ؛ فإن الكبير  
مثلاً يكون في ذاته جسماً أو سطحاً ، ولأجله يكون كما تعرض له إضافة ما فيصير بسببها  
كبيراً ، وإذا عرضت له إضافة ما ، فإنما تلحقه بسند أن كان كماً ؛ لأن كان في تلك

(٢) متصل : بفصل ما || (٣) ضد للاتصال : ضد للاتصال س ، ع || (٤) يفرض : يعرض بنج ،  
ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (٥) فإنها : ساقطة من ع ، ي || أضداد : + لها س ، م || (٧) بعينه :  
نفسه ع || (٨) ولا يوجد : فلا يوجد ع ، ي || (٩) أن لا يوجد : أن يوجد م || يتساويين :  
متساويين ع || (١٠) الكم : لكم ؛ الكم ما ، ع || (١١) محصل : + به هـ || (١٢) والفردية :  
ألفردية د ، م || كميات في الكم : لأجلها الكم ع || (١٤) المضمون : + مانج ع ، هـ ||  
(١٦) لا كميات : ساقطة من د || كميات : الكميات س || الكبير والصغير : الكبير والصغير بنج ، ع ، ن ||  
وما يجري مجراها : ساقطة من س ، م || (١٧) إلا : ساقطة من س || (١٨) تعرض : وتعرض س .

الإضافة أو في عارض آخر مضادة، لم تكن في ذات الكم ، بل في عارض للكم ؛ إذ إنما تكون للكم من جهة عارض عرض له .

- واعلم أن الأمثلة التي أوردت في دعوى أنه قد يكون في الكميات مضادة فإنها كلها عوارض للكمية وإيست كمية كما علمت ؛ ومع ذلك فليس فيها تضاد ؛ فإن التضاد إنما يكون بين طبيعتين كل واحد منهما معقول بنفسه ، ثم إذا أضيف إلى الآخر قيل له مضاد ؛ مثل الحرارة والبرودة ؛ فإن كل واحد منهما معقول بنفسه ، فإذا أضيف إلى الأخرى كانت ضدّاً لها ؛ فتكون هناك طبيعة تعرض لما إضافة هي إضافة المضادة . والكبير والصغير لا معقول له من هويته إلا أن يكون مضافاً ؛ وليس له ، من حيث هو كبير ، وجود مخصوص ، كما للسواد ، من حيث هو سواد الذي هو ضد البياض ، حتى تكون إضافة التضاد عارضة لذلك الوجود المخصوص عروضها في السواد والبياض ؛ ولذلك قد يكون الشيء كبيراً وصغيراً بالقياس إلى شيئين . ولو كان الكبير شيئاً محصلاً بنفسه تلحقه إضافة التضاد ، لما استحال الكبير صغيراً بالقياس إلى غيره . فإنه لو كان الكبير طبيعة محصلة موضوعة للتضاد لكانت الطبيعتان والمحصلتان اللتان تعرض لما الإضافة تجتمعان معاً في شيء واحد هو كبير بالقياس إلى شيء وصغير بالقياس إلى شيء . فإن قال قائل : إن هاتين الطبيعتين لا تكون بينهما مضادة ، لأنه لا يضاد كبير بالقياس إلى شيء آخر ، فيكون هذا القائل قد سلم أن الكبير والصغير لا تحصيل لهما إلا بالإضافة فقط .

والأضداد لها في طبائعهما تحصيل ؛ وتكون تلك الطبائع متنافية متضادة ، فتعرض لما الإضافة التي للتضاد ؛ وتكون تلك الطبائع ، وإن لم يلتفت إلى اعتبار التضائيف الذي في التضاد ، طبائع متعادية لا تجتمع . فلو كان الكبير والصغير كالسواد والبياض وكسائر

- (١) للكم : الكم ع || إذ : إذا ه || (٢) قد يكون : يكون ع || (٤) كمية : بكمية ن ، ه ||  
 (٥) واحد : واحدة ه ؛ ساقطة من ن || معقول : ساقطة من سا || الآخر : الأخرى ه || مضاد : متضاد م ||  
 (٦) واحد : واحدة ه || معقول : معقولة ه || فإذا : ثم إذا س ؛ وإذا د ، سا ، م ، ن ||  
 أضيف : أضيفت د ، سا ، م ، ن || (٧) هي إضافة : وهي إضافة د ؛ ساقطة من ع ، م ||  
 المضادة : التضاد نج ، ع ، ه || (١١) بالقياس : بالإضافة بقياس ما || (١٢) لما استحال : لاستحال  
 س ؛ لما عد ع (١٣) تعرض : تعرض د || تجتمعان : لا تجتمعان ع ، عا || (١٤) هو : وهو م ||  
 وصغير بالقياس إلى شيء : ساقطة من م || (١٨) التضائيف : التضائيف م || الذي : التي ع ||  
 (١٩) طبائع : ساقطة من ما || متعادية : متعادية ع ، ي .



الأضداد والأضداد طبائع تعرض لها إضافة التضاد ، لكان للكبير والصغير طبيعتان توجبان بينهما التنافي ، وإن لم يلتفت إلى التضاد ، مثل تلك الطبائع ، فإنها ، وإن لم يلتفت إلى التضاد ، فقد توجب التنافي ؛ أعني أنها لكونها تلك الطبائع لا تجتمع .

وأزيد هذا شرحاً فأقول : قد عِقل أن تقابل التضاد ليس نفس تقابل التضاييف ؛ وإن كان التضاييف كالتضاد ، من حيث هو تقابل ، ومن حيث لا يجتمع طرفاه . ولخالفه التضاد للتضاييف ما تجد طبائع الأضداد كالسواد والبياض لا تتضاييف ؛ وتجد الجوار والجوار لا يتضادان ؛ ثم تعلم أن التضاد ، من حيث هو تضاد ، من باب التضاييف لا محالة . فإذن ينبغي أن يكون في التضاد شيء هو الذي لا تضاييف فيه ، وذلك التضاد ، حيث هو تضاد ، متضاييف فبقى أن الشيء الذي في التضاد لا يتضاييف هو موضوعات التضاد وطبائعهما ، أي الموضوعات التي هي في أنفسهما أمور معقولة ؛ إذا قيس شيء منها إلى شيء آخر ، كانت هناك إضافة التضاد وكانت تمنع عن الاجتماع . فإذن المضادة لا تتم إلا بأن تكون موضوعات لا تتضاييف في أنفسهما ، ويلزمها تضاييف هو التضاد ؛ وتلك الموضوعات هي لأنفسهما لا تجتمع ألبتة ، لا إذا اعتبر فيها التضاييف فقط ، بل يجب أن يكون لها ذلك أمراً هو بالذات قبل التضاييف ، ويلحقه التضاييف . فيجب أن يكون الكبير والصغير ، إن كانت متضادة ، موضوعات ، تلك الموضوعات معقولة بنفسهما ، وأنها لا تجتمع ، وإن لم يلتفت إلى تضاييفها . وليس الأمر كذلك ؛ بل ليس إنما لا يجتمع الكبير والصغير ، إذا كانا متضاييفين لطبائعها محصلة ؛ تلك الطبائع لا تجتمع كما لا تجتمع طبيعتا السواد والبياض ، لأنهما سواد وبياض ، فيتضادان فيتضايقان ؛ لأن المضاف من جهة أعم من المضاد ، لا من حيث هو طبيعة ، بل من حيث هو مضاد . بل إنما لا يجتمع الكبير والصغير لأنهما مما يقال بالإضافة فقط .

( ١ ) الكبير : الكبير ما ؛ الكبير هـ || الصغير : الصغير ما ؛ الصغير هـ || ( ٤ ) أن تقابل : أن يقال م ||  
التضاد : المتضادات ع || نفس تقابل : ساقطة من م || تقابل : مقابل د || ( ٥ ) حيث لا : حيث هو  
لاع ، ي || لمخالفة : بمخالفة ع || ( ٨ ) تضاييف : يتضاييف ع || فيه وذلك : ساقطة من سا ، ع ||  
فيه : منه ع || وذلك : ولكن ذلك ي ؛ ولكن ع ، هـ || ( ٩ ) فبقى : فبقى م || الذي في : الذي هو  
في نجح || في التضاد : + وهو نجح ، هـ || هو موضوعات : هي موضوعات ع ، هـ ، ي || ( ١٠ ) آخر :  
ساقطة من هـ || كانت : كان ط || إضافة التضاد : + وطبائعهما سا || ( ١١ ) تمنع : تمنع د ، سا ، م ، ن || عن :  
من م || فإذن المضادة : فإن المضادة م || بأن : أن م || ( ١٢ ) هو : وهو ن || لا إذا : لا إذا :  
سا ، م ، ن || ( ١٣ ) فيها : فيها ع || ( ١٤ ) ويلحقه : ويلحقه ن || ( ١٨ ) حيث هو مضاد : حيث مضاد سا .

فعلى هذه الصورة يجب أن تفهم هذا الموضع ولا تلتفت إلى ماخذ آخر ؛ فإنه حينئذ لا يستمر أن يقال : إن الكبير ، لو كان ضداً للصغير لما اجتمعا ؛ فإن القائل يقول الكبير ضد الصغير الذى هو عنده صغير ، ولا لكل ما يفرض صغيرا .

- وبعض هؤلاء المتحذلقين من المفسرين يقولون فى هذا الموضع شيئاً يرجع إلى خلال ما قلناه قبيل هذا ؛ ولكنهم يزيدون فيه تكلفاً يوهم أنه شيء ؛ وذلك أنهم يقولون على قول القائل : إن الكبير والصغير من الكم ، وإن الكبير والصغير متضادان ، فبعض الكميات متضادات ؛ فنقول : إن لهذا جوابين : جواب معاندة وجواب مساعدة . أما المعاندة فإن نقول : إن هذه ليست كميات ؛ وأما المساعدة فإن نقول : إنا ، وإن أعطينا أنها كميات ، فليست بمتضادة . وهذا الجواب ، إذا أوضح حق الإيضاح وصححت المقدمتان على الجهة الواجبة ، حق . وأما تكلف ذكر المعاندة والمساعدة فيه فمن جنس التكلف ؛ وذلك لأن أحد الجوابين يعاند فى الصغيرى من المقدمتين ؛ والآخر يعاند فى الكبرى ؛ والعناد فى الصغيرى إعراض عن الكبرى إلى أن يفرغ لها . فكما أنه حين قال : إن هذه ليست بكميات ؛ كان كأنه قال : هبها أضداداً أو هبنى أساعدك على ذلك ؛ ولكنى أقول : إنها ليست بكميات . وكذلك حين قال : إن هذه كميات ؛ فكأنه قال : هبها كميات وهبنى أساعدك على ذلك ؛ فإنها ليست بأضداد . وسواء قال فى كل موضع وهو ينازعه فى مقدمة ، هب أنى أسلم لك المقدمة الأخرى أو لم يقل ، فإن ذلك لا يمدخل له فيما هو بسبيله .

وما قولهم فى هذا القائل لو قال : هبها أضداداً ، فإنها ليست بكميات ؛ أكانت المعاندة تنقلب مساعدة ؟ وقد كان يمكنهم أن يستعملوا المعاندة والمساعدة على جهة أخرى ،

- (٢) ضد للصغير : ضد الصغيرس || (٤) المتحذلقين : المتخلفين بخ || (٥) قيل : قبلد ، ع || يزيدون : يرون د || (٧) فنقول : ساقطة من د ، سا ، ع ، ما ، ي || (٨) إنا : أولماى || أعطينا : أعطيناك ه ، ي || (٩) بمتضادة : بمضادة ي || المقدمتان : المقدمات ع ، ي || (١٠) الجهة : الوجه ط || الواجبة : الواحدة || المساعدة : المساعدة د ، س ، سا ، ع ، ما ، ن ، ه || (١٢) عن : ساقطة من د || يفرغ لها : + والعناد فى الكبرى إعراض عن الصغيرى إلى أن يفرغ لها د ، ع ، ما ، ن ، ه ، ي || فكما : وكذا د ، ن || (١٣) أو هبنى : وهبنى د ، م ، ن || على ذلك : ساقطة من ع ، ي || (١٤) إنها : ساقطة من د ، سا ، ع ، ما ، م ، ن || (١٥) فإنها : ولكنى أقول إنها بخ ، ه || (١٧) بسبيله : سبيله سا || (١٨) وما : وأما ع ، ي || أضدادا : أضداد ه ، ي || بكميات : كميات ع || أكانت : لكانت ع ، ط ، ي || (١٩) على جهة أخرى : ساقطة من سا .

فيجعلوا المساعدة في أن يسلموا مقدمة ، ولا يسلموا له أخرى ؛ ويجعلوا المعاندة في أن لا يسلموا ولا واحدة من المقدمتين .

وقد قيل في الجواب عن هذه الشكوك : إن الصغير قد يكون شطراً من الكبير يقوم ، والفرد جزءاً من الزوج ؛ والشئ المقوم لا يكون مضاداً لما يقومه . وقالوا : إن الصغير والكبير بالقياس إلى المعتدل ضدان . ويشبه أن يكون صدق هذا ليس متعلقاً بالكبير والصغير ؛ بل بالزائد والناقص ، من حيث هو واقع في المقدار ، بل من حيث هو واقع في الكيف ؛ ويكون من جهة الطبائع الزائدة والناقصة ، لا من جهة الزائد والناقص ، من حيث هما هما فقط ؛ فيكون مثلاً الجبن ضد التهور ؛ لا لأن الزائد ضد الناقص بل لطبيعة الجبن وطبيعة التهور ؛ فإنهما معقولتان بذاتيهما اللتين فيهما التضاد ، إن كان تعرض لهما هذه الإضافة .

وأما الحدود المتعينة في الخلق للصغير والكبير التي لا تقال بالقياس فإنها أيضاً تكون متضادة ؛ لا لأنها مقادير ، بل لأنها مقارنة لكيفيات ، ولأجل أنها أطراف طبيعية ؛ مثل أن لأعظام الحيوانات مقادير هي على الإطلاق أكبر مقدار فيها ، ومقادير هي على الإطلاق أصغر مقدار فيها . وليس إنما يقال للكبير منها كبير بالقياس إلى الصغير ، بل في نفسه ، وبالقياس إلى طبيعة نوعه ؛ وكذلك الحال في الصغير منها . وحكمها حكم أطراف المسافة التي لحركات الثقل والخفة .

ومن الشكوك في أمر هذه الخاصية ما يظن من أن المكان الأسفل ضد المكان الفوق . وهذا محال ؛ فإن المكان لا يضاد المكان من حيث ذاته . الذي هو سطح وكم . وكيف يتضاد المكانان ولا يتعاقبان بالحقيقة على موضوع واحد ؛ والمكان ، من حيث

- (١) أن يسلموا : + له نج ، عا ؛ أن يستعملوا ه || مقدمة ولا يسلموا : ساقطة من د || لا يسلموا له : لا يسلموا ب ه || (٢) في أن لا : أن لا ه || (٤ - ٥) وقالوا إن : قالوا في ن || (٦) بالزائد والناقص : الزائد هو الناقص سا ، ع ، عا ، م || حيث : جهة ما ب || (٩) معقولتان : معقولتين م || معقولتان بذاتيهما : بذاتيهما معقولتان س || (١٠) إن : وإن هو || تعرض : وتعرض م || (١١) للصغير : الصغير ه || (١٢) بل : ساقطة من س || لكيفيات : لكيفيات سا ، ن || (١٣) لأعظام : لأعضاء ع ، ي || الحيوانات : ساقطة من س || (١٤) أصغر : لأصغر ن || مقدار : مقدار ب || منها : منهما م || كبير : ساقطة من ما || (١٥) منها : منها م || (١٧) الخاصية : الخاصة ما || المكان : مكان ن || (١٨) محال : فظط عا || (١٩) المكانان : المكان ما || ولا : وهما فلاع .



هو مكان ، ليس بفوق ولا أسفل ؟ بل من حيث هو نهاية حركة من حيث هو طرف مسافة ؛ أو من حيث هو طرف جسم حاوٍ ؛ وهذه عوارض للكمية . وهذه العوارض لا تجعله بحيث يشترك الفوق والأسفل منه في موضوع واحد فيكون مضاداً بالحقيقة ؛ بل الاثنان متضادان ؛ أعني كون الشيء فوق فإنه مضاد لكونه أسفل ؛ وهذا غير المكان . وليس يجب ، إذا كان بين هذين المكانين غاية البعد ، أن يكونا متضادين ؛ وإن كان التضاد يتضمن هذا الشرط ؛ أو كان الناس إنما فطنوا أولاً للتضاد من أمر المكان من حال مكانين بينهما غاية البعد ؛ فإنهم لا يقتدرون على أن يميزوا هل حال المكانين في كونهما ، وبينهما غاية البعد ، هو التضاد ، أو حال المتمكن ، إذا كان تارة في هذا المكان ، وأخرى في مكان آخر .

١٠. ومع ذلك فلسنا نبني القوانين في اصطلاحات الألفاظ الحكيمة على تعارف الجمهور ؛ بل يجب أن نلتفت في اعتبار معنى لفظ التضاد إلى ما تعارفناه في استعمال لفظ التضاد بالوضع الثاني ؛ وهو يدل على الحالة التي بين ذاتين مشتركين في موضوع شركة التعاقب لا أن ينطبع بأحدهما الموضوع ، وبينهما غاية البعد . وليس يوجد في المكانين جميع هذه الشروط . والدليل على ذلك أن المكان ، من حيث هو مكان ، ومن حيث يتحصل طبيعته الشخصية ، لا يحتاج إلى أن يقال إلا بالقياس إلى المتمكن ؛ ومن حيث يسمى فوقاً ، يقال بالقياس إلى مكان آخر . ثم إن الفوقية والسفلية قد تعتبر من طريق الإضافة ؛ فلا يكون فيها تضاد ؛ كما لا يكون في الصغير والكبير ؛ وقد تعتبر من طريق الطبيعة ، حتى تكون الفوقية إما حالاً للمكان في أنه نهاية جسم وضعه الطبيعي من العالم كذا ؛ فإن عرض من هذه الجهة للمكان تضاد ، كان بسبب طبيعة ذلك الجسم . وسليين أن هذا الاعتبار وما يجري مجراه لا يجعل الجسم الذي هو فوق مضاداً للجسم الذي
- ١٥.
- ٢٠.

(١) - فوق : فوق س || (٢) طرف جسم : طرف في جسم ه || الكمية : لكتبة سا ، عا ، ه ||  
 (٦) كان التضاد : التضاد م || أو كان : وكان ه || (٧ - ٦) من أمر : في أمر ه || (٩) وأخرى :  
 وتارة عا || (١٠) القوانين : القوانين م || اصطلاحات : اصطلاحات ي || تعارف : تعارف ن ||  
 (١٢) الحالة : الحال د ، سا ، م || موضوع : موضع ه || (١٣) لا أن : لأن م || ينطبع : ينطبع م ||  
 (١٥) يتحصل : يحصل ب || طبيعته : طبيعة م || المتمكن : المتمكن م || (١٧) فيها :  
 فيه د ، م || (١٨) أنه : أنها د ، م || (٢٠) مضاد : متضاد د ، م || للجسم : للجسم ه .



هو أسفل ، إذ الجسم الأعلى لا ضده له من وجهه ، كما ستعلم ، وإما حالاً للكان ، من حيث كونه مكاناً لجسم وضعه الطبيعي كذا . وإذا فرض أو اتفق أن كان هذا موجباً أو مقارناً لأن يكون الجسمان متضادين في الطبيعة ، كان حينئذ التضاد في المكان لأمر في المتمكن ، فيكون التضاد في المكان حينئذ بالعرض .

٥ فيجتمع من هذا كله أن لا تضاد في الكم . وكذلك ليس في طبيعته تضعف واشتداد ولا تنقص وازدياد . ولست أعني بهذا أن كمية لا تكون أزيد وأتقص من كمية ، ولكن أعني أن كمية لا تكون أشد وأزيد في أنها كمية من أخرى مشاركة لها ، فلا ثلاثة أشد ثلاثية من ثلاثة ، ولا أربعة من أربعة ، ولا خط بأشد خطية ، أي أنه أشد في أنه ذو بعد واحد من خط آخر ، وإن كان ، من حيث المعنى الإضافي ، أزيد منه ، أعني الطول الإضافي . بل لا يجوز أن تكون كمية أزيد وأشد في طبيعتها من كمية أخرى أتقص أو أكثر منها ، أعني أنه ليست الثلاثية في أنها ثلاثية وفي أنها عدد ولها حد العدد بأكثر من رباعية في أنها رباعية وأن لها حد العدد ، أعني في أنها كمية منفصلة تقدر بالآحاد . نعم قد يصير أزيد وأقل فيما يعرض لها من الإضافات المختلفة بينها .

١٥ والفرق بين هذا الأزيد وبين الأشد والأزيد الذي يمنع كونه في الكمية أن هذا الأزيد يمكن أن يشار فيه إلى مثل حاصل أو زيادة ، والأشد والأزيد الذي يمنع أنهما لا يمكن فيهما ذلك . وتفاوت الأشد والأضعف ينحصر بين طرفين ضدين ، وتفاوت الأزيد والأتقص لا ينحصر البتة بين طرفين .

٢٠ ومن خواص الكمية أنها تقال بذاتها ، لا لغيرها ، مساوية وغير مساوية . والمساواة هي الحالة التي تكون عند توهيمك تطبيق أبعاد المتصل أو آحاد المنفصل بعينها على

- ( ١ ) إذ : إذا ما || ( ٢ ) وإذا : إذ د ، ع ، م ، ن ، ي || ( ٣ ) في المكان : ساقطة من ع ||  
 ( ٤ ) في المكان حينئذ : حينئذ في المكان س || ( ٥ ) الكم : + في المكان ع || تضعف : ضعف ع ، ه ||  
 ( ٦ ) وازدياد : ولا وازدياد د ، م ، ن || ولست : لست سا ، ع || كمية : كميته م || ( ٨ ) ثلاثية :  
 ثلاثة م || ( ٩ ) أنه أشد : أشد د ، سا ، م ، ن || ( ١١ ) أنه ليست : ليست ه || ( ١٢ ) حد :  
 حدود ع || العدد : بالعدد ط || أنها رباعية و : ساقطة من ع || ( ١٣ ) منفصلة : متصلة م || فيما : بما ه ||  
 ( ١٤ ) بينها : منها سا ، م ، ي فيما ع || ( ١٦ ) أو زيادة : وزيادة م || أنها : ساقطة من سا ||  
 ( ١٩ ) لغيرها : + أنها نج ، س ، ه .

بعض مارة في تزيدها ، فلا تبيد أحد المطبقين يحصل عند حد لم يحصل الآخر عند ذلك الحد . وغير المساواة أن يجاوز أحدهما أو يقصر . فالمطابقة التي لا يوجد فيها اختلاف الحدود تسمى مساواة ، وإن اختلفت الحدود لم تكن مساواة . وأنت تعلم أن النقل والحركة ، إذا اعتبرنا بذاتيهما من غير التفات إلى مقادير خارجة عنهما ، لا يوجد فيهما هذا التطبيق ؛ فليست قابلة للمساواة وغير المساواة .

فالكيفية قد ذكر لها ثلاث خواص حقيقية : وهي أنها لذاتها لها جزء ، ولذاتها تحتمل التقدير ، ولذاتها تقبل المساواة واللامساواة . وذكر لها خاصيتان إضافيتان : أنها لا تقبل في ذاتها مضادة وأنها لا تقبل في ذاتها الأشد والأضعف .

## [ الفصل الثالث ]

### فصل ( ج )

في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف الحد الاقدم له وشرح ذلك الحد  
والإشارة المجملية إلى أقسام المضاف

قد جرت العادة أن يخاض في بيان مقولة المضاف بعد الفراغ من الكيفية وقبل الكيفية . والناس تخريجات مختلفة لعل ذلك ؛ ويشبه أن يكون أظهرها ما اتفق من ذكر المضاف في مقولة الكيفية . وليس على المنطق إثبات المضاف وبيان حاله في الوجود والتصور ؛ ومن يتكف ذلك فقد تكف ما لا يعنيه ولا يستقل به ، من حيث هو منطقي .

- (١) مارة : تارة ه || فلا : ولام || المطبقين : المنطقين ع ؛ الطبين عا ||  
(٢) يجاوز : يجاوز ه || أو يقصر : والقصر ب ؛ أو ينقص ع || (٣) مساواة : بمساواة عا ||  
(٤) اعتبر : اعتبر م || بذاتيهما : بذاتيهما م ؛ بذاتيهما م || التفات : التفات م ||  
(٥) وغير المساواة : ساقطة من م || (١٢) أقسام : + من م || (١٣) وقبل الكيفية : ساقطة من م ||  
(١٦) ولا يستقل به : ساقطة من م || يستقل : يستقل م .

والوقوف على المضافات أسهل على الذهن من الوقوف على مجرد الإضافات التي هي المقولة . فالأمور التي هي من المضاف فهي الأمور التي ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها على الإطلاق أو بنحو آخر من أنحاء النسبة . والتي على الإطلاق فهي مثل الأمور التي أسماؤها تدل على كمال المعنى الذي لها ، من حيث هي مضافة ، مثل الأخ .

وأما التي بنحو آخر من أنحاء النسبة فهي التي تعلق بها النسبة ، فتصير لذلك مضافة ؛ مثل القوة ، من حيث هي لدى القوة ، والعلم ، من حيث هو للعالم ؛ فإن كل ذلك في ذاته كيفية . وإن كانت مضافة ، فإلى غير ما تكلف إضافته إليه ؛ كالعلم ؛ فإنه بحرف ما صار مضافاً إلى العالم ؛ وبغير ذلك الحرف فهو مضاف إلى المعلوم . فإن العلم يشبه أن تلزمه في نفسه الإضافة إلى المعلوم . والعلم والقدرة والقوة وما أشبه ذلك ، وإن كان كله مضافاً ، فكله في نفسه غير مضاف إلى ما أضيف إليه في مثالنا ؛ بل إنما ألحق بها نحو من أنحاء النسبة فصارت به مضافة ؛ وذلك بسبب حرف يدخل فيجمع ؛ كما يدخل بين الإنسان والدار لفظ نسبة ما ، فيصير بها إضافة بين الدار وذی الدار . وربما كانت هذه النسبة متضمنة في لفظة أحد الجانبين . ويحتاج الجانب الآخر إلى إلحاق لفظ النسبة باسم الأول كقولنا : الجناح وذو الجناح ؛ فإن لفظة "ذو" إنما وقعت في أحد الجانبين ؛ والجانب الآخر مستغن عن مثيلها ؛ لكن اسمه إذا اقترن باسم النسبة كان اسم الجانب الآخر ؛ وأكثر هذا حيث يوجد لأحد المضافين ، من حيث هو مضاف ، اسم ، ولا يوجد للآخر ، بل إنما يكون اسمه المشهور دالاً على ذاته أو مشتقاً من جهة حال أخرى غير إضافية ؛ أو لا يكون هناك اسم البتة . وربما لم يفعل ذلك ؛ بل قرن بالمضاف إليه لفظ

- (١) المضافات : المضاف د ، س ، ما ، ن ؛ الإضافات م || الإضافات : الإضافة د ، ن ||  
 (٢) فالأمور : والأمور ع ، هـ || هي من ... الأمور : ساقطة من د || فهي :  
 هي هـ || ماهياتها : ماهياتها ع || (٣) مثل : من د ، ن || (٥) وأما :  
 فأما هـ || التي بنحو : الذي بنحو ، س || فهي التي : فهي التي م || لذلك : بذلك ع ||  
 (٦) من حيث هي لدى القوة ، والعلم : ساقطة من م || هو للعالم : هي للعالم هـ || (٨) فهو : فهي هـ ؛  
 هو م || مضاف : كيفية مضافة د ، م ، ن || (١٠) فكله : وكله ع || إليه : ساقطة من ب ، د ،  
 ما ، ع ، ن || إنما : لما ، ع ، م ؛ ساقطة من ع || بها : فيها س || (١١) يدخل : مدخل م ||  
 فيجمع : فيجمع ع (١٢) إلحاق : الخلق م || لفظ : لفظة ي || (١٥) اسم الجانب : اسم الجانب هـ ||  
 (١٦) وأكثر : أكثر ما || حيث : ساقطة من ع || (١٧) أو مشتقاً : ومشتقاً د || (١٨) إضافته :  
 إضافية ع ، ي .

نسبة يخصه ويحفظ اسمه كقولنا : العالم عالم بالعلم ، فيقرن باسم العلم حرف يدل على أنه مضاف إليه العالم ؛ وأما في المثال الأول ، فإنما كان هذا الحرف مقرونا باسم المضاف ، لا المضاف إليه . وربما كان حرف الإضافة مختلفا فيهما ؛ مثل قولك : إن العلم علم للعالم ، والعالم عالم ، لا للعلم بل بالعلم .

٥ وقوم يقولون إن معنى قولهم أو بنحو آخر إنما هو لما لا تشابه فيه الحروف العاكسة .  
وسيتضح لك عن قريب تحصيل ما قلناه وتفسيره ، وأنه أولى من التأويلات المذكورة .

وأما كون الشيء مقولا بالقياس إلى غيره ، فهو أن يكون الشيء إذا قصد تصور معناه أخرج تصوره إلى تصور شيء خارج عنه ؛ ولا كيف كان : فإن السقف إذا تصور معناه تصور معه معنى الحائط الذي يقفه ، وإيسب ماهية السقف مقولة بالقياس إلى الحائط ؛ ولكن يجب أن يكون المعنى المعقول الذي للشيء الذي يخرج إلى أن يعقل معه غيره إنما هو له من أجل وجود ذلك الغير بإزائه ؛ فذلك المعنى الذي للشيء من أجل حصول الحال التي لها ما صار الآخر معه هو إضافته ، مثل الأخ : فإن حقيقة المفهوم من الأخوة لأحد الأخوين هو لأجل وجود الآخر ، وهي الحال التي له بسبب ذلك ، وهو كونه ابن أبي هذا الأول ، فإن الأخوة هي نفس اعتباره من حيث له آخر بهذه الصفة ، وإن كان قد يكون في الإضافات هو نفس اعتبار أحد الأمرين من حيث له آخر بصفة ١٥ خلاف صفته . فهذا هو كون الماهية مقولة بالقياس إلى شيء آخر .

وإيس كل نسبة إضافة ، فإن لكل شيء نسبة في الذهن إلى الأمر الذي يلزمه في الذهن ، لكن لا يكون ذلك إضافة ، كما قلنا ؛ فإن أخذت النسبة مكررة في كل شيء .  
صارت له إضافة .

(٢) إليه العالم : إليه سا ، م ، ع ، ي || المثال : ساقطة من ب ، د ، م ، ن || (٣) قولك : قولنا  
س ، ن || (٥) بنحو : نحو سا ، م ، ع ، ي || العاكسة : بالعاكسة .  
(٦) لك : ساقطة من سا || عن قريب : ساقطة من م || (٧) كون : أن يكون ي || الشيء : ساقطة  
من ع ، ي || تصور : تصوره ي || (٨) فإن السقف : فإن كان السقف عا || (٩) بالقياس إلى : على ع  
(١٠) الذي : ساقطة من م || الشيء الذي : الشيء سا ، ع ، م ، ي || (١١) فذلك : فذلك ع ||  
(١٣) هو : هي ه || هي : ودوع || له : ساقطة من ع || (١٢-١٤) لأحد ... الأخوة : ساقطة  
من ن || (١٤) فإن الأخوة : فإن نفس الأخوة دا ، ع ، ي || هي : هو ه || حيث : + هي دا ||  
(١٥) هو : هي سا ، م || (١٦) فهذا هو : فهذا ي .



ومعنى قولى "مكررة" أن يكون النظر لا فى النسبة فقط ، بل بزيادة اعتبار النظر إلى أن للشيء نسبة من حيث له نسبة ، وإلى المنسوب إليه كذلك ؛ فإن السقف له نسبة إلى الحائط ، فإذا نظرت إلى السقف من حيث النسبة التى له فكان مستقراً على الحائط ، ونظرت من حيث هو مستقر على الحائط صار مضافاً لا إلى الحائط من حيث هو حائط ، بل من حيث هو مستقر عليه ؛ فعلاقة السقف بالحائط — من حيث الحائط حائط — نسبة ، ومن حيث تأخذ الحائط منسوباً إليه بالاستقرار عليه ، والسقف بنفسه منسوب ، فهو إضافة . وهذا معنى ما يقولون : إن النسبة تكون لطرف واحد ، والإضافة تكون للطرفين ؛ وذلك أنك إذا أخذت السقف مستقراً على الحائط وجدت النسبة من جهة السقف المستقر ، وأما جانب الحائط فلا نسبة فيه إلى شيء من حيث هو حائط . وأما إذا أخذت النسبة من حيث السقف مستقراً على مستقر عليه ، والحائط مستقر عليه مستقر ، انعكست النسبة ، وصححت لأن تكون إضافة . فكل نسبة لا توجد من الطرفين جميعاً من حيث هى نسبة ، فهى نسبة غير إضافة ؛ وكل نسبة يؤخذ الطرفان فيها من حيث النسبة فهى الإضافة . والأمر الذى تؤخذ منسوبة بلا زيادة فهى منسوبة فقط ، وإن أخذت منسوبة على هذا الشرط فهى مضافة ؛ فذوات الأمور قد تكون منسوبة . وإن أخذت مع النسبة ، من حيث هى نسبة ، صارت مضافة .

ومن الأمور المضافة ما هو مثل الأكبر والأصغر ، والضعف والنصف ؛ ومنها ما هو مثل القوة والقدرة ، فإن القوة والقدرة قوة وقدرة لشيء على شيء ، والحال حال لذى الحال ، والحس حس حاس بحسوس ، والعلم علم عالم بمعلوم ؛ وكذلك القيام قيام قائم ، والجلوس جلوس جالس ؛ فهذه كلها مضافات ، لكنه من هذه ما هو كالكبير فإنه

( ١ ) بزيادة اعتبار : باعتبار زيادة هـ || ( ٢ ) وإلى : إلى ع || ( ٤ ) ونظرت : ثم نظرت هـ || من حيث : ساقطة من م || ( ٥ ) بل : + إليه ع ، هـ ، ي || ( ٦ ) عليه : + والحائط مستقر عليه مستقر انعكس ب || م بنفسه : نفسه هـ || ( ٩ ) وأما جانب... حائط : ساقطة من م ، ي || ( ١٠ ) حيث السقف : حيث هو السقف ما ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || مستقراً : مستقر د ، ن || والحائط : فالحائط د ، ن || والحائط... مستقر : ساقطة من عا || ( ١١ ) النسبة : ساقطة من عا || من : فى ع ، ي || ( ١٢ ) فهى نسبة : ساقطة من م || إضافة : إضافة عا || الطرفان : الطرفين ع || فيها : فيهاد ؛ فيه هـ || الإضافة : إضافة د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ ، ي || ( ١٣ ) منسوبة : منسوب ي || ( ١٤ ) فهى مضافة... النسبة : ساقطة من د ، م || ( ١٧ ) لشيء : ساقطة من م .

لا يكون في نفسه كبيراً وفي ماهيته كبيراً أو يكون هناك صغيراً وكذلك الشبيه والمساوي .  
وأما القدرة والقوة ، والحس والعلم ، فيشبه أن لا يكون الأمر فيها هذا الأمر ، فإن  
ماهية الشيء الذي هو العلم ليس إنما يقال له علم بالقياس إلى العالم ، وإن كان لا يوجد  
إلا في العالم .

- وكذلك ماهية البياض والحمرة والجلوس ؛ وليس البياض إنما يقال له بياض بالقياس إلى  
الموضوع الذي هو له بياض ، وإن كان لا يوجد إلا فيما هو له بياض . وفرق بين أن يكون  
الشيء لا يوجد إلا أن يوجد شيء ، وبين أن تكون ماهيته مقولة بالقياس إلى شيء ؛ فإن العالم  
لا يوجد إلا بالباري ، وليست ماهيته مقولة بالقياس إلى الباري . وكذلك الثنائية لا توجد  
إلا بالوحدانية ، وليست ماهيتها مقولة بالقياس إلى الوحدانية . وليس الوجود والماهية  
شيئاً واحداً ، ولا اقتران الماهية بالماهية هو قول الماهية بالقياس إلى الماهية ، بل كون  
الماهية بالقياس أن تكون الماهية هي حقيقة الوجود مقارناً للمقارن على الحالة القارنة .  
فبعض هذه الأمور المحدودة ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، كالكبير والصغير ؛  
وبعضها تجعل كذلك إذا أخذت مع النسبة كالبياض : فإنه إذا أخذ من حيث هو  
في الأبيض كان مضافاً ، كما لو سمي كونه من حيث هو في الأبيض جسماً ، كان الجسم  
ماهية مقولة بالقياس إلى الشيء الذي له البياض .

١٥

- فقد علمت أن بعض ما عددناه في المضاف ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ؛ وبعضه  
يقال بالقياس إلى غيره بنسبة تلحق ماهيته ، فليأخذ تكون مقولة بالقياس إلى غيرها ،  
وكان ذلك الإلحاق يجعل له ماهية أخرى متقررة بنفسها فالأمر المضافة هي أمثال هذه ؛  
وقد توجد فيها مضادة كالفضيلة والخسيسة التي كل واحد منهما قد تصح له إضافة إلى  
موضوعه . ولكن ليس كل مضاي يقبل ذلك ، فإنه لا ضد للضعفين ، ولا للزايدين جزءاً .

٢٠

(١) وفي ماهيته كبيراً أو : وأن س || والمساوي : المساوي م || (٢) القدرة والقوة : القوة  
والقادة س ، سا (٣) وليس : وليس عا || (٧-٨) إلى شيء... بالباري : ساقطة من س ||  
(٨) بالباري : سبحاته وتعالى سا || (١١) بالقياس أن تكون الماهية : ساقطة من ع ||  
(١٢) ماهياتها : فهاياتها || (١٣) كذلك : ذلك || (١٨) وكان : فكان د ، س ، ع ||  
له : لها عا (١٩) فيها : منها ع || التي : اللتين ه || منها : منها ع ، م .

والقانون في ذلك هو أن المضاف مما يعرض للقولات جميعها ، فإن المضاف قد يكون في الجوهر كالأب والابن ، وقد يكون في الكم كالكبير والصغير ، وقد يكون في الكيف كالأسخن والأبرد ، وكالملكة وذى الملكة ، وقد يكون في المضاف نفسه كالأكبر إلى ما هو أقل كبراً ، وكالصديق الأصديق من صديق ، وقد يكون في الأين كالأعلى والأسفل ، وقد يكون في متى كالأقدم والأحدث ، وكذلك قد يكون في سائر ما يعرض للمضاف ما يعرض لمقولاته .  
فإن كانت الضعفية تعرض للكم ، وكان لامضادة للكم ، لم تعرض للضعفية مضادة . ولما كانت إضافة الفضيلة عارضة في الكيف ، وفي الكيف تضاد ، جاز أن يعرض لهذه الإضافة تضاد . وكذلك الحال في قبول الأشد والأضعف ، والأقل والأكثر .

وقد يُظن أن غير المساوي قد يكون أكثر وأقل ، لأن الكمية تكون أكثر وأقل كما أن الشبيه يكون أشد وأضعف ، لأن الكيفية تكون أشد وأضعف ، فنقول : أما غير المساوي فإنه في الحقيقة لا يكون أشد وأضعف ، ولكن قد يكون أبعد وأقرب ، فإن العشرة أبعد في المساواة للثلاثة من التسعة . والسبب في الأمرين — أعني المحال والممكن — ما ذكرناه من أن الكم لا يكون أشد وأضعف ، لا بالقياس إلى نفسه ، ولا بالقياس إلى حال غيره عند نفس ذلك الغير ، فإنه لا تكون عشرة أشد عشرية من تسعة تسعية ، كما يكون بياض أشد أبيضاضاً من سواد أسوداداً ، وإن كان قد يكون عدد أكثر زيادة على عدد من عدد ، كما بينا . فعلى ذلك يكون غير مساوٍ أقرب من غير مساوٍ آخر ، وأما في أنه غير مساوٍ ، فلا يقبل زيادة ولا نقصاناً .

ومن خواص المضافات أنها كلها يرجع بعضها على بعض بالتكافؤ ، وينعكس بعضها على بعض ، ووجه ذلك الرجوع مخالف لوجه رجوع الحمل على الوضع ، ولأنحاء أخرى من الرجوع . والعكس تأتيك من ذى قبل . وذلك لأن الوضع ههنا قد يكون من أحد

- (١) جميعها : جميعاً ، ط ، ن ، أجمع هـ || (٣) والأبرد : وكالأبرد ما || وذى : إلى ذى ما ||  
كبراً : كبره || (٥) وكذلك قد : وقدى || (٦—٧) الضعفية ... كانت : ساقطة من ي ||  
(٧) وفي الكيف تضاد : ساقطة من د ، سا ، م ، ي || (٨) الإضافة : الفضيلة إضافة هـ || (١٠) أشد  
أضعف : أضعف وأشدب ، س || (١٢) العشرة أبعد : للعشرة ع || للثلاثة : — أبعد ع ||  
(١٣) بالقياس : في القياس ط ، م ، ي || (١٤) أشد : ساقطة من س || (١٧) زيادة : ساقطة من م ||  
(١٨) على : إلى س || (١٨—١٩) بعضها على بعض : ساقطة من س || (٢٠) قد : ساقطة من د ،  
ع ، ط ، م ، ن ، هـ ، ي || من : ساقطة من م .



الطرفين مكرراً ، والحمل يكون من الثاني ، فإذا عكست صار الحمل وضعاً وقد ألحق به مثل ذلك التكرير في جانبه ، وصار الوضع حملاً وقد حذف عنه التكرير ، فتقول : إن العبد عبد للمولى ، ثم تقول : والمولى مولى للعبد ، فتكرر العبد في الأول والمولى في الثاني . وفي بعض الأمور تحتاج إلى أن تلحق بالطرف المحمول محمولاً شيئاً زائداً لا يلحقه وهو موضوع ، كإلحاقك اللام بالمولى والعبد ههنا ، بل إلحاقك ما تلحقه حين تقول : الحس حس بالمحسوس ، والمحسوس محسوس بالحس . وفي بعض المواضع لا تحتاج إلى ذلك ، كما تقول : إن الأب أب الابن ، والابن ابن الأب . وسواء قلت ذلك لفظاً أو لم تقل فإنك تعمله معنى : فأنت تأخذ المحمول على أنه منسوب إليه سواء ألحقت به اللفظ الدل على ذلك ، أو لم تلحق ، ولم تأخذه على هذا الوجه بعينه حين تضعه .

- ١٠ وأما سائر العكوس التي ستأتيك في مواضعها فتخالف الذي للضاف في ذلك كله ؛ لكن في هذا التكافؤ شرط يجب أن يراعى ، وذلك أن الإضافة إذا لم تقع على التعادل ، لم يجب هذا التكافؤ ، ووقوعها على التعادل هو أن تقع إلى الشيء الذي إليه الإضافة أولاً وبالذات ، فإنها إن وقعت إلى موضوعه ، أو إلى أمرٍ يعرض له ، أو إلى جلسه ، أو إلى نوعه لم تقع الإضافة متكافئة . فإنك إذا قلت إن الرأس رأس للإنسان أو للحيوان ، أو الرأس رأس لدى مشى ، أو الرأس رأس للشاء ، وكذلك الجناح جناح للطائر والسكان ١٥ سكان للسفينة لم يمكنك أن ترجع فتقول : والإنسان والحيوان أو ذو مشى أو المشاء هو إنسان أو حيوان أو ذو مشى أو مشاء بالقياس إلى الرأس ، وكذلك لا تقول الطائر طائر بالقياس إلى الجناح ، والسفينة سفينة بالقياس إلى السكان ؛ وذلك لأن الرأس ليس معادل ما ذكرت بل معادله هو ذو الرأس ، فالرأس رأس لدى الرأس ، وكذلك الجناح

(٢) ذلك : هذا ط || في جانبه : ساقطة من ع || الولي : الولد د ، م ، ي || (٣) والمولى : المولى د ، ن || (٤) أن : ساقطة من م || كإلحاقك م : كإللاقات د ، ن || (٥) حين : حيث ع || (٧) الابن : لابن ما || قل : ساقطة من د || (٨) ولم : ولا ع ، ي || (٩) تأخذه : تأخذ د || (١١) تقع : تقطع سا || (١٢) إلى : على ع ، ي || التي : ساقطة من د ، سا || (١٣) وبالذات : بالذات ع ، ي || (١٤ — ١٥) أو الرأس رأس لدى مشى : ساقطة من ع ، ي || (١٦) والإنسان : الإنسان ه || والحيوان : أو الحيوان س || (١٧ — ١٨) الرأس ... بالقياس إلى : ساقطة من م || (١٨) لأن : أن ه || (١٩) ذو : ساقطة من ع .



جناح لدى الجناح، وكذلك السكان سكان لدى السكان. وأما ما ذكرت فهو إما موضوع المضاف المعادل أو جنس موضوعه، أو جنس المضاف، أو عارض لموضوع المضاف. وإنما يعرض أكثر هذا في الموضع الذي لا تكون فيه الإضافة واقعة حيث الماهية مقولة بالقياس، بل حيث تجعل كذلك بنوع من النسبة، فيكون لا اسم للمضاف إليه من حيث هو مضاف إليه، بل إن كان كان من حيث هو موضوع للنسبة إليه أو من جهة أخرى. فذلك يجب أن يخترع لمثل هذا الشيء اسم بحسب النسبة. وإذا أشكل الأمر في تحصيل ما تقع إليه الإضافة بالتعادل، ممیزاً مما يقع إليه لا بالتعادل، فسبيلك أن تجمع أوصاف الشيء جميعاً. فأي تلك الأوصاف إذا وضعته ثابتاً ورفعت غيره جاز أن ترفعه أو لم يجر أمكنك أن تحفظ الإضافة، وإذا رفعت ووضعت غيره لم يمكنك حفظ الإضافة فهو الذي إليه التعادل، وما لم يكن كذلك فليس إليه التعادل. فإنك إذا رفعت من الشيء أنه حيوان وأنه إنسان وأنه مشاء وأنه ذو مشى كيف اتفق، وحفظت أنه ذو رأس، أمكنك أن تنسب إليه الرأس. وإذا رفعت أنه ذو رأس وحفظت أنه حيوان وأنه إنسان وأنه مشاء وأنه ذو مشى، لم يمكنك أن تضيف إليه الرأس.

## [ الفصل الرابع ]

### فصل (د)

#### في خواص المضاف

وما يرى في المشهور أنه يلزم المضافات كلها هو أنهما معاً في الوجود، أي أيهما وجد كان الآخر موجوداً، وأيهما عديم كان الآخر معدوماً، مثل الضعيف والنصف، ولكن قد لا يقع في بعض الأشياء تكافؤ في الوجود معاً من جهة أخرى، وذلك كالعلم والحس

(١) وكذلك السكان : والسكان د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، ي || (٢) جنس : جنسه سا ، م ||  
 (٣) فيه الإضافة : الإضافة فيه هـ (٤) بنوع : نوع م || لا اسم : الاسم دا || (٥) يل : ساقطة من سا ، م ، هـ || كان : ساقطة من من : سا ، م ، هـ ، ي || (٦) بالتعادل : ساقطة في من || (٧) جميعاً : جميعاً هـ ، م ، ي || (٨) وإذا : فإذا هـ ، م || (٩) المضافات : الإضافات ع || أي : إلى م .

أى الإدراك كان ليس القوتان المشاركتان لهما فى الاسم — فإن ذات هذا العلم فى جوهره يلزمه دائماً أن يكون مضافاً إلى المعلوم موجوداً معه ، وذات المعلوم فى جوهره لا يلزمه ذلك ، فإنه قد يوجد غير مضاف إلى العلم وإن كانا من حيث هما متضايفان بالفعل لا يتقدم أحدهما على الآخر . وليس الغرض ذلك ، بل الغرض أن أحد الذاتين لا يتفك من إضافة تلزمه توجب أن يكون معه مضافة أبداً ، وذات الآخر قد يوجد وليس بمتضايف .

وكذلك فتصور حال هذا الحس وأن ذاته لا يتفك عن لزوم الإضافة إياه ، وذات المحسوس يتفك ؛ ولا يجب أن لا يكون موجوداً حين لا يكون الحس موجوداً ، إذ يجوز أن لا يكون حساس موجوداً ، وتكون العناصر المحسوسة التى هى أوائل لتكوين الحيوانات وغيرها من الأجسام الأرضية موجودة . وأما أمور أخرى فتكون إما متكافئة فى اللزوم إن أخذت متضايفات ، وإما غير متكافئة فى اللزوم إن أخذت ذوات . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضوع . وأما الوجه الذى تفهمه عليه الطائفة فوجه مختل . وأما المثال فى جنبه العلم فالمشهور ما أوردوه من أمر المربع المساوى للدائرة ، فإن العلم به لم يوجد إلى هذه الغاية ، لكنه موجود . فخرى أن نبحث عن هذا حقيقة البحث فنقول : إن لقائل أن يقول إن هذا القول مجازف فيه ، وذلك أنه ليس يجب أن يكون كل علم بإزاء معلوم موجود ، فمن العلم التصور ، وقد تتصور أمور ليس يجب لها الوجود ، كالكرة المحيطة بذات عشرين قاعدة مثلثات ، فإننا نتصور مثل هذه حق التصور ولا نحتاجنا ذلك

( ١ ) أى : إلى من || الإدراك كان : الإدراكين هـ || هذا : ساقطة من من || جوهره : + قد ع هـ || ( ٢ ) العلم : المعلوم سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || ( ٤ ) الآخر : ساقطة من سا || من : عن من || ( ٦ ) فتصور : يتصور عا || حال : قول من || الحس : الجنس د || وأن : فإن سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || ( ٧ ) موجودا : موجود ب || إذ يجوز : إذ لا يجوز عا ؛ ويجوز ع || ( ٨ ) يكون : + حيوان عا هـ || محساس : حساسا من || هى : ساقطة من من || ( ١٠ ) غير متكافئة فى اللزوم : متكافئة فى غير اللزوم م || ذوات : ذواتا عا هـ || فهكذا : وهكذا عا هـ || ( ١١ ) تفهمه : تفهم من ، م ، ن ، هـ ، ي || عليه : هذه هـ || الطاقة : + فهو سا || فوجه : وجه ب ، م ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || مختل : مختل ن || وأما : فأما ب ، م || ( ١٢ ) فإن : ساقطة من هـ || ( ١٣ ) لكنه : + هو ب ، م || أخرى : لحقين سا ؛ + بناد ، ن ، هـ || ( ١٤ ) فيه : ساقطة من سا ، م ، ن || أنه : لأن د || كل : لك سا ، عا ، م ، ي .

إلى أن نجعل لها وجوداً في الأعيان . وبالجمل لا يحوجنا ذلك إلى أن نجعل لها وجوداً غير الذي في الذهن . وهذا الذي في الذهن فهو العلم نفسه ، وإنما بحثنا عن علم مضاف إلى مضاف له ، والمضاييف شيء ثان .

وأيضاً فإن في المعلومات بحسب التصديق أشياء كثيرة من جملة المضافات لا وجود لها في الأعيان إلا بإمكان ، والإمكان غير الوجود ، وذلك مثل قولنا : إذا أخرج عن شكل كذا خط، منحني كذا في جنب خط كذا ، لم يزل يتقارب الخطان ولا يلتقيان ، فإن هذا لا وجود له أيضاً إلا في الذهن .

وهذا المثال الذي أوردوه ، وهو حال المربع المساوي للدائرة — الذي يجعلونه موجوداً وإن لم يعلم — فهو مثال أشد إشكالاً من الدعوى . فليت شعراً أين وجوده ! فإنه إن كان له وجود في الذهن فيجب أن يكون معلوماً ، وإن كان له في الأعيان وجود حاصل ، فبأي دليل عرفوا ذلك ؟ ومن حديثهم به ؟ وإن عتوا أنه ممكن أن يوجد ، فذلك أمر بالقوة ، كما أن العلم به أيضاً ممكن أن يوجد . فنقول لمن قال هذا وسأله : إنه ليس يمكنك وانت منطقي أن تتحقق هذه الأحوال كنه التحقيق ، وإنما كان غرضنا فيما أوردناه أن تعلم أنه يمكن أن يكون لذات أحد المتضاييفين وجود لا يتفك من الإضافة إلى الآخر ، وليس الآخر بمكافئ له في ذلك . فإن كان علم تصوري أو تصديقي ليس مضاييفا إلى شيء آخر ، فليس هو من جملة المضاييفات التي نذكرها . فإذا لم يكن من جملة ما ذكرناه ، لم ينتقض به ما قلناه ، بل جعلنا مثالنا الذي نعتمده من الشيء الذي لا يكون علماً إلا وهو مضاف ، وذلك مثل علمنا بأن الفلك موجود متحركاً على الاستدارة . وهذا العلم

(١) نجعل : جعل م || لها : له ساء ع ، ما م ، ن ، ه ، ي || ذلك : ساقطة من ما ||

وجوداً ... لها : ساقطة من م ، ع ، ي || لها : له ساء ع ، ما م ، ن ، ه ، ي ||

(٢) فهو : هو ساء ع ، ي || (٤) في : من م || (٥) بإمكان : بالمكان د ، ن ، ه ،

بلا مكان ما || والإمكان : ولا مكان ه || (٥) قولنا : + أنه ه || عن : في ع ، ما ه ،

(٨) المربع : التريج د || الذي : ساقطة من ما || (٩) شعراً : شعري ه || فإنه إن : فإن د

(١٣) هذه : ساقطة من ي || كنه : لكه م || التحقيق : التحق ه || وإنما : وإن م ||

(١٤) أن : أنه ع || لذات أحد : لذات واحد د || من : في ه || (١٦) المضاييفات :

المتضاييفات م || (١٧) من : هو ه || (١٨) متحركاً : متحرك د ، ن .

هو في الجملة التي ذكرناها ، والشرط الذي أشرنا إليه ؛ وإن كان لما أوردناه قبل مثالاً  
بضاييف في الذهن أو خارج الذهن ، وكان مكافيه في الوجود معاً ، فليس ذلك أيضاً مما  
ينقض به ما قلناه . فإننا لم نقل : ولا شيء من المتضاييفات متكافئ في الوجود معاً ، بل  
قلنا : إن أكثرها كذلك . وأما أمر المربع والدائرة فليس يتغير بما زعم فيه غرضنا ، وذلك  
لأنه إن كان لهذا المربع إمكان وجود فلا يستحيل فرضه موجوداً ، وليس فرضه موجوداً  
يوجب أن يكون العلم به حاصلًا . بل يجوز أن يكون هذا المربع موجوداً ونحن على جملتنا  
من الجهل به ؛ فبين أن جميع ما أورد من هذه الطعون لا يفسد الغرض الذي نؤمده . فإ  
علينا من غير ذلك ، وما حاجتنا إلى أن نتكلف في المنطق علماً غير المنطق ليس من شأن  
المنطق أن يتحقق كنه التحقيق .

ويجب أن تعلم أن المتضاييفين من حيث يتضاييفان بالفعل تضاييفاً على التعادل فهما  
معاً ؛ إذ الشيء إنما يقال ما هيته بالقياس إلى شيء يكون معه . وأما إذا أخذ أحدهما  
بالفعل والآخر بالقوة ، فقد زال التعادل . لكن على هذا إشكال ، وهو أن لقائل أن  
يقول : إن المتقدم في الزمان مقول بالقياس إلى المتأخر ، فلا بد من أن تكون بينهما  
إضافة بالفعل ، ولا تضاد ، فهما موجودان معاً .

وأيضاً فإننا نعلم أن القيامة ستكون ، والقيامة معدومة غير موجودة ، والعلم بها موجود ،  
ولا بد أن تقع بينهما إضافة بالفعل ، ولا تضاد ، فهما معاً ، فنقول : أما الشك المورد  
من جهة المتقدم والمتأخر فإنه ينحل بأن نقول : إن هذا المعنى يعتبر من وجهين :  
أحدهما بحسب الذهن مطلقاً ، والآخر بحسب الوجود مستنداً إلى الذهن . أما بحسب  
الذهن فإن يحضر الذهن الزمانين معاً في الوهم ، فيجد أحدهما متقدماً والآخر

(١) في : على ما ، هـ || ذكرناها : ذكرناه ما || (٢) يضاييف : د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ي ؛ مضاييف : هـ ||  
في الذهن : للذهن ما || مكافيه : يكافيه س ، ع ، ع ، ع ، هـ || (٣) فإننا : فإذا ع ؛ وإذا ع ||  
ولا : فلا سا || (٤) زعم فيه : زعمت ع || (٦) ونحن : أو نحن ع || جملتنا : غاية ع || (٧) فيبين :  
فيبين م ، ن || الطعون : الطعن ع || (٨) علينا : علينا م || (٩) التحقيق : التحقيق  
د ، س ، سا ، م ، ن || (١٠) المتضاييفين : المتضاييفات ع || حيث : هـ ، د ، ن || على : ساقطة  
من ع ، هـ || (١٢) أن : ساقطة من سا || (١٤) موجودان : موجودين د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ،  
هـ ، ي || (١٦) . ولا بد : فلا بد س || (١٦) أما : إن م || (١٧) بأن : أن ما .



متأخراً ، فيكون قد حصل جميعاً في الذهن ؛ أو يكون أحد الزمانين كيوم من الأيام حاضراً في الوجود والذهن ، فيضيف الذهن إليه زماناً يعقله مستقبلاً ، فيحكم حينئذ بينهما بتقدم ، لأنه قد أحضرهما معاً .

وأما الوجه الآخر فهو أن الزمان المتقدم إذا كان موجوداً ، فوجود من الآخر أنه ليس هو ، ويمكن أن يوجد إمكاناً يؤدي إلى وجوب ، وهذا كونه متأخراً . وهذا الوصف للزمان الثاني موجود في الذهن عند وجود الزمان المتقدم . وإذا وجد المتأخر فإنه موجود في الذهن حينئذ أن الزمان الثاني ليس موجوداً ، ونسبته إلى الذهن نسبة شيء كان موجوداً فقيد . وهذا أيضاً أمر موجود مع وجود الزمان المتأخر . فأما نسبة المتأخر إلى المتقدم على وجه آخر غير ما ذكرناه فلا وجود له في الأمور ، لكن في الذهن نقط ، لأن كل زمان وجد فلا يكون — من حيث هو موجود — لا متقدماً ولا متأخراً ، ولا مضافاً إلى شيء من الأزمنة ، وإلا لكان مضافاً إلى أشياء بلا نهاية في وقت واحد ، وكانت هناك إضافات لا نهاية لها موجودة بالفعل ؛ بل هو في نفسه بحيث إذا عقل وعقل الآخر حكم العقل عليه بأنه متأخر عن أمر موجود في الذهن .

وأما العلم بالقيامة ، فإنه إنما هو في حكم سيكون ، فإن العلم بها أنها ستكون علم بحال من أحوالها موجود في الذهن مع وجود العلم بأنها هي ستكون لا عندما تكون ، بل قبل ذلك عندما هي معدومة في الأعيان موجودة في النفس . وأما تصور ماهية القيامة مجردة فإنه غير مضاف إلى شيء في الوجود من حيث هو تصور .

واعلم أن جميع أمثال هذه إضافات إنما تتقرر في الوهم ، والمتضايقات فيها أيضاً إنما تكون متضايقات في الوهم . والبيان المستقصى لهذا إنما هو في العلوم الحقيقية ؛ لكن قوماً من المتكلفين أجابوا في شبهة تكافؤ العلم والمعلوم فقالوا : إن الذي قيل من أن المعلوم قد توجد ذاته والعلم به لا يكون ، قول غير حق ؛ فإن ههنا علماً موجوداً بكل شيء وجوداً

(٤) فوجود : فهو موجود ع || (٦) الثاني : ساقطة من ع || (٨) فقيد : قد م || وجود : وجود ع || (٩ — ٨) المتأخر إلى المتقدم : المتقدم إلى المتأخر س || (١٠) فإن : بأن د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، ه ، ي || (١٤) فإنه إنما هو في حكم سيكون : ساقطة من د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، ه ، ي || (١٥) بأنها هي : فإنه إنما هو في حكم || (١٦) في الأعيان ... النفس : ساقطة من ع || القيامة : ساقطة من ع || (١٧) فإنه : فإنها س || (١٩) لهذا : بهذا د || (٢١) غير : ساقطة من ه .

- لا يتأخر عن الأشياء ، وهو علم الباري والملائكة ؛ ولم يعلموا أن هذا وإن كان حقاً ، فليس جواب المتشكك ، فإن المتشكك ليس يقول : إنه ولا شيء من المتضايفات لا يكون معاً ، ولا أيضاً يقول : إنه ولا شيء من العلم والمعلوم يكون معاً ؛ ولا يحتاج إلى ذلك ، فإن دعواه أنه ليس كل متضايفين يكونان معاً . وهذه الدعوى تصبح بمثال واحد يورده المتشكك في علم واحد فيقول : إن علمي بوجود العالم لا يصح أن يكون علماً وذاتاً ؛ والعالم غير موجود الذات ، ثم العالم قد يكون موجوداً في ذاته ، وليس علمي به بوجوده ؛ وكذلك إن لم يعتبر شرط الذات ؛ فإذا كان علمه بالعالم على هذه الصفة ، ولم يكن علم البتة غير هذا العلم الواحد إلا وهو موجود والعالم دائماً معاً ، لا العلم الذي أشار إليه فقط بل جميع العلوم ، فكان العالم قد يكون موجوداً وعلم ما من العلوم بوجوده ليس بموجود ، فالشبهة تكون قائمة ؛ فإن الشبهة لم ترد بسبب أن المعلوم قد يكون موجوداً ولا علم ألبتة ؛ بل هي شبهة أخرى ، وينبغي أن يرتاد لها حل آخر ، وأقله أن يقال : إن العالم حينئذ لا يكون مضافاً إلى هذا العلم إذ لا يكون معلوماً له .

## [ الفصل الخامس ]

### فصل في تحقيق المضاف

- الذي هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف بالذات وما هو عارض له الإضافة  
أو لازم وخواص المضاف الذي هو المقولة

- اعلم أنا إلى هذا الوقت إنما أخبرنا عن مضافات يطابقها الحد المذكور ، فبعضها كانت ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، وبعضها كانت قد تصير كذلك بخي من النسبة يلحقها . فنتظر هل الرسم المذكور هو رسم المقولة ، أو رسم معنى يصلح أن يقال إنه مضاف ، وليس هو نفس المقولة أو نوعاً من المقولة ، فنقول :

(٢) ولا : لا ، هـ || (٤) وهذه : وهذا ما || (٦) بوجود : موجود ما || (٨) فكان : وكان  
د ، س ، ع ، ما ، م ، ن ، هـ ، ي || (٩) فالشبهة : فإن الشبهة د || (١٠) لم : ما س || ترد : ترل سا ||  
(١٤) تحقيق : ساقطة من د || (١٧) اعلم : واعلم ما || إنما : أنا س || يطابقها : طابقها د ،  
سا ، ط ، م ، ن ، هـ ، ي || (١٩) أو رسم : أم رسم س ، ع || (٢٠) هو : هي ع || أو نوعاً :  
ولا نوعاً هـ .

إننا نعلم أن المقولات متباينة، وأنه لا يصلح أن تحمل مقولتان معاً على شيء واحد حمل الجنس حتى يكون الشيء الواحد يدخل من جهة ماهيته في مقولين ، وإن كان قد يدخل الشيء في مقولة بذاته ، وفي الآخر على سبيل العرض . وقد فرغنا فيما سلف عن هذا . ثم إن هذا الحد لا يمنع العقل مطابقتها أموراً تدخل في مقولات أخرى ، فإن الرأس قد يحتاج أن يكون بذاته جوهرًا حتى يكون رأساً ، كما يحتاج إلى أن يكون مقولة الماهية بالقياس إلى غيره حتى يكون رأساً ؛ فكلا الأمرين مقوم له من حيث هو رأس ، ليس أحدهما بالذات والآخر بالعرض . والرأس إنما يكون كذلك إذا أخذ رأساً دلي الإطلاق وكان على اعتبار الجوهر الثانية . وأما إذا أخذ مخصصاً على أنه هذا الرأس ، فإنه لا تقال ماهيته بالقياس إلى غيره حينئذ ؛ وذلك أنه بسبب أن ذاته قد تحس وتخيّل من غير أن يعلم الشيء الذي هو رأسه من حيث هو هذا الرأس ، والذي هو رأسه من حيث هو هذا الرأس فإنه هو هذا الإنسان . وأما إذا دل على أنه رأس شيء بجملة ، فليس ذلك له من حيث هو هذا الرأس ، بل من حيث هو رأس على الإطلاق . وكذلك لا يقال إن هذا الرأس رأس ما بالقياس إلى شيء ؛ بل إنه رأس على الإطلاق بالقياس إلى شيء . ويمكننا أن نقول : إن الرأس إنما هو رأس بالقياس إلى ذي الرأس ؛ ولا يمكننا أن نقول : إن هذه اليد إنما هي هذه اليد بالقياس إلى سقراط ، أو هذا الذي هو ذو رأس ، حتى لو رأيت هذه اليد منكشفة غير مستورة تتمثل في ذهنك ضرورة بإزائه ما هو بالقياس إليه وهو سقراط ، أو هذا ذو الرأس ، كما تتمثل هنالك ذو الرأس .

وأيضاً فإن بعض الأمور التي ذكرت قد كانت في ذواتها من مقولة الكيفية أيضاً ، مثل الملكة ؛ فإنها كيفية ، وقد قيلت بالقياس إلى غيرها بخير من أنحاء النسبة . وكذلك أمور أخرى من مقولات أخرى . فالرسم الأول لا يمنع من أن تكون ههنا أمور هي من

(١) يصلح : يصبح ع ا ه || (٢) يدخل : يدخل || من : في د ه س ع ا ه ن || (٣) الآخر : الأخرى د ه س ع ا ه || (٤) قد : ساقطة من ع ا ه (٨) ماهيته : ماهية د ه س ع ا ه م ن ه ع ي || (٩) أنه : ساقطة من س ع ا ه || (١٠) حيث : ساقطة من س || الرأس ... فإنه هو هذا : ساقطة من د || (١١) رأس : ساقطة من ب د ه س ع ا ه || (١٢) بل : بل ع ا ه يلام || وكذلك : ولذلك د ه س ع ا ه م ن ه ع ي || (١٣) شيء ... إلى : ساقطة من ع (١٤) هي : غير ه || أو هذا : وهذا د ه س ع ا ه || (١٥) ذو رأس : ذويه من ع ا ه س ع || ذو : الذوعا || الرأس : اليد ع ه || (١٦) تمثل : مثل ع || (١٨) قد : ساقطة من س ا ه || (١٩) من : ساقطة من د .

باب الجوهر وغيره داخله في المضاف . فليس هذا الحد إذن خدامقولة وإلا لاشترك في حد واحد أمور من مقولات شتى وإن لم يكن حداً لها ، بل إنما هو حد بحسب اسم معنى يسمها مقوم لما هيته يقال عليها . فإنه لا يجوز أن تكون الأمور التي جنسها الجوهر جنسها شيئاً غير الجوهر .

- هـ فيجب إذن أن تتأمل هذا الحد ، وتدارك خلافاً إن وقع فيه . والتدارك المشهور لهذا هو أن الأمور التي من المضاف هي التي الوجود لها هو أنها مضافة ؛ وهذا تدارك صحيح ، لكن بعض الناس يظن أن هذا بعينه هو الحد الأول ، وستعلم أنه ليس هو الأول عن قريب . ولو كان هو الأول ، لكان بالأول غنى عنه ، وخصوصاً والأول يدل على المعنى الذي يدل عليه دلالة واضحة لا يدل عليها هذا الثاني ، إن دل دلالةً بذلك الوضع . وظن بعضهم أن فيه بيان الدور : وهو أنه أخذ المضاف جزء حد لنفسه .

- والمشتغلون بهذا الشأن قد اجتهدوا في حل هذا الشك ، وقد قارب بعضهم الحل ، إلا أنه قد ذهب عنه ذهاباً يسيراً . ولكننا نقول : إن من الأشياء ما يكون جنسه أشهر عند الجمهور ، فيكون الاسم بحسب الوضع الأول موضوعاً لجنسه ، أو لما هو عنده كالجنس . ثم إن الخواص يحدون معنى نوعياً تحت ، أو ما هو كالنوع تحت ، فينقلون اسم الجنس إليه لملاءمة توجبه ، وقد تجد مثل هذا كثيراً ، أعني أنك تجد أموراً نقل إليها أسماء حُرِّفت عن دلالة الوضع الأول ، بل تجد لنفس ما أو ماناً إليه من جريان المادة ينقل الاسم عن الجنس إلى النوع أمثلة كثيرة ، من جعلتها أن الجمهور قد كانوا يرون أن كل شيء توهم فهو إما غير ممتنع ، وجعلوا اسم الممكن مرادفاً أو كالمرداف لقولهم : غير الممتنع فقالوا : إن كل موجود إما ممتنع وإما ممكن ؛ ولما فصل الخواص حال ما ليس بممتنع الوجود وجدوا بعضه واجب ، وبعضه غير واجب الوجود ، وكلاهما يشتركان في أنه

- (١) فليس : وليس ع || (١) لاشترك : لاشترك سا || (٤) شيئاً : شيء ب ، د ، ع ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي ، من سا || (٥) والتدارك : التدارك سا || (٦) هو : هي ع || (٧) لكن : ولكن سا || يظن : ساقطة من د || (٨ - ٩) على المعنى الذي يدل : ساقطة من سا ، م ، ي || (١٠) وظن بعضهم : وبعضهم ظن هـ || (١١) والمشتغلون : المشتغلون د || (١٢) ذهاباً يسيراً : ساقطة من ع || (١٣) أولاً ، والماع || (١٤) تحت : ساقطة من س || ما : معنى هـ || كالنوع : كالنوع ع || (١٦) عن : من سا ، م ، ي || (١٧) عن الجنس إلى : غير الجنس في م || (١٨) توهم : توهم د ، م ، ي ؛ توهم ع ، ما ، هـ ؛ متوهم سا || وجعلوا : جعلنا م || اسم : الاسم ع || (١٩) فصل : تأمل ع || ممتنع : ممتنع م .



يمكن بهذا المعنى ؛ أى بمعنى غير الممتنع . ثم وجدوا فى الأمور ما ليس بواجب الوجود ولا ممتنع ؛ ولا يمتنع وجوده ولا عدمه ؛ فيمكن وجوده وعدمه ؛ ونخصوه باسم الممكن من حيث هو غير ضرورى ؛ وأخرجوا الواجب عن دلالة هذا الوضع الثانى ؛ ونقلوا اسم ما هو كالجنس إلى ما هو كالتنوع .

وكذلك أيضاً الحال فى المضاف، فإن اسم المضاف كان مقولاً فى الوضع الأول عند الفلاسفة على المعنى المذكور، وهو أنه ما يقال ماهيته على الصفة المذكورة من غير اعتبار أن له وجوداً غير ذلك ، أو ليس له وجود غير ذلك ، حتى كان الشيء إذا كان من الجوهر أو من الكيفية ثم لحقته نسبة ، واعتبر من جهة نسبته، فكان من حيث هو كذلك مقول الماهية بالقياس إلى غيره، فكان من المضاف وله ماهية مخصوصة ليست يقال بالقياس، وكان إذا كان الشيء كالأبوة والبنوة فكانت ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره وإن لم يكن له وجود آخر وماهية أخرى كان أيضاً من المضاف ، فكان المضاف يقع على المعنيين جميعاً وقوعاً يحده، وإن لم يكن لهما جميعاً جنساً. فليس كل ما يحمل بالمعنى على مقولتين أو على شيئين من مقولتين، أو شيئين من مقولة واحدة فهو جنس للمقولتين، فإنك قد عرفت هذا وتحققته. وإذا كان كذلك فعنى المضاف المأخوذ فى الحد هو هذا المعنى العام، ومعنى المضاف المحدود هو هذا المعنى الخاص؛ فكما أن الحد إذا حد الممكن الحقيقي فقال: إن الممكن الحقيقي هو الذى يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون ، لا يكون قوله مدخولاً ، من جهة أنه أخذ الشيء فى بيان نفسه ، لأنه لم يرد بالممكن المأخوذ فى الحد إلا المعنى الجنسى الذى هو بمعنى غير ممتنع. فلذلك إذا قال : إن المضاف الحقيقى الذى يحده على أنه أحد العشرة هو الذى ماهيته ووجوده أنه مضاف، وعنى أنه الذى وجوده وماهيته هو أنه مقول الماهية بالقياس،

- (١) بهذا : لهذا د || بمعنى : معنى د ، سا ، ن ، ه ؛ يعنى م || وجدوا : وحداد || فى : من ما ||  
 (٢) ولا : أو مالا ع ؛ فلا ه || يمتنع : يمتنع م || نخصوه : ونخصوه سا || (٥) فى المضاف : ساقطة  
 من م ؛ فى الحال المضاف د || (٨) ثم : ساقطة من د || واعتبر : فاعتبر د ، سا ، ع ، عا ، م ||  
 مقول : مقولة م || (١٠) وكان : كان عا ؛ فكان م || إذا : وإذا عا || الشيء : ه ؛ أيضاً ع ،  
 ها ، ن ، ه || كالأبوة والبنوة : كالابن والبنوة ن ؛ كالبنوة والابن ه || (١١) جميعاً : ساقطة من م  
 (١٢) مقولتين : مقولين م || على : ساقطة من م || (١٣) وتحققته : وتحقيقه ع || (١٥) إذا حد :  
 ساقطة من سا || (١٦) لا يكون : ساقطة من د ، م ، عا || (١٧) الذى : ساقطة من م ||  
 (١٨) إذا : إذا د ، ه || المضاف : المعنى ع || يحده : حده ه || (١٩) وعنى : وعن م .

وليس له وجود غيره ، لم يكن أخذ المحدود في حده أو المرسوم في رسمه ، فيكون هذا من جملة المخصصات التي إنما تخصص بالحاق شرط التجربة بطبيعة عامها ؛ فإنه إذا كانت طبيعة الجنس من حيث هي طبيعة الجنس صالحة لأن يلحق بها معنى وأن لا يلحق ، وليس يجب لها أحدهما ، وكانت إذا ألحق بها شرط وجود ذلك المعنى تخصصت ، فإنها إذا ألحق بها شرط عدم ذلك المعنى تخصصت .

٥

ولست أعني بالجنس ههنا وبالنوع الجنس والتويع الحقيقيين ، بل الخاص والعام . فإذا كان حد المضاف الذي هو المقولة هو هذا الحد ، فالرأس لا يكون مضافاً بالمعنى الذي للمقولة ، إذ ليس يكون وجوده أنه مضاف فقط ، بل وجود آخر قد لحقه هذا المعنى . وكذلك العلم ، فإنه صورة وكيفية متقررة في النفس ، لكنها يلزمها إضافة ما ، ولها وجود خاص من حيث هي صورة للنفس . وكذلك الضعف فإنه يكون صورة في النفس عدداً أو كماً وتعرض له نسبة .

١٠

ولكن لقائل أن يقول : إنكم قد منعم أن يكون المشتق اسمه من الأعراض البسيطة مقولة كالأبيض ، ومعناه شيء ذو بياض من غير زيادة ، ثم لاشك في أنه يجب أن يكون المضاف . فالمعنى الأول يفهم منه أنه شيء ذو إضافة من غير تخصيص ، ولا شك على تلك الأصول أنه إذا كان هذا المفهوم لم يمكن أن يكون مقولة أو نوعاً من المقولة . ثم المضاف الذي يجعلونه مقولة فهو أيضاً شيء ذو إضافة ، لأنه شيء مقول ماديته بالقياس إلى غيره ؛ وإذا كان كذلك فقد شارك هذا المضاف الذي هو المقولة المضاف الذي ليس هو المقولة ، فلا يكون بينهما فرق .

١٥

وأما الشبهة فهو أمر لا ينفك عنه المضاف الذي هو المقولة ، ولا يمكن أن يسلب عنه ، فلا يمكنك أن تقول : إن الوجود الخاص ، الذي ليس به ما ليس بمقولة مضافاً ،

٢٠

( ٢ ) تخصص : تحقق بتخصص د || عامها : عامة ع || ( ٣ ) من حيث ... الجنس : ساقطة من ع ||  
( ٤ ) وليس : ليس ه || ( ٥ ) فإنها : فانه ه ؛ + كذلك ه || ( ٦ ) الجنس والنوع : النوع والجنس س || ؛ فإذا : وإذا سا || ( ١٠ ) للنفس : النفس د ، س ، سا ، عام ، م ، ي ؛ في النفس ن || صورة في النفس : ساقطة من د ، سا ، ع ، ط ، م ، في ، ه ، ي || ( ١٢ ) لقائل أن يقول : لسائل أن يسأل ريقول ط ، ه || ( ١٤ ) فالمعنى : بالمعنى د ، سا ، ع ، عام ، م ، ن ، ه ، ي || ( ١٥ ) يكون مقولة : يكون له مقولة نج ، د ، سا ، م ، ن ، ه ، ي || ( ١٦ ) المضاف : للضاف م || ( ١٩ ) ولا : فلا سا ، ي || ( ٢٠ ) فلا : ولا ع ، ه ، ي || الوجود : وجوده ع . .

هو أنه شيء ؛ فإن الشيء لا ينفك عنه أيضا ما لا يجعل له وجوداً خاصاً غير كونه مضافاً ؛ بل الوجود الخاص إنما نغني به وجوداً أخص من الشيئية ، ووجوداً من جملة أنحاء الوجود التي تخص الأشياء دون الأمر المشترك لجميع المقولات . فنقول في جواب ذلك : إنه ولا سواء ، فإن الشيئية المحمولة على المضاف الحقيقي هي الشيئية التي تخصبها الوجود الذي للمضاف من حيث هو مضاف ، وأما الشيئية المحمولة على المعنى الآخر فإن تخصبها وجود آخر ، فإن الشيء ذا الإضافة إذا خصصت شيئته صار به جوهرًا أو كيفًا أو شيئًا آخر . وأما شيئية الإضافة فهي الإضافة ، فشيئية ذي الإضافة تقتضي لذلك الشيء حقيقة غير التي هو بها مضاف ؛ ولا كذلك شيئية الإضافة .

وإذا قلنا : إن المضاف الذي من المقولة هو الشيء الذي ليس له وجود إلا الوجود الذي هو به مضاف ، فاسمنا نغني به الوجود العام ، بل نحواً من الوجود مخصصاً للعام ليس هو التخصيص بكونه إضافة فقط ، قد يتخصص تخصيصاً في أنه إضافة . والأيض أيضاً ليس تخصبه عن الشيئية أن تخصص شيئته بأنه شيء ذو بياض فقط ، بل شيء له نسبة خاصة إلى البياض ، لا تتم شيئته بالفعل إلا أن يلحقه أن يكون في نفسه جوهرًا جسمانيًا ، فيكون الفرق أن أحدهما شيء يتقوم بأنه مقول الماهية بالقياس ، وأنه مخصص بن قبيل ذلك ، ولا يتخصص بغيره وهو المقولة . والآخر أن شيئته تتقوم بوجود خاص وحقيقة خاصة تلحقها الإضافة ، وليس من قبيل الإضافة ؛ وهذا هو الذي ليس بمقولة . ولأجل هذا الفرق ما كان أحدهما مقولة ، ولم يكن الآخر مقولة ، ولا جاريًا مجراها إلا بمجرد أنه شيء له إضافة . فقد انحل هذا الشك . فإذا كان المضاف لا وجود له إلا أنه مضاف ، فيلزم أن يكون إذا حصل أحد طرفيه تحصيلًا كان الآخر محصلًا بسببه ، حتى

(١) هو : وهو سا || (٤) ولا : لا د ، ن || المضاف : المعنى ع || تخصبها : تخصبها  
س ، م ، ن ، هـ || (٦) ذا : ذرع ، عا || صار : صارت عا || كيفا : كيفا م || (٧) لذلك :  
كذلك م || الشيء : ساقطة من م ، ن ، هـ || (٩) المضاف : ساقطة من م || الذي : هـ . هو  
هو : وهو عا || (١٠) للعام : العلم م || (١١) قد : ساقطة من عا ، سا ، م || إضافة : هـ . التخصيص  
يكونه إضافة عا || (١٢) تخصبه : يخصه عا || من : من م || (١٣) بالفعل : ساقطة من د ، م ||  
(١٥) يتخصص : يخص م || (١٦) خاصة : خاصة سا || (١٨) فإذا : وإذا ع ، ن ، هـ ||  
أنه : بأنه د ، س ، ن ، ي || (١٩) قلزم : قلزم عا ، م .



إذا قلت : ضعف مطلقاً من غير تحصيل تمثل لك بإزائه نصف من غير تحصيل ، وإذا قلت : ضعف هو أربعة ، تمثل لك بإزائه نصف هو اثنان .

وقولنا : "تحصيل المضاف" لفظ نفهم منه معنى . ويجب أن تقدم قبل بيان ذلك مقدمة فنقول : إن المضاف ليس له وجود مفرد ، بل وجوده أن يكون أمراً لاحقاً للأشياء وتخصيصه بتخصيص هذا الحق . والتخصيص بهذا الحق يفهم على وجهين : أحدهما ٥ أن يؤخذ المالحق والإضافة معاً ، فذلك من مقولة ومقولة ، ليس المقولة ، بل هو مركب من مقولة ومقولة ، والآخر أن تؤخذ الإضافة مقروناً بها النحو من ذلك الحق الخاص العقلي ، ويؤخذان جميعاً كعارض واحد للمحق ، وهذا هو تنويع الإضافة وتحصيله ، فإن المشابهة مثلاً موافقة ما في الكيفية ، والموافقة في الكيفية غير الكيف الموافق ، فالكيف الموافق ليس هو إضافة ، بل هو شيء ذو إضافة . ١٠

وأما الموافقة منسوبة إلى الكيفية فهي نوع من المضاف ، مثل المساواة التي هي موافقة في الكمية ، والمماثلة التي هي موافقة في النوع . فإذا كان التحصيل في المضاف إنما يمكن حيث يكون المضاف أولاً غير محصل فتكون إضافة مأخوذة بمعنى أعم ، إذ لا بد من أمر تفرض له أو إليه الإضافة ، ثم إذا تحصل فإنما يتحصل لا محالة بتحصيل ذلك المعنى . ولو كان المعنى بحالة لكانت الإضافة بحالها . وإذا كان المضاف قد تحصل فليس تحصيله ١٥ بإزاء الأمر الذي كان أولاً ، وهو كما كان أولاً ، ومثال ذلك أنا إذا أخذنا أولاً ضعفا عددياً على الإطلاق ، فهو بإزاء النصف العددي على الإطلاق ، فإذا حصل العدد الذي هو الضعف حتى صارت الضعفية محصلة فلا يثبت الجانب الآخر على حاله ، فإن إطلاق

- ( ١ ) نصف : ضعف س ، ع ، ط ، ن || وإذا : إذا م || ( ٢ ) ضعف : + مطلقاً من غير تحصيل .  
 د || هو : + أربعة د || ( ٤ ) مفرد : مفرد د ، مفرد م || يكون : ساقطة من د ||  
 ( ٥ ) بتخصيص : بتخصيص د || ( ٦ ) المالحق : الحق سا ، هـ من مقولة ومقولة : ساقطة من ع ، ط  
 ( ٨ ) العقلي : بالعقل ع || كعارض : عارض سا || ( ٩ ) غير : على س || فالكيف :  
 والكيف هـ || ( ١٠ ) هو : ساقطة من د ، هـ || شيء : شيئاً هـ || ( ١١ ) فني : فهو ب ، د ،  
 س ، سا ، هـ || ( ١٢ ) يمكن : يكون د || ( ١٣ ) المضاف : المضاف د ، ن || بمعنى : المعنى م ||  
 أمر : معنى د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ ، ي || ( ١٤ ) تفرض : يعرض هـ || ( ١٤ ) يتحصل :  
 تحصيل المعنى : ساقطة من د || ( ١٥ ) لكانت : لكان ن || وإذا : إذا سا || تحصيله :  
 تحصل هـ ، هـ || ( ١٦ ) بإزاء : بأن هـ || وهو كما كان أولاً : ساقطة من د || ومثال : مثال ن ||  
 ( ١٧ ) عددياً : عدداً م .



ذلك الجانب ، أعني النصفية كان إنما يكون بإزاء إطلاق هذا الجانب أعني الضعفية ؛  
غير محصل . فإذا قد تحصل فيمن ذلك أن الآخر قد تحصل ؛ فإنه إذا تحصل الشيء الذي  
هو الضعف تحصل لا محالة الشيء الذي هذا ضعفه ، إذ ليس يجوز أن يكون كل شيء  
ضعفا لكل شيء من حيث هو ضعف محصل ، فأى المضافين عرف بالتحصيل عرف  
الآخر به ، فإن كان التحصيل لم يطرأ عليه من حيث تحصل بها الإضافة بل من حيث  
يحصل الموضوع وترك الإضافة بحالها ، فإن المضاف المقابل لا يتحصل ؛ وذلك لأن  
طبيعة الإضافة لم تحصل بل موضوعها . وليس إذا كانت الإضافة لا يتحصل إلا بموضوعها  
يجب أن يكون كلما تحصل موضوعها تحصلت الإضافة ؛ ومثال هذا أنه إذا كانت الرأسية  
إضافة عارضة لعضو ما ، وكان قياسه إلى ذى الرأس فيحصل هذا العضو من حيث هو  
جوهر ؛ وكان هذا الرأس قد دخل التخصيص جوهره ولم يدخل التخصيص إضافته ؛  
لم يلزم أن يكون إذا عرف هذا الرأس من حيث هو هذا الجوهر محصلا ، أن يعرف من  
ذلك أنه رأس ، لأن الرأسية تركت بحالها ، ولم تحصل من حيث العقل بل من حيث  
الحس ؛ فلم يلزم أن يكون للعقل سبيل إلى تحصيل الثانى ؛ إذ لم يتحصل له الأول ؛  
والحس لا سبيل له إلى إدراك ثان غير حاضر عند الحس بسبب أول حاضر عند الحس .  
نلوا جهد حتى يحصل للعقل تخصيص هذا الجوهر ، وجب أن يخصص له بعوارضه ،  
ومن عوارضه كونه من بدن زيد ، فحينئذ يتحصل للعقل ذو الرأس . فهذا حكم ما فيه  
موضوع وإضافة .

فأما إذا كان المضاف نفس الإضافة ، فلا يتحصل أحد الطرفين إلا بتحصيل الآخر ،  
لأنه لا وجود لأحد الطرفين غير المضاف ، فيحصل من هذا أن كل شيء من باب  
المضاف إذا تحصل نحواً من التحصيل لا يلزم أن يتحصل مقابله فإن الإضافة لاحقة له ؛

(١) أعني : + كون ما || (٢) محصل ، محصلة د ، سا ، م ، ي || فإذا : وإذا ما ، ن ؛ وإذا  
م || قد : ساقطة من م || (٣) تحصل : يتحصل م ، ي || (٤) المضافين : المتضافين م || (٥) فإن :  
فلو || (٦) وترك : وترك د || (٨) تحصل : تحصل د ، سا ، عا ، ن ، هـ || (٩) إضافة :  
ساقطة من د ، م || قياسه : + بها فج ، هـ || وكان : فكان م || (١١) إضافته : إضافة د  
(١٣) سبيل : ساقطة من س || إذ : إذا سا || (١٤) سبيل : قبيل فج || له : ساقطة من هـ  
(١٩) غير : + الوجود د ، ن || شيء : معنى ع ، هـ ؛ ما هي ما (٢٠) نحواً : فوعان ||  
يتحصل : التحصيل س .

وله وجود خاص . وليس يلزم من هذا أن يكون كل ما تلحقه إضافة وله وجود خاص ، فإنه لا يتحصل بتحصل مقابله ؛ بل قد يتحصل إذا كان التحصيل عقلياً .

وأما الإضافة نفسها فإنها تتحصل في العقل مع تحصيل موضوعها . فمن تحصيل الإضافة بتحصل موضوعها ما يتوَّعها ، ومنه ما لا ينوعها بل يضيفها أو يشخصها ، فإن جعل حدها آخر نوعها ، وإن حفظ حدها وألحق به عارضا غريبا لو لم يكن ذلك لم يبعد أن يحفظ تلك الطبيعة من الإضافة ، لم ينوعه بل ربما ضيقه ؛ كأبوة الرجل العادل ، وأبوة الرجل الجائر ، فإنهما يختلفان في أحوال ولكن خارجة عن الماهية ؛ فإن الرجل العادل لو توهمته غير عادل ، لم يزل بذلك المعنى الذي هو الأبوة .

فأما المساواة فإنك إن توهمت بدل الكمية فيها كيفية ؛ لم تكن تجد المساواة وجوداً ،

ولم تبقى الإضافة بعينها موجودة .

وأما الشخصية فكأبوة هذا وأبوة ذلك ، بل كالجوار الذي لكل واحد من الجارين ؛ فيجب أن تعلم أن ما يقولونه من حال الإضافة في أمثال هذه : أنها علاقة واحدة بالعدد موجودة لها جميعا ، هو قول ولا معنى له ، بل كل واحد منهما موصوف بإضافة إلى الآخر ليست هي بالعدد إضافة الآخر إليه ، بل ربما كان نوعهما واحداً بجوار هذا لذلك ، وجوار ذلك لهذا ؛ وربما كانا متخالفين بالنوع كالأبوة والبنوة ؛ وكذلك المماسية ؛ فإن كل واحد من الشئيين يوصف بأنه مماس لذلك الآخر ففيه مماسة لذلك ، نسبة تلك المماسية إليه نفسه هي أنها فيه ، وإلى الآخر أنها له ، وأنها بالقياس إليه ولأجله

( ١ ) ن : ساقطة من د || خاص : + وليس يلزم ما || ( ٢ ) يتحصل : إلا بتحصل ما ؛ ساقطة من م ؛ بتحصل ن || ( ٤ ) بتحصل : ساقطة من عا || ( ٥ ) حفظ : + بتحصل عا || ( ٥ ) يكن : + به عا || ( ٨ ) توهمته : توهمت عا || ( ٩ ) تجد : لخدم || وجودا : موجودة نبح ؛ وجود د ، ن ، هـ || ( ١٢ ) أنها : وأنها هـ || ( ١٣ ) ولا : لا ، عا || منها : منها || ( ١٥ ) متخالفين : متخالفين ما || ( ١٦ ) لذلك : كذلك د ، ن ؛ لذلك م || ( ١٧ ) أنها : أنه عا || وأنها : وأنه د ، ص ، م ، ن ، هـ ، ي ؛ وبأنه عا .

كذلك . والآخر أيضاً مما سـ للأول بماسة فيه للأول ، فنسبة تلك المماسية التي بالآخر هو بها مما سـ إلى الآخر نسبة بأنها فيه ، وإلى الأول نسبة بأنها له لا بأنها فيه وأنه لا يماس أحدهما الآخر بماسة تكون في ذلك الآخر ، بل بمماسية تكون فيه نفسه لذلك الآخر ، لكنهما من حيث المماسية بل من حيث العلاقة يتفقان اتفاق الشخصيات في الأمور العامة . وهذا فليكن كافياً في بيان أمر المضاف .

- ( ١ ) كذلك والآخر : وكذلك الآخر || للأول : الأول م الآخر : الآخر || ( ٢ ) هو : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي || الأول : الآخر || لا بأنها فيه وأنه : بل بأنه له فإنه عا ( ٣ ) لذلك : كذلك س ، سا || ( ٥ ) وهذا فليكن : فليكن هذا هـ ||

المضاف : + تمت المقالة الرابعة من الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق ولواهب العقل الحمد بلا نهاية .  
وهنا آخر الدقة الأول من هذا الكتاب هـ ؛

تم الجزء الأول من الجزء الأول من الشفاء والحمد لله رب العالمين وصلاته على نبيه محمد وآله أجمعين ي .

# المقالة الخامسة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

---





## المقالة الخامسة

من الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق في الكيفية

## [ الفصل الأول ]

## فصل ( ١ )

في تعريف الكيفية وأقسامها الأول

٥

وأما الكيفية فقد جرت العادة بأن تعرف نحوين من التعريف : أحدهما أن يقال :  
إن الكيفية ما به يقال على الأشخاص إنها كيف هي ، والآخر أن يقال : إن الكيفية ما به  
يقال للأشياء إنها شبيهة وغير شبيهة .

- فلنتنظر في حال هذين التعريفين أنهما هل يفيداننا معنى متصوراً ، فنقول : أما إذا  
كان هذا التعريف على سبيل الإحالة على المتعارف وما تجري عادة الناس بالسؤال عنه  
١٠ بلفظة كيف ، والجواب به إذا سئل بكيف ، فأمر غير محصل في مقولة واحدة ؛  
وذلك لأن الجمهور قد يسألون : كيف زيد ؟ ويتوقعون أن يجاب بأنه قائم أو قاعد ؛  
فيكون الجواب عن الواقع في مقولة الوضع . ويسأل أيضاً فيقال : كيف رأيت عبد الله ؟  
فيحسن في التعارف أن يجاب فيقال : رأيت ماشياً أو غادياً ؛ أو رأيت يجر أو يصفر ،  
أو غير ذلك ، ولا يتحاشون في بلاد العرب والعجم أيضاً أن يقولوا : رأيت في مكان  
١٥ طيب ، أو فوق سرير ، وأمانال هذا ، حتى تكون هذه الأحوال عندهم كصفات  
أحوال الناس .

- ( ٢ ) من الجملة الأولى في المنطق : ساقطة من د ، م ، ن ، ي ؛ + وهي ستة فصول هـ ||  
في الكيفية : ساقطة من هـ [ وجاء هنا في هـ بيان بعناوين الفصول الستة لهذه المقالة ] || ( ٥ ) أقسامها :  
أقسام د || الأول : الأولى د ، م ، ن || ( ٦ ) وأنا : أما ع ، ي || الكيفية : كيف ع ||  
( ٧ ) الكيفية ما به : الكيفية ما بها ع || ( ٨ ) وغير : أو غير س ، وأنها غير ع || ( ٩ ) يفيداننا :  
يفيدان ي || متصورا : مقصورا س || ( ١٠ ) المتعارف : التعارف م || تجري : جرى ب ، م ||  
( ١١ ) بكيف : ساقطة من ع ، م ، كيف سا ، ع || ( ١٢ ) يتوقعون : يتعرفون ع || أن يجاب :  
بأن يجاب ع || بأنه : أنه ع || ( ١٣ ) عن الواقع : من الواقع م || ويسأل : ويسألون ع ، هـ ||  
( ١٤ ) أو يصفر : ويصفر د ، ما ، م ، ن || ( ١٥ ) ولا : لا ع .

فالتعارف ليس يقفنا من ذلك على شيء يصرف الذهن إلى تخيل الكيفية الداخلة في المقولة ؛ بل كما أنهم يقولون " حال " ، لا للذي يسمى حالاً في قاطينغورياس فقط ، بل لجميع الصفات ؛ وإن كانت كليات ؛ فلا يتحاشون أن يقولوا " كيفية " غيرها ، فإن كان جميع ما يسمونه كيفةً على هذا الوجه ذو داخل في هذه المقولة ، فالوضع داخل أيضاً في هذه المقولة .

ثم لا يبعد عندي أن يستقبل كلامي واحد من هؤلاء المبرخشين فيقول : أما الوضع ؛ فهو من حيث يصلح أن يكون جواباً عن سؤال كيف ، فهو كيفية ؛ ومن حيث هو حال لجوهر ذي أجزاء كذا ، فهو وضع . فإن قال ذلك ، لم تضايقه بأن تقول له : إن هذا لا يمكن ، ولم تؤاخذه بما سلف ذكره ؛ ولكننا نوجب عليه أن يجعل الوضع نوعاً من الكيفية فإن الجهة التي هو بها وضع لا تجعله بحيث لا يصلح أن يكون جواباً عن سؤال : كيف الشيء ؟ بل تعده لذلك ؛ فلا يكون هذا كاعتبارين متباينين يصير بهما الشيء في مقولتين ؛ بل باعتبارين أحدهما يقال على الآخر ، وهو أعم منه . وإذا كان الأعم مقولةً ، فالأخص يدخل فيها ؛ فلا يكون الأخص مقولةً برأيه . فإن لم يلتفت في هذا إلى التعارف العام ، بل أريد معنى وقع عليه اصطلاح خاص ؛ فبالحرى أن يكون الدال بهذا اللفظ على ما أراده . يكون قد عرفنا ما يريد به بالوضع الثاني . فلم يمكنني إلى هذا الوقت أن أنهم من هذا الرسم حقيقة هذه المقولة ؛ ولا يبعد أن يكون غيري قد فهم ذلك ؛ أو يكون التأويل ما سنقوله بعد .

وكذلك الحال في الشبيه وغير الشبيه ؛ فإن الشبيه يستعمل استعمالاً عاماً ، ويستعمل استعمالاً خاصياً .

( ١ ) فالتعارف : والتعارف : يقفنا : يعنيان || ( ٢ ) حال : حالاً || حالاً : ساقطة من ي || ( ٤ ) هو داخل : وهو داخل ما || ( ٦ ) المبرخشين : المبرخشين د ، ن ؛ المنحشين : المنحشين م ؛ المخرقين م ؛ [لها من مادة برخاش بالكسر من قولهم : وقوا في برخاش وبرخاش أى اختلاط وصحب ( الشاج ) ] || ( ٨ ) الجوهر : الجوهر م ؛ الجوهر د || ذلك : ساقطة من د ، م ، ن || ( ٩ ) لا يمكن : لا يكون يمكن د || ( ١٠ ) هو : هو ؛ ما ، ع ، م || بها : به ن || تجعله : تجعل له م || ( ١١ ) لذلك : كذلك ع ؛ ولذلك م || فلا : ولا ع ، ي || بهما : بها م || ( ١٢ ) فيها : فيه م || برأسه : برأسها ي || يلتفت : يلتقي م || ( ١٤ ) فبالحرى : فبالحرى ع || ( ١٥ ) بالوضع : الوضع ن || فلم : ولم هـ ( ١٨ ) يستعمل : قد يستعمل ما .

فأما الاستعمال العامي فلا يختص بالمعنى الذي يراد في هذه المقولة ؛ بل قد يقولون :  
إن قعود فلان شبيه بقعود فلان ؛ وإن احتراق النفط شبيه باحتراق دهن اللسان ؛ بل  
لا يمتنعون عن القول بأن طول زيد شبيه بطول عمرو ؛ فلا أجد التعارف أيضاً يعمل في أمر  
الشبيه إلا ما عمله في أمر السؤال بكيف .

- ٥ فإن قال قائل : إنه في بعضها مستعار وفي بعضها حقيقى ؛ فنسلم له أنهم إذا قالوا :  
شبيه في الطول ، دروا أنهم يستعيرون ؛ لكنهم إذا قالوا : قعود شبيه بقعود ؛ لم ينهبوا  
إلى أنهم يستعيرون شيئاً ؛ وكذلك إذا قالوا : احتراق شبيه باحتراق ؛ بل قالوا ذلك وهم  
محققون ، وليس يمكن أن يقال : ليس لكم ذلك ؛ بل إنما يكون هذا اللفظ مستعاراً  
في شيء ، وحقيقياً في شيء بحسب إرادتهم ؛ فإن اللفظ لا يستحق شيئاً من ذلك في نفسه ،  
١٠ بل إنما يكون ذلك له بحسب التعارف . والتعارف في المستعار هو أن يقول القائل ذلك ،  
وعند القائل أنه لفظ غيره استعير له لمشاكلة وتمثيل . فأما حيث لا يكون عند القائل كذلك ؛  
بل يكون قوله : إن احتراقاً شبيه باحتراق ، كقوله : إن حرارة شبيهة بحرارة ، فلا يكون  
لنا من هذا التعارف سبيل إلى معرفة ما يدل عليه بهذا اللفظ دلالة حقيقية . ومع هذا فإن  
من يدعى في لفظة ما اشتراكاً واستعارة ، فعليه أن ينص على المعنى المقصود به في الموضع  
الذي يستعمله ، وخصوصاً إذا كان ظاهر اللفظ بعيداً عن أن يتميز لاسماع معناه المقصود  
١٥ تميزه لو قال : عين الماء ، وعين الشمس ، وعين البصر .

( ١ ) قد يقولون : يقولون ي || ( ٢ ) قعود فلان ؛ بقعود || ( ٣ ) يمتنعون ؛ يمتعون س ||  
( ٤ ) الشبيه ؛ التشبيه م . || بعلمه ؛ بعلمه م || بكيف ؛ بالكيف ع ؛ فكيف ب . ||  
( ٥ ) قسّم ؛ قسّم ع ، ه || ( ٦ ) دروا ؛ دروب ؛ ودوا ؛ دراوا ه || لم ؛ فلم ه ؛ ولم ب ، م || ( ٨ ) محققون ؛  
محققون ع || ( ٩ ) وحقيقياً في شيء ؛ ساقطة من ن || حقيقياً ؛ حقيقة س || ( ٩ ) شيئاً من ؛  
ساقطة من ع || ( ١٠ ) له ؛ ساقطة من س ، ع || والتعارف ؛ ساقطة من م || هو ؛ وهو س ،  
ع ، ما ، م || ( ١١ ) استعير له ؛ استعير ع || عا ما ؛ وأما س . || ( ١٢ ) إن حرارة شبيهة بحرارة  
شبيهة ي ؛ إن حرارة وشبيهة م || ( ١٣ ) بهذا ؛ هذا س || في ؛ هذا س ||  
( ١٥ ) اللفظ ؛ اللفظ ؛ التخليط ه || بعيداً ؛ بعيد س || ( ١٤ ) معناه ؛ بمعناه ع ||  
المقصود ؛ + به ه || ( ١٦ ) البصر ؛ العرض م .



ويجب أن نكون قد أعطينا معنى الشبيه حين نخاطب باستعماله ههنا ، وقصارى ما فهمونا من لفظ الشبيه بالاصطلاح الخاصى ، وذاية ما يتصون عليه هو أن يقولوا : إنا نغنى به الموافق فى الكيفية .

وإن كان قولنا : إن الكيف هو ما يقال له ، شبيه بالقول الثقلى لا المتعارف عند الجمهور ، وكان تفسير ذلك الثقلى هو الذى معناه الموافق فى الكيف ، فلا شك فى أن الكيف نفسه يجب أن يكون أعرف من الموافق فى الكيف ، فيكون من قال : إن الشبيه هو الموافق فى الكيف ، وقد عرف الشبيه بالكيف ، وهو يريد أن يعرف الكيف بالشبيه فلا يستفيد المتعلم من هذا البيان شيئاً . إنما يمكن ههنا حيلة واحدة ، وذلك أن يكون الكيف وقابل الشبه تجمع لنا من الموجودات معانى مختلفة . ثم إذا فصلنا هذه المقولات ، وعرفنا ما جعلناه مخالفاً للكيف ، واستثنيناها ، بقى لنا المنحصر فى مقولة الكيف ما يجب به عن سؤال كيف مما ليس من تلك الأخرى وما يقال به المشابهة مما ليس تلك ، فيتخيل الذهن أموراً دون أمور ، وأن يكون ههنا وجه آخر من النظر ، وهو أن تجعل حقيقة البحث عن الشيء أنه كيف هو فى نفسه ما يقتصر على نفسه وحاله ، فإذا كان الوصف مما يحوج إلى اعتبار أمر آخر فيه غير نفسه وغير حاله حتى يقال إنه كيف هو ، فكأنه قد عدل عن الواجب ، فإن السائل إنما رام أن يخبر عن أمر فى نفسه إذ قال كيف هو فى نفسه دون أمر يكون له لغيره فى نفسه .

فيشبه أن يكون الوضع وغير ذلك من المقولات إنما صلح أن يقال له كيف ، إما بالنقل والوضع الثانى ، وإما بالتوسع فذلك صار يصلح لأن يحاب به عن كيف الشيء ،

- (١) حين : حتى سا || (٢) فهمونا من : فهو يامن م || لفظ : ساقطة من ع || ينصون : يتصور ع || (٣) وإن : فإن ما ه || الكيف : الكيفية د || بالقول : القول م || الثقلى : الثقلى س || (٤) من الموافق : من سبب الموافق م || قال إن : لأن د || (٥) وقد : قدم || (٦) الشبه : الشبه سا ، ي || تجمع : مجمع د || معانى : معان م || (٧) واستثنيناها : واستثنيناه ع ، ه ؛ واستثنيناها م (٨) فيتخيل : حتى يتخيل ع ، ه || (٩) فيتخيل ... آخر : ساقطة من م || وأن : أو أن ع ، ن ، ه || (١٠) ما يقتصر : عما يقتصر ه || (١١) آخر : ساقطة من ع ، م || وغير : ساقطة من س || حتى : حين ه || إنه : له ي || (١٢) يكون له : يكون س ، ي || لغيره : بغيره د || لغيره فى نفسه : لغيره وقسه ب ، ي || (١٣) صلح : يصلح ع ، ي || (١٤) صار : صارت ع .

ثم استمر هذا التوسع وتقرر عند الجمهور كالأصل . فإن الوضع ليس معنى يتصور للشيء ، ما لم تتصور له أجزاء هي غيره وجهات خارجة ، ثم يتصور له وضع . فالوضع مخالف للمعنى الذى يكون للشيء فى نفسه بنفسه الذى بالحرى أن يكون البحث بكيف مقصوداً عليه . فهذا ، وإن كان قد يمكننا أن نقوله ، فإننا نكون قد تعدينا أيضاً التعارف إلى نوع من النظر والاستدلال .

وأما الكم فإن التعارف يشبه أن يدل على أنه غير صالح فى جواب كيف الشيء ، وإن أجيب فإنما هو مجاز .

- فإذا كان كذلك فقد تقرر معنى السؤال بكيف . وكيف أشهر من الكيفية ؛ فإن اسم الكيفية اشتق من اسم الكيف ؛ والمشتق منه أدل وأعرف من المشتق له . وهذا من قبيل ما يشتق فيه اسم الحال من اسم الشيء ذى الحال ، ليس من قبيل ما يشتق فيه اسم ذى الحال من اسم الحال ، كاشتقاق اسم الضارب من الضرب . وأيضاً فإن الكيف نفسه لا من حيث السؤال والجواب ، بل من حيث هو شيء ، أشهر من الكيفية ؛ إذ كان السبيل إليه الحس ؛ والحس لا يميز الكيفية مفردة ، بل يتناولها مع الشيء المتكيف بها ومع المقدار الذى يلحقها بسببه تناولاً واحداً غير مفصل ؛ ثم من بعد يحصل ما يتخيل . وعلى هذا فاعتبر الشبه ، وعلى أنه شبيه فى نفسه من غير حاجة إلى اعتبار أمر غيره . فليكن هذا قدر ما نقوله فى أمر هذا التعريف .

وانقرر الآن أن الكيفية هي كل هيئة قارة فى الموصوف بها ، لا توجب تقديره أولاً تقتضيه ، ويصلح تصورها من غير أن يحوج فيها إلى التفات إلى نسبة تكون إلى غير تلك الهيئة . وهذا أيضاً ضرب من البيان متعلق بأن يثبت شيء ، ثم يعرف بسلوب أمور عنه .

- ( ١ ) ثم استمر واستمر د ه || ( ١ ) تقرر : تقدر عا ، م ؛ اشتهر عا || ( ٢ ) هي : ساقطة من ن || خارجة : + عته ع ، عا ، ه ، ي || ( ٣ ) بكيف : ساقطة من د ، ن ؛ يكون م || ( ٤ ) تعدينا : + فيه نج ، عا ، ه || نوع : أنواع س || ( ٦ ) وإن : وإله إن ه || ( ٩ ) اشتق : اشتقت عا || ( ٩ ) قبيل : قبل م || ( ١٠ ) الحال : ذى الحال عا ؛ + أعنى نج ، ع ، ك ، عا ، ه ( ١٢ ) إذ : إذا عا ، ه || ( ١٣ ) مع : من س || ( ١٤ ) بعد : ساقطة عن د || يحصل : حصل ي || ما يتخيل : ساقطة من عا ؛ + له ه || ( ١٨ ) تقتضيه : قضيضه نج || فى الموصوف : بالموصوف ع || التفات : التفات سا || وهذا : وهو ه || ( ١٩ ) يثبت : ينسب ه || يعرف : ساقطة من س .

وقد قال قوم : إن الكيفية هي التي تحدث رسماً في الجوهر ، وظنوا أنهم قد أتوا ببيان ؛ وذهب عليهم أن استعمال لفظة الرسم ههنا يشبه أن يكون استعمالاً مجازياً لا يحقق معنى ؛ فإن حقق فليس بحسب التعارف في استعمال هذا اللفظ ، بل لدلالة تقترن به من خارج . وهذا اللفظ محيل مغالطي أشد بعداً عن البيان من لفظة الكيفية ؛ وكذلك لهم بيانات تشبه هذه .

فلنقل الآن : إن الكيفية كيف ينقسم إلى الأمور الأربعة التي جعلت أنواعاً لها ؛ فنقول : إن الكيفية لا تخلو إما أن تكون بحيث يصدر عنها أفعال على نحو التشبيه والإخالة أولاً تكون . والذي يفعل فعله على سبيل التشبيه والإخالة فهو كالحار يجعل غيره حاراً ، والسواد يلقي شبحه في العين وهو مثاله ، لا كالثقل فإن فعله في الجسم التحريك ، وليس ثقلاً . والذي لا يكون إما أن يكون متعلقاً بالكم من حيث هو كم أولاً يكون ؛ والذي لا يكون متعلقاً بالكم ؛ فلما أن يكون للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فقط أولاً يكون ، بل يكون لها من حيث هي ذوات النفس ، أو يكون للنفوس ، فالتى تلتم ما بينها أفعال وانفعالات ، هي التى تسمى كفيات انفعالية وانفعالات ؛ والتى تتعلق بالكم فهى كالأشكال وغيرها ؛ والتى للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فهى القوى الفعلية والانفعالية ؛ والتى تختص بذوات الأنفس فهى التى تسمى ماكات وحالات .

أو نقول : إن الكيفية إما أن تكون متعلقة بوجود النفس أولاً تكون ؛ والتى لا تكون فلما أن تتعلق بالكمية أولاً تتعلق ؛ والتى لا تتعلق إما أن تكون هويتها أنها استعداد ، وإما أن تكون هويتها أنها فعل ، وإن عرض لها أن تكون استعداداً . وقد يمكننا أن نحاول في ذلك ضرورياً من القسمة تؤدي إلى هذا الغرض . ولولا أمر الكيفيات التى فى العدد لكان يحسن بنا أن نقول : وما لا يفعل على طريق التشبيه : إما متعلق بالأجسام ، ثم نقسم فنقول : إما من حيث كيتها ومن حيث هي تعليمية ، وإما من حيث طبيعتها

(٢) لفظة : لفظ ن || (٣) فإن : وإن د ، ع ، هـ ، م ، ن ، هـ ، ي || هذا اللفظ : هذه اللفظة ما  
(٤) تخيل : مختل ما ؛ مختل ع ؛ تخيل م ، ن ، هـ || (٦) إن : بأن ن ؛ ساقطة من م || (٨) فهو :  
ساقطة من ما || يحيل : يفعل ن (٩) فإن : وإن م || الجسم : جسم م ؛ جسمه هـ || ثقلاً :  
عقلاد ؛ قلام || (١٢) بينا : عناد ، بهام || (١٣) واقعات : أو واقعات م || والتى :  
والذى ما || (١٤) والتى : والتى ما || (٢١) حيث : هـ ، ي || من حيث طبيعتها : من طبيعتها .

ومن حيث هي طبيعية ثم تم القسمة ، ولكانت هذه القسمة أصح مأخذاً . لكن الفردية والزوجية وما أشبهها تخرج عن ذلك ؛ لأن لم يدخل ذلك في كفيات هذه المقولة ، وكانت الكفيات ما يعرض للجواهر الجسمانية ، فيجب أن تقسم على نحو ما قلنا .

فأما أنواع القسمة المشهورة فمنها قولهم : إن الكفيات إما طبيعية وإما مقتناة ، ثم فسروا أن الطبيعية هي المتولدة بالطبع من داخل الموجودة دائماً في الشيء الذي توجد فيه ؛ والمقتناة فهي التي تمامها من خارج ويمكن اطراحها ؛ وليكن من المقتناة الملكات والأحوال . وأما الطبيعية ، فمنها بالقوة ومنها بالفعل . والتي هي بالقوة فهي الكفيات التي يقال بسببها إنا مستعدون وفيها إمكان لشيء من الأشياء . والتي هي بالفعل ، فمنها ما ينفذ إلى العمق وهي الانفعالات والكفيات الانفعالية ؛ ومنها ما يظهر من خارج وهي الأشكال والصور .

وأيضاً فإن لهم قسمة أخرى للكيفية ؛ فإنهم يقولون : إن الكيفية إما أن تظهر في النفس وإما في البدن . والتي تظهر في النفس فإما أن تظهر في النفس الناطقة وإما في غير النفس الناطقة . والتي في الناطقة إما عسرة الانحلال كالملكة وإما سهلة الانحلال كالخال . والتي في غير الناطقة إما في القوة المنفعلة وإما في القوة الفاعلة . والذي في القوة الفاعلة فهو الصنف الثاني من أنواع الكيفية ؛ أعني قوة ولا قوة . والذي في القوة المنفعلة فإنه الصنف الثالث من أنواع الكيفية ؛ أعني الانفعال والكيفية الانفعالية . وما يظهر في البدن فإما في عمقه وإما في ظاهره . والذي في عمقه لأنه الصنف الثالث من أنواع الكيفية . ثم إنها إن كانت غير ثابتة كانت انفعالاً . والذي يحدث في ظاهر البدن فإنه الشكل والخلفة . قالوا : والشكل يعم المتنفس وغير المتنفس . وأما الخلفة فإنها تخص المتنفس ؛ وقد قسموا ذلك أيضاً بوجوه من القسمة تشبه هذه .

- ( ١ ) حيث هي طبيعية : حيث طبيعية ه || ثم تم : ويتم عا ؛ وتم ه ؛ ثم تم ب ؛ د ، سا ، م ، ن ، ي ||  
 ( ٢ ) وما أشبهها : وما أشبهها د ، م ، ن ، ه ، ي || عن : من عا ، ه || لم : ثم ن ||  
 ذلك : تلك سا || فإن لم يدخل ذلك في كفيات هذه ؛ ما فإن تم ذلك في الكفيات لهذه ن || ( ٣ ) الكفيات :  
 الكيفية ب ، س ، ع || ( ٦ ) وليكن : ولكن م || المقتناة : المقتنيات ب ، ن ، ي ||  
 ( ٧ ) إنا : إنها ب ، س || ( ١٠ ) فإنهم : فإن س ؛ ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي ||  
 ( ١١ ) والتي : والتي د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ( ١٢ ) والتي : والتي ب ، ع ، ي ||  
 ( ١٣ ) والذي في القوة الفاعلة : ساقط من ه || ( ١٤ ) فهو : فهي ع ؛ فإنا عا || والتي : وأما التي ه ||  
 ( ١٥ ) وما : وإما س || ( ١٧ ) ثابتة : تامة م ؛ تامة ن || انفعالات : انفعالات ن .



## [ الفصل الثاني ]

## فصل (ب)

في تعقب الوجوه التي قسم قوم بها الكيفية إلى أنواعها الأربعة

خري بنا أن نتأمل الحال فيما تكلفوه من القسمين ليكون لك من ذلك سبيل إلى فصل القضية فيما يطراً عليك من وجوه قسمتهم فنقول : إن هذه الوجوه من القسمة كلها غير صناعي ومتكلف قبيح المتكلف ، أقبح كثيراً جداً مما تكلفناه .

أما القسمة الأولى فمن موجبها أن يكون سواد الغراب مبيناً في نوع سواديته لسواد مقتنى مكتسب . ويعرض من ذلك أن لا تكون الملكات والحالات نوعاً واحداً من جملة ما نخرج بالقسمة ، بل تكون نوعاً ثانياً هو نوع تحت بعض ما نخرج من القسمة على نحو ما قال القاسم : ”فمنها الملكات والحالات“ . وعلى أن هذا القول يوجب أن يكون للملكة والحال قسائم أخرى ، إذا عدت الملكة والحال ، وجب أن تعد هي معها ؛ فتريد الأقسام على الأربعة .

وقوله : ”منها ما يكون بالقوة ومنها ما يكون بالفعل“ ، إن عني بذلك أن هيئة الصلوح للمصارعة وهيئة المصاحبة والمراضية هي معانٍ من باب الكيفية ليست المصارعة نفسها ولا الصحة نفسها ولا المرض نفسه فذلك تعبير رديء جداً ؛ فإنه لو قال : ”منها ما هو قوة ومنها ما هو فعل حاصل“ ، لكان له وجه بعيد ، وإن تعدد ؛ لأن الشيء الذي

(٣) الوجوه : وجوه د ، ن || التي : التي عا || قوم : ساقطة من د ، ع ، ي ||  
 (٤) القسمين : القسمين سا ، ن ، هـ || ليكون لك : ويكون كل عا (٦) صناعي : صناعية د ||  
 ومتكلف : ومتكلفة ن || قبيح المتكلف : قبيح المتكلف م ؛ فيصح أن كلف د ، ن || (٦) جداً :  
 ساقطة من ي || (٩) نخرج : يخرج من || من : عن س || من النسمة : بالقسمة ع ، عا ||  
 (١١) قسائم : أقسام ن || (١١) معها : معه عا || (١٣) ما يكون بالقوة : ساقطة من ع ، ي ||  
 عني : أعني من ، م || (١٥) ولا الصحة نفسها : ساقطة من س ، م || (١٥) تعبير : تعبير ب ؛  
 تفسير د ، م ؛ تعيين د || (١٦) بعيد : بعيد س ، سا ، م || تعدد : تعدد عا || الذي : ساقطة  
 من سا ، ع ، عا ، ي .

بالقوة هو الشيء الذي ليس بموجود ويصح أن يكون موجوداً . فإن كان الذي هو بالقوة هو المصحاحية لا الصحة فيكون هذا النوع هو المصحاحية بالقوة ، فيكون من أنواع الكيفية ما هو مصحاحية معدومة . وإن عني بهذا اللفظ ليس أن المصحاحية تكون في نفسها بالقوة في وجودها بل أنها تكون بالقوة شيئاً آخر ، فيكون قد جعل المصحاحية صحةً بالقوة ، فيكون الشيء الذي هو بالقوة صحةً هو المصحاحية ، فتصير المصحاحية صحةً وقتاً .  
 وليس ولا شيء من الأعراض يصير الآخر ؛ إذ ليس لها في أنفسها شيء مشترك . وإن لم يعن بما بالقوة المصحاحية بل الصحة التي بالقوة ، حتى تكون الصحة ، إذا كانت صحةً معدومةً جائزاً وجودها كانت من نوع ؛ وإذا صارت بالفعل كانت من نوع ؛ فسيكون المعدوم كيفيةً موجودةً .

- ١٠ ومع ذلك فقد تضاعف أنواع الكيفية ، إذ كل واحد من الأنواع قد يكون بالقوة أيضاً ؛ فهذا هذر . وإن لم يعن ما قلناه ولكن عني أن ذلك الشيء إما أن يكون قوة وإما أن يكون فعلاً ؛ وعني بالقوة الشيء الذي يقابل الفعل الذي هو الحصول لا الفعل الذي هو التأثير أو ما أشبهه ، ومقابل ذلك الفعل هو الاستعداد لأمر ما ، حتى تكون لقسمته إلى قوة وفعل وجه ، فيجب أول شيء أن ينظر هل هذه التي نسميها فعلاً ليست في أنفسها قوى ، فيشبه أن تكون الحرارة قوةً ، إذ يستعد بها نحو أمر ما . وكذلك البرودة وكذلك الألوان والمذاقات والروائح ؛ فإن الشيء ذا الرائحة مستعد لأن يؤثر تأثيراً ما .  
 ١٥ وقد تستعد بعض هذه الكيفيات لانفعال ما ، كالرطوبة ؛ أو للانفعال ما أو عسر انفعال ما ، كاليبوسة ، إلا أن يقول قائل : إن الحرارة في ذاتها أمر ما ، وأما الاستعداد لأن يؤثر بها فهو معنى لازم للحرارة ؛ لأن الحرارة في طبيعتها كيفية ؛ وأما الاستعداد فأمر

(١) ليس : ساقطة من ما || (٢) لا الصحة : ساقطة من ع ، ي || (٤) أنها : أن ب || تكون : ساقطة من ما ، م || تكون بالقوة : + وجودها ع ؛ + في وجودها ي || شيئاً : شيء ب ، س ، ع ، هـ  
 (٥ - ٦) وقتاً وليس : وقتاً ليس م || (٦) أقسما : قسمها ي || (٨) فسيكون : فيكون ع ||  
 (١١) هذر : هذاب ، س || أن : بأن م || (١٢) هو : وهو ما || (١٣) حتى : ساقطة من س || (١٥) وكذلك البرودة : فكذلك البرودة ب ، س ، ي || والمذاقات : والمدوقات ب ، س ||  
 والروائح : والأرايح : ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || مستعد ، + كالرطوبة  
 هـ || تأثيراً ما : تأثيراً ي || (١٧) بعض : ببعض ما || كالرطوبة أو الانفعال ما : ساقطة في د ||  
 هـ : لغيره .

يعرض لها من حيث تصلح أن تكون مقولةً بالقياس إلى شيء أو بالنسبة إليه . وأما الذي كلامنا فيه فنفس الاستعداد الذي يكون للجوهر لا شيء يعرض له الاستعداد .

فإن قيل هذا لزم أن يكون هذا الباب أوسع مما قالوه ؛ بل يلزمهم أن يجعلوا هذه الاستعدادات التي للحرارة وغيرها من باب الكيف ، وتكون كصفات عارضة للحرارة وغيرها ؛ وهذا ليس مذهبهم . وليس عندهم أن الحرارة عرض لها كيفية من باب الاستعداد غير الكيفية المقولة عليها ، فصارت مستعدة بها ؛ ولا هذا مما يصلح أن يقال ويعتقد . فإن طيخوا أنفسهم قائلين : إن كلامنا في استعدادات الجواهر في ذاتها ؛ وجب أن تكون المصحاحية استعداداً للصحة في الجسم ، ووجب أن يكون المراض فيه مصحاحية ؛ فإنه لا يعرى عن استعداد للصحة . وإن جعلوه استعداداً بحال ، فربما صاروا إلى الصواب ؛ لكن قولهم وعبارتهم لا تشير إلى ذلك إلا بتكلف وتعسف . فلم يحسنوا إذن أن يقسموا هذه القسمة .

ومع ذلك فإن الأخرى في قسمة الشيء إلى قوة وفعل هو أن تكون القوة والفعل فيه شيء واحد ؛ ولم يفعلوا كذلك . قايس كل ما جعلوه من باب الفعل فعلاً لما جعلوه قوة ، ولا كل ما هو فعل جعلوا القوة عليه من باب القوة ، كالقوة على الترطيب والاسوداد والقوة على قبول العلم .

وأما ما قالوا من كون بعضها في العمق وبعضها في الظاهر فهو رديء جداً . وذلك لأنهم تركوا الكيفيات التي للأعداد ، وتركوا الاستقامة والانحناء التي هي كيفيات في الخط ؛ فإن الخط ليس بجوهر ولا جسم ؛ اللهم إلا أن يقولوا إن الاستقامة والانحناء إذا وجدت

(١) إليه : إليها سا || (٢) الجوهر : الجواهر عا ، ه || لاشيء : لشيء ع || (٤) وغيرها :  
أد غيرها سا || (٤) وغيرها : ولغيرها ط ؛ وغيرها سا ي || (٥) وليس عندهم : ساقطة  
من س || (٦) بها : به د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، ه ، ي || (٦-١٠) "إن طيخوا ...  
بتكلف وتعسف : ساقطة من عا || (٨) ووجب : وجب من ، سا ، م ، ي || (١٠) لكن :  
ولكن ع ، ي || (١٢) في : ساقطة من عا || قسمة : + ذلك ه || (١٣) ولم : وإن لم  
س || كذلك : ذلك ي || (١٤) ما هو فعل : جعلوه فعلا ع || على الترطيب : كالترطيب س ؛ الترطب  
ط ، ه ، ي (١٥) والنوة : أو القوة م ، ي ؛ ساقطة من س || العلم : + فإنهم لم يجعلوا شيئاً من ذلك  
من باب القوة ع || (١٦) من : ساقطة من عا || (١٨) جسم : بجسم سا || (١٨) وجدا في الخط :  
وجدت في الخط ع .

في الخط فقد وجدنا في الجسم ؛ إذ الخط في جسم ، وما في شيء هو في شيء فهو في ذلك الشيء الآخر ، مستعملين لفظة "في" المشككة ؛ فيلزمهم حينئذ أن يكون الجسم مستقيماً ومعوجاً ، إن كانت فيه استقامة خط واعوجاجه . وأما أن الجسم معوج الخط فهو حق ؛ لكن الاعوجاج الذي لا عرض له ، لا يكون فيه ؛ فإنه لا يوصف به ولا يشتق له منه اسم ؛ ولكن يكون موجوداً في شيء منه هو فيه بالذات . وكذلك ليس الاستقامة والانحناء موجوداً بالحقيقة في ظاهر الجسم الذي هو السطح وجوداً بالذات حتى يكون في الجسم وحده بالعرض ؛ بل هو فيهما جميعاً بالعرض ؛ فليسأخ في هذا وليجعل قولهم : "موجود في الجسم أو في ظاهره" كل وجود متعلق به ، وإن لم يكن أولياً .

ثم نقول إن قولهم : "إن الأشكال موجودة في ظاهر الجسم" قول البله المغفلين ؛ فإن الأشكال المجسمة إنما وجودها ، من حيث هي مجسمة ، أن تكون سائرة في الجسم كله ؛ فإن الشكل ؛ إن كان ما أحاط به حد أو حدود ، فإننا نحيط الحدود بالسطوح والسطوح بالعمق .

ولنحقق ذلك أكثر فنقول : إن ههنا حدوداً ؛ وههنا شيئاً ذا حدود له هيئة بسبب الحدود ؛ وههنا تلك الهيئة ؛ فأما الحدود فليست أشكالاً ؛ بل هي أطراف ؛ ولا يجوز أن يقال لشيء منها إنها في ظاهر الحدود حتى يقال مثلاً : إن السطح في ظاهر الجسم ، أو الخط في ظاهر السطح ؛ وذلك لأن الظاهر غير الذي في الظاهر ، وليس السطح غير ظاهر الجسم ؛ بل هو نفس ظاهر الجسم ، والخط ليس في ظاهر السطح بل هو نفس ظاهر السطح . فإن اعتذر معتذرون قال : إن هذا الإنسان قد تجوز في لفظه ، وكان ينبغي أن يقول : "ظاهر" فقال "في ظاهر" فلم يعذر أيضاً ، وذلك لأن القسم الآخر هو أنه في العمق وليس

( ١ ) وما في ؛ وما هو ؛ ( ٢ ) مستعملين ؛ مستعمل د ؛ ح ؛ ن ؛ م ؛ ع ؛ ه ؛ ي ؛ ( ٣ ) سائرة من ما ؛ ( ٤ ) شيء منه ؛ شيء د ؛ سا ؛ ع ؛ م ؛ ن ؛ ه ؛ ي ؛ ( ٥ ) وحده ؛ رفع ما ؛ ( ٦ ) هو ؛ سائرة من ما ؛ ن ؛ ي ؛ ( ٧ ) فليسأخ ؛ فليسأخ ع ؛ ( ٨ ) موجود ؛ موجود ما ؛ ( ٩ ) سائرة ؛ سائرة ن ؛ ( ١٠ ) سائرة ؛ سائرة ن ؛ ( ١١ ) إن ؛ سائرة من ما الحدود ؛ الخطوط ع ؛ ( ١٢ ) بالسطوح ؛ بالسطوح ع ؛ ( ١٣ ) وههنا شيئاً ؛ وههنا شيئاً ؛ ( ١٤ ) السطح ؛ السطح ؛ ( ١٥ ) أو الخط ؛ أو الخط ؛ ( ١٦ ) هو ؛ سائرة من د ؛ سا ؛ م ؛ ن ؛ ه ؛ ( ١٧ ) اعتذر معتذر ؛ اعتبر معتبرم ؛ ظاهر ؛ ظاهر ع ؛ ي ؛ ( ١٨ ) فقال ؛ فقال م ؛ فيقول ن ؛ ( ١٩ ) يندر يندر د ؛ وذلك ؛ سائرة من ما .



معناه أنه عمق ؛ وليس قوله "ظاهر" قسميه هو أنه في العمق ؛ حتى يكون الشيء إما ظاهراً وإما في العمق ، بل نظير أنه في العمق أنه في ظاهر ؛ ونظير الظاهر العمق ، ثم مع ذلك فإن الذي هو الظاهر كم لا كيف ؛ حتى لا يكون لطائفة منهم طريق إلى أن يقولوا : إنه أراد بقوله : "في العمق" العمق نفسه ، طلباً منهم لاستواء القسمة . فإنه إن كان هذا المذهب في التأويل صحيحاً كان كأنه قال : وإن بعض كفيات الأجسام ظاهر وبعضها عمق ؛ وهذا محال .

وأما إن عنوا الشيء المتحدّد فهو مقدار لا كيفية . وإن عنوا الهيئة الحاصلة من التحدّد ، فإنما يكون في الظاهر منها ما يكون موجوداً في السطح وحده من الهيئات ، إما شكلاً كالتربيع وإما هيئة غير الشكل كالسطيح والتقيب والتقيير . وأما المجسمات من الأشكال فليست هيئات توجد في الحدود ، بل هي هيئات توجد في جملة الحدود بالحدود ؛ وفي الحدود وجود أتيها بالشركة ليست نسبتها إلى الحدود أولى من نسبتها إلى الحدود . فلو كانت الكرية في نفس السطح لكانت تقيباً أو تقعيراً لا كرية ؛ كما لو كانت الدائرة في نفس الخط لكانت استدارة وتقويساً لا دائرة . وكما أن شكل الدائرة موضوعة السطح لا نفس الخط ، كذلك شكل الكرة موضوعة الجسم لا ظاهره الذي هو السطح ، وإن كان شكل الدائرة لا يتم إلا بانعطاف الخط ؛ وكان شكل الكرة لا يتم إلا بتقيب السطح .

وهذه الأشكال ، وإن كانت تحدث للحدود بالحدود ، فليست هي في الحدود وإن كانت الحدود حلالاً لها فليست حلالاً لها في أنفسها ؛ بل في شيء آخر يتحدّد بها .

(١) قسميه : قسمة د ، ع || هو : ساقطة من س ، ع || إما : ساقطة من هـ || (٢) وإما : أوع || أنه : ساقطة من ع || ظاهر : الظاهر سا || (٣) لا يكون : يكون ع || (٤) في العمق العمق : في العمق سا ، ع ، م ، ي || (٤) لاستواء : لاستواء د || (٥) وبعضها : وبعضه ع || (٦) وهذا : وذلك س || (٧) وأما : ساقطة من ع || الحاصلة : الصالحة ع || التحدّد : المتحدّد || (٨) شكلاً : شكل ع ، هـ || (١٠) توجد : تؤخذ ن || (١١) وجود : وجود اب ، سا ، ع ، ع || (١٢) قس : بعض م ، ن ، هـ || لكانت : كانت ع || لا : لا م || (١٣) شكل : كل ع || موضوعة السطح : موضعها السطح د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ || (١٤) موضوعة الجسم : موضوعة الجسم د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ || لا ظاهرة : لا ظاهرها د ، ع ، م ، ن ، هـ || (١٦) كانت : كان ن || (١٧) وإن :

واعلم أن الحدود أنفسمها لا يقال إنها موجودة إلا في المحدود نفسه جملة . فإن الخط نهاية للسطح الذي هو خطه على أنه نهاية لجملته ؛ فهو موجود بأنه نهاية في جملته وجود الصفة في الموصوف ؛ وليس موجوداً في طرف منه ولا في جزء منه دون سائر أجزائه بالقوة . فكذا الشكل المجسم هو صفة للجسم كله ليست موجودة في السطح الذي هو الطرف فقط . ومع هذا فإنهم جعلوا هذا النوع شكلاً وخلافة نقط ، كما تسمع ، إذ كان المعلم الأول إنما أورد من الأمثلة في أول الأمر لذينك فقط ؛ وليس كذلك ؛ بل التقييب من جملة هذا الباب وليس شكلاً ؛ إذ ليس له حد الشكل .

فإن قال : أعني بهذا أن كل جزء في باطن الجسم وظاهره يوصف بتلك القوى والكيفيات التي من هذا الباب ، فليس كذلك ؛ فإن الشكل الذي في الكل لا يوجد في الأجزاء .

١٠

فأول ما في ذلك ، أنه كان يمكنه أن يقول هذا اللفظ على وجهه وتكون عبارته صحيحة ، لما الذي أحوجه إلى العدول منه . وأما ثانياً ، فإن كثيراً من المعاني التي ليست من باب الشكل إنما يوجد في الجملة دون الأجزاء ؛ كقوة اليد على أفعالها فإنها غير موجودة إلا في اجتماع الأجزاء ، اللهم إلا أن يقول : إن تلك ليست بقوة واحدة بل قوى تتظاهر على فعل واحد . فإن قال هذا فستجد كذلك حال هيئة المصارعي ، من حيث هو مصارعى ؛ وكذلك هيئة قبول كثير من الأمراض .

١٥

فأما القسمة الأخرى فإن فاتحتها ليست تنجبه إلى الأربعة ، بل تتجاوزها كما تدرى .

- 
- (١) نفسه : + أوع || جملة : جملة م || (٢) أنه : أنها د ، سا ، ن ، ه ||  
 (٣) في الموصوف : لاوصوف ط || (٤) المجسم : للجسم س || ومع : مع ما ||  
 (٥) إذ : إذان || (٦) لذينك : كذلك ع || (٧) له : لها س || (٨) والكيفيات :  
 ساقطة من عا || (٩) ليس : فليست عا || (١٠) يقول : + إن ع || على : ساقطة من ع ||  
 وجهه : وجه ه || وتكون : + عندئذ || عبارته : عبارة ه || (١١) إنما : فأنما ه ؛ ساقطة  
 من م ؛ ي || الأجزاء : ساقطة من د || (١٢) يقول إن : يقول د ، سا ، م || (١٣) فإن :  
 وإن ب ، س || كذلك : ساقطة من ما || (١٤) فكذا : وكذلك سا ، ه ، ي || هيئة قبول :  
 قبول هيئة س || كثير : كثيرين ب ؛ كثري س || (١٥) فاما : فافاس || فاتحتها : فالحهاد .

ثم يعنى فى هذيان كثير إذ يقول : والتى فى النفس غير الناطقة : فإما فى القوة الفاعلة وإما فى القوة المنفصلة . فلا أدري أن هذا الرجل عن كم صواب ذهب . من ذلك أن نوع القوة واللاقوة ليست تتعلق بالنفس ، فإن الصلابة واللين من هذا القليل اتفاقاً وليست مما يتعلق بالنفس ؛ والثانى أنا لو ساعنا فيها وجعلناها مما يتعلق بالنفس فما بال الانفعالات والانفعالات مثل الحرارة والبرودة وغير ذلك ، جعلها فى هذا القسم وليست من العوارض التى تتعلق بالنفس الناطقة أو غير الناطقة أو غير الناطقة البتة .

ومن ذلك أنه ليس جميع ما فى باب القوة واللاقوة يتعلق بالقوة الفعلية ؛ فإن المراضية والاستعداد للانصراف ليست من باب قوة يفعل بها شيء . وأيضاً فإن المصحاحية هى بمعنى القوة التى لا تنفعل إن كان لابد من معنى القوة على الفعل ؛ فإنه وإن كان المصحاح يعرض له أن يكون قوياً على أفعال ، فذلك أمر لازم للمصحاحية ؛ أما المصحاحية فإنها مصحاحية من حيث لا تنفعل من أسباب المرض ، لا من حيث يفعل بها أفعال . وأيضاً فإن الأشياء التى جعلها فى القوة الانفعالية ، وإن كانت تسمى انفعالية وانفعالات فليس كلها من جملة القوى الانفعالية . فإن الحرارة والبرودة لأن تجعلا فى القوة الفعالة أولى من أن تجعلا فى القوة المنفصلة . فإن قال : إن هذه تحدث بالانفعالات فى المادة فتلك الأولى أيضاً لا تحدث إلا بالانفعالات فى المادة . وأيضاً فإن كان الاعتبار ليس أن يحمل على المقسوم إليه معنى ما قسم إليه من القوتين ، بل أن ينسب إليهما ، فإن لكل واحد من الحنسين نسبة إلى قوة فاعلة ومنفصلة معاً ، إذ لا واحد منهما يحدث إلا عن سبب فاعل ومنفعل .

ثم من جودة هذه القسمة ترديده النوع الثالث فى القسمة مرتين . والعجب ممن يلتفت إلى ما يقوله هؤلاء ويكتبه ويدونه ومن أنا نحتاج إلى مناقضته .

(١) يعنى : معنى م || إذ : أود ، م ؛ ثم ع || فإما : وإما ع ، ع ، م ، ن ، ه ||  
القوة الفاعلة : القوى الفاعلة ما ع ، ع ، م || (٢) فلا : ولا سا || أدري : يدري ن ، ه ||  
كم : ساقطة من ع || من : لأن ع || (٣) واللاقوة : أو اللاقوة ما ، م (٤) لو : إن ه ||  
فيها : فيهما س || وجعلناها هما ب ، س ؛ فجعلناها ه || (٥) والانفعالات : ساقطة من د ||  
(٦) أو . وه || (٧) ومن ذلك : ي || (١٠) لازم : لأن ماد || (١٢) وإن :  
إن ي || (١٣) الفعالة : الانفعالية س ؛ ساقطة من سا || القوة الفعالة : القوى الفعالة انفعالية وانفعالات  
فليس كلها من جملة القوى الانفعالية ه || (١٤) أن تجعلا : أن تجعل سا ، ع ، م ، ن ، ه || قال : +  
قائل ع (١٧) لا : ولا س ، سا ، ع ، ن || (١٨) من جودة : موجودة س || (١٩) يقوله :  
يقول ع ، ي || أنا : ساقطة من ه || مناقضته : مناقضة ع .

## [الفصل الثالث]

## فصل (ج)

في تعريف حقيقة كل نوعين من أنواع الكيفية وهو الحال والملكة والقوة واللاقوة

- ٥ فلنبتدئ بالنوع الموجود بسبب النفس . وهذا النوع لا اسم له يعمله ، لكن له اسمان بحكم اعتبارين : فإن الكيفيات التي تتعلق وجودها بالأنفس منها ما يكون راسخا في المتكيف بها رسوخا لا يزول ، أو يعسر زواله ، وبالجملة لا يسهل زواله ، ويسمى ملكة ؛ ومنها ما لا يكون راسخا ، بل يكون مذعنا لازوال سهل الانتقال ، فيسمى حالا .
- والأظهر في تعارف محصل أهل الصناعات أن الحال ليس مقولا على الملكة حتى يكون الحال اسم هذا الجنس الذي هو نوع من الكيفية ، وحتى تكون كل ملكة حالا ، وليس كل حال ملكة ، بل الحال اسم لطبيعة هذا الجنس ، إذا كان يعرض لازوال وكان غير مستحكم ، فإذا استحكم لم يسم حالا بل ملكة .
- وليس افتراق الحال والملكة افتراق نوعين تحت جنس ، فإن الانفصال بينهما ليس إلا بحال النسبة إلى التغير وزمان التغير ، وهذا انفصال بأعراض لا بفصول داخلية في طبيعة الشيء ؛ ولا أيضا يجب أن يكون بين الحال والملكة اثنيانية ، كما بين الشخصين ، بل يجوز أن يكون بينهما اثنيانية ، كما بين شخص واحد بحسب زمانية كالصبي والرجل ، فإنه ليس يجب أن يكون الصبي شخصا غير الرجل في ذاته ، وإن كان غيرا بالاعتبار . فإن الشيء الذي هو حال ما كابتداء بخلق أو تصنع لم يستقر بعد في النفس ، إذا تمرن عليه ، انطبع انطبعا تشدد إزالته ، فيكون الشيء الواحد بعينه كان حالا ثم صار ملكة ، فليس بحال .

( ٣ ) كل : ساقطة من عا || ( ٥ ) يعمله : يخصه سا || ( ٧ ) بها : ساقطة من عا || أو يعمره : ويعمرها ||  
ويسمى : ولا يسمى س || ( ٩ ) والأظهر : فالأظهر ع || ( ١١ ) إذا : إذ د ، س ، م ، ي || ( ١٣ ) نوعين :  
عين س || ( ١٥ ) كما : ما سا ، عا ، م ، هـ || ( ١٦ ) يكون : ساقطة بن د || كما : ما سا ،  
عا ، م ، هـ || بحسب : ما بين هـ || ( ١٨ ) يخلق : خلق ي || يصنع : تصنع ب ، س ، عا ||  
( ١٨ ) لم : ما س .



ومن الملكات العلوم والفضائل . ونعني بالفضائل لا الأفعال المحمودة ، بل الهيئات النفسانية التي تصدر عنها الأفعال المحمودة صدورا سهلا كالطبيعي من غير أن تحتاج إلى روية واختيار مستأنف ، فتكون بحيث إذا أريد أصدقاء تلك الأفعال ، شق على أصحابها وتعوقت عليهم واحتاجوا إلى تكلف . وهذا مثل خلق المدالة والعفة ، والرزائل أيضا التي هي أصادها ، فإنها ملكات . فإن الفاجر بالخلق يتعذر عليه التعفف عند التمكن ، فإن فعله تأذى به ، وإن أتى بفعل الفجور سهل عليه ، ففي نفسه هيئة مطاوعة نحو فعل ، معاصية نحو آخر ، فهذه ملكات . والعلوم أيضا ملكات . ليس إذا استوفى المتعلم أصول الصناعة ومهر فيها فقط ، بل والرأي الواحد ، إذا اعتقد وعلم وتيقن به ، عسر زواله ، أو يمتنى البدن بأفة عظيمة من أمراض أو أحوال أخرى .

وأما الحال فيسمى بهما كان من هذا الجنس سهل الزوال سهولة زوال الحرارة العرضية والبرودة العرضية وزوال الصحة من المسقام والمرض الحاد من المصحاح ، وإن كانت الحرارة والبرودة ليستا من هذا الجنس ، وإنما أوردناهما تمثيلا لما يزول بسرعة . وأما الصحة والمرض إذا كانا سهلي الزوال فهما من هذا القليل . ومن الحالات الحرد والنجل والغم والهم والظن والعقد الذي لم يتبرم . فأما إذا صار شيء من الظن ومن الصحة أو من المرض مستحكما لا يزول بسهولة ، فهو من جملة الملكات .

وكل ما هو ملكة مكتسبة فقد كانت حالا ، أي كانت تلك الهيئة إلى أن استحكت حالا . وليست كل حال فإنها كانت ملكة فأنحلت حالا . هكذا يجب أن تفهم هذا الموضع ، لا ما فهم من أن الحال تقال على المعنى الذي هو أعم من الملكة . ثم إن الملكة لا تصير نوعا تحتها ، كما لا يجب أن يصير الحيوان المتحرك والحيوان الأثبت نوعا لأنه يزيد على طبيعة العام

(٢) عنها : عنه ع || (٣) أصدقاء : أصل د || (٤) وتعوقت : وعوقت عا ؛ وتعوقت ب ، س ، سا ، ع ، م || عليهم : عنهم سا ؛ + فيه طا || وهذا : وهذه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || (٥-٤) التي هي : هي التي س || (٥) الفاجر : الفائن (٦) سهل : سلس د ، عا ، م ؛ ساقطة من ن || (٧) نحو آخر : ساقط من ع || آخر : أخرى ه || (٨) بل : ساقطة من سا || (٩) أحوال : وأحوال سا ، م ، ه || (١٢) أوردناها : أوردناها عا || يزول : + عنه سا || (١٣) سهل : سهل عا || فيها : + أيضا س || (١٤) أو من المرض : والمرض سا ، عا ، ي ؛ ومن المرض ب ، س ، ع || (١٦) أي كانت : فكانت د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ؛ إذ كانت ع || (١٧) فهم : ساقطة من ب || (١٩) يصير : يكون س || الأثبت : + صحة سا ، ع ، عا ، م ، ي .

بعرض لا بفصل ، فإن الأمر ليس هكذا ، لأن واضح هذين الاسمين قال : إن الفرق بين الملكة والحال أن هذه سهلة وتلك أطول زمانا وأعسر تحركا . والعام لا يحمل عليه الفصل ، ولا العرض المقابل لعرض يخص واحدا مما تحته قد جعل له بحسبه اعتبار واسم ، كما لا يقال : والفرق بين الحيوان وبين الإنسان أو بين الحيوان والحيوان الصحيح أن الحيوان أعجم أو مريض والإنسان ناطق أو الآخر صحيح . على أنى قليل الالتفات إلى أمر الأسماء ؛  
ولا منع أن يكون الجانب الذى يحتاج إلى التأويل هو هذا اللفظ ، وأن يكون مما قاله واضح هذه التسمية ، من أن الملكات أيضا هي حالات ليس على معنى أنها قد كانت حالات بل إنها في الحقيقة حالات .

وحيث قال : ”إن الفرق بين الحال والملكة أن هذه سهلة“ معناه أن هذه قد تكون سهلة ، لكن إشارى لما أثرته لسبب تعارف الأقدمين المنقول عنهم هذه الألفاظ ، وهو أن الحال هي كيفية سريعة الزوال ، والملكة كيفية راسخة .

وأما الجنس الآخر من أجناس الكيفيات التي هي أنواع الكيفية العامة فيجب أن يتصور على أنه استعداد جسماني كامل نحو أمر خارج بجهة من الجهات ، لا القوة التي في المادة الأولى ، ولا قوة الجوار ؛ فإن كل إنسان بالقوة صحيح ومريض ، لكنه يتم الاستعداد حتى تصبح هذه القوة التي بحكم الجوار الطبيعي وافة من جهة أحد طرفي النقيض ، فلا يكون في قوة الشيء أن يقبل المرض وأن يصرع غيره فقط كيف كان ، بل أن يكون قد ترجح قبول المرض على قبول الصحة ، أو ترجح لا قبول الصرع على قبول الصرع . والمصاحية والمرضية والهئية المصراعية والهئية الانصراعية ، والصلابة المترجح فيها أن لا ينغمز ، واللين المترجح فيه أن ينغمز ، هي من هذا الباب . لكن في هذا الموضع شكوكا ؛ وذلك أن الأمور

- (١) لأن : إلا أن ن || (٢) تحركا : تحركات ب ، س ، ع ، ي || عليه : عليها ، ن ||  
(٣) قد : فقد سا || بجل : يجمل س || (٥) أو الآخر : والآخرى || أنى : أى س ||  
(٦) بما : ما ع ، عا || (٧) الملكات : الملكة د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن || (٨) بل : +  
على ع ، عا ، ه || (٩) قد : ساقطة من د || (١٠) لسبب : ليست ب ؛ ليس س ؛ بسبب ه ||  
(١١) هي : هو عا || (١٢) التي هي أنواع الكيفية : ساقط من ع || (١٣) التي : + هي ع ، عا ||  
(١٥) بحكم : لحكمة عا || الجوار : الجواز ع ، عا || وافة : واحدة س ؛ وآخره م || (١٦) وأن :  
أرأن عا || كيف : كيف ما ب ، س || ترجح : رجح د || والمصاحية : فالمصاحية د ، سا ، عا ||  
(١٨) المصراعية : المصارعة سا ، ن ، ه ؛ المصارعة م || (١٩) فيه : فيها عا || شكوكا : شكوك  
س ، عا ، ه ، هاشى .

التي تدخل في هذا الجنس توجد ثلاثة أمور : استعداد شديد على أن يتفعل كالمراضية ؛ واستعداد شديد على أن يفعل كالمصراعية ؛ واستعداد شديد لا على أن يتفعل ولا على أن يفعل بل على أن لا يتفعل ، كالمصحاحية والصلابة .

وقول القوة على هذه الثلاثة قريب من أن يكون على سبيل اشتراك الاسم ؛ وإن ريم جمعه في معنى واحد كان عمرا متكلفا . وأيضا فلمتشكك أن يتشكك في أنه هل المصارعية في هذا الباب داخلة من حيث لا ينصرع ، أو من حيث ينصرع غيره . فإن كان من حيث لا ينصرع تكون المؤونة في الشك خفيفة ، ويكون هذا الجنس هو تأكد أحد طرفي ما عليه القوة الانفعالية في أن يتفعل أو في أن لا يتفعل ؛ لكنه يعرض أن يضيع استعداده من حيث يحرك غيره من الأقسام ، إذ لا يصلح أن يوجد في الأجناس الأخرى أو يصعب ، وإن كان من حيث ينصرع فإن الشبهة الأولى تتأكد ؛ وكأنك قد فهمتها .

واسمنا نغني بالقوة المصارعية القوة الأولى المحركة النفسانية التي هي جوهر ولا يقبل الأشد والأضعف ، بل هذه ككمال لتلك القوة من جهة موافاة الأعضاء ؛ ونسبتها إليها نسبة شدة الذكاء والفهم إلى النفس الناطقة ؛ فنقول الآن : إن المصارعية يجب أن يعلم أنها متعلقة بثلاثة أمور : أمر في البدن ، وأمر في القوة المحركة ، وأمر في القوة الإدراكية . أما ما يتعلق بالقوة الإدراكية فهو معرفة ما صناعية تُخَيَّل المصارعة ، كمعرفة صناعة الرقص

- ( ٢ ) واستعداد شديد : واستعدادا شديدا د ، ن || ( ٤ ) وقول : وقبول س ، ه ||  
 الاسم : ساقطة من ن || ( ٥ ) فلمتشكك : فالتشكك سا || المصارعية : المصارعية س ||  
 ( ٦ ) أو من حيث : + هود || ( ٧ ) تكون : فتكون ع || ( ٨ ) يضيع : يضع سا ، م ||  
 ( ١٠ ) الشبهة : الشبه سا ؛ الشبه د ، س ، ع ، ما ، م ، ه || ( ١١ ) الأولى : الأول د ، س ،  
 سا ، ع ، ما ، م ، ن ، ه || ( ١٢ ) كمال : كمال س || ( ١٢ ) ونسبتها : نسبتها د ، س ، سا ، ع ،  
 عا ، م ، ن ، ه || إليها : إليه د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || ( ١٢ — ١٣ ) ونسبتها إليها ...  
 الناطقة : ساقطة من عا || ( ١٣ ) شدة : شديدة ع ؛ ساقطة من ه || الآن : أولاع ، ي ||  
 المصارعية : المصارعية س || ( ١٤ ) البدن : التديرم || في القوة الإدراكية : في الداركة ع ، م ، ي ||  
 ( ١٥ ) فهو : فهي ما || تخيل : مثل ما || المصارعة : المصارعية هاشم د .

والضرب بالعود ، وبالجملّة هو صنف من أصناف المعرفة بكيفية أفعال تتعلق بالحركة وبما ليست له هيئة قارة الوجود في موضوعه تُعرف ، كصناعة البناء والكتابة . وأما ما يتعلق بالقوة المحركة فهو ملكة يحسن بها تصريف العضل على إدراك الغرض في المصارعة . فهاتان إما حالان إن ضعفتا ، وإما ملكتان إن تمكتا ؛ وليستا ولا واحدة منهما من الأمور البدنية الصرفة .

وأما الثالث وهو الباقي فهو أمر بدني ، وهو كون الأعضاء في خلقها الطبيعية بحيث يسر عطفها وتقلها . فهذا هو من هذا الباب وهو جزء من أجزاء كمال صناعة المصارعة الطبيعية ؛ وهو غير معنى القوة المحركة ؛ لأن ما يعرض للقوة المحركة وبالجملّة للقوى النفسانية فهو من الباب الأول من أنواع الكيفية .

- ١٠ فقد زالت هذه الشبهة وتقرر أن هذا الجنس هو استكمال استعداد أحد طرفي ما عليه القوة التي بمعنى الجواز حتى يكون شديد الاستعداد لوجود ما إذا وجد كان انفعالا بالفعل كالمراضية ، أو شديد الاستعداد لأن لا يوجد فيه ، وهذا كالمصاحبة . وبالجملّة فإن هذه القوة إما أن تستكمل آخذة نحو التغير عن الحالة الطبيعية الملائمة وهي اللاقوة ، وإما نحو أن لا تتغير عنها وهي القوة الطبيعية .

(١) هو : فهو ب ، س || (٢) وبما : وبما د ، وفيما ع || (٣) المحركة : المتحركة س ||  
تصريف : تحريك ب ، س || (٤) ضعفتا : ضعفا ع || واحدة منهما : واحدا ع || (٥) وهو :  
فون || أمر : + قوى ع || بدني : قوى ع || (٦) المصارعة : + في الخلقة ع ||  
(٧) الطبيعية : ساقطة من ع ، ي || (٨) الجواز : الجواز د ، س || لوجود : ولوجود ه ||  
(٩—١٠) بالفعل كالمراضية أو : ساقطة من ن || (١١) عن : على ع || الطبيعية : الطبيعة سا ، م ن ،  
ه ، ي || (١٢) وهي : وهو د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .



## [ الفصل الرابع ]

## فصل ( د )

في إيراد الشكوك في النوع المنسوب إلى قوة ولا قوة

لكن العادة جرت على خلاف ما قلناه ، وذلك أنه قد صرح في التعليل الأول ،  
بأن القوى ، إنما هي قوى ، بحسب أنها تفعل بسهولة ، كالمصراعى ، أو لا تفعل بسهولة ،  
كالصلب ؛ واللا قوى ، هو الذي ليس له قوة على أن لا يفعل ، كالمراض الذي ليس له  
قوة على أن لا يفعل ، واللين الذي ليس له قوة على أن لا ينقطع .

فلتأمل الحال في هذا ، فإن شبهتنا قد عادت ، فإن الحرارة قوة على أن تفعل بسهولة ،  
إذ تحرق بسهولة ، فهل هي من هذا الجنس ؟ فأما ما يقال إن الشيء يكون في جنس  
وجنس ، أو نوع ونوع باعتبار واعتبار فأمر قد فرغنا عن منع الالتفات إليه . فاعل حقيقة  
الحرارة من حيث هي حرارة غير حقيقتها أنها تحرق بسهولة ، ولعل الحرارة إنما تكون قوية  
على الإحراق بسهولة ، لا لأنها حرارة بل لأنها حرارة شديدة ، فتكون شدة الحرارة داخلة  
في هذا النوع . وهذا أيضا يوجب أن تكون شدة الحرارة ، عارضة للحرارة ، حتى تكون  
حرارة واحدة تشتد وتضعف ، وهي في أنها حرارة واحدة ، وإنما تعرض لها الشدة  
بأن تكون الشدة لا لحرارة أخرى أضيفت إليها ، بل كيفية غير الحرارة ، تتأثر الحرارة  
فتصير الحرارة بها أشد إحراقا ، وهذا غير مقبول .

ثم إن أمر السهولة أيضا مشكل ، فإن الشيء إنما يكون سهلاً بالقياس إلى شيء آخر ، فيشبه  
أن يكون كل حرارة فالها شيء هي بحسبه سهلة الإحراق ، وشيء هي بحسبه صعبة الإحراق .

( ٣ ) في : على ن || ( ٤ ) العادة : + قدع ، عا ، هـ ، ي || ( ٥ ) هي : دوعا ||  
أنها : أنه عا ، ي || كالمصراعى : لما مصراعى هـ || ( ٥ ) . أو لا تفعل : ولا تفعل سا ، م ||  
( ٦ ) هو : ساقطة من د || كالمراض : على المراض د || كالمراض الذي ليس له قوة : كالمراض الذي ليس  
قوة سا || ( ٧ ) واللين الذي ليس له : واللين ليس له ع || واللين الذي ليس قوة سا ||  
( ٩ ) إذ : إذا د ؛ أن ع ، عا ؛ أي هـ || ما : أن سا || ( ١٠ ) باعتبار : ساقطة من س  
( ١١ ) قوية : قوة ب ، س || ( ١٢ ) فتكون شدة : فتكون شديدة ع || ( ١٤ ) في : ساقطة من س ||  
( ١٥ ) غير : على س || ( ١٦ ) قصير : فتكون س || ( ١٨ ) وشيء : هي : وهي شيء هـ .

وكذلك حال المصراعى ، لأن شيئاً واحداً يكون بالقياس إلى شيء قوياً على أن يصصره وبالقياس إلى شيء آخر قوياً على أن ينصرع منه ، بل قد يكون من الناس من هو بالقياس إلى أكثر الناس صراع ، وقد يكون منهم من هو بالقياس إلى أكثرهم منصرع ، فيشبه أن تكون القوة هي هذه ، أى أن يكون صرعه أكثر من انصراعه ، فتكون القوة الفاعلة فيه أرجح من المتفعلة لأمر ما لا مالة موجود فيه ، فيكون كل واحد من القوى والضعيف فيه الشيء الذى يصصر به ، لكن لأحدهما أشد وللآخر أضعف . فالذى فيه قوة أن يصصر أشد ففيه قوة أن ينصرع أضعف ، والذى فيه قوة أن ينصرع أشد ففيه قوة أن يصصر أقل ، ففى كل واحد منهما قوة الأمرين ، ولكنها فى أحدهما أكثر وفى الآخر أقل .

فترى القوتين هل إنما يختلفان فى طبائعهما بالشدة والضعف ، بعد أن يكونا من نوع واحد ؟ وإيس كذلك بل الحرارة الضعيفة مخالفة للحرارة القوية فى نوعها ، فإن كانتا متخالفتين ، فيشبه أن تكون القوة مخالفة للعجز فى النوع ، وإن لم تكونا متخالفتين ، فلا تكون القوة مخالفة للعجز فى النوع بل تكون كالخط الأطول والأقصر ، فأمثال هذه الأشياء تشكّل فيما قيل .

وأيضاً فإنه لو كانت القوة على أن تفعل بسهولة ، والقوة على أن لا تفعل بسهولة ، وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة ، وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة ، تعد عدداً تحت الكيفية على أنها أنواع قريبة ، لكان قد يمكن أن تتساهل فى جميع ذلك . لكن إنما تعد على أنها منحصرة تحت جنس هو نوع للكيفية ، وعلى أنها فى القسمة الثانية .

(١) المصراعى : المصارعى س ، ي || بالقياس : وبالقياس سا || (٢) شيء : ساقطة من عا ||  
 (٤) هى : فى س || (٥) لأمر ما : لأنها ع || موجود فيه : موجود ما ، ع ، عا ، م ، ه ، ي ||  
 القوى والضعيف : الضعيف والقوى ه || (٦) يصصر به : + وينصرع به سا || (٨) الأمرين : للأمرين ع ||  
 وفى : ساقطة من سا || فى أحدهما أكثر وفى الآخر أقل : فى الآخر أقل وفى أحدهما أكثر س ||  
 (٩) إنما : أنهما س ، ع ، ن ، ي || (١٠) وليس : وليس ه || الحرارة : بالحرارة د ، سا ،  
 ع ، ما ، م ، ن ، ه ، ي || (١٢) تكون القوة : تكون أيضاً القوة ع || (١٤) تفعل : تفعل ه ||  
 والقوة : فالقوة د || والنوة على أن لا تفعل : والقوة على أن لا تفعل نج ، عا || (١٥) وعدم النوة على  
 أن لا تفعل : وعدم النوة على أن لا تفعل نج || (١٥) وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة : ساقطة  
 من ب ، د ، س ، ع ، عا ، ن ، ه || (١٧) منحصرة : تنحصر ن || للكيفية : الكيفية  
 ع ، ه .

ثم إذا أريد تعرف ذلك الجنس لم يدل عليه إلا بأن يقال ، إنه الذى منه كذا وكذا ؛ فلا يدل على طبيعة عامة أخص من الكيفية وأعم من كل واحد من هذه ، وإن كان قد يمكن أن يتكف ذلك على سبيل إجحاف على الحق .

وعلى أن ههنا شيئاً آخر وهو أن قولهم : إن اللين هو الذى ليس له قوة أن لا ينقطع ، إما أن يشيروا بهذا إلى عدم كيفية ، لو كانت لكائنات قوة مقاومة ، وكان بها لا ينقطع الشئ سهلاً ، من غير أن يراد بإزائها إثبات معنى ، فيكون اللين حينئذ عدم كيفية ليس ككيفية ؛ وإما أن يراد بذلك إثبات معنى به ما يستعد لسرعة قبول الانغمار ، فلا يكون إلا القوة الانفعالية ، وهذا آخرى أن يكون . فإن اللين بالحرى أن يكون معنى لا عدم معنى ، والصلابة كذلك ؛ حينئذ يكون ما سموه لا قوة ، هو قوة انفعالية شديدة الاستعداد ، سواء قلت : إن قوة ، أن لا ينقطع ، ككيفية قائمة ، بها تمتع المادة ، أو قلت : إن قوة أن لا ينقطع ، ليست ككيفية قائمة .

ولكن عدم المطاوعة المادية ، فإن ذلك إن كان عدماً ، فالذى يقابله فى المادة ، يكون معنى وجودياً وكيفية ، فيكون إذن اللين ليس نفس عدم شئ ، بل هو معنى محصل يقارن بعدم . فيظهر أن هذا اللفظ ههنا ، وهو قولهم ، لا قوة ، لفظ مجازى ، يحتاج إلى وجه يصرف إليه ؛ إذ قد أخذ فيه ، بل تلك الكيفية ، لفظ يدل على أمر يلزمها ، وهو عدم شئ آخر لا يخالطها ، فلا يبعد أيضاً أن يكون اللفظ الآخر وهو القوى ، سبيله هذه السبيل . ويكون ، وإن كان معناه الأول ، أنه هو الذى يقوى على أن يفعل بسهولة ، فليس الغرض من استعماله ذلك ، ولا المراد بالقوة هذه القوة ، ولكن ما يلزمها هذه القوة ، وهو أن يكون الشئ فى نفسه مثلاً عسر الانصراع ، فيتبع ذلك ، أن يكون سهل

( ٢ ) فلا : ولا سا ، طا ، هـ || ( ٤ ) أن : ساقطة من سا || ( ٥ ) إما : ما س || بهذا : بهذه ب ، ع ، ي ؛ بها سا || لكائنات : ساقطة من د || وكان : فكان هـ ، ن || ( ٦ ) سهلاً : بسهولة ع ، هـ || ( ٧ — ٦ ) ليس ككيفية : + ككيفية ليس د || ( ٧ ) معنى : أمر ع ، طا || به : ما به ن || لسرعة : ليس ثمة سا ، م || ( ٨ ) لا عدم معنى : ساقطة من د || ( ١٠ ) تمتع : يمتنع ب ، من ، ع ، هـ ، ي || ( ١١ ) قائمة : قابلة ع || ( ١٤ ) هذا : ساقطة من سا || ( ١٦ ) يخالطها : يجامعها ع ، هـ || فلا : ولا ع ، هـ || أيضاً : ساقطة من س || اللفظ : + أيضاً س ، ع || ( ١٧ ) هذه : هذا ع || ( ١٧ — ١٨ ) معناه الأول ... .. ولا المراد : ساقط من ن || ( ١٩ ) مثلاً : ساقطة من طا .

الصراع لغيره ، حتى تكون الحالة التي بها يكون الشيء عسر الانصراع ، هي من هذا الجنس من الكيفية ، وقد دل عليها بما يلزمها ، كما هناك ، إذ دل هناك دلي قوة ما ، بما يلزمها ، وهو لاقوة أخرى ، ولم يرد بها نفس تلك اللاقوة .

- وكذلك ههنا أيضاً ، يكون لم يرد بالاقوة نفس تلك القوة ، حتى يكون كأنه يقول :  
 إن المعنى الذي به يقاوم الشيء ما يفعله فيه حتى يتوصل به إلى أن يفعله في الآخر بسهولة ،  
 أو لا يفعله عنه بسهولة ، هو الباب المسمى قوة . فإن فهم هذا القول دلي هذا التأويل  
 انزاحت العلة ، ولم تدخل أشياء من أجناس أخرى في هذا الجنس .

- واتعلم أن الكتاب المسمى بقاطيغورياس ، موضوع للشدة الذين لم يتدربوا ، ولم  
 يبلغ فيه من التحقيق ما ينبغي ، بل قد يجوز فيه كل التجويز تخفيفاً ، فكأن حال الإنسان  
 المصارع ، التي بها لا ينصرع ، وبتوسطها يتمكن من أن يصارع غيره ، دلي هذه الجملة  
 التي أشير إليها في هذا الكتاب ، حالة معروفة ، يمكن أن يدل عليها ، فإذا فصل على المتعلم  
 أن ههنا حالة بها لا ينصرع ، وحالة بها يصارع ، تشوش على المبتدئ وعسر فهمه ،  
 فاهمل كما أهمل كثير من الأشياء في هذا الباب ، ثم الوردون من بعد ، شوشوا الأمر  
 فيه ولم يتركوه على الظاهر .

- وقد ظن قوم أنه يمكن أن تجعل القوة على أن لا يفعله واللاقوة على أن لا يفعله ،  
 قوة واحدة ، ذات اختبارين مختلفين بالقياس إلى شيئين ، مثل اللين ، فإن له قوة على ،

( ٢ ) دل هناك على : دل على ن || بما : بها سا ، م || بما يلزمها : وهو لاقوة ما يلزمها د ||  
 كما هناك ... .. بما يلزمها : ساقطة من د ، سا || ( ٤ ) وكذلك : كذلك ه ، فكذلك ي ||  
 ( ٥ ) به : ساقطة من م || يقاوم : يقاومه ه || به : فيه سا ، عا ، م ؛ ساقطة من ن ||  
 يفعل : يفعل د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || في : من س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي ||  
 ( ٦ ) أو : لاذب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن || ( ٨ ) أن : بأن س || للشدة : للبدأة م || لم يتدربوا  
 عا ، م ، د || ( ٩ ) الإنسان : ساقطة من ن || ( ١٠ ) التي : الذي عا ، ه || يتمكن : يمكن د ، س ||  
 من : ساقطة من س ، عا || ( ١١ ) الكتاب : الباب م || فصل : قصد د || المتعلم : التعلم ||  
 ( ١٢ ) الوردون : أن الوردين ه || ( ١٥ ) أنه يمكن : ساقطة من س || تجعل : تحول ن ||  
 لا يفعله : يفعل ه || واللاقوة على أن لا يفعله : واللاقوة على أن يفعله د ؛ واللاقوة على أن تفعله ع ،  
 ما ؛ واللاقوة على أن يفعل ن ؛ ساقطة من س ، سا ، م ، ه ، ي .



أن ينقطع بسهولة ، وإيست له قوة على أن لا ينقطع بسهولة ، وتلك كيفية واحدة فيه  
بينها ، والذي ليس له قوة على أن يمرض بسرعة ، فله قوة أن لا يمرض بسهولة ، والذي  
له قوة أن يمرض بسرعة ، فليس له قوة أن لا يمرض بسرعة ، والذي له قوة أن لا ينصرع  
بسهولة ، ليس له قوة أن ينصرع بسهولة . فهذه كيفية واحدة يقال لها من جهة إنها  
قوة ، ومن جهة إنها ليست قوة ؛ لكنه وإن كان كذلك ، فإن عاداتهم في أن ليس  
قوة ، إنما هي فيما ليست له قوة مقاومة قوة الفعل ، واللاقوة ، الذي هو ضعف طبيعي ،  
الذي بالحرى أن يقال له في بعض المواضع إنه عجز .

وأما أن لا يكون قوة على سرعة القبول والمطاوعة ، فكأنهم ليسوا يدخلونه في هذا  
الباب ، ولذلك يبقى لهم الأقسام ثلاثة : قوة انفعال ، وقوة مقاومة ، وقوة فعل . فإن  
لم يفعلوا هكذا ، ولكن جعلوا قوة المقاومة عجزاً بالقياس إلى سرعة الانفعال ، وكان الجامع  
بينهما ، أن كل واحد منهما استكمال في أخذ ما عليه القوة الأولى من أن ينفع وأن  
لا ينفع ، فإنه حينئذ يكون بينهما جامع هو الذي يميل إلى أن يجعله النوع من الكيفية الذي  
هو هذا الجنس ، ويجعل هذين نوعين متقابلين تحتها ، أحدهما يسمى قوة طبيعية ،  
والآخر عجزاً طبيعياً . لكننا نحتاج إلى جامع ، بين هذا الجامع ، وبين الذي هو قوة فعل  
وهذا يعسر ، فليكن هذا الجامع أن في الشيء مبدأ به يتم حدوث أمر حادث ، على أن  
حدوثه مترجح به . فإن فعلنا هذا وتكلفنا ، كانت القوة الفاعلية ، التي بسهولة ، والتي  
للمقاومة ، والتي للانفعال بسهولة ، داخلية في هذا الصنف .

ولكن الشناعات المذكورة ، وغیرها ، تكون باقية وتكون القسمة إلى الأربع  
قسمة متداخلة لا مفصلة . ولتقتصر الآن على ما قلناه ، فلنا إن أوردنا في هذا الباب جميع

(١) وإيست : وليس ن || فيه : فيها عا || (٢) وبينها : بينه عا ، ه || ليس : ساقطة من م || على :  
ساقطة من م || (٣ — ٢) فله قوة . . . يمرض بسرعة : ساقطة من م || (٤ — ٥) من جهة أنها قوة ومن  
جهة أنها : ساقطة من د || (٦) هي : حوا || مقاومة قوة : المقاومة وقوة ه ، ي || طبيعي الذي :  
طبيعي والذي ي || (٧) بالحرى : ساقطة من ما || (٩) وذلك : وكذلك م || (١١ — ١٢) من أن  
ينفع . . . هو الذي : ساقطة من م || (١٣) تحتها : ساقطة من ع ، ي || (١٩) مفصلة : مفصلة  
ما ، م || فلنا إن : فإن ه || إن : إذاس .

ما يجب إيراد طال ، ولا كبير جدوى في تقديم هذا الكتاب على المنطق ، فضلا عن إطالته ؛ ولا ينبغي أن يظن بسبب وقوع غايات هذا الجنس ، إما في مقولة خارجة عن الكيفية ، وإما في نوع من الكيفية غير هذا النوع .

- إن هذا النوع قد يقع خارجاً عن الكيفية ، أو يداخل نوعاً آخر تحتها ، مثاله
- ٥ أن المصارعى له قوة على أن يحدث في آخر صرعا ، وعلى أن لا يحدث فيه نفس صرع ، وهيئة الصرع أعني الغاية التي تحصل عنه ، لا التحريك إلى الغاية هي من باب الوضع ، والتحريك من باب الفعل ، وكذلك المراض ، له قوة ، على أن يقبل المراض بسهولة ، والمراض من النوع الأول من أنواع الكيفية . إنا لا نسمى المصارعى مصارعا لأنه بالحال المذكورة من الصرع ، ولا المراض مراضا لأنه موجود فيه المراض ، بل من قبل أن لهم قوة على ذلك وإن كانت في نفسها معنى فعلياً به يقال إنه كيف هو ؛ ولكن تلك الفعلية ليست
- ١٠ صرعا ولا مراضا .

## [ الفصل الخامس ]

### فصل ( ٥ )

#### في الكيفيات الانفعالية والانفعالات

- ١٥ والجنس الثالث من التي هي أنواع من الكيفية ، وجنس الأنواع من الكيفية ، حاله في أنه لا اسم يعمله ، حال الجنس الثاني . وكذلك فإنه لم يذكر له رسم عام ، بل جعل له اسمان ، وجعل أحد الاسمين مقولا على أنواعه بالاشتراك ، والآخر مقولا عليها

( ١ ) كبير : كثير ه ، ي || جدوى في : جدوى وفي سا ، م || عن : على د ، في ما || ( ٢ ) ولا : فلا د ، سا ، عا ، م ، ن || وقوع : ساقطة من م || ( ٣ ) خير : + وقوع ه || ( ٤ ) تحتها : ساقطة من ن || ( ٥ ) صرعا : صراعا ما || وعلى : أو على عا || فيه : في ي || قس : قسه د ، س ، عا ، ه ، ي || ( ٦ ) الوضع : الفعل عا || ( ٧ ) المراض : + فإن ما || ( ٨ ) مصارعا : مصارعا س || ( ٩ ) تلك : ذلك ما || ليست : ليس ما || ( ١٠ ) أنواع : نوع ب ، س ، عا ، نوع من أنواع م || أنواع من الكيفية : أنواع الكيفية م || الأنواع : الأنواع د ، سا ، م ، ساقطة من عا || ( ١١ ) لا اسم : + له م || وكذلك : ولذلك ع ، عا ، ه || ( ١٢ ) عليه ما .

قرلاً مجازياً . وذلك أن هذا الجنس يقال له جنس الكيفيات الانفعالية والانفعالات ، فتكون الكيفيات الانفعالية ، منها ما يشبه الملكة من النوع الأول ، والانفعالات ما يشبه الحال منه . واسم الكيفية الانفعالية يقال على بعض أنواعها ، لأنها تحدث من انفعال مثل الصفرة التي تتبع المزاج الحاد المستحكم في الكبد ، ويقال على بعضها لأنه يحدث منه انفعال لافي كل شيء بل في الحواس .

أما الانفعالات فيوهم ظاهر ما يقال فيها أنها ليست كيفيات ، كأن الصفرة إذا لم تستقر زماناً طويلاً لم تكن من مقولة الكيفية ، لأنها اصفرار ، أي أخذ إلى الصفرة ، فإن الاصفرار لو توهمناه تطول مدته ، لم يكن أيضاً كيفية ، بل ربما أدى إلى كيفية تحدث في آخرها ، وعندما ينتهي إليها يفنى الاصفرار ويوقف ؛ إنما الاصفرار من مقولة أن يتفعل ، بل الصفرة نفسها ، إذا توهمناه الاصفرار قد انتهى إليها ، ناستقرت استقرار صفرة أخرى ، مما يدوم أو يطول زمانها ، لكن هذه تثبت يوماً أو ساعة ، وتلك طال بقاؤها ، فإن هذه الصفرة تسمى انفعالاً ، والطويلة المدة كيفية ، وكذلك السواد والحرارة والبرودة وما أشبه ذلك .

فإن أصلح هذا الظاهر ، ومنع أن يكون طول الزمان وقصره مخرجاً الشيء عن مقولة أو مدخلاً فيها ، كما فعل حيث ذكر الملكة والحال ، فإن اللاقي تسمى انفعالات تكون أيضاً كيفيات ، لكنها من قصر مدتها ، وسرعة زوالها منعت اسم جنسها ، كما قد يقال للقاليل إنه ليس ، وسميت باسم الأمر الذي هو في التجدد والتغير ، وهو الانفعال ، فسميت انفعالات ؛ فيكون هذا الاسم كالمستعار لها ، أو المنقول إليها ، لمشابهة من غير أن يراد بإطلاق هذا الاسم عليها ما جرت العادة بفهمه منه . وبالحري أن يكون الأمر كذلك ، وألا يكون الاستعداد لسرعة الزوال مخرجاً للأمر عن جنسه .

- (١) قولاً : هو لام || له : ساقطة من س || (٢) منها : هي ، د ، ن || ما : فيها ه ||  
 (٣) منه : ساقطة من د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (٤) لأنه : لأنهاس || يوهمناء ، سا ، ع ، م ||  
 (٥) افعال لا : افعالات من ، م || (٨) توهمناء : (٩) آخرها : آخرها ، ع ، م || يفنى :  
 يفنى ب ، د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ي (١١) زمانها : زماناً سا ، م ، ن ، ه ، ي || تثبت :  
 تثبت ن ، ه ، ي ؛ بقيت سا ، ع ، م || (١٢) والبرودة : أو البرودة ع ؛ والبرودة ، س ؛ أو البرودة ،  
 ما ، ع ، م ، ن || (١٤) الشيء : الشيء ع ، ه ، ي || (١٥) اللاتي : التي ه || (١٦) من قصر :  
 لقصر ن || قد : ساقطة من ب ، س ، سا ، ن || (١٨) لمشابهة : المشابهة سا || (١٩) باطلاق :  
 بالاملاق سا ، م || ما : ساقطة من س || (٢٠) للأمر : الأمر د .

والآن فإن المعاني التي يدل عليها هذان اللفظان ، هي معاني ثلاثة : معنى الكيفية التي تنفعل عنها الحواس ولها بقاء ، ومعنى الكيفية التي تحدث عن انفعال في موضوعها ولها بقاء . وقد حصرا في لفظ واحد . ومعنى الكيفية التي لا ثبات لها .

- وايس كل واحد من هذه المعاني عاماً لجميع ماتحت هذا النوع ، ولا أيضاً يدل على فصول حقيقية تنفصل بها أنواع مرتبة تحت هذا النوع ، لكن أحد هذه المعاني قد يعم الثلاثة ، وهو أنها بحيث تنفعل عنها الحواس ، فإن الانفعالات والانفعاليات كلها تشترك في ذلك ، ويعممها شيء ، وأنها من شأنها أن تفعل في مواد ما أشياء تشاركها في المعنى ، فإن الحار يفعل الحار ، والبارد يفعل البارد ، والأسود أيضاً يقرر شبح السواد في الحواس والتخيل .

- وتجدها تشترك في أن يصبح في طبائعها أن تعرض للأجسام على سبيل الانفعال الجسماني والحرارة النارية ، وإن كان يظن على ظاهر الأمر إلى أن يعرف الأمر المحقق فيه ، أنها لم توجد في النار بانفعال ، ولا أيضاً في مادة النار ، إذ حصول ما يحصل فيها ليس بانفعال ، إنما الانفعال في الموضوعات القائمة .

- فإن سألنا في تسام هذا القول ، فإن الحرارة من شأن طبيعتها من حيث هي حرارة أن تحدث بالانفعال ، وإن كان في غير النار . وحلاوة العسل ، وإن لم تحصل في العسل على سبيل انفعال من العسل ، فقد حدثت على سبيل انفعال وجد في أمور تكونت عسلاً ، وانفعلت انفعالاً ما صارت بذلك حلوة ، فتشترك بذلك في أنها بحيث يصبح أن تحدث عن

(٢) ولها : لها س || (٣) حصراً في : حصراً د || (٥) حقيقة : ساقطة من ع  
(٦) والانفعاليات : ساقطة من ع || (١٠) وتجدها : ويجدها ب ، د ، س ، سا ، م ||  
أن يصبح في : ساقطة من ع || (١١) على : في س || (١٢) بانفعال : انفعالات د ||  
(١٢—١٣) ولا أيضاً في مادة . . . ليس بانفعال : ساقطة من سا || (١٣) القائمة : + يريد  
بالموضوعات القائمة الموضوعات التي لها وجود حقيقة ذير حقيقة ما وجود تلك الكيفية مودة له مثلاً كقطعة  
حديد وقد وجدت فيها الحرارة فن الحرارة ليست مودة لها بل لها وجود حقيقة أخرى ثم عرضت لها الحرارة :  
[حاشية أدخلت في الملب] في ب ، س || (١٤) فإن : وإن ع ، ه || ساجها : ساعدنا ع ، ه || في :  
على ه || (١٦) على سبيل انفعال من العسل : ساقطة من ع || حدث : حدث ع || (١٧) حلوة : حلوا س ||  
بذلك : ذلك د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || أن : أود .



انفعالات في موضوع ما، وإن اختلفت في أن بعضها يحدث بانفعال الموضوع بها نفسها، وبعضها قد يحدث تبعاً لانفعال في الموضوع؛ ويجمع جميع أصنافها بأن الحواس تنفعل بها.

ومع هذا فليس يمنع ظاهر الحال أن تكون هذه المعاني الجامعة قد تدخل فيها أمور :  
منها ما هو من باب الكيفية إلا أنه في غير هذا الجنس ، مثل الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين والزلزل والخفة ، فإنها كلها محسوسات ؛ ومثل الخشونة والملاسه ، فإنه وإن لم تكن من الكيف ، بل من الوضع ، فهو محسوس . والرطوبة واليبوسة في ظاهر الأمر ، والصلابة واللين أيضاً هي من باب القوة واللا قوة .

لكننا إذا قلنا كفيات انفعالية خرجت الخشونة والملاسه ، وأما الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين ففي أمرها نظر ، فإنها إما أن تكون ماهيتها هي أنها استكمال استعداد في أن ينغمز ويتشكل بسهولة ، وفي أن لا ينغمز ولا يتشكل بسهولة ، أو يكون أمر آخر هو في نفسه موجود محصل ويلزمه هذه الكيفية ، وتكون إنما تحس من جهة الأمر الآخر حتى تكون هذه الكيفية دايلاً على ذلك الوجود الآخر .

وهذا يتبين بأن يتأمل حاله في دخوله في الحس ، أدوله من حيث ينغمز أو لا ينغمز أو من جهة شيء آخر . أما أنه لا ينغمز ، فهو معنى عديم ، إنما يجب أن يحسه الحس على سبيل تعطله كما يتعطل عند الظلمة ، وإبصارنا للظلمة دو أن نكون لا نبصر شيئاً . ثم الصلب يشبه أن يكون إدراكه باللس ، كالإدراك الوجودي ، واللين ، كغير الوجودي الذي لا يحس معه بممانعة أصلاً . وأما الانغماز الذي في اللين فهو قبول حركة على هيئة ، والحركة مع الهيئة غير محسوسة إلا بواسطة ، وقد يحس الانغماز أيضاً بالبصر دون اللس .

(١) انفعالات : انفعال ما || ما : ساقطة من من || (٢) قد : فقد د || (٣) ويجمع : ويجمع د ،  
والصلابة واللين : واللين والصلابة ب ، من || (٦) فرو : فإنه من || (٤) أنه : أنها ع ||  
(٥ — ٤) فهي عا || (٧) والصلابة واللين : واللين والصلابة من || (١٠) ينغمز : ينغمز ع ، عا ||  
وفي : سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || بها : بهما ، د ، سا ، عا ، م ، أو في عا ، ه || لا ينغمز :  
لا ينغمز ع ، عا || (١٣) وهذا : وذلك ن || يتبين : يتبين ب ، س ، بين ع || ينغمز أو لا ينغمز : ينغمز  
أو لا ينغمز ع ، عا || (١٤) شيء : ساقطة من من || لا ينغمز : لا ينغمز ع ، عا || (١٥) تعطله :  
تعطل د || هو : ودود ، ن || (١٦) ادراكنا : ادراكنا ، م ، ه || كغير : لغير عا ، ي  
(١٨) الهيئة : الحركة من || بالبصر : ساقطة من ي .

وكذلك سرعة الحركة إلى الشكل و بطؤها ، فلا يكون ذلك دليلاً على أن الصلابة واللين أو الرطوبة أو اليبوسة قد أحسا بالبصر ، فإذا لم يلمس هو الانغماز ، وعدم الانغماز ولا أيضاً الاستعداد ، فإن الاستعدادات من حيث هي استعدادات معان تعقل .

وكذلك فإن قوة المصارعى لا يحسها مصارعه ، بل يحس هناك صلابة للمقاومة .

وكذلك الزق المنفوخ فيه الهواء ، فإن الهواء الذى فيه لم يصلب بوجه من الوجوه ، بل هو فى طبيعته كما كان ، لكن الحس يحسه كما يحس الصلب .

وكذلك الرياح فإن الأمر الذى يحس من المقاومة ، هو غير الاستعداد الطبيعى الذى فى الشيء الموجود ، فإن الهواء لم يتعقد فى طبعه صلابة ، وإن انحصر فى الزق ، ولا بأن صار ريحاً ، بل الاستعداد الطبيعى موجود فيه ، ولا يحس به .

فإذا لمعنى الذى يحس بذاته إن كان لابد من معنى يحس بذاته هو غير ذلك الاستعداد ، وإن كان يقاربه ويكون معه ، وغير نفس حركة الانغماز ، وغير الانغماز ، فأحد هذه عدم ، والآخر من باب الحركة لا من باب الكيف ، والثالث من جنس الكيفيات التى فى الكميات دون الكيفيات الانفعالية والانفعالات .

فالذى يقع فى هذا الجنس من المعنيين المتبرين فى الرطوبة واليبوسة هو ما يحس منهما . والذى يقع فى الباب الآخر، أعنى باب القوة واللاقوة هو ما لا يحس منهما ؛ وهما متلازمان . وأما الخشونة والملاسة فإنها لم تكن ألبتة من باب الكيف ، فكيف تكون كيفيات انفعالية ؟ فإن الخشونة هى اختلاف الأجزاء فى ظاهر الجسم بأن يكون بعضها نائفاً ، وبعضها غائراً ، وهذا من باب الوضع . والملاسة استواء الأجزاء فى الوضع والخشونة

- (٢) أوالرطوبة أو اليبوسة : والرطوبة واليبوسة ع || ليس : ساقطة من س || (٤) وكذلك : فكذلك ب ، س ، ه || لا يحسها : لا يحسها ع || (٦) كما : لم س || (٨) وإن : نان د ؛ بأن ه ، ي || الزق : الزوق س || (١٠) لابد : ساقطة من سا || هو : وهوب ، س ؛ ساقطة من ع || (١١) يقاربه : يقاربه د ، س ع ، ع ، ن ، ه ، ي || وغير : وعن م || وغير الانغماز : ساقطة من د || نأحد : فإن أحدها ، ن ، ه ، ي || (١٢) والثالث من جنس : والثالث جنس س || الكيفيات : الكيفية ه || (١٣) فى : من ع || الكميات : الكيفيات ع ، م || (١٤) فالذى : والذى ع ، م (١٤) هو : وهود || (١٥) منها : منه سا ، ع ، ع ، م || (١٦) فاتها : فانها ع || (١٧) هى : هو ع ؛ + عدم ه || (١٨) فاتها : فاتها ع .

والملوسة من حيث هي هكذا غير محسوسة إلا بواسطة كما تحس المقادير والأشكال والأبعاد ، فإن أحست بواسطة صلابة أو لين أو سواد أو غير ذلك فلا تكون من جملة اسوسات التي نحن في سبيلها ، فإنها لا تنمى في الحس تأثيرا من جهة نفس الحال العارضة لأجزائها مطلقا الذي هو الوضع ، بل لأمر آخر وهو صلابة أو لين أو حرارة أو بياض أو غير ذلك .

فإن كانت الخشونة والملاسة حال يحس بها بالحقيقة لا بواسطة ، فتلك الحال خير حال الأمر العارض لها من أجزائها ، وهو الوضع ، وتكون تلك الحال كيفية . وأما النقل والخفة فإنهما ليسا إلا من باب الكيفية ، فإن الذي يظن بهما أنهما من باب الكمية باطل ، وكأنا قد فرغنا من ذلك ، لكنه قد يظن بهما أنهما من باب القوة واللاقوة ، وإنما كان يكون ذلك لو كانت القوى الفعلية تدخل في ذلك الجنس مثل الحرارة وما أشبهها أيضا ، فالنقل والخفة أيضا من هذا الباب ، وهما من جملة المحسوسات ، ومن جملة ما يحدث في الأجسام بالانفعالات ، فإن الجسم يسخن فيخف ، ويبرد فيثقل ، وهو واحد بعينه : فإن البخار ماء خف بالحرارة ، وكذلك أجزاء الأرض المتسخنة قد تنخف فتصعد متدخنة ، وقد يدفن الشيء في الأرض فيزداد ثقلا من غير أن يزداد قدرا ، وقد يجمع أشياء متباينة لجلتها وزن ما ، فإذا اجتمعت حدث لها وزن أكثر أو أقل ، إذا انقل بعضها ببعض .

(١) والملوسة : والملاسة ع ، هـ ، ن ، عا || والأشكال : ساقطة من م ، هـ || (١ — ٢) والأشكال والأبعاد : والأبعاد والأشكال د ، ع ، هـ ، ن ، عا || (٢) والأبعاد : ساقطة من م || فإن أحست بواسطة صلابة أو لين أو سواد أو غير ذلك : ساقطة من م ، هـ || أولين : ساقطة من ن || أو سواد : ساقطة من د ، س ، ع ، هـ ، ن ، عا || (٣) التي : ساقطة من م || تأثيرا : تأثيرا س || (٤) الأرض : ساقطة من ع || (٥) أو بياض : و بياض د || (٦) الخشونة : الخشونة ع || يحس : يحل س || (٨) فانها : فانها ع || ليسا : ليسا ع ، ي || يظن : يظهر م || (٩) ذلك : هذا س || (١١) فالنقل : والنقل د ، ن ، ع كالنقل ع || والخفة : هـ ، عا ، هـ ، ن ، عا || فانها ع || (١٣) خف : خلف د || المتسخنة : المتسخنة ع || (١٤) يدفن : في صا || (١٥) وزن ما : وزنا هـ .

## [ الفصل السادس ]

## فصل (و)

## في حل باقى الشكوك

- وأما التخلخل والتكاثف فقد يدل بعضها على معانٍ: فقد يقال تخلخل ويراد به انقشاش  
الأجزاء بأن يتخولها جسم أرق منها فتباعد منها كالصوف المنفوش . ويقال تكاثف لما  
يقابل ذلك ، كما يعرض عند الكير . وقد يقال تخلخل ، إذا صار الجسم إلى قوام أقبل  
للتقطيع والتشكيل من غير انفصال يقع فيه . ويقال تكاثف لمقابله . ويقال تخلخل لقبول  
المادة حجماً أكبر . ويقال تكاثف لقبولها بعينها حجماً أصغر .

- والمعنى الثانى والثالث قد يظن بهما أنهما معنى واحد ، وذلك للغفلة ، فإن النار أشد  
تخلخلا من الهواء بمعنى زيادة الحجم ، وليس أقبل منه للتشكل والتقطيع ، إذا الهواء رطب  
جداً والنار يابساً ، والهواء إذا استحال ناراً قبلت حجماً أكبر وصارت أشد مقاومةً وبيساً .  
لكن الماء إذا سخن فبهار هواءً ، عرض له ازدياد الحجم ورقة القوام ، فيظن من لا يثبت  
في حكمه ويتبع غموض التمثيل والاستقراء أن الأمرين واحد . وأما نحن فنقول :

- أما المعنى الأول فهو من باب الوضع ، وأما المعنى الثانى فمن باب الكيف ، وأما المعنى  
الثالث فمن باب الكم المقارن الإضافة أو الإضافة المقارنة للكم ، لأنه زيادة حجم . وقد  
اتفق أن كانت العناصر ذوات البرد تقارن فيه التخلخل الذى بمعنى زيادة الحجم ، التخلخل

(٣) حل : بيان ما ، ن ، ه ، ع ، م || (٤) وأما : أما ، ع ، ي || قد : قد  
ساقطة من عا || ويراد به : معناه م || (٥) منها : بينهما || كالصوف : كالصور ع ||  
(٦) الكير : الكن ب ، س ، الكرد ، سا ، م || (٧) والتشكيل : ولاشك ه || (٨) والمعنى : فالمعنى ع  
قد : قد عا ، ه ، ع ، ي || أنهما : ساقطة من عا || معنى : ساقطة من ن || (٩) للتشكل :  
للتشكل ع ، عا ، ع ، ي || (١٠) والهواء : + بمعنى زيادة الحجم د || قبلت : قبل عا ، ه || وصارت :  
وصارت ه ، ع || (١١) هواء : ساقطة من س || يثبت : يثبت ب ع || (١٢) ويتبع : يمنع عا ||  
الأمرين : + أمر عا || (١٣) الثانى فمن : الثانى فهو من ب ، ه ، ع ، ي || (١٤) الثالث فمن : الثالث فهو  
من ب ، س ، ع ، ع ، ي || الثالث من عا || (١٥) المقارنة : ساقطة من م || (١٦) فيه : فيها ب ،  
س ، ن .



الذى بمعنى الرقة ؛ والتكائف الذى بمعنى قصاص الحجم ، التكائف الذى بمعنى الغلظ والمقاومة . وكانت العناصر ذوات الحر بالضد ، مثل الهواء إذا صار ناراً فازداد تخلخل حجم ولم يزدد تخلخل قوام ، والنار إذا صارت هواء ، كان بالضد فى ذلك . وأما البارد فإنه إذا صار حاراً ، عرض له التخلخلان جميعاً ؛ والحار إذا صار بارداً ، عرض له التكائفان معا . فهذا هو الذى يجب أن يتحقق ؛ ولا تلتفت إلى ما كتب فى مواضع أخرى .

وانتصر على هذا المبلغ من شرح هذا الجنس ، ولنحاذ بعبارتنا نظم التعاليم الأول ، لفهم ما قيل فيه على وجه تزول معه الشكوك فنقول : إن هذا الجنس منه كفيات انفعالية هى التى تكون قارة راسخة فى الشيء ، كحلاوة العسل ، وسواد الغراب ، وايس يقال لها إنها انفعاليات ، لأنه يجب أن تكون ما هى فيه لا مائلة قد انفعلت بها بل لأنها تنفعل عنها على النحو المذكور . أما الحواس فقط ، أو الحواس وغيرها ، وبعض هذه ، فلها مزية نسبة إلى الانفعال ، مثل البياض والسواد ، فلانها لا توجد فى أجسامها إلا أن يكون قد وقع قبلها انفعالات فى موضوعها فى الكفيات الأولى الملموسة حتى حصل مزاج يوجبها ؛ فإن ما سوى الملموسات بالحقيقة يتبع الملموسات ، فإنا نرى الإنسان يعتريه من الخجل والوجل حر أو برد ، فيتبع ذلك حمرة كما فى الخجل ، أو صفرة كما فى الوجل ؛ فإن عرض مثل تلك الأسباب فى أصل الكون والولادة ، فثبت ، فاستقر مزاجا ، وتبعها حمرة أو صفرة ، صارت الحمرة والصفرة لازمتين ، فكانت من جملة الكفيات الانفعالية . وكذلك إذا عرض بعد الكون فثبت كزاج يحدث فيثبت ما يوجبه .

وأما الذى يعرض للزوال فهو مثل الشيء الذى إذا سئل عن قوم عرض لهم لانفعال ما ، لم يصلح أن يجاب به ، ولم تلتفت إلى ما عرض لهم منه . وقد جرت العادة أنه إنما يعرفون

(١) الرقة والتكائف : الرقة ويفارق التكائف ع || الحجم التكائف : الحجم والتكائف || (٢) مثل : مثال ع || (٣) صارت : صارت ، س ، سا ، ع ، ما ، م ، ن ، ه ، ي || (٢ - ٣) مثل الهواء . . . . . فى ذلك ساقطة من ما || (٤) له : ساقطة من ع || (٦) ولتقتصر : والتقصير سا || عل : إلى س || شرح : حدس || التعليم : التعلم ع || (٧) لفهم : لتعليم س (٨) لها : ساقطة من ع ، ن ، ي || (٩) انفعاليات : انفعالات س || لأنه : لا ع || انقلبت : انقلبت د ، ن || (١١) قد : ساقطة من س || (١٢) الأولى : ساقطة من سا || حصل : يحصل س || (١٤) والوجل : ساقطة من سا || (١٥) وتبعها : وتبعها سا ، م || (١٨) للزوال : الزوال ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || الشيء الذى : لا انفعال : الانفعال ع .

بالكيفيات التي تلزمهم ، فلا يقال لمن خُاق أحمر البشرة أنه مصفر اللون بسبب عارض من وجل أو حرد غير لونه ، فذلك لم تسم هذه كيفيات بل انفعالات .

- وأعلم أن هذا على سبيل المجاز والتوسع في الكلام ، وإلا فالكيفية تقال على المعنيين جميعاً ؛ وذلك لأنه إذا سئل عن الذي أصفر للوجل ، أنه كيف هو في هذه الحال ، نقيل أصفر اللون ، لم يكن الجواب كاذباً ؛ وإذا سئل عنه ، أنه كيف هو مطلقاً ، فلا يجاب في العادة بأنه أصفر إذا كان محمار الحلقة . والسبب في ذلك أن المحجب يستشعر أن السائل يسأله ، أنه كيف هو في طبيعته الصحيحة ، وفي حالة الأكثرية ، ويكون عنده أن السائل توسع فترك بعض ما يجب أن يتم به عبارته ، فيجيبه حينئذ بما يحويه . وإذا سأل مطلقاً أيضاً ، أنه كيف زيد ، وكان السؤال لا يقتضي زيادة استشعار ، أو كان السؤال يوم المحجب أنه يسأل عن حاله في الوقت ، فلا يكذب ، لو قال : مغموم أو محموم ، وإن كان ذلك سريع الزوال .

- وأما أن نفس السؤال بكيف أى جواب يقتضى بحسب اعتبار الأزمنة ، واعتبار دوام الحال ، ولا دوامها ، فليس بنا حاجة الآن إلى بيانه . فيجب أن يتصور الأمر على هذه الصورة فلا يلتفت إلى من يحرم أن تكون الكيفيات السريعة الزوال صالحة للدخول في جواب كيف . وأعلم أن ذلك إنما لا يصلح للاستشعار المذكور من سؤال السائل ، وإيس هذا السؤال والجواب متعارفين في الكيفيات التي من هذا الجنس فقط بل من الجنس الأول ، فإن الملكات قد يجوز أن تسمى كيفيات انفعالية ، والحالات انفعالات ، وإن كان ذلك إذا اعتبر مع الجنس الثالث مقولاً بتشابه الاسم ، إلا أن لا يجعل اسم الكيفيات الانفعالية والانفعالات اسماً مساوياً ، لا لمعنى هذا الجنس بل لمعنى أعم منه ، وهو أن

(١) مصفر : مضارس || مرد : جردد || (٢) فذلك : فكذلك ع || (٣) فالكيفية : فان الكيفية ع || (٤) لأنه : أنه ب ، س || هو : وهود || قليل : + لته ع ، ط ، ه ، ي || (٥) بأنه : أنه ع || إذا : إذا ب || (٦) يسأله : يسأل د || ويكون : فيكون ع || (٧) يسأله : يسأل د || (٨) أيضاً : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ي || (٩) يسأل : يسأل س || (١٠) حاله : حال د || أو : ود ، ع ، ن ، ي ؛ ساقطة من س ، ع ، م ، ه ، ن || (١١) أن : ساقطة من ع || السؤال : ساقطة من ع || (١٢) دوامها : دوامه ع || يتصور : لا يتصور د || (١٣) (١٤) يحرم : يجوز ع ؛ حرم ه (١٥) لمعنى : بمعنى ما .

تكون كل كيفية بطيئة الزوال عن المتكيف بها تسمى كيفية انفعالية ، وكل كيفية سهلة التغير تسمى انفعالا ، فتكون قسمة الكيفية إلى الكيفيات الانفعالية والانفعالات ليست قسمة على سبيل التجميع ، بل على سبيل التاليف .

فتكون الكيفية تنقسم إلى : كيفيات انفعالية وانفعالات ، وإلى أشكال وما معها .  
ثم الانفعالية والانفعالات تنقسم إلى هذا الجنس الثالث ، وإلى الحال ، والملكة .  
فيكون هذا الجنس من حيث خصوصيته لا اسم له ، وإنما له اسم معنى أعم منه ، فإن جعل هذا اسما له من حيث خصوصيته ، كان وقوعه على الملكة والحال باشتباه الاسم ، إذ ليس له هناك تمام حده .

ونعود فنقول ، بعد ما فصلناه من اشتباه هذين اللفظين ، إن من كان له مزاج غضبي يوجب خلق الغضب من أول الكون مثلاً ، أو كان استفاد ذلك ، لا عن مزاج ، بل باستعمال أفعال الغضب ، حتى صار له خلق الغضب ، فإنه ذو كيفية انفعالية يعني بها الملكة على سبيل اشتراك أو على سبيل مجاز للتمثيل ، أو يعني بها معنى أعم من الملكة . والذي عرض له الغضب عن سبب زائل فليست له كيفية انفعالية ، فإن كانت الكيفية الانفعالية يعني بها الملكة ، كان هذا المعنى غير مقول على الجنس الثالث إلا باشتراك الاسم ؛ وإن عني بها المعنى الأعم كان مقولا عليها بالتواطؤ ؛ لكنه يكون مقولا على الجنس الثالث بمعنيين باشتراك الاسم : فإنه من حيث يجعل اسماً بخصوصيته يدل على معنى ، ومن حيث يعني به المعنى العام يدل على معنى ؛ والمعنيان جميعا موجودان

( ١ ) تسمى كيفية انفعالية : تسمى انفعالية د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || ( ٢ ) الكيفية إلى : ساقطة من س || الكيفيات : + إلى س || والانفعالات : والانفعالات ع || ( ٣ ) قسمة : ساقطة من ن || على سبيل التاليف : على التاليف ي || ( ٤ ) إلى : على ع || ( ٩ ) وزود فنقول : ونقول ن || من : ساقطة من س || كان : + فيكون عا || ( ١٠ ) أو كان : وكان ع || استفاد : استفاد س || ( ١٢ ) يعني : وفني هـ ( ١٣ ) زائل : ساقطة من د || ( ١٦ ) بخصوصيته : + قائم هـ || ( ١٧ ) موجودان : موجودين عا .

في الاخص ، محولان عليه . وهذا كن يسمى عبده الأسود أسود من حيث شخصه ،  
فيكون الأسود يقال على الواحد باشتراك الاسم من جهتين .

هذا ولا عذر لمن سمع أن الناس اجتمعوا على أن الحال والملكة نوع واحد ، وكلاهما  
كيفية ، وسمع أن الملكات هوذا تخص باسم الكيفيات الانفعالية والحالات بالانفعال ،  
وسمع أن السبب في ذلك ، أنه لم تجر العادة بأن يسمى من عرض له الغضب ، في وقت ما ،  
وحال ما ، من غير دوام ، وعن خلق ، مكيفا بكيفية الغضب ، أن يشكل عليه أن الانفعالات  
في المجلس الثالث ، كيفيات بالحقيقة ، وإن لم تسم كيفية ، بل انفعالات ؛ وأن السبب  
الذي يوهمه أن الانفعالات ليست كيفيات يجب أن يوهمه ذلك في الحالات ، وإذا  
ليس يوهمه في الحالات ، فيجب ألا يوهمه ههنا أيضاً ، ويعلم أن هذا السلب مجازي ،  
أعني قولهم ليست كيفيات .

٦٠

( ١ ) الأخص محولان : الأخص محولين عا || ( ٢ ) على الواحد : للواحد ع ، ي ||  
جهتين : حيث سا || ( ٣ ) والملكة : الملكة م ، ن ، ه ، ي || وكلاهما : وكلاهما ||  
( ٤ ) هوذا : دوزى عا || الانفعالية : الانفعالات عا || ( ٥ ) بالانفعالات ن || ( ٥ ) - بأن :  
أن ع ، ي || ( ٨ ) وإذا : فإذا عا || ( ١٠ ) كيفيات : + والحمد لله وبه المكين تمت المقالة  
الخامسة من الفن الثاني بحول الله وحوله وقوته ي ؛ + تمت المقالة الخامسة من الفن الثاني من الجملة الأولى  
في المنطق ولواهب النقل الحمد بلا نهاية .





# المقالة السادسة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

---



## المقالة السادسة

من الفن الثاني

### [ الفصل الأول ]

#### فصل (١)

في ذكر أنواع الجنس الرابع من الكيفية

أما الجنس الرابع ، فقد ذكرنا أيضا أنواعه ، ولم نذكر المعنى الجامع لها . والمشهور من أنواعه ثلاثة أصناف : الشكل ، وما ليس بشكل ، وما هو حاصل من شكل وغير شكل .

وأما الشكل ، فالمشهور من أمره أنه ما أحاط به حد أو حدود ؛ أما حد ، فمثل ما للكرة والدائرة ؛ وأما حدود ، فمثل ما للربيع والمكعب . وأما الذي ليس بشكل فكالاستقامة والانحناء للخط ؛ وكالتقعر والتعديب والتسطيح للبسيط . وأما الذي يحصل من شكل وغير شكل ، فهو الذي يسمى صورة وخلقة ، وهو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعي أو صناعي ، وخصوصاً بالبصر ، وذلك بأن يكون له لون ما ، فيكون الشكل الملون خلقة وصورة .

فلما ذكرت هذه الوجوه الثلاثة ، قيل : ويشبه أن يكون للكيفية نوع آخر فتذبذب هؤلاء الذين يشرحون . فقال بعضهم : إنه يعني الأمور التي سميت في الفلسفة الأولى ككيفيات ، التي هي الأمور المفارقة أصلاً ، كالمثل المظنونة ، والتعليمات ؛ أو كالعقول التي لا تلبس المادة .

(٢) من الفن الثاني : + من الجملة الأولى من المنطق وهي ستة فصول [ ثم جتاوين الفصول الستة ] هـ ||  
(٦) أما : وأما ما || ذكرنا : ذكرت ب ، د ، س ، ع ، هـ || (٨) وأما : أما ن ||  
الشكل : المشكل د || (٩) وأما حدود : وأما الحدود ب ، س || ما للربيع : المربع ن || (١٠) للخط :  
والخط ما ، للخطوط د ، ب ؛ ساقطة من س || وكالتقعر : التقعير || (١٤) ويشبه : قشبه ع ||  
(١٦) والتعليمات : والتعليمات د ، ن ، هـ ، ي || أو ، وع ، ن ، ي (١٦) كالعقول : كالعقول هـ .



وهؤلاء لم يشعروا بأن إطلاق اسم الكيفية على ذلك ، وعلى هذه المحدودة ، إنما هو باشتراك الاسم أو يشابهه . وليس حد الكيفية في جميعها واحداً ، فلا يكون ما يجمع تلك الأشياء نوعاً من أنواع الكيفية زائداً على أنواع الكيفية المذكورة .

وقال آخرون إن ذلك هو النقل والخفة ، مع أنهما عندهم وعند غيرهم من جملة ما سلف ذكره . فأما هؤلاء وغيرهم ، إما أن يجعلوه من جنس القوة واللاقوة ، وإما أن يجعلوه من جنس الانفعاليات والانفعالات . ومع هذا فإن جميعهم قد تونخى في القسمة التربيع ، حتى جزم أن لا كيفية خارجة عن الأجناس الأربعة ، وذلك هو الحق ؛ ثم شك في نوع خامس . فتأمل حال هؤلاء واضطرابهم .

واعلم أنه ليس الغرض فيما قيل من ذلك ، أن الأربعة ليست أجناساً تحصر أنواع الكيفية كلها ، حتى تحتاج أن يؤتى بخامس أو سادس ؛ بل معنى هذا الكلام أنه يشبه أن يكون للكيفية نوع ، هو قسم لهذه الأنواع التي ذكرها في الجنس الرابع ؛ إذ لم يذكر الجنس بل ذكر أنواع الجنس .

وبالحرى أن يكون للكيفية نوع آخر داخل تحت هذا الجنس ؛ وذلك لأن خواص هيئات العدد ، كالفردية ، والزوجية ، والتربيع ، والتكعيب ، والتثليث ، وغير ذلك ، ليست هي بأعداد ، ولا أيضاً فصول للأعداد ، بل عوارض تعرض لأنواعها لازمة ، كما تحقق في الفلسفة الأولى ، وكما هو مشهور ؛ وليست من مقولة المضاف ، أو أين ، أو غير ذلك .

فهي إذن من مقولة الكيفية ، ومن هذا الجنس منها ، إذ ليست بملكات ولا حالات ، بل ولا هي قوة ، ولا عجز ، بل ولا انفعاليات ولا انفعالات . فهذا هو النوع الذي أعرض عنه بسبب أن توقيف المبتدئ على حقيقته مما يصعب صعوبة شديدة جداً .

- (١) إنما : أنها س || (٢) يجمع : الجميع عا || (٣) تلك : ساقطة من س || (٤) مع : ومع ع ، ي || ما : من ن || (٥) الانفعاليات : الانفعالات س || والانفعالات : ساقطة من ع || القسمة : + واللاقوة د || (٦) أنه ليس الغرض : أن الغرض ليس ع || ليست : ساقطة من س || (٧) أنه : ساقطة من عا || (٨) قسم : قسم عا ، ن ، ه ، ي || إذ : اذا د ، ن ، ه || (٩) تحقق : + لك ذلك ب ؛ + ذلك س || (١٠) وكما : كما س ، عا || وليست : ساقطة من ن || المضاف : مضاف عا || غير : عن سا ، م || (١١) من : ساقطة من عا || هذا : ساقطة ع (١٢) ولا عجزيل ولا : ولا عجزيل سا ، م || (١٣) أعرض : عرض ه || جدا : ساقطة من ع ، عا ، م .

وأما المذكرات فهي مشهورة للبديين إذ هي مما يسهل إطلاعهم عليها ، وكما  
قاطيغورياس إنما هو للبديين لا غير ، وقد حدثكم بصورته مرارا .

ثم المشكلات التي يجب أن يبحث عنها في هذا الموضع هي هذه : أحدها تعرف المعنى  
الجامع لهذا الجنس . والثاني النظر فيما قيل من الرسم المشهور للشكل . والثالث تحقيق  
الحال في أن الشكل من الكيف وليس من الوضع . والرابع إبانة حال الزاوية أنها في أي  
مقولة تقع . والخامس من حال الخلقة ، وأنها كيف هي في جنس واحد من أنواع الكيف  
وإنما هي لون وشكل معاً . والسادس حال ما يجري مجراه إذا اتفق أن كان من مقولتين  
فإلى أي المقولتين منها ينسب الواحد الحاصل من الجملة .

فأما البحث الأول ، فيجب أن تعلم ، أن هذا الجنس ، هو الكيفية التي تعرض  
للجوهر لعروضها أولاً للكمية بما هي كمية ، ليس كالقوة والضعف : فإنما وإن قارنت  
الكمية ، فليس لأجل أن الكمية بنفسها مستعدة لها استعداداً أولياً ، ثم تعرض بتوسطها  
للجوهر . وأما الشكل ، فإنه يعرض للقدر بما هو مقدار . وهذا الشرح الذي أوردناه  
لمعنى هذا الجنس الرابع يدخل فيه الشكل ، والاستقامة ، والانحناء ، والتسطيح ، والتقييب ،  
والخلقة ، وكيفيات الأعداد .

لكن لقائل أن يقول : إن الخلقة تخالف البواقي لأن البواقي تعرض للكمية عروضاً أولاً  
مطلقاً ، ويتوسطها تعرض لذوات الكمية ، وأما الخلقة فلا تعرض للكمية عروضاً أولاً ،  
فإنه ما لم يكن جسم طبيعي يتلون لم تكن خلقة . وهذا كالقوة واللاقوة التي تعرض أيضاً  
للكميات لعروضها لذوات الكميات ، كما يزعمون في العمق .

فنقول ليس الأمر كذلك . فإن الأمور التي تعرض للكمية ، منها ما يعرض للكمية  
في نفسها لا بشرط أنها كمية شيء ، ومنها ما يعرض للكمية في نفسها بشرط أنها كمية شيء .

(١) إذ : أ ، د ، سا ، ما ، م ، ن ، هـ ، ي || (٢) لا غير وقد حدثكم بصورته مرارا :  
ساقطة من س || (٣) الموضع : الوضع ي || (٤) تحقيق : تحقق هـ || (٥) في : تحت ع ||  
(٦) وإنما : وإنما ع || لون وشكل : شكل ولون س || من : ساقطة من د || (٩) فأما :  
أما ع || (١٠) لعروضها : كمروضها ع || (١١) أولاً : ساقطة من س || (١٢) للقدر : +  
التي له فرق بعد واحد بما هو ع ، ع ، ع ، كذلك ع || (١٧) يتلون : ملون ب ، س ، م || (١٨) لعروضها :  
كمروضها ع || (٢٠) لا : ساقطة من ع || أنها : أنه س .

فتكون الكمية هي المعروض له الأول في ذلك الشيء . ثم الشيء وإن لم يكن يعرض له ذلك العارض إلا وهو كمية ما هو له كمية ، فليس إذا كان لا يعرض له أمر إلا وهو كمية شيء ، يجب أن يكون إذا عرض له الأمر لم يعرض له أولياً ، بل عرض لذلك الشيء ولل كمية بسبب ذلك الشيء . فإنه لا سواء قوله ، إن الكمية إنما يعرض لها الأمر عندما يكون في شيء ، وأن تقول إن الكمية إنما يعرض لها الأمر لأنها في الشيء الذي عرض له الأمر .

كما لو أن قائلًا قال : إن النفس لا يعرض لها النسيان إلا وهي في البدن ، أو شيء آخر غير النسيان ، لم يدل ذلك على أن النسيان ، أو ذلك الشيء ، إنما يعرض للبدن ، وبتوسطه يقال على النفس ؛ كما أن الحركة تعرض للبدن ، وبتوسطه يقال على بعض قوى النفس . ثم اللون حامله الأول هو السطح ، كما هو مشهور وتحقيق في العلم الطبيعي ؛ والجسم بنفسه غير ملون ، بل معنى أنه ملون ، أن سطحه ملون . وإيست القوة حاملها الأول هو العمق ، وبتوسطه ويقال على الجسم ، حتى يكون الجسم ذو القوة هو الذي مقدار تحته ذو قوة ، بل القوة يحملها جسم تحته مادته وصورته ؛ وإنما تحمله مادته وحدها كما سيلوح لك تحقيقه في صناعة أخرى . فالخلقة تلتئم من شيء حامله السطح بذاته ، وما يحيط به السطح ، وهذا الشيء هو الشكل ؛ وشيء حامله السطح أيضاً ولكن عند حال كونه نهاية لجسم ما طبيعي ، وهذا الشيء هو اللون . فإذا انحلقة تلتئم من أمرين حاملهما الأول هو الكم ، وبسببه يقال على الجسم .

- (١) ثم الشيء : ثم الشيء ، عا ، ساقطة من ع || (٢) هو : هي طا || وهو كمية ما هو : وهو الكمية ما هو || لا يعرض له : لا يعرض لها طا || (٣) له : لها عا || له أولياً : لها أولياد ، سا ، ع ، ما ، م ، ه ، || (٤) قوله : قولنا ما ، عا ، ه ، ي || (٥) إنما : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ما ، م ، ن ، ه ، ي || يعرض : عرض ي || لها : له س || لها : له س || (٥ — ٦) الشيء الذي عرض له الأمر : الشيء الذي عرض له الشيء والأمر عا || (٦) له : لها ن || (٨) آخر : ساقطة من سا (٩) للبدن : — أو شيء آخر ع ، ي || (١٠) على بعض : ساقطة من د || مشهور : المشهور س || (١١) بنفسه : في نفسه هاش ه || غير : ساقطة من م || (١٢) حتى يكون الجسم : ساقطة من ن || (١٣) تحته : تحته ن || ذوقه : ذاقه ه || وصورته : وصورتها سا ، ع ، م || وحدها : وحده ه || (١٥) وما : أو ما د ، س ، عا ، ن ، ه ، ي ؛ وأما ع || عند : عندى ه || (١٦) ما : ساقطة من س || (١٧) حاملها : حاملها د ، عا ، ن .

وأما البحث الثاني وما قيل في حد الشكل ، فيشبه أن يكون ذلك الرسم المشهور غير محقق للشكل الذي هو الكيفية ، بل هو رسم للشكل الذي يستعمله المهندسون الذين يقولون إنه مسائر لشكل آخر وغير مسائر ، وهو نصفه وثلاثة ، ويعنون بذلك مقدارا مشكلا . وذلك لأن الشيء الذي تحيط به الحدود بالذات هو المحدود ، والمحدود بالذات هو المقدار ، والمقدار بالذات هو كم ، والشكل كيف ، والكيف ليس بكم ، فليس ٥ إذن ما تحيط به الحدود بشكل هو الشكل الذي من باب الكيفية ؛ لكن الهيئة الحاصلة من وجود الحد والمحدود على نسبة ما هو الشكل .

والدليل على صحة ما أقوله ، وغفلة هؤلاء عنه ، أن المربع غير التربع ، إلا أن يقال مربع ويعنى به التربع نفسه ، كما يقال أبيض ويعنى به البياض . ثم لا شك أن التربع شكل من باب الكيف ، والتربع لا يقال إنه ما أحاط به حدود ، بل يقال إنه هيئة ١٠ ما أحاط به الحدود ؛ وأما المربع فإن عني به الشيء الذي أحاط به الحدود الأربعة ، فلا يقال إنه كيف ، بل إنه مكيف ، ولا يصح حمل الكيف عليه . والمهندسون إنما يعنون بالمربع وبالشكل غير هذا الذي نذكر في هذا الباب ؛ فإنهم يعنون بالمربع وبالشكل الشيء الذي فيه التربع والشكل ؛ فذلك صح قولهم : الشكل ما أحاط به حد أو حدود ؛ فإن الشكل الذي للمهندس هو غير الشكل الذي كلامنا فيه ههنا ، وأما من ١٥ عني به التربع ، فلا يمكنه أن يقول إن الشكل ما أحاط به حد أو حدود . فقولهم إن رسم الشكل المذكور ههنا هو هذا الرسم ، قول مجازف فيه .

(١) للشكل : الشكل د ، سا ، ع ، م ، م || (٢) رسم : ساقطة من ع || للشكل : الشكل ب ، سا ، ع ، م ، م || (٣) لشكل آخر : ساقطة من ع || وغير : وهو غير د || مقدارا مشكلا : مقداره شكلا ع || (٤) بالذات : بالذوات م || بكم : كم ع || (٥) فليس : وليس د || إذن : ساقطة من د || (٦) بشكل : وبشكل ه || الذي : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي (٨) صحة : ساقطة من س || عنه : ساقطة من س || (٩) ويعنى : يعنى د ، سا ، ع ، م || (١٠) إنه ما أحاط : إنه أحاط سا ، ع ، م || (١١) وأما المربع ... الحدود : ساقطة من ع || (١٢) فلا : ولا سا ، ع ، م || نذكر : نذكر ع ، ه || يعنون : يعنى ع || (١٤) الشيء : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، م ، م || فذلك : فذلك س || الشكل : للشكل أنه ه || (١٥) الذي للمهندس : الذي هو شكل للمهندس ع ، ه || للمهندس : للمهندس ع ، ع ، م || هو : ساقطة من ع || للمهندس هو : هو للمهندسين سا || فإن الشكل الذي للمهندس : فإن الشكل للمهندس ن ؛ فإن الشكل الذي هو للمهندس ي || (١٧) هو : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || فيه : ساقطة من ما .



وإذ عرف هذا ، فقد صح أن الاستقامة ، والانحناء ، والتسطيح ، والتقريب ، وغير ذلك ليست بأشكال ، بل هيئات للكميات لا تتعلق بالحدود بوجه من الوجوه .

وأما البحث الثالث فيجب أن تعلم فيه ، أن المعاني التي تلتئم من اجتماع أمور ، فإنها يعسر إعطاء الحدود الموازنة لأسمائها ؛ لأن الجمهور يصعب عليهم أن يميزوها ، وأن يلتفتوا إلى خصائص أحوالها ، إذ انتفاعهم بالجملة منها كانتفاعهم بالتفصيل في القدر الذي يحتاج إليه الجمهور من تخيلها . والشكل من تلك الجملة . فإن الشكل ملتئم من مقدار ومن حدود على هيئة ، كالمرج من سطح ، ومن أربعة حدود ، ومن هيئة . فلا يبالى في عادة الجمهور ، أن يجعل اسم المربع واقعاً على السطح ، من حيث له أربعة حدود ، وعلى الحدود الأربعة ، وعلى الهيئة . لكن السطح والحدود من باب الكم ، فإذا أخذت معروضاً لها ما يعرض ، فإنه يحصل منها كميات ذوات أعراض ، لا يخرجها ما يعرض لها عن أن تكون كميات .

كما أن الحركة لا تخرج الإنسان من أن يكون حيواناً وجوهراً ، وإن نظر إلى الهيئة كانت الهيئة كيفية ؛ وليس ولا واحد من الاعتبارين من باب الوضع ، ولا فيه وضع ألينة . وقد غلط من ظن أن الشكل يصدق حمل معنى الوضع عليه بوجه من الوجوه ، وإنما عرض له من جهله باشتراك الاسم في الوضع . وذلك لأن الوضع قد يقال على وجوه . فيقال : وضع لحصول الشيء في موضعه ، وهذا المعنى من الوضع هو نفس مقولة الأين . ويقال : وضع لحصول الشيء بجوار الشيء من جهة مخصوصة كما يوضع خط من يمين خط ؛ وهذا الوضع نوع من المضاف ، ومقول ماهيته بالقياس إلى غيره ، فإن وضع الشيء عند مجاوره ، مقول بالقياس إلى وضع مجاوره عنده ، بل هذا الوضع هو المجاورة ؛ ومن يشكل عليه أن المجاورة من باب المضاف ؟

- (١) واذا : واذا ب ، س ، ي || والتسطيح : والسطح سا ، م || (٤) يعسر :  
+ فيها ع ، ه ، ي || لأسمائها : أسمائها ب ، د ، سا ، م ، ي ؛ أسمائها س ؛ لأسمائها ه  
(٥) كانتفاعهم : بانتفاعهم م || ملتئم : يلتئم ط ، ن ، ه || (٧) ومن : من سا ، م ||  
(٩) فإذا : واذا ب ، س || (١٠) فإنه : ساقطة من ه || يحصل : حصل د ، سا ، ط ، م ،  
ن ، ه ، ي || فإنه يحصل ... ما يعرض : ساقطة من د || (١٢) جوهراً : أوجوهراً د ، ن  
ه ، ي || (١٤) يصدق حمل : سيتضمن عا || (١٥) بجهة : بجهة د ، سا ، م ، ه ||  
(١٦) حصول : بحصول ع || (١٧) حصول : بحصول ع || (١٨) ومقول : ومقولة ع .

ويقال وضع الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض في الجهات بسبب حصول الوضع بالمعنى الثانى لأجزائه ، وبالجمله لوجود إضافة ما في أجزائه التى توجد بالفعل أو بالتوهم ، حتى تكون الأجزاء إذا وجدت على إضافة ما معلومة ، أو كان الجسم بحيث يمكن أن يتوهم فيه أجزاء ذوات إضافة ما معلومة ، حصل للكل بسبب ذلك هيئة هي الوضع ، وهذا هو المقولة . فإن الجلوس هو صفة لجمله الجالس لا لشيء من أجزائه . لكن إنما تكون هذه الصفة للجالس ، إذا كان لأجزائه بعضها إلى بعض إضافة ، أو إمكان إضافة ، ولا كل إضافة ، بل إضافة هيئة المجاورة ، ولا كل إضافة هيئة المجاورة ، بل أن يكون لها نسبة مع ذلك إلى جهات تكتنفها ، أو أجزاء أمكنة أو أجزاء أمور عوية فيها .

وبالجمله أن يقرون بالاعتبار الذى فيما بينها اعتبار لها فيما بينها وبين أمور مبينة لها .  
فإن الهيئة التى لأعضاء الجالس بعضها عند بعض إذا ثبتت ، وقام الجالس ، والهيئة ثابتة بالقياس المعتبر للأجزاء بعضها عند بعض ، لم يكن جالسا إذا زالت النسبة بينها وبين الأمور الخارجة عن جوهرها ، وإن بقيت الداخلة على نسبتها . ولذلك ما يقال إنه قد انتقل وضعه . والذى يقال : إن الشكل من الوضع ، لأن الشكل يتعلق بمحدود بينها تجاوزاً خاص لوضع بعضها عند بعض ، فقد يغلط من وجوه ، من ذلك ، أنه أخذ الحدود مكان الأجزاء .

( ٢ ) لأجزائه : لأجزائها د ، سا ، ط ، م ، ن ، هـ ، ي || وبالجمله : والجمله ع || أجزائه : أجزائها د ، سا ، ط ، م ، ن ، هـ ، ي || ( ٣ ) أو : و سا ، ط ، م ، ن ، هـ ، ي || ( ٤ ) الجسم : ساقطة من س ، م || ( ٤ ) ما : ساقطة من سا || معلومة : + حتى ع || ( ٥ ) فإن الجلوس : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ط ، م ، ن ، هـ || هو : وهوب ، د ، س ، سا ، ط ، م ، ن ، هـ || الجالس : الجالسين د ، سا ، م || لا : ولاد ، سا ، ط ، م ، ن ، هـ ، ي || ( ٦ ) الجالس : الجالسين د ، م || ( ٧ ) بل إضافة : ساقطة من د || إضافة هيئة : هيئة إضافة ط || كل إضافة هيئة : كل هيئة ي || ( ٧ - ٨ ) إضافة هيئة المجاورة : ساقطة من ع || ( ١٠ ) يقرون : يقرون سا ، ط ، م ، ن ، هـ ، ي || الذى : التى سا ، م ، هـ || ( ١١ ) أثبتت : أثبتت ب : د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ ، ي || وقام : وقلت ط ، هـ || ( ١٣ ) جواهرها : جواهرها هـ ، ي : جواهرها وذواتها ع || ولذلك : كذلك ع ، ط || ( ١٤ ) والذى : الذى د || يقال : قال ع ، هـ ، ي || ( ١٥ ) ظفد : ولقد د ، قد عا || ينلط : ظطى || أنه : أن س .

ولأننا الاعتبار في الوضع بالأجزاء ، وفي الشكل بالحدود ؛ وغلط إذ حسب أن هذا الوضع من المقولة الخاصة ، ولم يعرف أن هذا من المضاف ؛ وإنما الوضع الذي هو المقولة هو وضع أجزاء الشيء عند شيء خارج مابين ، لا وضع أجزاء الشيء في نفسه . وغلط أيضاً إذ ظن أن الشيء إذا كان متعلقاً بمقولة فهو من تلك المقولة ، لأن الشكل وإن كان لا يحصل إلا بالإضافة بين الحدود ، أو وضع أيضاً ، فليس يجب أن يكون الشكل وضعاً ، فإن المربع أيضاً لا يحصل إلا بعدد في الحدود ، وليس يجب أن يكون المربع عدداً ؛ ألا ترى أنه لا يقال إن المربع هو عدد للحدود ، ولا أن المربع هو وضع حد عند حد ؟ فإذا ليس يقال أحد ذينك عليه فلا يكون هو داخلاً في مقولته ، بل يقال إن المربع حاصل عن وضع كذا ، وعن حد كذا . ثم جاء قوم من بعد يعتذرون من ذلك ، إذ عرفوا أنه لا يلزم أن يكون التبريع وضعاً ، بسبب أن الحدود تكون فيه زوات وضع ، لكنهم سلموا أن الحالة التي للحدود بعضها عند بعض هي من مقولة الوضع ، وذلك لتعذر تفريقهم بين معاني الاسم المشترك ، وخصوصاً إذا كان متشابه المعاني ، وخصوصاً وكان أيضاً مجتمع المعاني في شيء واحد . فقد علمت أن الشكل لا يتعلق بالوضع الذي من المقولة الخاصة ، بل بالوضع الذي من الإضافة . وأما الدائرة بأنها لا تتعلق بهذا الوضع بل تتم بأن يكون لحدوها هيئة مخصوصة في الانحناء فيحصل للحدود هيئة الشكل كيفية بكمية .

- (١) بالأجزاء : الأجزاء م || (٢) هو : فهو ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي ||  
 (٣) أجزاء : أعضاء م || (٥) إلا : ساقطة من سا ، م || بالإضافة : بإضافة ب ،  
 س ، ن ، هـ || الشكل وضعاً : ساقطة من م || (٧) وضع : عدد ع || (٨) يقال : قول ب ||  
 حاصل عن : حاصل عند ع || (٩) ثم جاء قوم : ساقطة من ع || بعد : + ذلك ي ||  
 (١١) هي : ساقطة من هـ || وذلك : ولكن ذلك ع || (١٢) المشترك وخصوصاً ، المشترك عا ||  
 المعاني وخصوصاً : المعاني عا ، ي || (١٣) المقولة : مقولة د || (١٤) الخاصة : الحاصلة ع ||  
 بهذا : بها سا ، م || (١٥) بأن : أن سا ، ع ، م ، هـ ، هـ || للحدود : للحدود د ، سا ، ع ، عا ،  
 م ، ن ، هـ ، ي .

## [ الفصل الثاني ]

## فصل (ب)

في تعريف حال الزاوية وكيفية وتوعها في الكمية أو في الكيفية أو الوضع  
وغير ذلك وتعرف حال الخلقية وكيف صارت مع التركيب الذي فيها نوعاً  
وباقى الشكوك في هذا الجنس من الأجناس الأربعة

- وأما البحث الرابع ، فهو عن أمر الزاوية . فنقول : أما الفرق بين الزاوية وبين  
الأشكال ، فهو أن الزاوية ، إنما هي زاوية من حيث يعتبر المقدار متحدداً بين حدين  
أو حدود يلتقيان بحد . ولنخصص الكلام بالمسطحة ، فنقول : إنه لا يخلو إما أن يكون  
الشيء الذي يحيط به الحدان المتلاقيان في المسطحات قد يحيط معهما ثالث أو رابع ، أو  
لا يحيط ؛ فإن لم يحيط معهما ثالث فلا يخلو إما أن يكون حداه يلتقيان عند حد مشترك  
لهما آخر ، أو لا يلتقيان ، بل يذهبان في التوهم إلى غير النهاية ؛ فإن التقيان ، فيكون حال  
الخطين المحيطين بقطعة دائرة ، أو بشكل هلال ، أو بشكل آسي ، أو غير ذلك . فالسطح  
الذي لا يتحدد بحد ثالث ، بل إنما هو محدود بحدين يلتقيان في جانب منه ، فهو من حيث  
هو كذلك ، أو حاله تلك ، هو أو هي زاوية . والذي يتحدد بحد غيرهما حتى يحاط به ،  
أو يلتقي حداه ذاك حتى يحاط به ، فهو من حيث هو كذلك ، أو حاله تلك ، هو أو هي  
شكل . فإن لم يعتبر كونه محاطاً به ، بل اعتبر منه حاله من جهة حديه اللتقيين بحديهما ،  
فذلك أيضاً اعتبار يتناول الزاوية .

- (٣) تعريف : تعرف ما ، ع ، ن ، هـ || أو الوضع : أو في الوضع ب ، هـ || (٤) وغير :  
أو غير || وتعرف : وتعريف د ، ع ، عا || (٦) وأما : أما د ، ع ، م ، ن || الرابع :  
الثالث د ، ع ، م || عن : ساقطة من هـ || وبين : ساقطة من ما || (٧) فهو : هو ع ||  
(٨) حدود : حدين عا || ولنخصص : ونخصص د ، م || (٩) قد : قد د ، سا ، ع ،  
م ، ن ، هـ ، ي || (١١) أولاً يلتقيان : أو يكونان لا يلتقيان || لا يلتقيان : + سواء كانا يلتقيان  
إذا ما أو كانا لا يلتقيان ع ، هـ || إلى : إن س || (١٢) المحيطين : المحيط ن || (١٣) لا يتحدد :  
لا يتحدد سا ، م || منه : + قطع || (١٤) يحاط : يحاطر سا ، م || (١٩) منه : ساقطة من سا ||  
(١٦) بحديهما : بحدهما م .



وكيف ما كان ، فإن النظر في السطح ، من حيث يتحدد بمحددين اثنين بالفعل  
 يشتركان في حد يتصلان به بالفعل ، هو غير النظر فيه من حيث يتحدد بمحد ثالث ،  
 أولا يتحدد ، وكيف يجوز أن يتوهم ، أنه لا يتحدد بثالث ، بل يذهب الحدان متباعدين  
 إلى غير النهاية ، أو ينقطعان في السطح بنقطتين ليس يصل بينهما خط قاطع للسطح ، أمكن ذلك  
 أو لم يمكن ، وغير النظر فيه من جهة أن حديه هذين قد يشتركان في حد آخر ، فكون  
 نسبة المقدار إلى هذا النظر والاعتبار ، نظيره نسبة المقدار إلى التحدد من جميع الجهات  
 ونظير المقدار ، ونظير المجتمع الذي هو الزاوية المجتمع الذي هو الشكل أو المثلث أو المربع ،  
 ونظير الهيئة التي تحصل للمقدار من حيث هو كذلك نظير الهيئة التي تحصل للمقدار من  
 حيث هو محدود في الجهات ، أعني الشكل ، فكما أن المقدار المشكل كمية وكذلك الزاوية  
 من حيث يقع اسم الزاوية على المقدار الذي بالصفة المذكورة ، فإنها كمية ، وكما أن هيئة  
 المشكل كيفية ، فكذلك هيئة الزاوية كيفية ، وكما أن المهندسين إذا قالوا شكل ، ذهبوا  
 إلى المشكل ، كذلك إذا قالوا زاوية ، ذهبوا إلى المقدار ذي الزاوية ، ولذلك ما تكون  
 الزاوية منصفة ومتساوية وعظمى وصغرى ، وكما أن حال حدود المربع بعضها عند بعض  
 حال وضع أو إضافة ، كذلك حال حدى الزاوية .

وقد قيل إن الزاوية مقدار ينتهى عند نقطة . وهو قريب مما قلناه ، لولا شيء  
 واحد ، وهو أن المقدار الجسماني إذا تحدد بسطحين يلتقيان عند خط ، من غير أن يتسطحا  
 بذلك سطحاً واحداً ، وله لا محالة خصوصية حال غير الشكلية ، قد أهمل اعتباره ، بحيث  
 يكون أحد السطحين قائماً على الآخر ، أو إلى انفراج ، أو إلى تقارب . . . وليس  
 شكل الجسم من حيث هو متحدد بسطحين هكذا ، كما ليس بشكل المسطح من حيث هو  
 متحدد بخطين كالأشكال الهلالية هو زاوية ، فبالحرى أن تكون هذه ، زاوية مجسمة

( ٢ ) يجوز : ويجوز سا ، ه ، ي || متباعدين : متباعداً ع || ( ٦ ) والاعتبار : الاعتبار د ||  
 نسبة : ونسبة ن || ( ٩ ) كمية : كميته م || فكذلك : + يوقع سا || ( ١١ ) فكذلك هيئة  
 الزاوية : فكذلك الزاوية عا ؛ فكذلك هذه الزاوية ع || ( ١٢ ) كذلك : لذلك ب || إلى : + أن ع ||  
 ولذلك : فلذلك عا ( ١٣ ) ومتساوية : ومتساوية ع || ( ١٤ ) حدى : ذى س ، عا ؛ لإحدى سا ، م ||  
 ( ١٦ ) خط : حدس || ( ١٧ ) قد : وقد سا ، ع ، ي || ( ١٨ ) أو : وعا || محدد : محدود سا ||  
 ( ١٩ ) شكل : بشكل ع ، عا ، م ، ه || الجسم : للجسم ع ؛ المجسم عا ، م ، ه ، هاشى ي ||  
 سطحين : + هو ه || ليس بشكل : ليس شكل ب ، د ، س ، سا || المسطح : السطح د ، عا ، ن ||  
 ( ٢٠ ) الهلالية : الثلاثية عا ، م ؛ الدالية سا || هو زاوية : وهو زاوية ع .

أيضا قد أغفل أمرها ، وإن لم تنته إلى نقطة . وبالحري أن يكون ههنا معنى جامع للزاوية التي من خطين ، والتي عن سطوح عند نقطة ، والتي عن سطحين عند خط ، ويكون هذا الجامع هو كون المقدار ذا حدود فوق واحد ، تنتهي عند حد واحد مشترك لها من حيث هو كذلك . فإن جعل اسم الزاوية لهذا المعنى الجامع ولم يكن بعيداً من الصواب ، وكان انتهاء الزاوية المسطحة عند النقطة ، لأنها زاوية ، فإن لها من حيث هي زاوية أن تتحدد وتنتهي عند حد واحد . ثم عرض أن كانت الحدود خطوطاً ، فعرض أن كانت النهاية نقطة . ثم إن أبي هذا آيب ، وجعل اسم الزاوية للمقدار من حيث هو مته إلى نقطة ، لم أناقشه فيه ، وصار معنى الزاوية أخص مما ذكرناه ، ونخرج شئ من جملة الزاوية ، ومن جملة الشكل ، يعرض أيضاً للمقادير من جهة الحدود ، وهذا هو ما ذكرته .

- ١٠ وليس ينبغي أن تلتفت إلى ما قاله بعض المتكلمين ، لما لا يعنيه ، إن الزاوية مجلس آخر من الكم هو بين الخط والسطح ، ظاناً أن قولهم ، الخط له طول فقط ، وأن السطح له طول وعرض ، هو أن يكون له طول وعرض ، هما حدان قائمان أحدهما على الآخر ، حاسباً أن الخط يتكون عن حركة نقطة ، ثم السطح من حركة الخط بكليته على عمود عرضاً ، حتى يكون إذا ثبت طرف ، وتحرك طرف ، فعلاً شيئاً بين الخط والسطح ، وكذلك بين السطح والجسم . فإن هذا لما أخطأ في معرفة الطول والعرض تبادى به الخطأ إلى أن تهوش . بل
- ١٥ الزاوية المسطحة سطح ، ولذلك يمكن أن يفرض فيها بعد ، وآخر قائماً عليه . والزاوية المجسمة جسم لنظير ذلك ، أعني إذا عينا بالزاوية ، المقدار الذي له هذا النوع من التحدد . وأما إذا ذهبنا إلى الهيئة ، فإن الزاوية كيفية .

(١) معنى : أمرع || (٢) خطين والتي : خطين والذي س || ويكون : أو يكون د ، سا ، ع ، م ، ن ؛ وأن يكون ع ، هـ || (٣) هذا : + المعنى ع ، هـ || فوق واحد : فوق واحدة د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ ، ي || (٤) من : عن س ، هـ || وكان : فكان ن || (٥) لأنها : لأنه سا ، ع ، م ، هـ || لها : له سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ ، ي : هو سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ ، ي ؛ أنها ب ، س || (٦) ثم : + إن ع ، هـ || (٨) ذكرناه : ذكرنا ي || ونخرج : ونخرج ع || (٩) وهذا : هذا س || ما ذكرته : بما ذكرته سا ، ع || (١١) الخط له طول : الخط طول ع || (١٢) نقطة : ثم السطح من حركة : ساقطة من م || (١٥) به : بين س || إلى : ساقطة من س || (١٦) ولذلك : وكذلك ع ، ط ، م || بعد : بعد ب ، س || وآخر : آخر ع ، ي || (١٧) لنظير ذلك : لنفسه د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن || التحدد : التحديد س .

وأما البحث الخاص فلنقال أن يقول : إن الحلقة ، كيف تكون كيفية واحدة وشيئا واحداً وهو مجموع لون وشكل ؟ وهب أنكم تجوزون أن تكون أنواع الجواهر مركبة من جواهر ، فقد أصررت على أنه لا يجوز أن يكون لأنواع الأعراض تركيب ، وإن كان لحدودها تركيب من جنس وفصل ، وهذا الذي هو الحلقة ، فإنه عندكم نوع واحد من باب العرض ، ينقسم إلى شيئين منهما يحصل وجوده ، أحدهما الشكل ، والآخر اللون . ٥

فنقول في جواب ذلك : إنا لا نمنع أن تكون أعراض مركبة من أعراض وكيف ، والعشرة عرض لأنه عدد ، فهو مركب من خمسة وخمسة ، والمربع عرض ، وإنما يلتزم من أن يكون هناك محدود وحدود أربعة . بل يعني أن الجواهر قد يوجد فيها ما يناسب طبيعة جنسها ، وما يناسب طبيعة فصلها أجزاء متغايرة ، وإن لم يكن أحدهما طبيعة الجنس ، ولا الآخر طبيعة الفصل ، على ما تعرفه في تعاليمنا للبرهان . والأعراض لا يوجد فيها ذلك ، وإن وجدت لها أجزاء فلا يكون جزء منها مدلولاً عليه بوجه من الوجوه . فطبيعة الجنس كالكيف ههنا لهذا المركب ، وجزء آخر مدلولاً عليه : بطبيعة الفصل ، وأنها تنتهي لا محالة إلى بسائط لا يوجد فيها أحد وجهي القسمة إلا بحدودها ، وليس يجب أن تكون أجزاء الحد أجزاء المحدود . ١٠

وعلى ما ستعلم بعد ، نالشكل إذا قارن اللون ، اجتمع لذلك شيء واحد جملة ، به يقال للشيء إنه حسن الصورة وجيد الصنعة ، وإنه قبيح رديء . وأو خلا اللون عن الشكل فكان لوناً وحده ، أو الشكل عن اللون فكان شكلاً وحده ، لم يكن له ذلك الحسن وذلك القبح ، بل حسن أو قبح آخر ؛ فإذا نللشكل من حيث هو مجتمع مع اللون أو مع غير ذلك ، خاصة ١٥

( ١ ) لنقائل : فإن نقائل هـ || ( ٢ ) لون وشكل : شكل ولون س || ( ٤ ) وهذا : وهو ساءم || ( ١٠ ) للبرهان والأعراض : للبرهان من الأعراض س || ( ١١ ) فيها : فيها هـ || وإن : فإن ع || بوجه من الوجوه : ساقطة من س || ( ١٢ ) فطبيعة : بطبيعة س ، ع ، ع ، ن || ( ١٣ ) بسائط : بسائطه س || ( ١٤ ) بحدودها : لحدودها ي || ( ١٥ ) شيء : شكل س || واحد : واحد واحداً || جملة : جملة د || ( ١٦ — ١٧ ) فكان لوناً وحده : وكان شكلاً وحده ع ؛ وكان لوناً وحده ي || ( ١٧ ) فكان شكلاً : أكان شكلاً س ؛ وكان شكلاً ي ( ١٨ ) للشكل من حيث هو مجتمع مع اللون : للصورة من حيث هي مجتمع مع الشكل مع اللون ب ، د ، ن ؛ للصورة من حيث هي مجتمع مع اللون س || مع اللون أو مع غير ذلك : ساقطة من ما || خاصة : + ون .



حال من الاجتماع، ليست تلك خاصية أحد جزأيه ، ولا هي مجموع الخاصيتين من حيث هما معاً فقط ، بل إذا كان حسن اللون من حيث هو حسن اللون ، وحسن الشكل من حيث هو حسن الشكل ، ولم تكن مناسبة الحسنيين مناسبة محدودة ، لم يكن الحسن الذي يعتبر الجملة الصورة ، بل ربما أخرج الحسن الذي للجملة ، إلى أن لا يكون الحسنان الخاصان على ما ينبغي في الخصوص ، بل كان الحسن لا يقال على المعنى الذي على سبيل الاجتماع منهما ، وعلى المعنى الذي على سبيل الخصوص إلا باشتراك الاسم .

وأما البحث السادس فهو تعرف حال المركب من شيئين ، أنه إلى أيهما أميل . فنقول : إنه لا يخلو ، إما أن يكون أحدهما أولى بأن يكون موصوفاً والآخر صفة ، كالمرج الذي يعنى به سطح ذو هيئة ، فإن السطح هو الموصوف بالهيئة ، والهيئة عارضة له ، فالجملة من مقولة الموصوف ، بأن السطح ذا الهيئة سطح لاهيئة ، والمجموع حق عليه أنه سطح . وأما إذا اختلفا ، وليس أحدهما أولاً للشيء ، والآخر ثانياً بسبب الأول وبعده ، فإن ذلك الاجتماع منهما يكون جمعاً عرضياً ، ولا يكون على سبيل جمع يحصل له أمر له اتحاد في طبعه ، ويكون كحال الكتابة والطول ، ولا يكون للكتابة والطول اجتماع تحدث منه جملة واحدة في الذات ، فلا يستحق ذلك مقولة ، بل يدخل في المجموع . والمجموع مركب ، فيكون مقولات هذه الأشياء أيضاً مركبة من المقولات . كما أن الكتابة إذا اجتمعت مع الطول ، كان المجموع حاصل من كيفية وإضافة وقدر من غير اتحاد حقيقي .

واعلم أن الأمور التي تستحق أن تدخل في المقولات على أنها أنواع المقولات ، ليست أي أمور اتفقت ، بل الأمور والطبائع التي تقوم بمعنى جنسى ، وبمعنى آخر يقترن

(١) جزأيه : جزأيا ب ، د ، س ، ن || (٤) جملة : بجميع س || (٤) لا : ساقطة من ع ، ه ، ي || (٥-٦) المعنى الذي ... الذي على : ساقطة من ع || (٧) السادس : الثالث س || (٨) إنه : ساقطة من س || بأن : فإن ب ، د ، س ، ن ، ه ، ي || (١٠) حق : يحق ب ، س ، ع ، ي || (١١) بسبب : وبسبب ب ، د ، س || (١٢) جمعا : جميعا (١٣) ولا : فلا ب ، د ، س ، ن ، ه ، ي || ولا يكون للكتابة والطول : ساقطة من ع || (١٦) اجتمعت : جمعت د ، سا ، ن ، ه ، ي || (١٧) الأمور : الأمر س || (١٨) تقوم : تقوم سا ، ع ، ن ، ه ، ي .



به ، فصلّى ، يتقوم به الجنس على المعنى المذكور في المدخل . فأما الاقترانات ، التي لا تكون على هذه الصفة ، فلا توجب نوعية ، ولا توجب دخولاً تحت مقولة ، بل ستجعل لها مقولة مخترة ليست حقيقية . فيكون الإنسان إذا قارن كيفاً لا يقوم به ولا هو تابع للإنسانية ، بل عارض غريب ، يكون المجموع منهما ليس نوعاً ألبته لشيء من حيث هو مجموع ، إلا أن يظن أنه نوع من جوهر مكيف . فعلى هذا القياس تقس .

## [الفصل الثالث]

### فصل (ج)

في تعريف الفرق بين الكيفية وذى الكيفية والأحوال التي تجري بينهما  
وفي عوارض الكيفية وخواصها

فهذه هي الكيفيات . وأما ذوات الكيفية ، فهي التي لها هذه ، إما أولاً ، وإما ثانياً ، كانت جواهر أو كانت كميات ، فيشتق لها الاسم منها كما يشتق من الكمية وغيرها . أما لغة العرب والفرس فيشتق اسم المكيف فيهما دائماً من اسم الكيفية ؛ وإن قلت بلا اشتقاق ، فقد يقال مع ذلك باشتقاق كما يقال خلق عدل ، ورجل عدل ، أولون أبيض ، وجسم أبيض ؛ فقد يقال مع ذلك عادل ومبيض .

لكنه قد حرت العادة في بعض اللغات ، أو في اليونانية وحدها ، بأن لا يشتق ذلك عن بعض الكيفيات ، بل يفرد للتكيف اسم . فإنه ما كان يشتق في اليونانية من الاسم الموضوع للفضيلة ، اسم لذى الفضيلة ؛ بل كان بدل الفاضل ، اسم مشتق من اسم

(١) فأما : فإن هـ || الاقترانات : ساقطة من سا || (٢) توجب : ساقطة من س ||  
(٥) تقس : + والله أعلم س (١٠) وأما : أما س || (١١) كانت : ساقطة من ب ، س ||  
منها : منها د ، سا ، م | (١٢) المكيف : الكيف ع ، عا ، م || (١٣) يقال : وإن قيل سا ،  
عا ، م ، هـ || ورجل عدل : ساقطة من ن ، نى || أولون : ولون هـ || (١٤) ومبيض :  
أو مبيض س || (١٥) قد : ساقطة من م || (١٦) للتكيف : الكيف ع ، عا ، م || (١٦) كان : ساقطة  
من م || الاسم : اسم د ، سا ، م || (١٧) اسم : باسم ع ، ن ، هـ ، نى .

- الاجتهاد . وربما كان لدى الكيفية اسم ، ولا يكون للكيفية اسم موضوع أصلا . وهذا في كثير من اللغات ، فإن القوى يشبه أن لا يكون لها في اليونانية اسم بل القوى يقال فيها ملاكزي ، ولا يكون للكيفية اسم ، إذ الملاكرة اسم فعل الكيفية لا للكيفية . ولا يبعد أن يكون كذلك الحال في لغة العرب ، فإن المصباح ، في لغة العرب ، لم يشتق اسمه من الكيفية التي هي الاستعداد ، بل من الكمال . فإن هذا مشتق من الصحة ، ٥ وعرف من المعتاد في الاشتقاق ، فإن الذي لاصحة فيه إذا مرض ، فإنه قد يكون في حال المرض مصباحا ، وإن لم يكن صحيحا ، إذا كان سريع القبول للصحة ، والهيئة المصحاحية ، لأنها ، لا اسم لها ، بل ربما يتكلف في لغة العرب ، فيشتق لها الاسم عن اسم الشيء ذي الهيئة ، على عكس القانون الطبيعي فيقال : مصباحية . فيكون حينئذ اسم ذي القوة غير مشتق من اسم القوة ، بل بالعكس . ومن لواحق الكيفية ، أن الكيفية ١٠ تكون فيها مضادة ، وذلك ظاهر . أما في الملكة ، فمثل الجبن ، فإنه ضد التهور ، ومثل العقد الصواب ، فإنه ضد العقد الخطأ . والأمر في الحالات أيضا هو بقياس ذلك . وأما المضادة في القوة واللاقوة ، فمثل المصحاحية للمراضية . وأما المضادة في الكيفيات الانفعالية والانفعالات ، فكالياباض للسواد ، والحرارة والبرودة . وأما المتعلقة بالكية ، فالأشكال لا استعداد لها . وأما الاستقامة ، والإنحناء ، والتقييب ، والتعير فستعلم ١٥ في العلوم أنها غير متضادة . وأما الزوجية ، والفردية ، فيظن في ظاهر الأمر أنها متضادة ، وأيس كذلك ، لأن الزوجية والفردية لا يتعاقبان على موضوع واحد ألبته .

ثم ليس كل معنيين مسميين لا يجتمعان ، فهما متضادان ، وإن كان يجتمعان في جنس واحد ، فإن الفرس واللافرس ، والياباض واللاباض ، والحرارة واللاحرارة ،

- (٢) لما : له ن || القوى يقال : لدى القوى فيقال د ، ن ؛ للقوى مقال ما ، م ، ي ؛ للقوى فيقال هـ || (٣) ملاكزي : أى الملاكم أو المصارع في لغة العصر || (٤) إذ : ساقطة عا ، م || (٥) كذلك : ذلك ع (٥) اسمه : اسم عا || بل : ساقطة من د || (٦) في : من ع || (٨) ربما : انما س || يتكلف : + لها ع || الاسم : للاسم ب ، س ؛ اسم ن || (١٠) اسم : رسم د || (١٢) - العقد : للعقد عا ، ن ، هـ ، ي || والأمر : أما عا || أيضا هو : ساقطة من عا || (١٤) للسواد : والسواد سا || (١٥) فالأشكال : والأشكال م || نستعلم : + أيضا ع ، عا || (١٦) متضادة : مضادة س ، هـ || (١٧) كذلك : + ذلك ع ، هـ || ألبته : ساقطة من ن || (١٨) مسميين : قسيمين ب ، ن || متضادان : متضادان س || كان : + قد ن .

كل ذلك من التي لا تجتمع معا . فلو أن أحداً أخذ الابيضاض مقروناً بشرط انصاف جسم به ، من شأنه أن يقبل البياض ، فأثبت له اسماً ، وكان مثلاً "ب" ، وأخذ اللامربع على ذلك الوجه ، فجعل اسمه "ج" ، حتى كان الموضوع لا يخلو من أن يكون بياضاً أو يكون "ب" أو مربعاً ، أو يكون "ج" ، لما كان يجب من هذا أن يكون "ب" يصير سواداً الذي هو ضد البياض ، أو "ج" ضد المربع الذي لا ضده . وليس ذلك لأن لا مربع واحد ، أو أشياء كثيرة ، تشترك في أنها لا مربع . وأن الابيضاض هو سواد ، وأشياء أخرى تشترك في أنها لا بياض . فإنه لا تقديم ولا تأخير للكثرة والقلّة ، في هذا الباب ، إن كان كونه ضدّاً ، إنما هو بسبب أن له اسماً محصلاً ، ولا يجمع آخر يارائه .

ثم الفرد ، إذا خالف الزوج ، فإنما يخالفه ، بأن الزوج هو العدد الذي ينقسم بتساويين ، وأن الفرد هو العدد الذي ليس كذلك . فنفس كونه عدداً لا ينقسم بتساويين ، ليس بوجب إلا سلباً لمعنى كان في العدد الزوج يقارن غير موضوعه ، بل إنما يقارن جنس الموضوع الذي هو العدد . وقد علموا ، أن هذا القدر لا يوجب الضدية ، ولو قارن الموضوع المشترك ، فضلاً عن جنس الموضوع ، وإن فهم للفردية معنى آخر أزيد من ذلك يقابل الزوجية ، فذلك المعنى ، أكثر أحواله ، إنه معنى مبين لا مشارك في الموضوع . ونحن إذا قلنا : ضد ، لم نذهب إلى هذا ، ولا هؤلاء أيضاً ، وإن غفلوا .

فإذن الزوجية والفردية لا يتضادان ، ولا الوحدة والكثرة . واستقصاء القول في هذا في صناعة أخرى .

فإذن الجنس الرابع لا مضادة فيه . فإذا كانت إحدى المتضادتين من الكيفية ، فالأخرى التي ينازعها الموضوع بالتعاقب لابد من أن تكون من الكيفية ، فإن تلك أيضاً تكون

- (١) التي : الذي م ، عا || الابيضاض : الابيض بخ ، د ، م ، ع ، ط ، ن ، ه ، ي ||  
 (٢) جسم : شبه م || وكان : فان ه || مثلاً : ساقطة من سا || (٤ - ٥) لما كان يجب . . . البياض أو ساقطة من د || (٥) وليس ذلك : وذلك ليس عا || (٦) أو : وسبه ، ه ||  
 وأشياء : أو أشياء ، م ، ه || (٧) في أنها : فيها سا ، م || ولا تأخير : + ولا تأثير عا || في : من عا ||  
 (٨) كونه : لونه د ، سا ، عا ، ه || هو : ساقطة من ن || (١٠) وأن : وع || (١١) لمعنى : بمعنى م || (١٢) الموضوع : + وقد لا يوجب ع || (١٣) وإن : فان ب ، ع ، ي || للفردية : الفردية سا ، ع ، م || يقابل : تقابل ه ، ي (١٥) هؤلاء : هوس || (١٦) فاذن : فان عا ||  
 (١٧) المتضادتين : المتضادتين ب ، عا ، المتضادتين ع || فالأخرى : والأخرى م .

هيئة تارة خير منسوبة ، تعاقب هذه تلك . ويتبين لك . ههنا ، هذا بالاستقراء ، كالأبيض والسود ، والحرارة والبرودة ، وغير ذلك .

- ولما كان لأنواع من الكيف أضداد ، يستحيل الموضوع من بعضها إلى بعض إنسلاخاً من كيفية منها ، وتلبساً بالآخرى ، فتلك الأنواع من الكيفية تقبل الاشتداد والتنقص مثل الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة . فإن كان تقبل الأزيد والأنقص ، فإن حرارة نجدها أزيد من حرارة ، وبرودة نجدها أزيد من برودة ؛ وهذا دأب جميع الأضداد التي بينها وسائط ، التي ليس زوال الموضوع عن أحدهما ، مقارناً لوجود الآخر ، بل ربما خلا من الطرفين إلى الوسط ، فهذه الواسطة في حكم أنها معدودة بحد الوسط ، لا تقبل التشدد والتنقص كالعدالة التي هي متوسطة بين إفراطين ، والصفة التي هي متوسطة بين إفراطين ، إلا أن هذه المتوسطات إذا قرنت بالمادة واعتبرت في الأشخاص ، لم يعتبر توسطها الحقيقي ، فإن ذلك غير مدرك إلا بالحد . فما قارب ذلك الحقيقي ، ولم يخرج إلى الطرفين خروجاً يعتد به ، ويظهر أثره ظهوراً فاحشاً ، فإنه يعد في الواسطة . فذلك قد تكون عدالة زيد أشد من عدالة عمرو ، وإن كانت العدالة المطلقة ليست أشد من عدالة أخرى ، فإنها واحدة لا تقبل الأزيد والأنقص . وهكذا حال الصحة ، التي هي توسط ما ، في المزاج وفي هيئة التركيب ، بين أمور زائدة وناقصة ، فإن الصحة المطلقة واحدة لا تقبل الاشتداد والتنقص ، لكن قد تكون صحة أصح من صحة ، وذلك بحسب اعتبار صحة زيد وصحة عمرو .

وأما الأمور التي لا أضداد لها ، فإنها لا تقبل الأكثر والأقل ، كالمربع ، والمثلث ، وغير ذلك . ولو أنها كانت تقبل التزيد والنقص ، لكان التوزيع يتوجه في النقصان إلى

- (١) هذه تلك : هذه يتلك ب || ويتبين : ويتبين ب ، ط ، هـ ، ي ؛ ويتبين س ، ص ، و بين م ||  
(٢) هذا : ساقطة من ط || بالاستقراء : باستقراء ع || (٣) كان : ساقطة من ع || لأنواع : الأنواع ص ، م ، هـ || الكيف : الكيفية ع || أضداد : أضداد ع ، ط ، ي || (٥) والتنقص : والنقص د ، ص ، م ، هـ || فإن : كلها ص ، هـ || كان : ساقطة من ط ، هـ ؛ كلها د ، س ؛ كلها ي ، ع ||  
(٦) نجدها : ساقطة من ط || (٧) زوال : وقال م || (٩) التي : ساقطة من ص ||  
(٩-١٠) والصفة التي . . . إفراطين : ساقطة من د || (١٠) واعتبرت : اعتبرت ن ||  
(١٢) يند : يند د || وإن : ان ب ، د ، س ، ع ، م || (١٦) لا تقبل الاشتداد والتنقص : ساقطة من د ، ص ، ع ، ط || لكن : ولكن ع || (١٧) اعتبار : ساقطة من س .



ضد ، إذا أمعن صار إليه ، وكان ذلك بعيداً في طباعته عن التبريع ، ومشاركاً له في المادة ، يعاقبه ، فكان ضداً له . ومع هذا ، فإن التبريع أيضاً ، إذا أريد قربه بالمادة ، لم يتيسر إيجاد التبريع الحقيقي ، بل إنما يوجد في المادة هيئة ما هو شبيه به ، وخفى عند الحس مخالفته له ، فيكون حينئذ تبريع أصح من تبريع ، بحسب أنه تبريع حسي ، لا تبريع حقيقي . وأما السواد والبياض والجن والتهور والحرارة والبرودة ، فليس يقع ذلك لها من جهة الحس وخطئه ، بل يكون الموجودان في المادة ، كلاهما حاريتين ، إحداهما أشد والأخرى أضعف ، ليس كالتبريع الحسي ، الذي لا يكون هو بالحقيقة مربعا ، بل يكون شكلاً آخر ، إلا أن خلافه للتبريع لا يحس به ، ولا كالعدالة ، التي لا تكون في الحقيقة عدالة ، ولكنها تكون جبناً أو تموراً . إلا أن خاصية مخالفته لا تدرك حساً ، وإنما يكون الشيء أكثر من شيء ، بعد أن يشاركه في الحد والمعنى بشيء يكون مع ذلك أشد وأقوى منه . فيجب أن تكون كلتا الحاريتين محرقتين ، مفرقتين ، لكن إحداهما أشد إحراقاً . فما كان هكذا ، فهو بالحقيقة قابل الأشد والأضعف ، والآخر فهو كذلك عند الحس . فذلك ، لا تجد مربعين يقبلان حد التبريع بالحقيقة ، ثم يكون أحدهما أشد ، والآخر أضعف ، بل إما أن يقبلا على السواء ، وإما أن لا يكون أحدهما مربعا . ثم بعد هذا مباحث خارجة عن مبلغ الطوق المنطقي . ومن خواص الكيفية ، التي لا نظن أن شيئاً يشركها فيه ، قبولها الشبيه وغير الشبيه ، وقد بينا الحال فيه فيما سلف .

(١) ومشاركاً : وكان ع || (٢) فكان : + ذلك من ه ، || أريد : أريد ما ||  
 (٣) هيئة : ساقطة من ع || (٥) والبرودة : ساقطة من من || فليس : + انما من ه ، || لها :  
 قياس ، ع ، ع || (٦) جهة : خطأ من ه ، || وخطئه : ساقطة من من ه ، || كلاهما : + بالحقيقة  
 من ه ، ع || إحداهما : أحدهما ما || (٧) بالحقيقة : بالقوة ما || (١٠) أن : ما ع ||  
 الحد والمعنى : المعنى والحد من || شيء : ساقطة من ه ، ي : + ثم ع ، ع ، ن ، ه ، || (١١) منه :  
 ساقطة من ما || (١٢) والآخرو : وأما الآخر ما ، ه || (١٣) فهو كذلك : فهو ليس كذلك هامش ع ||  
 فذلك : فذلك ما || التبريع : المربع من || ثم : و ، ع || (١٥) مباحث : + إن شاء الله ما ||  
 ثم ... المنطقي : ساقطة من ع || (١٦) فيه : فيها ه ، ي || الشبيه وغير الشبيه : الشبهة وغير  
 الشبهة من .

## [ الفصل الرابع ]

### فصل ( د )

في حل شك يتعلق بمداخلة أنواع من الكيف وغيره ، لأنواع من المضاف

- واقائل أن يقول إن أكثر هذه الأشياء التي حددتموها في مقولة الكيفية ، فإنها من مقولة المضاف ، كالملكة ، والقوة ، والعلم ، وما أشبه ذلك . والجواب أن هذه الأشياء ، ليست بذواتها من مقولة المضاف ، بل مما قد عرضت له الإضافة ، إذ لها وجود غير ما هي به مضافة . لأنه وإن كانت ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، فإنها لا يجب بذلك أن تكون من مقولة المضاف . إذ قد احتاج الرسم الموجب لذلك ، كما علمت ، إلى دعامة أخرى ، وتغيير يلحق به ، حتى يصير خاصاً بالمقولة . وكذلك قد علمت أن الجواهر ، كان يظن ببعض نوعياتها ، أنها من المضاف لهذا الرسم ، فلما حصل الرسم ، علم أنها ليست من المضاف ، وذلك حين كان لها وجود حصل بخصص ، لم تكن به من المضاف ، إذ كان ذلك الوجود لها مجرداً . وأنت تجد مثلاً في ذلك في العلم ، فلو كان العلم لذاته تقال ماهيته بالقياس إلى غيره ، وأوجوده الذي يتقوم به من كل وجه ، ولم يكن كيفية يلزمها إضافة ، وله وجود أنه كيفية ، ويلحقها وجود هوية مضاف ، لكان إذا حصل العلم ، وخصص أثر ذلك في تخصيصه كونه مقول المساهية بالقياس .

- ( ٣ ) شك : شكوك ع ، ع ، هـ || يتعلق : متعلق ب ، ما ، ن ، ي || ( ٤ ) حددتموها : حددتها ع || ( ٥ ) الكيفية : الكيف ع || من : ساقطة من م || ( ٥ ) والعلم : أو العلم ما || والجواب : فالجواب هـ || ( ٦ ) مما : بما د || قد : ساقطة من د ، ما ، ع ، ن || ( ٦ ) له : لها هـ || ( ٧ ) به : ساقطة من م || ( ٨ ) فإنها : ساقطة من ع || لذلك : تلك د ، م ، ع ، م ، ن ، هـ || ( ٩ ) كما : قد د || وتغيير : وتغير ما || يصير : ساقطة من م || وكذلك : ولذلك هـ || ( ١٠ ) الرسم : الاسم م || ( ١١ ) علم : على ع || ( ١٢ ) بخصص : بخصص ع || مثلاً : في : مثل م ، ع ، ع ، ن ، هـ ، ي || ( ١٤ ) كيفية : كيفية ع || وله : قلن ، نلها هـ || انه : أنها م ، هـ ، ساقطة من ما || ( ١٥ ) هوية : هي به ما ، هوية م ، هـ || مضاف : مضافة م || تخصيصه : تخصيصه ما .

لكن ليس الأمر كذلك ، لأن نوعيات العلم ، كالنحو ، لا تقال مادياتها بانقياس إلى غيره في حد تخصيصه ، بل من جهة معناه الأعم ، وهو كونه علماً . فلا يقال : النحو نحو شيء ، بل يقال : إن النحو علم بشيء كما كان هناك لا يقال إن هذا الرأس ، هو هذا الرأس لشيء ، بل يقال هذا الرأس رأس لشيء . فإذا كان هذا ينهك هناك ، أن هذا الرأس مخصص من ذلك الرأس من حيث وجوده ، الذي ليس به مضائفاً ، بل عارضة له الإضافة ؛ حتى إن هذا التخصيص يتعزى عن موافقة تخصيص الإضافة بإزائه ، بل يلزمه من الإضافة ما لزم الطبيعة العامة ، التي تلحقها الإضافة ، كالرأسية . وكذلك ههنا ، إنما صار النحو جزءاً من العلم ، من حيث العلم كيفية ، ولذلك لم يتبعه من الإضافة إلا ما لحق جنسه أولاً ، وكان هذا التخصيص ليس من جهة ما لحقه من الإضافة ، بل من جهة الوجود الخاص كأن كيفية ما تكون هيئة في النفس ، وصورة مجردة عن المادة ، هي مطابقاً لمور من خارج ، فيكون عاماً لهيئات وصور في النفس مجردة ، كلها تشترك في هذا الحد ، ولا تختلف فيه . فتشترك أيضاً في أنها مطابقة لأمر من خارج ، لا لأجل خصوصيتها ، بل لأجل أن هذا المعنى عارض أولاً للمعنى العام لها ، فلو كانت تخصص تخصص المضاف الذي لا وجود له إلا أنه مضاف ، لكان يجب أن تكون الإضافة تلحقها لتخصصها ، فإذا قد بقي مخصصها في حد تخصيصها غير مضاف ، لأنه وجود غير مضاف .

فإذا كانت النوعيات ليست من المضاف في ذواتها ، بل لها وجود خاص ، وإنما المقول ماديتها بانقياس ، هو الجنس الذي لأجله يقال كذلك للنوع ، وفي حد تخصيصه

- (٢) الأعم : للأعمع || يقال : + إن س || (٣) شيء : لشيء د ، ع ، ح || بل . . .  
 شيء : ساقطة من د || (٤) فإذا : فإذا س ، ما ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ؛ فإن ع || هناك :  
 هناك م ، ن || مخصص : تخصص س || (٥) عارضة : عارض س || (٦) تخصص : تخصص ع ||  
 بإزائه : بإياه س ، ه || (٧) لزم : يلزم س ، ه || وكذلك : ولذلك ب ؛ فكذلك س ، ي ||  
 ههنا : هنا ع || (٨) جزء : جزئيان ه ، ي || إلا : ساقطة من س || ما : + كان ع ||  
 (١٠) المادة : المواد س ، ه || هي : وهي ب ؛ ساقطة من ه || (١٢) فيه : ساقطة من س ||  
 تشترك : وتشترك ه || لا : ساقطة من م || (١٣) فلو : ولود (١٤) الاضائة : كل الاضائات ن ||  
 لتخصصها : فتخصصها ب ؛ لتخصصها ع ، ح ، ن ؛ + كل م || تخصصها : تخصصها ع || (١٥) فانه :  
 تلهاب د ، ح ؛ فله : س ، ح ، ع || (١٨) تخصصه : تخصصه س || وكان : فكان ب .

لا يقال ؛ وكان للنوعيات وجود ليست به مضافات بنفسها أيضاً كذلك ، وإن عرضت له الإضافة فليس من المضاف بذاته ؛ فإنه يستحيل أن يكون الجنس داخلاً بذاته في مقولة ، ثم تكون أنواعه في ماهيتها غير داخلة في تلك المقولة . وهل المقولة إلا جنس الجنس ، وهل صورة المقولة إلا هذه الصورة ؟ فبين إذن ، أنه لما لم يكن النحو من المضاف ، فليس العلم من المضاف ، إلا على أنه عارض له المضاف عروضاً لازماً ، لا على أنه نوع من المضاف .

ولا بأس أن يدخل الشيء في مقولتين ، على وجهين ؛ أما في أحدهما ، فبالذات ، على أنه نوع له . وأما في الآخر ، فبالعرض ، على أنه موضوع لعروضه له . فهكذا يجب أن يفهم هذا الموضوع ؛ ولاتفقت إلى عمى قلوب هؤلاء الذين يظنون أن الشيء يكون في جنس وأنواعه في جنس مباين له . والعجب أن هؤلاء قد نسوا أن هذا الرسم المذكور للمضاف ، وهو أنه الذي ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، رسم قديم ، لأنه كان يدخل في المضاف ما ليس من المضاف ، وأنه يحتاج إلى زيادة وثيقة ، وبينهم وبين هذا الموضوع قريب من ثلاث ورقات ، حتى جاءوا وسلموا أن العلم داخل في المضاف بطبيعته ، على أنه نوع من المضاف وأنواعه ليست تحته . فلزمهم أن يحملوا هذا الشك ، ونسوا أن مثل هذا الشك ، قد سلف ذكره في الجواهر أيضاً ، فكان حل الشك في آخر الأمر يوجب ، أن ما تخصص ١٥ فزال كونه مقولاً بالقياس إلى غيره ، دل ذلك منه على أنه ليس من مقولة المضاف ، وعلى أن الحد الثاني ، المحصل المحقق ، الذي للمضاف ، غير مقول عليه . ونسوا أن الشيء ، إذا قيل على الشيء قول المتول على الموضوع ، وقيل هذا المقول عليه كذلك على ثالث ،

(١) به : هي بها ما ؛ هي به ه || بنفسها : بنفسها ما ؛ م || عرضت : عرض س || (٢) بذاته : بذاتها ||  
(٥) على : ساقطة من ب ، د ، س ، ما ، ع ، ما ، م ، ن ، ي || أنه عارض له المضاف : ساقطة من ما || عروضاً : ساقطة من ما ، ع ، م ، ه ، ي || (٥ - ٦) لازماً لا على : لازماً على ن ||  
(٧) أما في أحدهما : أما أحدهما ه || (٨) على : وعلى س ، ه || وأما في الآخر : والآخرد ، ما ، م ، ن ، ي || على : وعلى ه || له : ساقطة من ما || (٩) قلوب : قلب س ||  
(١٠) أنه : ساقطة من س || (١١) مقولة : ساقطة من ع || كان : + قد ن || من : في ه ||  
(١٢) وثاقه : وثاقه ع ، ي || قريب : ساقطة من ما || من : ساقطة من ب ، د ، ع ، ما ، م ، ن ، ه ، ي || ثلاث : ثلاثة س || (١٣) داخل في : ساقطة من ما || المضاف : مضاف ما ||  
(١٥) فكان : وكان س || حل : حل م || ما : ساقطة من س || (١٧) مقول : المقول ما || عليه : عه .



فإن الأول يقال على الثالث كذلك ؛ ونسوا أنهم كانوا يفهمون من المقول على الموضوع ، أنه يجب أن يكون ذاتيا مقوماً للماهية ، فلم يعلموا أنه إذا كان المضاف جنساً للعلم ، كان مقوماً لمماهيته ؛ ثم العلم ، جنس للنحو ، ومقوم لماهية النحو ، ومقوم الماهية لمقوم الماهية مقوم الماهية . فكيف ينقلب النحو من جنبة المضاف حتى يذهب إلى كيف الكيفية ؟ سواء كان تأويلهم المقول على الموضوع حقاً أو لم يكن . ونسوا أنهم علموا ، أن الأشياء المتباينة الخواص ، لا يحمل شيء منها على آخر ، فإذا كان كل نحو في ذاته ، وماهية ، محمولاً عليه الكيف ، ولا شيء من الكيف يقال عليه المضاف في ماهيته على أن لا يكون له وجود ، إلا ما هو به مضاف لا على أنه لا يعرض له الإضافة ، أنه يلزم من ذلك أن يكون لا شيء من النحو يقال عليه المضاف في جوهره ، وكل علم عندهم نوع من المضاف ، فيقال عليه المضاف في جوهره ، فيلزم أن لا شيء من النحو يعلم ، وهذا خلف .

لكنه لا يجب أن تلفت إلى هؤلاء ، بل تفهم أن ما قيل في قاطيغورياس ، كان الغرض فيه ما أومأنا إليه . لكن ، لقائل أن يقول : إن حكم النحو حكم العلم ، فإن النحو نحو بالقياس إلى شيء هو إعراب اللغة . والجواب عن ذلك ، أن إعراب اللغة ليست ماهيته ، من حيث هو إعراب اللغة ، مقولة بالقياس إلى النحو ، فكيف يكون النحو مضافاً إليه ؟ والمتضايفان كما علمت ، كل واحد منهما ، مقول بالقياس إلى الآخر ، لكن إعراب اللغة ، مقول بالقياس إلى النحو ، من حيث هو معلوم ، حتى لو كان إعراب اللغة موجوداً ألف سنة ولم يعلم لم يكن مقولاً بالقياس إلى النحو . فإذا كان كذلك ، فمقابل المعلوم ، من حيث هو معلوم ، العلم أو العالم من حيث هو

- (١) فإن الأول : فالأول : ما || (٣) ماهية : لمادية العلم س ، ه || النحو :  
النحو س ، ه || (٤) النحو : والنحو ما ، م || جنبه : حسه م || حتى : حين ع || كيف :  
كيف ب ، د ، س ؛ ساقطة من ع || (٥) ونسوا : ساقطة من س || (٧) من الكيف : + عماد ، ن ||  
(٨) لا : ساقطة من ن || ما هو : ساقطة من س || (٩) أن : أنهم ؛ أن لاد ، عا ؛ أنه  
لا سا ، ع ، ي ؛ أنه بأن ه || (٩) نوع : نحو سا || (١٠) وهذا : هذا ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ،  
م ، ن ، ه || (١١) لكنه : لكن س || يفهم أن ما قيل : يفهم ما قيل ع || كان : فإن س ؛ وإن ع ||  
(١٢) فيه : ساقطة من سا || يقول إن حكم : يقول حكم د ، سا ، م || (١٣) والجواب : فالجواب س ||  
(١٤) فكيف : وكيف د || (١٥) النحو : + أيضا ع || واحد : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ،  
ن ، ه || (١٧) موجودا : موجود س || (١٨) كذلك : ساقطة من د ، ن .

عالم ، فلما لحق إعراب اللغة المعلوم ، فصار إعراب اللغة معلوماً ما ، صار بإزائه هيئة نفسانية ، هي علم .

فالهيئة النفسانية التي هي علم ، جعلتها مقولة بالقياس إلى هذه الجملة ، وإذا فصلت الهيئة ، نالفت إلى كونها هيئة ولم يلتفت إلى ما عرض لها من إضافة إلى خارج صار بها علماً ، كان وجوداً غير مضاف . وكذلك إذا التفت إلى إعراب اللغة ، وفصلت عنه كونه مطابقاً له هيئة نفسانية ، حتى زال عنه أنه معلوم ، كان وجوداً غير مضاف . وكذلك هذا الرأس : فإنه من حيث هو رأس ، مضاف إلى البدن من حيث هو ذور رأس . فإذا اعتبر الجوهر المشار إليه ، ولم يجب أن يكون النظر إليه من حيث هو هذا ، نظراً في أنه رأس ، كان له وجود خاص ، وكذلك في جانب ذى الرأس . نعم الإضافة اللاحقة هناك ، لازمة للهيئة التي في النفس ، وليست لازمة للرأس ، فكذلك الرأس نفسه إذا حصل لم يجب تحصيل الآخر .

وايس إذا قلنا : إن أحد المضافين الحقيقيين ، إذا عرف بالتحصيل ، عرف الآخر بالتحصيل ، لزم عكسه ، أن كل ما لزم العلم بتحصيل مضافه ، عند العلم بتحصيله ، فهو مضاف حقيقي ، بل قد يكون هذا في المضاف الحقيقي ، ويكون أيضاً فيما لا ينفك عن ملازمة الإضافة له ، فإن ذلك إنما أورد هناك ، ليس لأن يبين أن كل ما كان ذلك شأنه ، فهو مضاف حقيقي ، بل أن يبين ، أن ما ليس ذلك شأنه ، فليس مضافاً حقيقياً ، فيزول الشك المذكور في الجواهر ، وكان تصحيحه واحتجاجه ، يتوجه إلى أن المضاف الحقيقي الذي وجوده هو أنه مضاف ، إذا عرف بالتحصيل ، عرف كذلك مضافه . وكان الجوهر وأشياء أخرى عدت ليس كذلك ، فتحل الشبهة .

(١) معلوماً : معلومة من ، سا ، عا ، م ، هـ || ما : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، ي || (٣) نالفة : نالعلم سا || علم : ساقطة من م ، ن || (٤) نالفت : نالفت عا (٥) ونصت : وفصل د || عنه : عنها د ، م ، سا ، عا ، م ، هـ || (٦) كونه : كونها م ، سا ، عا ، م ، هـ || له : لها م ، سا ، عا ، م ، هـ || عنه : عنها م ، سا ، عا ، م ، هـ || أنه : أنها هـ ، ساقطة من سا ، عا ، م ، ن || (٨) المشار : المضاف ب || (٩) نعم : ساقطة من م ، ن || (١٠) لازمة : ساقطة من م ، ن || للهيئة : لبيتها د || فكذلك : ولذلك عا || نفسه : قسمها م || اذا : واذا سا || (١١) تحصيل : يحصل م || (١٢) ليس : لشيء عا || (١٥) لأن يبين : لا يبين || (١٧) النك : + المشهور ع ، ي || وكان : إذ كان م || واحتجاجه : واحتجاجه د || (١٩) وكان الجوهر ... الشبهة : ساقطة من عا || (١٩) فتحل : فتحل ب ، ن ، هـ ، ي ، ساقطة من د ، م .

فإنه ما أورد مورد ذلك البيان بيانه وحجته إلا على هذا ، ولم يتعرض لعكسه ، ولا زعم أن هذه خاصية للمضاف الحقيقي وحده ، بوجه من الوجوه ، ولا كانت له إلى ذلك حاجة ، بل إلى هذا على ما بينا . وأضاف إليها ، أن الرأس وما يجري مجراه ليس كذلك ، فأنشج أنه ليس من المضاف الحقيقي ، وقد بينا ذلك الموضع على ما يجب .

## [ الفصل الخامس ]

### فصل ( هـ )

#### في الأين وفي متى

وأما الأين ، فإنه يتم بنسبة المتمكن إلى المكان الذي هو فيه ، وحقيقته كون الشيء في مكانه . وقد علم ، فيما سلف ، أنه كيف يباين المضاف . وهو جنس لأنواع .  
 ١٠ فإن الكون فوق أين ، والكون تحت أين ، والكون في الهواء أين ، وفي الماء أين . ومن الأين ما هو حقيقى أولى ، وهو كون الشيء في المكان الحقيقى له ؛ ومنه ما هو ثان غير حقيقى ، مثل كون الشيء في المكان الثانى الغير الحقيقى ، كقولهم في السماء وفي الماء . ولا يكون جسمان موصوفان بأين واحد بالعدد ، والأين أول حقيقى ، ويكونان موصوفين بأين واحد بالعدد والأين ثان غير حقيقى ، بكسمين يكونان ١٥ في السوق معا .

ومن الأين ما يكون مأخوذاً بذاته ، ككون النار فوق ، على أنه في باطن سطح السماء ، ومنه ما هو عارض له ، ككون الحجر في الهواء . وربما كان في الأين إضافة ، ككون الهواء فوق ، بالقياس إلى الماء ، لأنه في مكان هو أقرب إلى فوق ، من مكان الماء .

( ١ ) مورد : مورد د || إلا على : الأعلى س ، م || ( ٢ ) للمضاف : المضاف عا || ( ٣ ) نأشج : فإن نج ، د || على : ساقطة من د || ( ٧ ) في : ساقطة من س ، هـ || ( ١٢ ) مثل كون : لكون عا || ( ١٣ ) جسمان : جسمين م || ( ١٤ ) ويكونان : + غيرى || الأين : ساقطة من م || ( ١٥ ) مما : ساقطة من ن || ( ١٧ ) له : مثل س ؛ مثله هـ || ( ١٨ ) فوق : التفوق س .

والأين منه جنسى وهو الكون فى المكان ؛ ومنه نوعى كالكون فى الهواء ؛ ومنه  
شخصى ككون هذا الشيء ، فى هذا الوقت فى الهواء ، وهو مكان ثان ، أو مثل كون  
هذا الجسم فى هذا المكان الحقيقى المشار إليه .

وقد زعم بعض المتقدمين ، أن الواحد من الأين قد يوجد فيه جواهر كثيرة ، كمدة  
فى السوق . وقد غلط وأجابه بعض الحدث بما أعبر عنه ، قال : إنه ليس الأمر كذلك ،  
فإن الأين الحقيقى لا يوجد فيه هذا المعنى ؛ وأما الأين الغير الحقيقى كالكون فى السوق ،  
فليس هو نفس السوق ، فإنه وإن كان لابد من أن يكون السوق مكاناً ثابتاً مشتركاً فيه ،  
فليس الأين هو السوق ، بل كون زيد فى السوق ، هو الأين ، وهو صفة لزيد بها زيد  
كأن فى السوق . وليس بها بعينها عمرو كائناً فى السوق ، وإن كان السوق واحداً ،  
فنسبة زيد إليه ، من حيث هو زيد ، غير نسبة عمرو غيرية بالعدد ، وهذا كالبياض ، فإنه  
وإن كان يتحد بالنوع ، فقد يتكرر بالعدد .

ثم أن بعض المتحذلقين ، أعان المتقدم ، ولم يرض بهذا الجواب ، فقال : ليس حال  
الأين مكان البياض ، لأن البياض الذى فى زيد ، إذا عدم ، لم يجب أن يعدم الذى  
فى عمرو ، وأما السوق فيكون واحداً للجماعة .

وحسب أنه عمل شيئاً ، إذ أَرانا أن السوق واحد ، فإن كان السوق هو الأين ، كان  
السوق كوناً فى المكان لا مكاناً ، وكان الشيء إذا سئل عنه أين هو ، فيصلح أن يقال :

( ١ ) كالكون : ككون د || ( ٢ ) ككون : كالكون عا || هذا الشيء . . . أو مثل كون :  
ساقطة من عا || ( ٣ ) الحقيقى : ساقطة من عا || ( ٤ ) أن : ساقطة من د || الأين : الأمرين عا ||  
فيه : فى س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، عى || كثيرة : ككون س ، عا ، هـ ، عى || كمدة : عدة س ، عا ،  
هـ ، عى || ( ٥ ) وأجابه : فأجابه ع || الحدث : الجذب م || أمير : اعبرن ، عى || ( ٦ ) الحقيقى :  
لا يوجد فيه هذا المعنى سا || ( ٨ ) وهو صفة : وصفة د || ( ٩ ) بعينه : بعينه عى || ( ١٠ ) هو : ساقطة من  
د ، سا || غير : ساقطة من د || غيرية : غيرته د ؛ وعبرته سا ، ع ، م ؛ ساقطة من عا || وهذا : وهوب ||  
( ١١ ) يتحد : متحداب ع ، ع ، ن || فقد يتكرر : متكرر ؛ فقد كثرع ؛ فقد يتكرر س ، هـ ، عى ؛ فيتكرر  
د ، سا ، عا ، م ، ن || ( ١٢ ) أعان المتقدم و : ساقطة من عا || ( ١٣ ) البياض فإن : الأبيض فإن س ||  
( ١٥ ) إذ : إذا د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ || فإن : وإن هـ ؛ ساقطة من سا ، عا ، م ،  
عى || كان : أكان عا || ( ١٦ ) كوناً : كون ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، عى .



سوق ، لا أن يقال : في السوق . فإن كان الأين هو كونه في السوق ، فزيد يبطل عنه  
ببطلان كونه في السوق ، وإن لم يبطل كون عمرو في السوق ، فهو كالبياض أيضاً .  
وقول : إن الأين فيه مضادة ، كما في سائر المقولات ، فإن الكون في المكان الذي عند  
المحيط ، هو مقابل للكون في المكان الذي عند المركز ، لا يجتمعان ؛ فهما معنيان ، وقد  
يوجد لهما موضوع واحد يتعاقبان عليه ، وبينهما غاية الخلاف . وإذا تدبّر من أحدهما  
إلى الآخر قليلاً قليلاً ، ويكون المصيران متضادين ، ويكون هناك أين متوسط بينهما ،  
وأيون أقرب من الطرف الفوقاني في حد الفوقية ، وأيون من الجهة الأخرى بالخلاف ،  
فيكون في طبيعة الأين من جهته ، لا من جهة جنسيته ، بل من حيث خواص نوعيته .  
وإضافتها أيضاً ، أن يقبل الأشد والأضعف . فإن أينين كليهما فوتان ، وأحدهما أشد  
فوقيةً ، فعلى هذه الجهة يمكن أن يقع فيها الأشد والأضعف . وأما الكون « فوق » مطلقاً  
أو « تحت » مطلقاً ، والكون في أي حد شئت ، مطلقاً ، والكون في المكان مطلقاً ،  
فلا يقبل ذلك أشد وأضعف . وفي الكيفية أيضاً ، فإن السواد الحق لا يقبل أشد وأضعف ،  
بل الشيء الذي هو سواد بالقياس عند شيء ، هو بياض بالقياس إلى آخر . وكل جزء من  
السواد يفرض ، فلا يقبل الأشد والأضعف في حق نفسه . ويجب أن يترك هذا ،  
في هذا الموضع ، بل له مكان أليق به من الفلسفة .

فإن لقائل أن يقول ، إن السواد ليس من حيث هو مضاف ، يقبل الأشد والأضعف  
بل لطبيعة كلفيته ، وأما الأين ، فإنما يقبل ذلك ، من حيث إضافة تعرض لأينيته ؛ وهو

- ( ١ ) عنه : ساقطة من س ، سا ، ما ، م ، هـ || ( ٢ ) ببطلان : ببطلانه هـ || أيضاً : إذا سا ||  
مضادة : + كما هـ || ( ٣ ) سائر : بعض د ، ن || الذي : ساقطة من ن ، + هو هـ || ( ٤ ) المحيط...  
عند : ساقطة من سا || فهما : وهما د ، س ، سا ، ما ، م ، ن ، هـ ، ي || ( ٥ ) يتعاقبان :  
متعاقبان د ، م || عليه : فيه د ، س ، عا ، ن ، هـ ، ي || ( ٦ ) متوسط : متوسطاع ||  
( ٧ ) وأيون : وأقول ع || ( ٨ ) جهته : جهة ع ، عا ، ي || جهة : حيث س : هـ ||  
( ٩ ) وإضافتها : وإضافها ع || فإن : مثل هـ ، ي || ( ٩ ) كليهما : كلاهما س ، سا ، عا ، هـ ||  
( ١٠ ) فيها : بها عا || فوق : ساقطة من د ، س ، م || ( ١١ ) أو تحت مطلقاً : ساقطة من ع || ( ١٢ ) فلا :  
لا ع ، ي || أشد وأضعف : الأشد والأضعف س || ( ١٣ ) هو : وهو س ، سا ، عا ، م ، هـ ||  
آخر : شيء هـ || هو بياض بالقياس إلى آخر : ساقطة من س || ( ١٤ ) يفرض : يفرض هـ ||  
في : من ع || ( ١٧ ) كلفيته : كيفية د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي .

قرب وبعد من الطرف . ثم إذا اشتغلت بتوضيح الحق في جميع هذا ، كان خروجاً إلى صناعة أخرى . فلنسلم الآن لهذا القائل ، إن الأين إنما يقبل من حيث هو مضاف ، لا من حيث هو أين ؛ ولنترك القول في أمر السواد والبياض منهما .

وأما "متى" فإنه أيضاً نسبة ما للشيء إلى الزمان ، وهو في كونه في نفسه أو في طرفه ، لأن كثيراً من الأشياء يقع في أطراف الأزمنة ، ولا يقع في الأزمنة ، ويسأل عنها : "بمتى" ، ويجاب . وإذا نسب الشيء إلى الزمان ، فإما أن ينسب إلى زمان أول مطابق له ولا يفضل عليه ، كقولهم : كان هذا الأمر وقت الزوال ؛ وإما زمان أعم من ذلك يكون نظير السوق في الأين ، كقولهم : كان هذا في سنة كذا ، ولم يكن في جميع السنة ، بل في جزء منها ، وإيس الزمان المطابق ، كما يمكن المطابق في أنه لا يشارك فيه في النسبة إليه ؛ بل الزمان الواحد الحقيقي المعين ، تنسب إليه أشياء كثيرة ، فيكون كل واحد منها فيه على سبيل المطابقة . لكن مع ذلك ، فإن كل واحد كائن فيه ، تكون هي نسبة الخاصية إليه ، التي لو عدمت لبقيت نسبة خاصية للآخرى ، وإن كان المنسوب إليه واحداً نظير ما قلنا في النسبة إلى السوق ، ولا نحتاج أن نظزل بذكر ما قاله المتقدم المذكور في "متى" ؛ وفيما هو جوابه ؛ فإنه إذا قال ما قال في المكان ؛ فهو قوله في الزمان .

أقول : وقد هزل فاضل المتأخرين في "العبارة" عن "المتى" الخاص تهويلاً مفرطاً ، فقال : إن "متى" نسبة الشيء إلى الزمان ، الذي يساوق وجوده ، وتنطبق نهايته على نهايته وجوده ، أو زمان محدود ، هذا الزمان جزء منه . وذلك أنه ذكر نهايته وجوده ، فإما أن يعني به نهايته مقداره ، أو نهايته حركته ، أو نهايته زمان وجوده ، أو

(١) بتوضيح : بانضاج ما ، م || (٢) لهذا : إلى هذا ما || (٤) وهو : هي ||  
في نفسه : فيه نفسه ب ، د ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ه ، ي || (٥) ويسأل : فيسأل ه ||  
(٧) ولا : لا ع ، ه || (٨) سنة : نسبة س || (٩) السنة : النسبة سا || بل في جزء : بل جزء ع ||  
المطابق : المطلق م || (٩) في : ساقطة من ع ، ي || (١١) فيه : فيها س || نسبة : نسبه  
ب ، ع ، ط ، ن ، ه ، ي || (١٢) التي ، إليه س ؛ ساقطة من ع || خاصية : خاصة س || للآخرى :  
الآخرى سا || (١٣) قلنا : قلناه ما ، ه || (١٤) جوابه : جواب س || إذ : إذا د ، ع ، ن ||  
قوله : له س ، ع ، ط ، ه || (١٥) فاضل المتأخرين : اسكندر الأفروديسي || (١٦) الذي يساوق  
وجوده وتنطبق : الذي تنطبق سا ، ط ، م || (١٧) على : وعلى د || أنه : لأنه س || ذكر : أن ه .

نهايتي متاه ونسبته إلى زمانه. فإن عني نهايتي مقداره، فليس ينطبق عليهما نهايتا زمانه، وإن عني نهايتي حركته، فيختصر بذلك المتحرك المتصل بالحركة أو بالحركة نفسها، وائس الغرض متجهها إلى هذا وحده، وأما نهايتا زمان وجوده حاصلا، فلا ينطبق عليهما نهايتا زمانه، بل هما هما، وأما نهايتا النسبة، فيمكن أن يجعل له وجه تأويل، فيقال: إن معناه أن متاه، هو نسبته إلى زمان تنطبق نهايتاه على نسبتيه له إلى نهايتي هذا الزمان، ثم لا نسبة له قبل أولاهما ولا بعد أخراهما إليه. فيجب أن يفهم قوله على هذا الوجه. لكن نسبة الشيء إلى "الآن" الذي يقارنه عسى أن يظن بها أنها ليست من مقولة "متى" بذاتها، فإن كان ذلك كذلك، فكان هذا الرسم غير صحيح، وذلك لأن كون الشيء في آن ما، لا يعمل عليه هذا الحد، وهو من مقولة "متى"، لكن الحق أن "الآن" لا يصح إليه نسبة مقولة، بمثل أن يكون بها جواب "متى" إلا أن يشار إلى الذي يتحدد بذلك "الآن" فيكون للشيء نسبة إلى الزمان، لا على أنه فيه بل على أنه في طرفه، ومع ذلك يكون "أنا".

فهذا يفسد ما تاله هذا الفاضل، اللهم إلا أن يحكم بأن النسبة إلى الآن ليست من مقولة "متى"، لكنها لا مقولة لها تليق بها غير هذه المقولة، ولا نعلمها غير داخلية في مقولة أضلا، ثم بعد هذا يظن كأن الاشتغال به يخوض بالمبتدئ فيما لا يعنيه.

وإعلم أنه كما لم تكن الإضافة معنى مركبا يوجب تركيبه ترديدها بين شيئين، إذ لم يكونا جزأين منها، بل كانا أمرين خارجين عنها، حين تتعلق بهما، كذلك الآن "ومتى" لا يجب أن يظن فيهما تركيب، بسبب أن لكل واحد منهما نسبة إلى شيء، فإن النسبة،

- (١) ونسبته : نسبة د، سا، م || (٢) فيختص : يخص د، س، سا، ط، م، ن، هـ ||  
 (٣) متجهها : متباد || (٤) إن : ساقطة من ع || (٥) نسبته : نسبة س || (٦) له : لها  
 س || أخراهما : أخريها س || (٧) أنها : ساقطة من د، م || ليست : ساقطة من ع، هـ || (٨) لأن  
 كون : لا يكون م || آن : إن د، سا، م || (٩ — ١١) لكن الحق ... يكون أنا : ساقطة من ع  
 || لا يصح : يصح س، سا، ع، ط، م، ن، هـ، ي || مقولة محتمل : مقولة تحتمل س ||  
 (١١) أنه : أن س || في : ساقطة من س || أنا : آنيا، د، آتاس، ط، آنيان، هـ، ي ؛  
 شيئا سا، ع، م || اللهم : اللهم د، س، سا، ع، ط، م، ن، هـ، ي ||  
 (١٣) المقولة : ساقطة من سا || هذه المقولة ولا : ساقطة من س || ولا تعلما : تلاما س، ع،  
 هـ، ي || (١٤) يظن : ظرعا، ن، هـ، ي || (١٥) تركيب : تركيب سا، م || إذ : لاذان ||  
 كانا : ساقطة من سا || (١٦) حين تتعلق : هي متعلق ب، د، سا، ع، ط، م، ن، هـ، ي ||  
 (١٧) فإن : وأن ب، د، سا، ع، م، ن .

ليست المنسوب ، ولا المنسوب إليه جزء منها حتى تكون الجملة هي النسبة ، فتكون النسبة حينئذ جزءا لذاتها ، إذ الجملة تحصيل جملة من الأشياء ومن الجمع نفسه ؛ فيكون الجمع كالصورة ، وهما كالمادة ، والمجموع كالركب ، والجمع جزء من المركب ، كالصورة ؛ وإذا هذا مثال ، فليس الأين ، ولا " متى " ، مركبا .

## [ الفصل السادس ]

### فصل ( و )

في باقى المقولات العشر

وأما « الوضع » ، فقد تبين لك أنه اسم يقال على معانٍ ، وأن الذى هو المقولة ، هيئة تحصل للتمام أو الجملة ، لأجل نسبة تقع بين أجزائها وبين جهات أجزائها ، في أن يكون لبعضها عند بعض شأورة المعتبر بجزئيته لذلك فقط ، بل يخالف مع ذلك بالقياس إلى أمور غير الموضوع المعتبر بجزئية ، إما أمكنة حاوية وإما متمكنات مؤوية ووجهات ، وهذا كالقيام ، والقعود ، والاستلقاء ، والانبطاح .

ولا أحتاج أن أزيدك على ما سلف بياناً وشرحاً وتفصيلاً وتطويلاً ، بل اعلم أن « الوضع » قد يكون فيه تضاد ، فإن الهيئة الحادثة من وضع ، تصير الأجزاء لها إلى جهات مضادة لجهات أخرى ، هي هيئة مضادة للهيئة المخالفة لها ، كالاستلقاء ، والانبطاح . وذلك إذا كانت الأجزاء لا تتخالف بالعدد فقط ، بل بالطبع . ومثال هذا ، أن

- (١) جزء : جزء من هـ || (٢) تحصيل : تحصيل ب ، د ، ع ، هـ ، ن ، هـ ، ي || الجمع : الجمع د  
(٧) باقى : بواقى من هـ ؛ الباقى د || العشر : العشر هـ || (٨) وأن : وأما ع || وأن الذى : والذى د ||  
(٩) فوية تحصل : فهو يحصل ع || أو الجملة : أى الجملة ن ؛ أو أن الجملة ع || أجزائها وبين : أجزائها  
ومن د ، سا ، ع ، ع || (٩) أجزائها : أجزائها ب || (١٠) المعتبر بجزئيه : ساقطة من ع || ذلك : ذلك ب ،  
كذلك من || بالقياس : ساقطة من ن || (١١) غير : عن د || بجزئيه : بجزئيه د || محويه : +  
وبالجملة من ، ع ، هـ || وجهات : جهات من ؛ وله جهات ع || (١٢) والاستلقاء : والاستواء ع ||  
(١٤) قد يكون : ساقطة من ب ، د ، سا ، م ، ن || الحادثة : الحاصلة سا || من : ساقطة من ع ||  
جهات : جهة ب || (١٦) بالطبع : وبالطبع ع || ومثال : ومثال سا .



المكعب الذى له ست جهات ، لا اختلاف فيها إذا وضع وضعاً حتى صار هذا السطح منه « فوق » ، وهذا يميناً وهذا شمالاً ، وكذلك إلى آخرها . ثم غير حتى صار هذا الذى هو « فوق » ، هو « تحت » ، والذى هو « تحت » هو « فوق » ، فإن حال جملة الموضوع ، فى تناسب ما بين أجزائه ، محفوظة واحدة بالعدد ، ووضع ، لا يتخالف الوضع الأول بالنوع بل هو كما كان ، لكن هذا الوضع يخالف لذلك بالعدد ، وأما هيئة الجملة المحفوظة ، ولا يتخالف الوضعان بالحد ، بل بالتخصيص الجزئى ، وذلك لأن الجهات ، هى التى كانت بأعيانها ، والأجزاء والأطراف التى تليها هى مثل التى كانت لا تتخالفها بأنواعها بل بأعدادها .

وأما لو كان بدل المكعب المتشابه الأضلاع ، شجرة ، أو إنسان ، فنصبها على ساقيهما ثم قلبا ونكسا ، فإن حد الأمرين يخالف . فإن حد الأول وضع وهيئة حاصلة للشيء من حصول ساقه كذا وحصول رأسه كذا ، وحد الثانى يخالف لذلك ، لا بسبب أن الساق والرأس إنما يتخالفان بالعدد فقط ، بل هما يتخالفان أيضاً فى المعنى والطبيعة . فإذا كان حد الهيئتين متخالفين ، وبينهما غاية الخلاف ، وموضوعهما واحد ، فهما متضادان . وأما هنالك وإنما كان تخالف الخصوصية الجزئية دون الحدود ، إذ كان سطح ما منه « فوق » فصار « تحت » وصار الآخر « فوق » ، وذلك السطح ، إنما يغير السطح الآخر بالعدد ، بغيره ليست فى حدين ، والأضداد هى التى لها طبائع متباينة ، وحدود متخالفة ، وتتخالف بالتوعية لا بالشمسية . وكما أن الجسم لا يجتمع فيه البياض الحادث أمس ، من حيث هو ذلك البياض الأمس ، والبياض الحادث اليوم ، من حيث هو هذا البياض ، وهما

(١) السطح : السطح من ، سا ، م || (٢) يميناً وهذا : ساقعة من م || (٤) محفوظة : ساقعة من م || ووضع : وضعه ، سا ، م || (٦) بالحد بل : بالحد من م || (٦-٨) وذلك ... بأعدادها : ساقعة من م || (٩) إنسان : أفان د ، سا ، م || فنصب : فنصب سا ، م ، م || ساقهما : ساقهما ، م || (١٠) قلبا : قلنا د ، سا ، م || ونكسا : ونكسا ، م || وهيئة : هيئة ع ، م || (١١) كذا : أوى || (١٢) هما : وهما || يتخالفان : يتخالفان من ، ن ، م || أيضاً : ساقعة من م || أيضاً فى المعنى والطبيعة : فى المعنى والطبيعة أيضاً || فإذا : وإذا || (١٣) وأما : فأما من م || هنالك : هنالك د ، م || تتخالف : يتخالفان د || (١٥) وصار : فصار م || الآخر : آخر م ، ع || (١٦) طبائع : طبائع م ، ع ، ن ، م || وحدود : حدودها من ، ن ، م ، ع .

يتعاقبان على موضوع واحد ، وليس يتضادان ، إذ ليس بينهما غاية الخلاف ، ولا خلاف بأمر داخل في اللونية ، فكذلك ، وإن كان لا يجتمع فيه ذلك الوضع الشخصي وهذا الوضع الشخصي ، ويتعاقبان فيه ، فليسا بمتضادين ، إذ ليس بينهما غاية الخلاف في الطبع وفي حقيقة الوضع . وبعد ذلك ، فإن الوضع يقبل الأشد والأضعف على نحو قبول الأين ، ولا يقبله على نحو لا قبول الأين ، ولأن قولنا قيام وجلوس قد يقال على الحركة إلى حصول هذا الوضع ٥ ويقال على الهيئة الحاصلة . فاعلم أن القيام الذي من الوضع ، هو القار منهما ، لا حالة "أن يقوم" .

وأما مقولة الجدة ، فلم يتفق لى إلى هذه الغاية فهمها ، ولا أحد الأمور التي تجعل كلاً أنواع لها أنواعاً لها ، بل يقال عليها باشتراك من الاسم أو تشابه ، وكما يقال الشيء من الشيء ، والشيء في الشيء ، والشيء على الشيء ، والشيء مع الشيء . ولا أعلم شيئاً ١٠ يوجب أن تكون مقولة الجدة جنساً لتلك الجزئيات ، لا يوجب مثله في هذه المذكورة ، ويشبه أن يكون غيرى يعلم ذلك ، فليتأمل هنالك من كتبهم . ثم إن زيف بعضها من أن يكون أنواعاً وجعل تواطؤ هذه المقولة بالقياس إلى بعضها دون بعض ، وجعل الاشتراك في اسمها بالقياس إلى الجملة أو الآخرين ، وعنى به أنه نسبة إلى ملاصق ينتقل بانتقال ما هو منسوب إليه ، فليكن كالتسلح والتمتع والترين والبس القميص ، وليكن منه جزئى ومنه ١٥ كلى ومنه ذاتى ، كمال الهرة عند إهابها ، ومنه عرضى ، كحال الإنسان عند قميصه . وانفصل هذا المهم من المقولات العشر إلى ما أوتر أن تفصل إليه ، ففيه مجال .

وأما مقولة "أن يفعل" و "أن ينقل" ، فيتوهم في تصورها هيئة توجد في الشيء لا يكون الشيء قبلها ولا بعدها البتة في الحد الذي يكون معها من الكيف أو الكم أو الأين أو الوضع ، بل لا يزال يفارق على اتصاله بها الشيء أشياء ، ويتوجه إلى شيء ما دامت

(١) على : ساقطة من م ، في هو || واحد : ساقطة من س || (٢) ويتعاقبان : وهما يتعاقبان سا || فيه : عليه س || (٣) في الطبع : بالطبع س || (٤) حالة : حاله س ، ب || (٥) يتفق : يتفق س || (٦) على : ساقطة من س || (٧) بل : لا ، لئلا س ، ه ، ي || (٨) والشيء على الشيء : ساقطة من د ، م || شيئا : سيبا سا ، ع ، ن ، ه ، هاشى || (٩) بالقياس : كالقياس س || (١٠) والبس : ساقطة من سا ، م (١١-١٥) ومنه كلى : وكلى ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (١٢) المهم : الميهم ع ، ي ، المهم ن ، ه || الشر : الشرة س || (١٣) فيتوهم : توهم ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || توجد : تدخل ب || (١٤) على اتصاله بها : ساقطة من س || أشياء : شينا ب ، س ، ع ، ن ، ه ، ي .

موجودة ، كالتسود مادام الشيء يتسود ، والتبييض مادام الشيء يتبييض ، والحركة من مكان إلى مكان . فالشيء الذي فيه هذه الهيئة على اتصالها ، فهو منفعل وينفعل ، وحاله هي أن ينفعل ، والشيء الذي منه هذه الهيئة على اتصالها ، فهو من حيث هو ، متسرب إليها ، فحاله هي أن يفعل . فأما أن هذا يكون في الكيف وحده أو في سائر هذه ، فأمر نستقصيه ، وأحواله وأقسامه في الكلام الطبيعي . فإني الناس قد اختلفوا ، فبعضهم خصص هذه المقولة بأنها يجب أن تكون تغيراً في الكيفية فقط ، وأما العام لها وغيرها ، فمن الأمور التي تقع في مقولات كثيرة . وبعضهم يجوز أن تكون جامعة للأشياء كلها بمعنى واحد ، وتحقيق هذا لك في الطبيعيات .

واعلم أنه إنما قيل "أن ينفعل" و"أن يفعل" ، ولم يقل انفعال وفعل ، لأن الانفعال قد يقال أيضاً للحاصل الذي قد انقطعت الحركة إليه ، لأنه يقال : في هذا الثوب احتراق ، إذا كان حصل واستقر ، ويقال : انفعال ، إذا كان الشيء بعد في الحركة ، وكذلك انقطع ، الذي هو الفعل ، قد يقال عند استجله ، وقد يقال حين ما يتقطع .

وأما لفظة ، "أنه ينفعل" ، "وأنه يفعل" ، فيخصوص بالحالة التي فيها التوجه إلى الغاية ، وكذلك القيام ، الذي هو النهوض و الجلوس الذي هو المصير إلى الأمر الذي يستقر ، فيسمى أيضاً جلوساً ، هما اللذان إما أن يكونا من هذه المقولة ، أو يناسبها هذه المقولة .

وأما هيئة القيام المستقرة ، وهيئة القعود ، فهما من الوضع . كما أن هيئة الاحتراق من الكيف ، وهيئة تمام النشء ، هو من الكم ، وهيئة الاستقرار في المكان ، هو من

- ( ١ ) مادام : + من د ، س ، م || والتبييض ، والتبييض د ، س ، سا ، م || والحركة : فالحركة ب ؛ والحركة س ، ما || ( ٢ ) على اتصالها : ساقطة من عا || وينفعل : ساقطة من س || هي : دوس || ( ٣ ) هو : ساقطة من س || ( ٤ ) هي : دوس || ( ٥ ) الكيفية : الكيف ي || ( ٦ ) يجوز : يجوز س ، عا ؛ يجوزون ن || ( ٧ ) وأن يفعل : ولم يفعل س ( ٨ ) الشيء : ساقطة من عا || في : وفي س || ( ٩ ) يقطع : ينتطح د ، سا ، م ( ١٠ ) أنه : أن س ، ه || أنه : أن س ، ه || بالحالة : بالحالة د ، م || ( ١١ ) الذي هو المصير إلى الأمر : ساقطة من د ، م ( ١٢ ) هما : فهما س ، ه || ( ١٣ ) إما : إتمام عا || ( ١٤ ) هيئة القيام : ماهية القيام د ، م || الاحتراق : + فهو س ، ه || ( ١٥ ) النشء : الشيء عا || فهو : فهووع .

الآين . إنما هذه المقولة ، وما يناسبها ، هي ما كان توجهها إلى إحدى هذه الغايات ، غير مستقر من حيث هو كذلك .

- وهذه المقولة تقبل التضاد ، فإن التوجه من ضد إلى ضد ، يخالف بالحد التوجه من ذلك إليه ، وموضوعهما واحد وبينهما أبعد الخلاف ، وذلك كإيضاض الأسود ، واسوداد الأبيض ، وكصعود السافل ونزول العالى . وأيضاً فإنها قد تقبل الأشد والأضعف ، لا من جهة القرب إلى الطرف الذى هو السواد ، فإن القرب من ذلك ، وهو ضد ، مبلوغ إليه من السواد ، بالقياس إلى الاسوداد الذى هو سكنون فى السواد . ولفرق بين الاسوداد ، أعنى الحاصل القار ، وبين السواد . فإن الاسوداد يعقل على أنه غاية حركة ، وأما السواد فلا يحتاج فى تعقله سواداً إلى أن يعقل حركة إليه . واعلم أن تسوداً يكون أشد من تسويد ، إذا كان أقرب من الاسوداد الذى هو الطرف ، والسواد أشد من السواد إذا كان أقرب من السواد الذى هو الطرف . وأيضاً فإن الاسوداد قد يكون أشد من جهة السرعة ، إذا كان أسرع اسوداداً ، وهذا أيضاً يتم بنسبته إلى الاسوداد ، فإن الأسرع يوصل إليه قبل الأبطأ ، فيكون أسرع لأنه أقرب زماناً من الاسوداد . لكن الفرق بين الاعتبار الأول ، وهذا الاعتبار ، أن الاعتبار الأول يجعل حركتين ، متساويتين السرعة فى ظاهر الأمر ، لكن إحداها مبتدئة من حد أقرب إلى البياض ، والأخرى من حد أبعد منه ، واستمرارهما على نمط واحد بسرعة متشابهة ، لكن أحدهما ، لأنه

(١) إنما : أما س || المقولة : المثالة ط || إلى : الذى ع ، ط ، م || إحدى : ساقطة من س ، م ، ن ، ه ، ي || (٣-٤) التوجه من ذلك : للتوجه من ذلك ه || من ذلك : ساقطة من ب ، د ، س ، م ، ع ، م ، ن || (٤) وموضوعهما : موضوعهما د ، م || وبينهما : بينهما ع ، ي || (٥) ونزول : فنزول د ، س ، م || فإنها : فإنها ع ، ي || (٦) فإن القرب : فإن القرب ب ، س ، ع ، ط ، ن ، ه ، ي || (٧) من السواد : ب ، د ، س ، م ، ع ، ي || (٨-٩) واعلم : قاعلم س ، ه ، م || (١٠) الاسوداد : السواد س || أشد من السواد : ساقطة من ع || (١١) إذا ... السواد : ساقطة من س ، م ، ع || السواد : الاسوداد د || أيضاً : إنما س || الاسوداد : الأسود د ، م ، ع ، ه ، ي || (١٢) الأبطأ : الإبطاء س || (١٣) متشابهة : متشابهة || أحدهما : ب ، ثم ع .



أقرب فقط ، يقال : هوذا يسود أشد من الآخر ، كن يتحرك حركة مساوية لحركة أخرى وكلاهما تصعدان ، لكن أحدهما ابتداء من أعلى ، والآخر من أسفل ، فيكون ذلك يصعد أشد من هذا الآخر ، بهذا الوجه .

وإن كان البحث المستقصى لأمال هذه الأشياء في العلم الطبيعي ، يمنع من هذا ، وإنما تجوز هذه المناسبة إذا كان المقطوع واحدا بعينه واختلف الزمان ، فأنصرهما زماناً هو الأشد دون غيره . وقد جرت العادة بأن يتلى ما سلف ذكره ، بالقول على المتقابلات ، فلتقل أولا ما يجب أن يعتقد فيها ثم لتقبل على الوجه الذي قيل فيها في هذا الكتاب .

(١) هوذا : هوذى د || هوذا يسود : هو أسود من

(٢) تصعدان : يصعد د م || (٤) من : عن م ه || (٦) هو : فهو د م .

(٧) الكتاب : + والحمد لله رب العالمين وصلى الله على جميع أنبيائه خصوصا على خاتم النبيين محمد وآله تمت المقالة السادسة من الفن الثاني ع ؛ + تمت المقالة السادسة من الفن الثاني من الجملة الأولى في المتن ولواهب القل الحمد بلا نهاية ه .

# المقالة السابعة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء



## المقالة السابعة.

من الفن الثاني

وهي أربعة فصول

## [الفصل الأول]

فصل (١)

في المتقابلات

٥

فنقول : إن المتقابلين هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد معا . وكل شيئين لا يجتمعان في موضوع واحد ، فإما أن لا يجتمعا على سبيل أن شيئا واحدا لا يوصف بهما بالمواطأة ، بأن يكونا مقولين عليه ، بأن الشيء هو هذا وذلك ، كما يكون الشيء الواحد حيا وأبيض معا ، أو على سبيل أن الشيء الواحد لا يوصف بهما بالاشتقاق أيضا ، وذلك بأن يتأنا من حيث الكون فيه أيضا .

١٠

والقسم الأول يكون أحدهما في قوة سالب الآخر ، كالفرس واللافرس ، فلا يخلو إما أن يكون الاعتبار من حيث السالب منهما سالب فقط ، أو من حيث هناك زيادة معنى إيجابى لزمه السالب ، كما إذا جعلنا المتقابلين أو الشيئين المذكورين : الزوج والفرد ، وجعلنا الفرد ، ليس كونه فردا ، هو أنه ليس بزوج فقط ، بل إنه أمر زائد على ذلك . فليكن الأول ، هو تقابل النفي والإثبات ، إما بسيطا ، كما هو فرس لما ليس بفرس من

١٥

(٢) من الفن الثاني : ساقطة من س || الثاني : من الجملة الأولى في المنطق ه ||  
 (٣) فصول : ه || (فهرست لغاوين الفصول الأربعة) ه || (٧) فنقول : نقول من : ه ||  
 من جهة واحدة : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ه ، ي || (١٠) وذلك : وذلك د ،  
 سا ، م ، ه ، لا س ، ه || الواحد : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ه ، ي ||  
 الشيء الواحد : شيئا واحدا س ، ه || (١٢) قوة : القوة من ه ، ه || سالب الآخر : سلبا  
 للآخر ه ، ه || فلا : ولا ه ، ي || (١٤) قوة : قوة من ه ، ع ، ط ، ي ، يبل فيه د ، سا ، م ، ي ||  
 (١٥) هو : وهو ط (١٦) بسيطا : بسيطا ه .



حيث ليس بفرس ؛ وإما مركبا ، كقولك زيد فرس زيد ليس بفرس . والأول لا صدق فيه ولا كذب ، والاني فيه صدق وكذب ، ويشتركان في أنه ليس فيهما إشارة إلى وجود من خارج ، بل اعتبار أحكام عقلية . فإنه لو كان الالفريسية من حيث هي لا فرسية ، شيئا له وجود بوجه ، لكان الماء فيه سلوب موجودة بالفعل لا نهاية لها ، لأنها ليست بحجارة ، ولا مثلث ، ولا ثنائية ، ولا رباعية ، ولا أمر من الأمور التي لا تنهاى ، وكان يكون نسب سلبية حاصلة فيه لا نهاية لها لا مرة واحدة بل مرارا متضاعفة بلا نهاية ولا غاية ، إذ كان لكل جملة تفرض سلب مستأنف ، بل هذا شيء في اعتبار العقل وفي القول .

ومن خواص هذا القسم ، أنه لا يمنع اجتماع ما يقع عليه من المتقابلين في موضوع واحد ، بأن يكونا فيه ، لا بأن يكونا عليه . وذلك لأن الرائحة ليست طعما ، وتقابل الطعم من حيث ليس طعما ، ويجتمعان في موضوع على سبيل الوجود في موضوع ، فكل ما لم يجتمع في موضوع على سبيل الوجود فيه ، فليس يجتمع في موضوع على سبيل القول عليه ، ولا ينعكس . ثم إن المتقابلين اللذين أوردناهما ، يختلفان في أن تقابل الفرسية والالفريسية لا صدق ولا كذب فيه ، وتقابل "أن زيدا فرس" لقولنا "زيد ليس بفرس" فيه صدق وكذب .

وأما القسم الآخر ، فمثل الحرارة والبرودة والحركة والسكون ، ومثل أمور أخرى تجرى مجراها . فنقل أولا : إنه لا شك أن الفرس والالفريسي يعدان في المتقابلات ، وكذلك

(١) وإما : أوب ، د ، س ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ ، ي || (١ — ٢) والأول لا صدق فيه ولا كذب : ساقطة من سا || (٢) ليس : + شيء عا || (٤) موجودة : متعددة من || بالفعل : + لأنها سا || لأنها : لا نهاية د ، م || (٥) مثلث : بمثلث س ، هـ || ثنائية : بثنائية س ، هـ || أمر : + آخرس ، هـ || (٦) وكان : فكان س || (٧) ولا ثنائية : ساقطة من س || (٨) وفي القول : ساقطة من س ؛ والاول سا || (١٠) فيه : ساقطة من سا || (١١) في موضوع : فيه ي ؛ ساقطة من ع || (١٢) فكل : وكل ن || سبيل : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي || يجتمع : يختلف عا || (١٣) يختلفان : مختلفان س || (١٤) وتقابل : ويقال س || لقولنا : كذولاد ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي || (١٥) وكذب : ولا كذب هـ || (١٦) والحركة : ومثل الحركة ع || أخرى : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (١٧) لا شك : يشك هـ ؛ + في س ، هـ .

قولنا ، "زيد فرس" ، مقابل لقولنا ، "زيد ليس بفرس" . وكذلك الزوج والفرد  
يعتدان من المتقابلات ؛ وكذلك العمى والبصر يعتدان من المتقابلات ؛ وكذلك الحركة  
والسكون يعتدان من المتقابلات ؛ وكذلك الحرارة والبرودة يعتدان من المتقابلات ؛ وكذلك  
الأبوة والبنوة يعتدان من المتقابلات .

- والأشياء التي تتعرض لها هذه الأحوال ، يحكم عليها بأنها تتقابل بسببها ؛ وصور هذه  
الأشياء متخالفة ، فإن الفرس جوهر ، ويقابله اللافرس لا محالة ، على قياس مقابلة الفرسية ،  
إن كانت عرضا . واتسلم ذلك للافرسية ، بل خذ مكانها النفس والانفس ، أو شيئا آخر  
مما هو جوهر ليس مشتق الاسم من عرض . وأما القضية فهي عرض ، والفرس  
واللافرس ليس يتقابلا التقابل الذي للتمييزين ، إذ لا صدق هناك ولا كذب ، ولا يتقابل  
على سبيل الإضافة ، ولا على سبيل التضاد ، إذا كان تقابل التضاد ما يكون فيه جواز  
تعاقب على موضوع واحد ، بشرائط ذكرت . وأما الزوج والفرد ، فليس لهما موضوع  
واحد يتعاقبان عليه ، بل جنس واحد ، لموضوعين لهما ، لا يفارقانه . وأما العمى والبصر ،  
فيشارك السكون والحركة ، فإن العمى ليس معنى مقابلا للبصر ، بل هو عدمه ، وكذلك  
السكون للحركة ، لكن السكون يعاقب الحركة على موضوع واحد ، وأما العمى فلا يعاقبه  
البصر .

١٥

وأما المتضايفان ، فليس يجب فيهما التعاقب على موضوع ، أو اشتراكهما  
في موضوع ، حتى يكون الموضوع ، الذي هو علة لأمر ما ، يلزمه لا محالة إمكان أن  
يصير فيه معلولا ، أو يكون هناك موضوع مشترك . وإن كانت العلية والمعلولية من  
المضاف ، فأول ما ينبغى أن يطلب ، أنه هل يمكننا أن نجد لهذه كلها معنى جامعا ،

- (١) وكذلك : + أيضا ، هـ || مقابل لقولنا : وقولك هـ || (١) وكذلك الزوج : الزوج  
ع ، ع || (٣) المتقابلات : المقابلات د ، سا ، ع ، ع ، ع ، م || (٣-٤) وكذلك ...  
المتقابلات : ساقطة من ن || (٥) تتقابل : متقدم سا ، ع ، ع ، م || بسببها : ساقطة من ع ||  
صور : صورة د ، ع ، ع ، ع ، م || فإن : بأن ب ، د ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن || (٧) للافرسية :  
اللافرسية د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ع || خذ : حدد ، ع ، ع ، ع ، م ، ع ، ع || شيئا : شيء  
ب ، ع || (٨) مشتق : بمشتق م || يتقابل : يتقابل ب ، د ، د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، هـ ، ع ||  
(١٣) فإن : بأن ن (١٦) أو اشتراكهما : وليس اشتراكهما هـ || (١٩) ينبغى : ساقطة من م .

واو على سبيل التشكيك في التقديم والتأخير ، إن لم يكن على سبيل التواطؤ البحت ، أو لا نجد لها معنى جامعا ؟ لكن التقابل مقول عليها ، فيشبه أن يكون التقابل الأول هو نظير ما للفرس للافرس ، الذي يمنع اجتماع طرفيه ، قولاً على موضوع ، وإن لم يمنع ذلك ، وجوداً في موضوع . فإنه لا يكون شيء واحد هو رائحة ولا رائحة ، ويكون شيء واحد فيه رائحة وما ليس برائحة . واست أقول : إنه يجتمع في شيء أن يكون فيه رائحة وإيست فيه رائحة ، فإن هذين لا يجتمعان . وإيس قولنا إن فيه رائحة وإيس فيه رائحة ، هو قولنا فيه رائحة وما ليس برائحة ، ولا يقال إنه رائحة . فإذن تقابل : أن فيه رائحة وإيس فيه رائحة ، هو من القسم الأول الذي على سبيل الحمل ؛ فذلك يحمل على التفاحية أن فيها رائحة ، فيقال إن التفاحية فيها رائحة ، ولا تحمل الرائحة على التفاحية ، حتى يقال ، إن التفاحية رائحة ؛ فذلك هي موجودة " في " ، لا محمولة " على " .

بجميع الأشياء المتباينة الطبائع تكون متقابلة ، من حيث إن كل واحد منها ليس هو الآخر . وهذا هو تقابل أول ، ثم نقل التقابل عن اعتبار الحمل على موضوع إلى اعتبار الوجود في الموضوع . فخطت حال الأمور التي تشترك في عام أو خاص ، تكون موجودة فيه بالقوة معا ، ولا تجتمعان بالفعل معا ، تقابلا . فبعضه يختص بالقول ، من حيث هو حكم ، كالإيجاب والسلب ، الذي موضوعها المحمولات والموضوعات تتعاقب فيه ولا تجتمع معا ، وهذا بحكم القول . وإيس في الوجود حمل ولا وضع . وبعضه يكون من خارج ، فمن ذلك ما تكون الشركة فيه عام ، ومنه ما تكون الشركة فيه خاص معين ، ويكون المشترك فيه طبيعة هي بالقوة كلا الأمرين ، لكن لا يجتمعان فيه بل يتعاقبان عليه .

(١) في التقديم : والتقديم د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ || (٣) للافرس : والافرس ب ، ي ||  
 (٤) ولا رائحة : ساقطة من م ، ي || (٤ - ٥) ويكون شيء ... رائحة : ساقطة من سا ||  
 (٦) وإيس فيه رائحة : ساقطة من س ، ع || (٧) ولا يقال إنه رائحة : ساقطة من س ، هـ || (٧) ليس فيه رائحة : ساقطة من س ، هـ || (٨) أن : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ || (٩) ولا تحمل الرائحة : والرائحة لا يحمل سا || (١٠) لا : ساقطة من ب || محمولة : محالة هـ ؛ وموجودة نج ، س || (١٢) قل : يقابل د ، م || (١٣) بغايات : فالمقابلة هي د ، سا ، م ؛ بفعل حال الأمور س ، هـ || (١٤) تقابلا : مقابلا ع ، تقابل هـ || فبعضه : ساقطة من ن ||  
 (١٥) حكم : كم ع || الذي : الذين س ، ي ؛ اللذين هـ || موضوعها : موضوعها ع ، ن ، هـ ، ي ||  
 (١٧ - ١٨) فيه ... فيه : ساقطة من سا || (١٨) كلا : كلي س ، هـ .

فالمتقابلات تقال على هذه التي بعد الباب الأول ، بمعنى أنها معان اشتركت في موضوع لما أن توجد فيه ، إلا أنها لا تجتمع فيه ، فيكون معنى هذا التقابل كالجنس لأقسام له كالأصناف ، إما أقسام حقيقة ، وإما أقسام بحسب ما يصلح للبديء ، وتكون أسهل على متعلم قاطيغورياس .

- ٥ فلنقسم الآن على الوجه الذي ينبغي أن يفهم عليه الاصطلاح الذي في قاطيغورياس ، وهو غير المصطلاح عليه في العلوم ، ومن تجشم أن يجمع بين الأمرين فتمسده عن نفسه .
- أما القسمة التي في قاطيغورياس فتخرج على هذا الوجه : المتقابل إما أن تكون ماهيته مقولة بالقياس إلى ما هو مقابل له ، وإما أن لا تكون . فإن كانت ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، فهو تقابل المضاف كالأبوة والبنوة . أما أنه تقابل فلأن الأبوة والبنوة وما يجري مجراها ، تشترك لا محالة في موضوع ، إما عامي كالإنسانية بل والجوهرية بل كالوجود .
- أو غير ذلك ، وإما خاص كهذا الإنسان يكون يميناً لزيد ثم يصير شمالاً له . وأما أنه مع التقابل ، مقول الماهية بالقياس ، فأمر لا شك فيه . وأما الذي ليس بماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، فإما أن يكون الموضوع صالحاً للانتقال من أحد الطرفين بعينه إلى الآخر من غير انعكاس ، وإما أن لا يكون كذلك ، بل يكون صالح الانتقال من كل واحد منهما إلى الآخر ، أو ولا عن أحدهما إلى الآخر لأن الواحد لازم له ، فيسمى القسم الأول تقابل العدم والقنية ، ونعني بالقنية ، لا مثل الإبصار بالفعل ، ولا مثل القوة الأولى التي تقوى على أن يكون لها بصر ، بل القنية أن تكون القوة على الإبصار ، متى شاء صاحبها ، موجودة ، فإن فقدت القوة الأولى ليس بمعنى ، ولا فقد الإبصار بالفعل ، بل الإبصار بالفعل ، وأن لا يبصر بالفعل لكن بالقوة ، هما أمران يتعاقبان على الموضوع تعاقب الحركة والسكون ، إنما ذلك هو فقدهما سميانه قنية ، فينشد ، لا يمكن أن يبصر البتة ، بل

- (٥) عليه : ساقطة من د ، ن || (٦) ومن : من سا ، م || (٧) التي : ساقطة من ن ||
- (٨) مقولة : مقولة من سا ، ه || دو : ساقطة من سا || (٩) أما أنه تقابل فلأن الأبوة والبنوة : ساقطة من عا ||
- (١٠) مجراها : مجرادا ب ، ع || بل والجوهرية : والجوهرية ن || والجوهرية : كالجوهرية من سا ، ه ، ع || بل كالوجود : أو كالوجود من سا ، ه || (١١) كهذا : لهذا ، سا ، م ||
- (١٢) مقول : مقول من سا ، ه || مقولة : مقولة من سا ، ه || (١٣) الطرفين : ساقطة من د ||
- (١٤) واحد : ساقطة من سا ، م || (١٥) ولا : لا سا ، م ، ن ، ه ، ع || أو ولا : ولا د ||
- (١٦) مثل : مثال ن || (١٨ — ١٩) بل الإبصار بالفعل : ساقطة من سا ، م || (٢٠) ذلك : ساقطة من سا ، م .



عمى لا يعود الموضوع معه إلى الإبصار مرة أخرى . فالعدم الذى ههنا ، ليس هو العدم الذى يقابل أى معنى وجودى شئت ، بل الذى يقابل ائقنية ؛ فإن العدم يقال على وجوه ، واسنا نريد الآن أن نحصى جميعها ، بل ما يعيننا فى هذا الموضوع ، فقول :

إنه يقال للشيء عدم كذا ، ويشار إلى حال ما للسادة فى كونها خالية من الشيء الذى يحلها ، والشيء الذى له معنى وجودى سواء كان قارئها ما خائف ذلك الشيء الوجودى ، أولم يكن ، مثل عدم السواد فى شأنه أن يسود ، سواء كان هناك بياض خائف السواد فى موضوعه أو لا يكون ، بل يكون إشفاف مثلا نقط ولا لون ألبنة . فإنه إذا كان هناك بياض ، فليس البياض وعدم السواد فى ذلك المحل شيئا واحدا ، ولو كانا أيضا متلازمين ، بل البياض معنى قائم بإزاء السواد ؛ فهذا وجه من وجوه اعتبار العدم ومقابله . والآخر ، العدم الذى يعتبر بشرط أن يزول المعنى الوجودى ولا ينافيه شيء ، كالسكون . فإن الذى ينزل ، إنما يقال له فى وقت آخر إنه ساكن عادم الحركة ، لا إذا كان ليس ينزل ، فقط ، إنما هو يصعد ، ولكن عند ما لا يكون فيه حركة مكانية ألبنة ، فهذا العدم بالحقيقة مقابل للجنس ، الذى هو ههنا الحركة المكانية مطلقة . وقد يقال عدم ، بشرط فقدان الشيء الذى من شأنه أن يكون لفاقد ، من الموضوعات ، وفى الوقت الذى من شأنه أن يكون له ، حتى لا يقال إن فى النطقة عدم الإنسانية بهذه السبيل ، ولا فى الصبى عدم الإيلاد إذ ليس وقته .

ومن العدم ما يقال قبل الوقت ، كالمرد ، فإنه لا يقال لمن عدم الحياة فى وقت الإنبات بسبب داء الثعلب إنه أمرد . ومنه ما يقال بعد الوقت ، كالصباح ، يكون بعد وقت

(١) الموضوع : الموعود ، م || (٢) معنى : ساقطة من م (٤) للشيء : + أنه م ، ع ، ه ، ع || حال : خلاق ن || (٥) يحلها : ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع || والشيء : الشيء د ، م ، سا ، م ، ن ، ع ، ه ، ع || الذى يحلها والشيء : ساقطة من م || كان : ساقطة من م || ما : ساقطة من د ، م ، سا ، م ، ن ، ع ، ه || خالف : خالفها د ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع || خالف : خالفها د ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع || ذلك : كذلك م ؛ لذلك د ، سا ، ع ، م ، ن ، ع ، ه || (٦) السواد : للسواد ب ، م ، ن ، ع ، ه || (٧) لا يكون : لا يكن ع ، ع ، ع ، ن ، ع ، ه ، ع || بل يكون : بل كان م ، ع ، ه || ولا لون : ولا لون د ، سا ، ع ، ع ، ع ، م ، ن ، ع ، ه ، ع || (١١) إنما : ساقطة من م || ليس : ساقطة من ن || (١٢) مكانية : زمانية سا || (١٣) ههنا : + ودوع || (١٥) النطقة : النطقة د ، م || بهذه السبيل : ساقطة من سا || (١٨) كالصباح : + وقور العرسا ، وقور النعم ع ، + الذى ع ، ه .

الوقور ، والنعم ؛ ومنه ما هو بانقياس إلى الجنس ، لا إلى النوع ، مثل المعجمة بإزاء الناطق ؛ أو إلى النوع ، لا إلى الشخص ، مثل حال المرأة إلى الرجل ؛ ومنه ما هو بالشخص على الأقسام المذكورة . وهذه كلها لا يلتفت إليها في هذا الكتاب . إنما العدم المقصود فيه ، هو العدم الذي هو فقدان القنية في وقتها ، أى فقدان القوة إلى بها يمكن الفعل إذ صار الموضوع عادما للقوة ، فلا يصلح بعد ذلك أن يزول العدم ، كالعنى ؛ وأما القنية فستزول إلى العدم . فهذا هو التقابل العدمي المذكور في قاطينورياس .

وأما القسم الثانى من القسمين اللذين ذكرناهما أولا ، وما دخل فيه ، بجميعه سمي في قاطينورياس أضدادا ، كان أحدهما وجوديا ، والآخر عديميا بأوجوه المذكورة العدمي ، أو كان كلاهما وجوديا . وكذلك إن كان الموضوع ينتقل من كل واحد منهما إلى الآخر ، أو كان أحدهما طبيعيا لا ينتقل عنه ولا إليه ، كاليابض للخص . وسواء كان الموضوع واحدا بعينه ، كالماء للتسخن والتبرد ، أو كان معنى عاميا ، مثل العدد للفردية والزوجية ، فإنه ينسب إليهما من حيث يوجد عددا على الإطلاق ، لا من حيث هو عدد معين . وهو من حيث هو عدد معين ، لا يصحب إلا أحدهما ، ومن حيث هو عدد غير معين لا يجب أن يقبل إحداهما دون الأخرى . وسواء كان الشئان بينهما واسطة ، فلا يجب أن يكون الموضوع ، إذا خلا عن أحدهما ، وجد فيه الآخر أو لم يكن كذلك ، بل كان إما طبيعيا لا يفارق ، وإما بحيث إذا خلا عن الآخر لزمه الثاني ، كالصحة والمرض ، فإن جميع هذه ، نسميها أضدادا في هذا الموضع من حيث المعنى

(٢) حال : حالة ب || إلى : عند ما || الرجل : الرجولية ع || (٥) إذ : إذا  
س ، ن ، هـ || عادما : عديم هـ || (٦) فستزول : تزول ع ، هـ || التقابل : التابل  
د ، م ، ن ، ي || (٧ — ٦) وأما النسم . . . قاطينورياس : ساقطة من ع ||  
(٧) أولا : ساقطة من ي || وما : أوماى || دخل : يدخل س ، هـ || فيه : ساقطة من ن ||  
سمى : تسمى ي || (٩) كلاهما : كليهما ب || وجوديا : وجوديين س ، هـ || إن : ساقطة  
من د ، س ، ما ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || ينتقل : ينتقل د ، م || (١٠) أركان : وكان هـ ||  
أحدهما : ساقطة من د ، ما ، ع ، م || (١٢) فإنه : فإنها ب || عددا : ساقط من ن ||  
ودو . . . عدد معين : ساقطة من ب ، ما ، ع || (١٣) إحداهما : إحداهما س . (١٤) لا يجب :  
ليس يجب س ؛ فلا يجب ع ، ي || (١٥) فلا يجب : ولا يجب س || أحدهما : إحداهما د ، ما ،  
م ، ن ، هـ ، ي || وجد : وجدت د ، ما ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || الآخر : الأخرى د ، ما ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي  
(١٧) نسميها : نسميها ع ، ي تسمى س ، هـ || الموضع : الموضوع هـ .

الجامع ، فنسمى الحر والبرد ، والصحة والمرض ، والزوج والفرد ، والحركة والسكون ،  
أضدادا ، ولا نبالي بأن يكون أحدهما هو معنى وجودي ، والآخر معنى عدمي ، وعلى أي  
أنحاء الأعدام كان ، إذا كان ليس عدما ، على النحو المذكور .

- فلا يجب أن يشتغل المعلم لكتاب تاطينورياس بأن يجعل العدم غير الضد ، تائلا :  
٥ إن الضد هو ذات تخلف المعنى الوجودي في الموضوع ، وإن العدم ليس بذات ،  
بل هو ، أن يعدم المعنى الوجودي ، فيكون الموضوع خاليا عنه فقط . فإن الضد الذي  
يقال في هذا الكتاب ، ليس معنى به هذا ، فإن الحركة والسكون يكونان حينئذ غير  
متضادين ، ولا الزوج والفرد متضادين ، ولا الخير والشر ، ولا العلم والجهل ، ولا أكثر  
ما ذكره هنا . ولا يجب للتكف أن يتعرض للاستدراك ، كما فعل بعض الناقضين ،  
١٠ فيقول : إن القسمة غير مستوفاة ، فإن ههنا مقابلة غير المقابلة التي للضد ، وغير التي  
للعدم المذكور ، مثل مقابلة السكون والحركة ، إذ لا تضاد بينهما ، ولا السكون والحركة ،  
إذ لا تضاد بينهما ، ولا السكون حاله حال العدم المذكور في هذا الكتاب . وليعلم  
هذا المتكف : أن التضاد الذي يذكره في كتاب تاطينورياس ، ليس هو ذلك الذي ذهب  
إليه ، وأنه لم يخف على المعلم الأول ما لا يخفى عليه ، وينظر إلى الحدود دون الأسماء ،  
١٥ وليعلم أن المبتدئ لا يكف تصور ما يدق من الفروق بين المعاني المتقاربة ، فإنه يكتفي منه  
في تعليم المتقابلات بأن يفاد تظورا ما ينحو من الأنحاء ، وإن كان التصور منه لبعدها  
على نحو التصور العامي ، ولا يسأم أن يفهم الفرق بين الذات المقابلة للذات ، وبين عدم  
الذات المقابلة للذات ، إلا فيما يظهر ظهور العمى . ولا أيضا قول هذا المتكف ، في بعض  
ما يهذي فيه ، أنه قد ترك المعلم الأول التقابل الذي بين الجوهر والغرض ، وبين الصورة  
٢٠ والمادة ، مما يجب أن يلتفت إليه .

- (١) قسمى : قسمى د ، م || (٢) أضدادا : أضداد ما ، ساقطة من د ، م || بأن : أن ه ||  
أعدما : ساقطة من ن || هو : ساقطة من م || وجودي : وجودي م ، ن ه || عدمي : عدمي م ، ن ه ||  
(٤) المعلم : المعلم م ، ما ه || (٦) فيكون الموضوع : فيكون م || (٨) والفرد : يكون م ، ن ه ||  
(٩) للاستدراك : الاستدراك ما ، بالاستدراك : الناقضين : الناقضين ه || (١٠) مقابلة : +  
غير المقابلة م || (١١) والحركة إذ لا تضاد بينهما ولا السكون : ساقطة من د ، ع ، ه ، ن ، م ، ي ||  
(١٤) وأنه : فإن ن ، فانه ما ، وإن د ، إذ أنه م ، ساء ع ، م ، ه ، ن || لم يخف : لم يخف د ||  
ولينظر : وتظرون || دون : لا إلى م || (١٥) لا يكف : أبكفت م || فانه : فانه م ، ما ه ||  
(٢٠) ما : وما ه .

ولنعلم أنه ليس يعنى بالتقابل ، حال كل غيرين متباينين كيف اتفق ، بل أما الأول من التقابل فهو تقابل الأيس والليس ، وذلك موجود في الجوهر والعرض ، فإن الجوهر لا عرض ، والعرض لا جوهر . وأما ما بعد ذلك ، فشرط المتقابلين أن يكونا في موضوع واحد جنسى أو نوعى ، على أنهما فيه لا عليه ، وهذا الشرط غير موجود بين الجوهر والعرض ، فلا تقابل بينهما . أما العلاقة والملازمة فهى إضافة تلزم ، إما أحدهما ، فيلحق الآخر غير لازم على ما هو الحال في بعض ذوات الإضافة مما قد تبين واتضح ، أو تلزم كليهما فيكونان به متضايقين من حيث اللزوم ، فعلى هذه الصورة يجب أن تفهم التقابل المذكور ههنا .

## [الفصل الثانى]

### فصل (ب)

١٠

في شكوك تلحق ما قيل في التقابل

ثم ههنا مشكلات يجب أن تورد فتحل ؛ وذلك أن لقائل أن يقول : إن الحرارة وحدها لا تكون ضدا ، بل تكون حرارة فقط ، بل إنما تصير ضدا بالقياس إلى البرودة ، وهى إذا أخذت بالقياس إلى البرودة ضدا كانت مضافة ، وإنما وإن لم تكن ، من حيث هى حرارة ، من المضاف ، فليست أيضا بمضادة ، بل إذا كانت مقيسة كانت ضدا ، وإذا كانت مقيسة وضدا ، صارت أيضا مضافا ، فهى من حيث هى ضد ، ماهيتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، ومن حيث هى ماهيتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، هى من المضاف ، فهى من حيث هى ضد هى من المضاف . فيكون التضاد والمضاف إما شيئا واحدا ،

١٥

(٢) تقابل : ساقطة من ي || (٧) أو تلزم : وتلزم من م || (٨) ههنا : + وبالله التوفيق ||  
 (١٥) فليست : وليست د م || أيضا : إذن ه || كانت ضدا : صارت ضدا من م ||  
 (١٦) ضد : + هى من م ، ن ، ه || ماهيتها : ماهية د ، م ، سا ، جا ، م ، ن ، ه || بالقياس :  
 ساقطة من م || (١٧) غيرها : غيره د ، سا ، ع ، م ، ن || ومن : من ه || ومن حيث هى : ومن  
 حيث ع ، ي || ماهيتها : ماهية د ، م ، سا ، م ، ن ، ه || غيرها هى من : غيرها فهى من م ، ه ||  
 هى من : فن ي || (١٨) من : ساقطة من م .



أو يكون التضاد شيئاً داخلاً تحت المضاف ، فلا يكون كالقسيم له تحت التنايل .  
وههنا مشكل آخر ، وهو أن التنايل ، من حيث هو تنايل ، من المضاف ، ثم المضاف  
تحت التنايل ، وأخص منه ؛ وهذا حال ، سواء كان دخولاً كما تحت الجنس أو دخولاً  
كما يكون تحت معانٍ ليست أجناساً ، ولكنها لوازم ، أو مشككات الأسماء .

بل وما يجب أن يبحث عنه ، هل التنايل جنس لهذه أو ليس بجنس ، وإن كان جنساً  
فهل هو جنس أعلى ، أو ليس بجنس أعلى ؛ فهذه المباحث مما يتلوق أن يبحث عنها المنطقي ،  
إذ كان تكلف الخوض فيها بهذا الفن من العلم أليق . فنقول : إن الحرارة ينظر إليها وإلى  
البرودة معاً ، فتكون الحرارة من حيث هي حرارة ضد البرودة ، ثم توجد من حيث هي حرارة  
ضد البرودة ، ثم توجد من حيث هي ضد مرة أخرى ، فتكون مضافة إلى البرودة ،  
فتكون الحرارة بنفس اعتبارها مع البرودة يصبح عليهما معنى حد الضد وهو أنهما كذا وكذا ،  
ولا يصح عليهما معنى التضاد ، إذ ليس أحدهما مقول الماهية بالقياس إلى الآخر ،  
وكل واحد منهما منازع للآخر في الموضوع . فصحيح لك أن تقول : إن الحرارة والبرودة  
كل واحد منهما منازع الآخر موضوعه إن كان مشتركاً ، وليس صحيحاً لك أن تقول : إن  
الحرارة والبرودة كل واحدة منهما مقولة الماهية بالقياس إلى الأخرى ؛ لكن صحيح لك  
أن تقول : إن الحرارة من حيث تنازع وتضاد البرودة في موضوعها مقولة الماهية  
بالقياس إلى الأخرى . فإذن الموضوع في حمل الضدية شيء ، والموضوع في حمل  
الإضافة شيء ، هو إما نفس المحصول الأول ، وإما الموضوع مأخوذاً مع المحصول الأول

(١) تحت التنايل : ساقطة من سا || (٣) تحت : ساقطة من س || (٥) بل : ساقطة من ب ||  
(٦) فهل هو : فهو جنس د || بجنس : ساقطة من سا || يخلق أن : ساقطة من عا || عنها :  
عه د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || (٧) تكلف : يتكلف د ، ن ؛ قد تكلف ه ؛ يكلف سا ، م ؛  
+ إلى د ، م || فيها : في ه || من العلم : ساقطة من عا || أليق : ساقطة من س || (٨) توجد :  
+ معاب || (٨ - ٩) حرارة ضد البرودة ثم توجد من حيث هي : ساقطة من ب ، س ، عا ، ع ،  
عا ، ن ، ه ، ي || (١٠) يصح : تصح د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || عليهما : عليهما عا || وكذا :  
نكاد ، م || (١١) يصح : تصح د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || (١٢) فصحيح : يصح ع ||  
(١٣ - ١٢) فصحيح ... موضوعه : ساقطة من م || (١٣) منازع : ينازع ه ، ي || الآخر : للآخر ؛  
+ في ع || مشتركاً : موضوعا س || صحيحاً : بصحيح ع || تقول : تقول سا || إن : ساقطة من د ، م ||  
(١٤) واحدة : واحد ب ، س ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي || مقولة : مقول ب ، س ، عا ، ع ، عا ،  
ن ، ه ، ي || الأخرى : الآخر ب ، س ، عا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي || (١٥) موضوعها :  
موضوعها ن || (١٧) مع المحصول الأول : مع المحصول الآخر .

ملحوظاً فيه الأخذ مع المحمول الأول . ونفس التضاد شيء ، والأشياء المتضادة شيء .  
والأشياء المتضادة ، هي الموضوعات للشيء الذي هو نفس التضاد ، ونفس التضاد  
موضوع للمضاف .

- ولك أن تقول : إن الموضوعات للمضادة ، إذا أخذت متضادة ، صارت بسبب ذلك  
مضافة ، وليس لك أن تقول : إن الموضوعات للمضادة ، إذا أخذت مضادة ، صارت  
بسبب ذلك مضادة . فالمضاد إذن غير المضاف ، وليس الأمر الذي هو التضاد هو الأمر الذي  
هو المضاف ، وإن كان التضاد يلزمه المضاف من حيث هو تضاد ، فهذا حل شك . وأما  
حل الشك الثاني ، فيجب أن تعلم ، أن المتقابلات تعرض لما الإضافة ، وإيست في هويتها  
بمضافات ، فإن كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف ، وليس كل تقابل بمضاف ، و  
ين قولنا : إن كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف ، وبين قولنا : إن كل تقابل مضاف .  
وذلك لأن التضاد من التقابل ، وقد علم أن الموضوع له ، ليس هو الموضوع للمضاف ،  
كما بينا . لكن الموضوع له ، من حيث هو تقابل ، يصير موضوعاً للمضاف . فذلك  
ليست الأمور المتضادة مقولة المادية بالقياس إلا أن يقال من حيث هي متضادة ، ولا  
الملكة والعدم من المضاف . واو كان المضاف أمراً مقولاً على التقابل قولاً مطلقاً ،  
لكان كل متقابلين فهما متضايقان مطلقاً ، لا بشرط إلحاق أنهما كذلك من حيث هما  
بحال كذا ، لكن كل متضايق فهو متقابل ، وكل متضاد وكل عدم وملكة ، وليس  
كل متقابل من المضاف ، فليس إذن المتضايق أعم من المتقابل ، فليست الإضافة أعم من

- (١) المتضادة : المضادة ب ، د ، م ، ن ، ي || (٢) التضاد : التضاد د ، م ||  
(٣) نفس التضاد : ساقطة من د ، م || (٤) المضادة : لادة ن || متضادة : مضادة ب ، د ، س ،  
ع ، ط ، م ، هـ ، ي || (٥ — ٤) اذا . . . . . مضادة : ساقطة من هـ || (٥) مضادة :  
مضادة ط || مضادة : متضادة سا || (٦) هو الأمر : والأمر ن || (٧) تضاد : مضاد  
ب ، د ، ط ، م ، ن || فهذا : وهذا ع || (٨) فيجب : يجب ب ، د ، سا ، م ، ن || في :  
ساقطة من س || (٩) فإن كل تقابل من حيث هو تقابل : فإن كل مقابل من حيث هو مقابل ع || (١٠) وبين  
قولنا إن كل : وبين قولنا كل ب ، د ، س ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ ، ي || (١١) التقابل : المقابل ع ||  
(١٢) هو : ساقطة من ب ، د ، س ، ط ، م ، ن ، هـ || يصير : مائراً || موضوعاً للمضاف :  
موضوعاً للمضاف هـ || فذلك : فذلك ع || (١٣) المتضادة : المتضادات هـ || (١٤) والعدم :  
ولا العدم هـ || (١٥) لكان . . . . . مطلقاً : ساقطة من ع (١٧) متقابل : متقابلين هـ .

التقابل . ومع هذا فإن الذى هو خاص قد يعرض لكل ماله طبيعة العام ، باعتبار شرط  
يصير العام به أخص ، وهو ههنا النظر إليه من حيث هو متقابل ، وهذا النظر  
يخصّصه ، فيمنع عمومته لكل ما تحته ويحترم حمله عليه . ولذلك لا نقول : إن المتضادات  
هى متقابلات من حيث المتقابلات متقابلات ، وإن كنت تقول : إن المتضادات  
متقابلات ، فإن ذلك كذب ، بل كونها من حيث هى متقابلات اشتراطا ، أخذها  
بالمعنى الذى هو الموضوع لعموم التقابل ، وأخذها بذلك المعنى ، كأخذ الحيوانية من  
حيث هى حيوانية ، محذوفة عنها الخصائص بشرط الحذف . فحينئذ يلزم الحيوانية  
مالاتحمل معه على جميع جزئيات الحيوانية ، فإن الحيوانية إذا كانت كذلك ، يلزمها  
أن تكون عديمة النطق ، وليس كل حيوان عديم النطق . وكأخذها لافى مادة ، إذا  
نظر فيها من حيث ليست فى مادة ، وليس كل حيوانية كذلك .

وأما التقابل ، فليس جنسا لما تحته بوجه من الوجوه ، وذلك لأن المتضاييف ،  
ماهية أنه مقول بالقياس إلى غيره ، ثم يلحق هذه الماهية أن تكون مقابلا ليس أنها تتقوم  
بهذا . فإنه ليس هذا من المعانى التى يجب أن تتقدم فى الذهن أولا ، حتى يتقرر فى الذهن ،  
أن الشئ ماهية مقولة بالقياس إلى غيره ، بل إذا صار الشئ مضاييفا ، لزم فى الذهن أن  
يكون دلى صفة التقابل . فالذاتية بشرائطها ، غير موجودة بين التقابل وبين الأشياء التى  
هى كالأنواع للتقابل ، حتى يكون كونها متقابلات داخلية بقوة أو بفعل فى حدود هذه  
كلها . والقوانين المفيدة فى هذه الأعراض ستشرح لك فى مواضع أخرى .

والآن ، فينبغى أن نستأنف الكلام من رأس ، فنقول : أما الفرق بين المضاد  
والمضاف ، فهو أن المضاف مقول الماهية بالقياس ، والمتضادات ليست كذلك ،  
ولذلك لا نقول : إن الثاير إنما هو خير لأجل قياسه إلى الشمر ، كما نقول : إن الضعف

(١) شرط : شرط د ، م || (٣) ويحرم : ويخص سان ؛ ويخص به عا || حمله : جملة د ،  
سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ع || (٤) هى متقابلات : ساقطة من سا || (٥) كونها : لكونها سا ||  
اشتراط : اشتراط د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || (٨) معه : ساقطة من ن || (٩) وكأخذها :  
وأخذها د ، سا ، م || (١١) التقابل : المتقابل عا || (١٢) مقول : ساقطة من د ، سا ، ع ، ن ،  
ى ، ه ، له ه || ثم يلحق : يلحق عا || (١٣) التى : الذى ع || (١٦) هى : ساقطة من د ، ع ،  
عا ، م ، ن || متقابلات : متابلة سا || فعل : فعل ع || (١٨) فينبغى : فينبغى ع ||  
(١٩) والمضاف : المضاييف ه || ليست : ليس سا || (٢٠) ولذلك : فذلك س ، ه .



ضنف بسبب قياسه إلى النصف ، بل نقول إن الخير مضاد للشر ، ثم حينئذ نقول :  
وهو من حيث هو مضاد فهو مضاف . ومما يفارق به المضاد المضاف ، أن المتضادات  
لا تخلو إما أن لا يتعري الموضوع فيها من أحد الطرفين فلا يكون بينهما واسطة ، وقد  
يتعري منهما فيكون بينهما واسطة ؛ مثال الأول ، الصحة ، وهي ملكة في الجسم الحيواني  
يصدر عنه لأجلها أفعاله الطبيعية وغيرها على المجرى الطبيعي غير مؤوفة . وسواء نسبت  
إلى البدن كله ، أو إلى عضو واحد ، وسواء كانت بالحقيقة أو بحسب الحس ، فإن  
الذي يحسب الحس ، رسمه بحسب الحس والمرض ، حالة أو ملكة مقابلة لتلك ، فلا  
تكون أفعاله من كل الوجوه كذلك ، بل يكون هناك آفة في الفعل ، ولا يخلو الموضوع  
عنهما أئنة ، فكذلك الفردية والزوجية . والذي ظن أن بين الصحة والمرض وسطا هو  
حال لا صحة ولا مرضية ، وإنما ظن ذلك لأنه نسي الشرائط التي ينبغي أن تراعى  
في حال ماله وسط وما ليس له وسط ؛ وتلك الشرائط أن يفرض الموضوع واحدا  
بعينه في زمان واحد بعينه ، وأن يكون الجزء واحدا بعينه ، والجهة والاعتبار واحدة  
بعينها . فإذا فرض كذلك ، وجاز أن يخلو الموضوع عن الأمرين كان هناك واسطة ،  
فإن فرض إنسان واحد ، واعتبر منه عضو واحد ، أو أعضاء معينة ، في زمان واحد ،  
وجاز أن لا يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، بحيث تصدر عنه جميع الأفعال التي تتم  
بذلك العضو أو الأعضاء سليمة ، وأن لا يكون كذلك ، فهناك واسطة . وإن كان لا بد  
من أن يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، أولا يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، إما  
لأنه أحدهما دون الآخر ، أو لأنه لا واحد منهما ، فليس بينهما واسطة . ومثال الثاني  
السواد الصرغ ، والبياض الصرغ ، فإن بينهما وسائط ألوان ، وقد يخلو الموضوع من

(١) الشر : للشرير ، ما ، م ، ن || (٢) وهو : ساقطة من عا || يفارق : يفرق ه || المضاد :  
الضاد ه || المتضاد س || المضاف : والمضاف ه || المتضادات : المتضادين ع || (٣) لا : ساقطة  
من عا || يتعري : يتعدى س ، عا || فيها : ساقطة من عا || من : عن س ، ه || أحد : آخرد ، م ||  
وقد : أوقد س ، عا || (٤) منها : عنهما س ؛ منها ما ؛ عنها ه || وهي : + حالة أوس ||  
(٥) أفعاله : الأفعال س ، عا || الطبيعية : الطبيعة سا || مؤوفة : ما ونه س ؛ [من آفة] || (٦) كانت بالحقيقة :  
كانت بحسب الحقيقة س || (٨) ولا : فلا ب || (٩) فكذلك : وكذلك ع ، ن ، ه || هو : فان س ||  
فانما : ودوع || (١٠) التي : الذي ع || (١١) ليس : ساقطة من ب || (١٤) إنسان واحد واعتبر :  
إنسان واعتبرد ، ما ، م || أو أعضاء : وأعضاء ه || زمان واحد : زمان معين ي || (١٥) معتدل : معتدل  
ع || (١٦) الأعضاء : + وهي سا || لا يكون : + ليس عا || فهناك : ساقطة من د || (١٩) ألوان :  
+ اذ ب ، ع ، ي || قد : وقد س .



كليهما إلى الوسائط ، وربما خلا إلى العدم بأن يصير مشغلا ، فتكون الواسطة ، سلب الطرفين مطلقاً من غير إثبات واسطة خلطية من الطرفين . وهذه الواسطة الخلطية ، ربما كان لها اسم محل كقولك الأدكن والفاتر ، وربما لم يكن لها اسم محصل ، بل إنما يدل عليها سلب الطرفين ، من غير أن يعنى بسلب الطرفين السلب الذي لا إثبات تحته ، بل يراد به إثبات ، كقولهم : لا عادل ولا جائر . وإذا عني بالسلب سلب لا يشير إلى إثبات متوسط ، دل عليه بواسطة غير خلطية ، كقولهم : السماء لا خفيفة ولا ثقيلة ، والهواء لا أبيض ولا أسود ، فالأضداد تنقسم إلى هذين القسمين وبهذا يخالف التضاد ، تقابل العدم والملكة ، لأن المتقابلين بالعدم والملكة لهما موضوع واحد ، من شأن كل واحد منهما أن يكون فيه ، فتكون فيه الملكة ويكون فيه العدم ، ولكن ليس كيف اتفق ، بل إنما يكون فيه العدم بأن يعدم الملكة من موضوع ، وقتاً من شأنها أن تكون موجودة فيه للموضوع ، كما يعدم البصر في الموضوع ، وقتاً من شأنه أن يكون له ملكة البصر ، وتسقط الأسنان وقتاً من شأنها أن لا تسقط فيه ، بل تبقى . فهناك يكون أحدهما عمي ، والآخر درداً ، لأن الجرو الذي لم يفتح ، لا يقال له أعمى ، ولا الطفل أيضاً ساعة يولد ، يقال له أدرد ، بل إذا حان أن يكون له بصر ومن ، ولم يكونا ، فهو أعمى وأدرد . وهذا الشرط غير موجود في قسمي تقابل التضاد ، لأن الموضوع المشترك للضدين اللذين لا واسطة بينهما ، يجوز في كل وقت أن ينتقل من أحدهما إلى الآخر إلا أن يكون طبيعياً لا يفارق ، كيباض تقنس .

- (١) كليهما : كلاهما سا || (٢) من : بين عا || وهذه : فهذه ب || الخلطية : ساقطة من د ، م || (٣) بل : ساقطة من د ، م || (٥) كقولهم : لتولم من || وإذا : فاذا ب ، ن || (٥-٦) لا عادل . . . كقولهم : ساقطة من م || (٦) عليه بواسطة غير : على واسطة سا || لا خفيفة ولا ثقيلة : لا ثقيلة ولا خفيفة من || (٨) لأن : أن ع || لأن . . . والملكة : ساقطة من سا || المتقابلين . . . والملكة : ساقطة من ع || (٩) فتكون فيه : ساقطة من ع ، ي || (١٠) من موضوع : في الموضوع من ، ه || من . . . وقتاً : ساقطة من سا || (١٢) الأسنان : الانسان د ، سا ، م || فهناك : فيها لكن ع || (١٣) الجرو : الجرن || لم : لا د ، سا ، م || يفتح : بمعنى يفتح عينه || أيضاً : ساقطة من عا || (١٤) أدرد : بمعنى ليس فيه أسنان || حان : جازع ، عا ، ن ، ه ، ي || ولم يكونا : ولا يكونان ن || (١٦) اللذين : الذي ع .

والموضوع المشترك للضدين ذرى الواسطة ، فقد ينالو عنهما جميعاً إلى الواسطة ،  
 إن لم يكن أحدهما له طبيعياً ، ولا واسطة بين العدم والملكة ، ولا انتقال من العدم إلى  
 الملكة ، بل من الملكة إلى العدم . وافهم بعد ذلك ، أنا إذا قلنا عدم وملكة أو غير  
 ذلك من المتقابلات ، فلسنا نشير من العدم والملكة ومن سائر المتقابلات إلا إلى  
 طبيعتهما ، لا إليهما ، من حيث وجودها للموضوع ، أو كون الموضوع متصفاً بها ، فليس  
 العمى ، "وأن يعى" . والبصر ، "وأن يبصر" ، شيئاً واحداً . وكذلك يقال : زيد  
 يعى ، ولا يقال : زيد عمى ، ويكون العمى أيضاً لزيد معنى يقتضى نسبة العمى إلى  
 زيد . وأما العمى ، فهو معنى مفهوم بنفسه ، أو مفهوم بسبب ما عدمه ، أعنى البصر  
 إذ هو عدم البصر . فهذه ليست هي المتقابلات الأولى ، بل أمور تلحق المتقابلات ،  
 فيعرض لها أن تكون متقابلة .

١٠

وكذلك الحكم في الموجبة والسالبة ، فإن ما يقع عليه الموجب والسالب أمر أو معنى  
 لا قول ، بل هو الموضوع ، كقولك : زيد ، في قولك : زيد جالس ، أو زيد ليس  
 بجالس . وأما ما يوجب ويسلب نفسه ، فهو أيضاً ليس بقول ، بل هو محمول في القول ،  
 كقولك : جالس وليس بجالس . فليس إذن الشيء الذى له تقابل بالإيجاب والسلب ،  
 هو الإيجاب والسلب ؛ هذا إن أخذنا التناقض موجباً وسالباً . لأن أخذناه إيجاباً وسلباً ،  
 كان الموضوع ، لذلك ، والموصوف به ، وضماً ووصفاً ، على قياس ما كان للعمى  
 والبصر ، هو التقضية . لأنها هي التى فيها الإيجاب ، فيشتق لها منه الاسم ، فيقال : موجبة ،

١٥

- (٢) يكن : + قدع ، ي || أحدهما له : أحدهما له بل ، أخذ ذلك كله د ، ما ، ع ، ما ،  
 م ، ن ، ي || (٣) بل من الملكة : ساقطة من و ، م || (٤) المتقابلات : المتقابلات د ، م ، م ، م ||  
 (٥) كون : فكان ن || متصفاً بها : متصفاً بها م || (٦) وكذلك : فذلك م ، م ، و لذلك ع ،  
 ما ، ي || (٧) ويكون : وكون ب ، م || (٨) وأما العمى : + فهو إلى زيد وأما العمى د ،  
 م ، ن ، م ، ي || (٩) فان ما : فانما د ، م ، ما ، م || أمر أو معنى : أمر أو معنى د ، م ، م ||  
 (١٢) الموضوع : موضوع ن || قول : بقول م || (١٤) يجالس : + أو مثل محمول ع ||  
 الشيء د ، للشيء م ، م || بالإيجاب : الإيجاب ب ، د ، م ، ما ، ع ، م ، ن ، م ، ي ||  
 (١٥) وسلباً : أو سلباً ع || (١٦) كذلك : كذلك ع || (١٧) الإيجاب : + والسلب م .

أو السلب ، فيقال : سالبة ، فيكون المتقابلان في الإيجاب والسلب ليسا هما الإيجاب والسلب ، ولأن الإيجاب إيجاب في قضية ، فليست القضية إيجاباً .

لذلك فإذا عرف هذا ، فقد عرف حال التضاد ، وحال العدم والملكة ، وكان قد عرف الفرق بين المضاف وبين التضاد ، فليفرق بين تقابل المضاف ، وتقابل العدم والملكة فنقول : أما العدم والملكة فليس أحدهما مقولاً بالقياس إلى الآخر ، أما الملكة فليست مفتقرة في تصورها إلى العدم ألبتة ، فإنها قد تتصور ماهيتها في نفسها ؛ وأما العدم كالعمى ، فإنها وإن كانت لا تتصور إلا بتصور الملكة ، فإنها ليست مقولة الماهية بالقياس إلى الملكة ، فإنها غير صائرة عمى بالقياس إلى البصر ، حتى يكون العمى إنمياً هو عمى لأجل قياسه إلى البصر ، وإن كان العمى هو عدم البصر .

وقد ظن بعض الناس في هذا الموضع ، أن معنى هذا الكلام أن العمى ينسب إلى البصر من طريق جنسه ، حتى يكون كما قيل في النحو من أنه مضاف من طريق جنسه ، وكذلك العمى مضاف من طريق جنسه أو ما هو بجنسه وهو العدم ، فإن العدم معقول بالعرض ، ويسبب ما هو عدمه . وليس هذا الذي قاله صواباً بوجه من الوجوه . فإن العدم الذي هو جنس العمى ، ليس مقول الماهية بالقياس إلى شيء ، ولا بالقياس إلى الملكة ، فإن العدم ليس إنمياً هو عدم لأجل أنه مقيس إلى صورة موضوعة في الذهن ، بإزائها ، يقال لها عدم ، حتى يكون العمى عمى لأن الملكة ملكة ، كما يكون الأب أبا لأن الابن ابن ، فينعكس القول من الجانبين كما قد علمت ، إذ قول الماهية بالقياس ، معناه هو حال الشيء من جهة أن شيئاً آخر موجود بإزائه ، وماخوذ بإزائه من حيث هو كذلك ، لنفس كون ذلك الشيء بإزائه . وليس حال الملكة عند العدم كذلك ، فإن

(١) فيكون : فكون ع ؛ ما || المتقابلان : المتقابلات || في الإيجاب : بالإيجاب ه || (٣) لذلك : كذلك ب ، فلذلك ع ؛ ساقطة من ن || فإذا : فإن ب ، س ؛ فإذا ع ؛ إذا ع || (٤) المضاف وبين : المضاف بين ن || وتقابل العدم : وبين تقابل العدم ع || (٥) أما الملكة : أما العدم س || (٦) إلا بتصور : ساقطة من س || (١٢) وكذلك : فكذلك س ، ع ، ما ، ه || وكذلك . . . . . جنسه أو : ساقطة من سا || (١٣) وليس : فليس ب || (١٤) مقول : بمقول ع || (١٦) لها : له ب ، س || عدم ملكة ع || (١٨) موجود : موجود ب || وماخوذ : وماخوذ ب || وماخوذ بإزائه : ساقطة من ع || (١٩) لنفس : كنفس ع || الملكة : العدم س .



العدم يرفع الملكة ، وليس العدم إنما هو عدم لأجل أن الملكة ملكة فقط ، بل إنما هو عدم للملكة لا على أنها تحمل الملكة بحال ، بل على أنه منسوب إليها بأنه زوالها وفقدانها لا فقدان شيء آخر كيف اتفق ، ولذلك لا تحتاج الملكة أن يقال لهاياتها بالقياس إلى العدم المسأخوذ بإزاء الملكة .

- ٥ فلما كانت المضافات مقولة الماهية بالقياس ، وكذلك ما يتكافؤ المضافان في العكس الخاص بالمضاف ، ولم يكن العدم والملكة على هذه الصورة ، فلا يقال : إن البصر بصر للعمى ، ولا أن البصر إنما هو بصر لأجل العمى ، كما ربما تقول : إن العمى عمى البصر . فظاهر أن العدم والملكة ليسا متضايفين ، وكان قد علم بإشارة ما أنهما غير متضادين ، فإن المتضادين اللذين لا واسطة بينهما حكمهما أحد الحكمين : إما أن يكون أحدهما طبيعياً للموضوع ، يستحيل وجود الموضوع خالياً عنه ، كالفردية للثلاثة في ظاهر الأمر ، والحرارة للنار ، وإما أن لا يكون أحدهما طبيعياً ، فلا يكون الموضوع في شيء من الأوقات خالياً عن أحدهما ألبتة ، مثل الصحة والمرض لبدن الإنسان . ثم العدم والملكة ، فقد يكون الموضوع خالياً عنهما جميعاً ، قبل الوقت الذي من شأنه أن يكونا فيه ، مثل الجرو الذي لم ينفج ، فإنه لا بصير ولا أعمى ؛ ولا يكون أحدهما طبيعياً بعينه للموضوع في وقت كونه ، فهذا التقابل ليس فيه أحد حكمي التضاد الذي لا واسطة فيه . وأما التضاد الذي فيه واسطة ، فإن الموضوع في وقت صلوحه للطرفين ، قد يخلو عن الطرفين إلى الواسطة ، ولا كذلك حال تقابل العدم والملكة ، فإن الموضوع لا يخلو في وقت صلوحه لها عن أحدهما . وأيضاً فإن الأطراف من المتضادات ، إذا لم تكن طبيعية فقد يمكن أن تنتقل من كل واحد منهما إلى الآخر ، فإنه ليس ما يقال : إن الذي له ملكة الرداء ، لا ينتقل إلى ملكة الصالحين بشيء ، فإنه لما كان إذا عاشر الصالحين انتقل إلى عاداتهم وأويسيراً ، فيوشك أن ينتقل عند الارتياض إلى التمام ، أو يقارب التمام
- ١٥
- ٢٠

(١) العدم : الملكة س || (٢) أنها : أنه ع || بحال : ساقطة من ع || إليها : إليه د ، سا ع م ن ، ي || (٣) ولذلك : ولهذا ع || (٤) بالمضاف : المضاف ع || (٥) ولا أن : ولأن ن ، ه || حو بصر لأجل : هو لأجل ن || (٦) متضايفين : بمتضايفين س ، ع ، عا ، ه ، ي || (٧) وكان قد : وقد كان ن || (٨) العدم : الملكة س || والملكة : والدم س || (٩) ما : لا ه || يقال : + من ع || (١٠) الرداء : [ جمع رادى بمعنى هالك أو فاسد ] || (١١) إلى : على د ، سا ع ، ما ، م ، ن ، ي || أن : ساقطة من د ، م .



ان لم يحترم . ولا كذلك حال العدم والملكة ، فإن الملكة تنتقل إلى العدم ، والعدم لا ينتقل إلى الملكة ، لا قليلاً ولا كثيراً ، فإن الذى يكون غير بصير ، ثم يأخذ يبصر يسيراً يسيراً ، فليس بأعمى ، بل حكمه حكم محبوب أو مقوم أو معصوب البصر ، يحتاج أن يزال المانع وينجح . فالمملكة التى هى القوة البصرة ثابتة موجودة فيه ، إنما العمى بالحقيقة أن تكون الملكة قد زالت ، فأما إذا حجبت أو غمت ، فليس ذلك بعمى ، فقد افرق التقابل الذى للعدم والملكة ، والذى للتضادات .

فأما التقابل الذى هو التناقض ، فيفارق الجميع من جهة أن المتناقضين يصلح فيهما الصدق والكذب ، وليس فى العمى ومقابله ، ولا فى الحرارة ومقابلها ، ولا فى الأبخ ومقابله ، صدق ولا كذب . وأيضاً فإن المتناقضين إذا كانا على شرائط ، لزم أن يصدق أحدهما ضرورة ، ويكذب الآخر ، ولا كذلك الحال فيما سوى المتناقضين . ولا أيضاً إن أُلّف مما سواهما قضايا ، حتى يكون مكان صحيح وايس بصحيح أحد الأضداد التى لا وسائط بينهما . كالصحيح والمريض ، فإنه وإن كان زيد إذا كان موجوداً فقيس : إنه صحيح وإنه مريض ، يصدق أحدهما ضرورة ، ويكذب الآخر . فلا ينبغي أن يظن أن هذا القسم من التضاد يقابله تقابل النقيض ، وذلك لأن الصحيح ، وما ليس بصحيح ، إذا قرنا بأى موضع شئت ، وبالمعدوم ، قرنا على شرط النقيض ، ثبت تقابل النقيض ، وصدق أحدهما ، وكذب الآخر . فإنك إذا قلت : الحجر صحيح ، والحجر ليس بصحيح ، صدق السالب منهما ، فإذا قلت : الحجر صحيح ، الحجر مريض ، كذبا جميعا . وكذلك إذا جعلت الإخبار عن زيد ، وهو معدوم ، كذب أنه صحيح ، وكذب أنه مريض ، ولم يكذب أنه ليس بصحيح . فإن السلوب كلها تصح عن المعدومات ، وذلك

(٣) يسيراً يسيراً : يسيراً ، ع ، م ، ي . || (٤) فالمملكة : والملكة ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . || المبصرة : البصرة ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . || (٥) قد : ساقطة من د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . || فأما إذا : فإذا ن || حجبت : احتجبت سا || (٦) افرق : اقترن سا || الذى . . . . . التقابل : ساقطة من د ، ن || للعدم والملكة : بين الملكة والعدم من || (١١) إن : ساقطة من سا || (١٢) وسائط : وساطة ع || بينها : لها سا || (١٣ - ١٤) يظن أن هذا : يظن هذا ع || (١٥) موضع ثبت : موضع شناع || (١٧) منها + وكذب الموجب حاش ع || فإذا : إذا ن || صحيح الحجر مريض : صحيح مريض د ، ع ، ع ، م ، || (١٨) وكذلك : وأيضاً س .

لأن الإيجاب للعاني الموجودة يكذب عليها ، إلا بشرط وحال ليس هذا موضع بيانه ،  
لأن الإيجاب حكم بوجود معنى لمعنى ، أو وجود وصف لأمر ، ولا يوجد المعنى لما  
ليس بموجود ، وأن لا يوجد ، فهو السلب . فإذا كان ما لا يتوسط فيه من المتضاد  
يفارق المتناقض ، فكيف اللواتي بينهما متوسط ، التي قد يكذب الطرفان معا جميعاً  
في الموضوع الموجود القابل لهما ، كما إذا قيل للعفيف إنه خاكد الشهوة ، أو فاجر . وبين  
بالجملة أنك إذا نظرت إلى التضاد من حيث هو تضاد ، لم يوجب ما يوجب التناقض ،  
وإنما يعرض له ما يشبه ذلك لبعض المتضادات ، وفي بعض الموضوعات خاصة ،  
لأنها تضاد بل لأنها لا واسطة لها .

ومن هذا الوجه كله ، يتضح الفرق بين تقابل التناقض وتقابل العدم والملكة ، فإن  
الموضوع الغريب كالحجر ، والمعدوم كزيد المتوفى ، يكذب عليه القولان المؤلفان من العدم  
والملكة ، كقولنا : الحجر بصير ، الحجر أعمى ، أو قولنا : زيد المعدوم بصير ، زيد  
المعدوم أعمى . ولا يكذب المتناقضان معاً إذا قلنا : الحجر أو زيد المعدوم بصير ، الحجر  
أو زيد المعدوم ليس ببصير . وأيضاً فإن الموضوع الذي ليس بغريب ، قد يكذب العدم  
والملكة فيه إذا لم يكن الوقت الذي من شأنه أن يكون فيه ، كقولنا للجرو الذي لم يفتح  
بصير أو أعمى ، ولا يكذب أنه ليس ببصير .

١٥

(١) الإيجاب : + يكذب عليها وذلك لأن الإيجاب ب ؛ يكذب عليها من || للعاني الموجودة : ساقطة  
من ما || يكذب : ويكذب ب ؛ لا يكذب ع || للعاني ... بيانه : ساقطة من من || إلا بشرط ...  
بيانه : ساقطة من ما || بيانه : + وذلك ما || (٣) يوجد : يوجب ع || فإذا : وإذب ،  
ع ؛ فإذا د ، س ، ما ، م ، ه ، ع ؛ يتوسط : متوسط ب ، د ، س ، ما ، ع ، م ، ن ،  
ه ، ع || المتضاد : التضاد ع || (٤) المتناقض : التناقض ما || بينها : فيها ب ، د ، س ، ما ،  
ع ، م ، ن ، ه ، ع || (٥) لها : + جميعاً د ، م || للعفيف : الفيف ن || أو فاجر : وفاجر ع ||  
(٦) إلى التضاد : التضاد ه || (٧) له : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ع ||  
(٩) وتقابل : وبين تقابل ب || (١٠) والمعدوم : أو المعدوم س ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || (١٢) إذا : إذ  
د ، س ، م || (١٢-١٣) بصير الحجر أو زيد : بصير أو زيد د ، س ، م || (١٤) الوقت :  
لوقت ع || (١٤) للجرو : للجرو ما ...

## [ الفصل الثالث ]

## فصل ( ج )

في التعبير عن أحكام وخواص في المتضادات

الشر على الإطلاق من حيث هو شر ، يظن أنه ضد الخير على الإطلاق ، فكل واحد من جزئيات الشر ، ضد لواحد من جزئيات الخير ، كالمرض للصحة ، والجور للعدل ، والجبن للشجاعة ، والفجور للعفة ، فهذه حال مضادة الشر للخير . وأما مضادة شر آخر للشر ، فقد يكون الذي يضاد الشر شرا آخر . وذلك لأن الملكات المتوسطة بين طرفي الإفراط والتفريط ، في الأمور المتعلقة بالشهوة والغضب ، والمتعلقة بالتدبير الجزئي في اقتناء الخير إلا لشيء ، تتعلق بها الفضائل الواقي هي كالشجاعة والعفة وحسن التدبير الذي يسمى حكمة ، وتكون هي الفضائل ، والإفراطات والتفريطات تتعلق بها الرذائل فإن الجبن ، والتهور ، والجمود ، والفجور ، والجريزة والغبابة ، رذائل . والتوسط يضاد الطرفين ، وكل واحد من الطرفين يضاد الآخر لبعده عنه ، وهذا التوسط المضاد للطرفين إنما يوجد في يسير من الأمور نحو التي ذكرناها . وأما في أكثر الأشياء ، فإن الخير يضاد الشر مطلقا ، ولا يوجد للشر شر يضاده مثل الصحة والمرض ، والعلم والجهل ، والحياة والموت . فمن ذلك ما الإفراط فيه كله ردىء ، كالمرض ، ومن ذلك ما الإفراط فيه كله خير ، كالعلم ، فهذا هذا . وقد قال بعض المفسرين في شرح قولهم : وهذا في يسير

(٤) فكل : وكل ب ، س ، ع ، هـ ، ي || الشر . . . جزئيات : ساقطة من د || كالمرض : كالمرض من د || (٦ - ٧) والفجور . . . للخير : ساقطة من ي || (٦) الشر : الخير من || لاير : للشر من || (٧) شرط آخر للشر : الشر لشر آخر بخ ، هـ || الملكات : الملكة ن || (٨) طرفي : ساقطة من س || والتفريط : والتقصير د ، سا ، عا ، م ، ن || (٩) إلا : لا د ، سا || (١٠) وتكون : أو تكون ب ، د ، ن ، ي || الرذائل : رذائل عا || (١١) والجمود : والجهورم ؛ ساقطة من د || رذائل : ورذائل سا ، م || (١٢) وكل : فكل ع || وهذا : وهذه سا || (١٣) ذكرناها : ذكرنا س || (١٥) ما الإفراط : بالإفراط من || ردىء كالمرض ومن ذلك ما : ساقطة من د ، ن || (١٥ - ١٦) الإفراط فيه كله : ساقطة من د ، ن || (١٦) هذا : ساقطة من د ، س ، ع ، ن ، هـ ، ي ؛ الذي قد بيناه شرح قولهم عا || يسير : اليسير عا ؛ + في الإفراطات ع ، ي .

من الأمور التي تخالف هذا القانون ، أن قائل هذا القول ، يعنى به أن بعض الوسائط في الإفراطات والتفريطات ليست بخير ، مثل القتل فإنه ليس الوسط فيه بخير ، بل كله رديء ، وأما الاقتل فكله خير ، وليس إنما يكون الطرف فيه يعينه فقط هو الرديء .

- وايس الغرض في هذا الكتاب هذا ، بل الغرض أن من الشرور ما يوجد له خير يضاده ، وشر أيضا يضاده ، وذلك إذا كانت هناك طبيعة موضوعة للإفراط والتفريط ، من أول حدود الإفراط إلى آخر حدود التفريط ، ذاهبا باتصال واحد . فهناك يوجد متوسط وطرفان في الطبع ، ويكون المتوسط خيرا أيضا يضاد الطرفين اللذين يضاد كل واحد منهما الآخر ، وهذا في يسير من الأمور . وايس الحكم في كل الأمور هكذا ، فإن العلم خير ، والجهل شر ، وايس هناك للشر ضد إلا الخير . وايس هناك وسط هو خير وطرفان هما شر ، وكذلك الحال في أشياء أخرى كثيرة . فهذا معنى ذلك الكلام للعلم الأول ، إليه ذهب ، ولم يلتفت إلى متوسط بين الطرفين للإفراط والتفريط وضعيين ، كما ذهب إليه هذا الشارح . واو ذهب إلى ذلك ، لكان إنما يرى أن الشر ليس الذي يضاده فلان ، وايس غرضه أن يرى هذا ، بل غرضه أن يرى أن الشر الذي يضاده الخير ، يضاده الشر ، وربما لم يضاده . وايس في الذي أوردوه من أمثلة المتوسط ذلك .
- وأما حديث القتل أيضا ، فإنه ليس مثلا حسنا في ذلك ، لأن قتل من ينبغي حين ينبغي على الوجه الذي ينبغي ، هو من أفعال الشجاعة ، ومن الواجب في حفظ المدينة ، وهو خير ، كما أن ترك قتل من ينبغي قتله على الوجه الذي ينبغي وحين ينبغي ، هو من الشر . وبعد هذا ، فيجب أن نعود إلى عادتنا في التعقيب ، فنقول : ينبغي أن تعلم ، أن الخير ليس يضاد كل واحد من الشرين بالذات ، لأن الشجاعة ليست تضاد الجبن من حيث

(٣) رديء : شرما || وايس : ليس عا ، ن || بعينه : ساقطة من س ، عا ، هـ || قبط : ساقطة من عا || (٤) الكتاب : الكلام س ، ما || (٧) خيرا أيضا : أيضا خيرا س ؛ ساقطة من عا || (٨) الأمور : الأمر ع ، م || (٩) وسط : متوسط ؛ توسط س ، هـ ، ي || هو : ودوسا ، عا ، م || (١٠) شر : شران ع || كثيرة : غيره عا || ذلك الكلام : كلام س || (١٢) الشر : ساقطة من ن || ليس : ساقطة من د || الذي : ساقطة من عا . (١٣) الشر : الشرور عا || (١٥) حديث : حيث سا ، ع ، م || في ذلك : وذلك عا ؛ + الأمر سا || حين : عين م ؛ ساقطة من عا || (١٦) الواجب : الواجبات س ، د || ترك : ساقطة من سا || وحين : حين س || (١٨) التعقيب : التعقيب عا || (١٩) بالذات : + وذلك س ، هـ .



1.

10

(٢) للواحد : الواحد عا || (٥) ين : هـ || (٦) نجد : تكون م هـ ||  
 أمرا : إلاب ، د ، م ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي || متوسطا : متوسطة ب ، د ، م ، سا ،  
 ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (٨) الضدان : الضدين م هـ || مغربيه : لوارثيهما م ، م ، هـ  
 | تحصل : تهلح م ، سا ، ع ، عا ، م || (٩) باعتبار : لايتبارن ، اعتبار د ، سا ، ع ، عا ،  
 م ، ي || أنها : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || نقص : ساقطة من ب ||  
 (١٢) أوسنا : ومباد || (١٣) لا يلزمانها : لا يلزمانه د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي لا يلزمانها هـ ||  
 (١٤) فقال لها شباغة : فقال شباغة م . (١٥) - قال لها جين : قال جين م || قد . . . الجين :  
 ساقطة من عا || (١٦) يهما : يه ب ، م ، هـ ، يهاد ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || (١٧) ذلك : تلك  
 ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || شيئا : ساقطة من ب ، عا || ولكن : لكن هـ .

- أموراً أخرى بينها متوسطات ، ولا يوجد المتوسط فيها مضاداً لشيء من الطرفين بوجه من الوجوه ، إذ ليست لها هذه النسبة ، فإن الفاتر والأدكن لا يضاد شيئاً ، بل طرفاهما المتضادان ، وإن كان حال الفاتر فيما يظن ليس بحال الشجاعة ، فإن الفاتر يعتقد من أمره أنه خلط من الطرفين ، وأما الشجاعة فإنها طهارة من الطرفين . ومع ذلك ، فإن هذه القسمة المشهورة تتأق في تقابل التضاد ، ولا تتأق في تقابل العدم والملكة . ومن أحكام المتضادين ، أن وجود أحدهما مطلقاً ، لا يوجب وجود الآخر بوجه من الوجوه إيجاب المتضايقات ، فإنه لو توهمنا أن الناس كلهم صحاح ، لم يمنع هذا التوهم منا مقارضة وجوب المرض ، ولم يبعد أن لا يكون مرض ألبنة ، وإن عتينا وجود أحدهما في شيء بعينه ، منع وجود الآخر معاً ، كما لو قلنا : زيد صحيح ، منع أن يكون مريضاً .
- والمتضايقات : إما مطلقات ، فيوجب وجود أحدهما الآخر ، وإما في شيء واحد ، فلا يمنع أن يكون ما هو أب هو أيضاً ابناً ، وقد أشير إلى تلخيص هذا فيما سلف . وما للتضادين أن هما واحد يتماقبان فيه ويتنازعانه ، وربما كان ذلك الواحد معنى أعم من نوع واحد ، كالسواد والبياض ، فإن موضوعهما الجسم ، من حيث هو جسم طبيعي عنصرى مركب ، أى جسم عنصرى مركب كان مما يصلح لقبوله . وقد يصلح له أنواع . وليس ذلك نوعاً واحداً ، وربما كان من نوع واحد ، مثل العدل والجور فإن موضوعهما ليس كل نفس ولا نفوس تقع في أنواع كثيرة ، بل نفس الإنسان . وربما كان الموضوع للضدين جنساً فيقتسمانه من غير تنازع ، كالعدد للزوجية والفردية ، والمتضادان ربما كانا في جنس ، كالياض والسواد في اللون ، وربما كانا في جنسين مختلفين ، كالعفة والفجور اللذين أحدهما من جنس الفضيلة والآخر من جنس الرذيلة ، وربما كانا بأنفسهما جنسين ، كالخير والشر . ويشبه أن يكون المعنى في قولهم ، بأن الخير والشر جنسان ، ليس أن الخير والشر من حيث هو مقول على الخير الجوهري والخير الكمي والخير الكيفي

(١) يوجد : يؤخذ || (٢) هما : ساقطة من د ، ن || (٣) المتضادان : + فيه ب || وان : ساقطة من ساء ، م ، ي (٥) التضاد : الأضداد ساء || (٧) فإنه : فان ساء || ما : + توهمنا ساء ، هاء || (٨) وجوب : وجود ب || المرض : المرضي ما || (١١) هو : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، ي || (١٤) مركب . . . مركب : ساقطة من ساء || أى . . . مركب : ساقطة من ب || (١٣) الموضوع : الموضوع ساء ، ع ، م || (١٧) فيقتسمانه : فيقتسمانه ساء ، ع ، م ، هاء ، ي || (١٩) بأقسامهما : في أقسامهما ساء ، هاء || (٢١ - ٢٠) جنسان : ساقطة من ع ، م ، هاء . . .

وغير ذلك ، فيقال قولاً جنسياً ، بل من حيث هو مقول على الملكات فيكون متواطئاً من هذا الوجه ، ليس باشتراك الاسم . ثم قد سوح في كونه ذاتياً لها أو عرضياً لازماً لهذه الملكات ، فإن الحق ، أن الخيرية أو الشرية يلزمها ولا يقرمها ، فإن كان كذلك فيكون الخير والشر من باب الكيف . ويشبه أن يكون المراد غير ما ناقشنا فيه ، بل يكون قد توسع في هذا الباب توسعاً مطرداً على المشهور من أمر الخير والشر ، فإن المشهور من أمرهما أنهما تامان للأشياء ، فأجرى الحكم على ذلك ، ولم يبال بما يعرض من ذلك ، إذ ليس هذا الكتاب كتاب الاستقصاء .

وأما الاستقصاء فإنه يقضى ، أن تكون الشجاعة مضاداً للجهن ، قريب من كون الصارم مضاداً للددان ، وذلك إذا أخذ الصارم اسماً لسيف مع الحدة ، والددان اسماً لسيف مع الكلال ، فيكون لا تضاد بينهما إلا لانطوائيهما على متضادين ، ثم يقال إن التضاد بينهما لأجل جنسين ، هما الحاد والكيل ، وكذلك الشجاعة ، كأنها اسم الكيفية مع النسبة المذكورة ، وكذلك الجهن ، وكذلك الحق ، ولما لا تناقض في هذه الأشياء في مثل هذا الكتاب ، وأما التحقيق في هذه الأمور ، فسيأتيك له موضع محصل في ذلك .

فينبغي لنا أن نشير قليلاً إلى ما وقع عليه الاتفاق الخاص في أمر التضاد وأمر العدم والصورة بعد المشهور ، فلا يترك المتعلم متحيراً ، فقول : إن الأضداد الحقيقية هي الأمور التي تشترك في موضوع واحد ، وكل واحد منها معنى كالبياض والسواد ، ليس كالسكون والحركة ، ويكون الاثنان المتقابلان منها ، لا يجتمعان معاً ، بل يتعاقبان ،

- (٢) باشتراك : بالاشتراك د || لها : ساقطة من س ، سا ، ه || لازماً : + أي س ، ع ، ه ||  
 (٣) أو الشرية : والشرية ما ، ع || (٤) ويشبه : ويجوز ما || (٥) مطرداً : مطرداً م ||  
 (٦) تامان : هـ يان س || فأجرى : وأجرى ن || يبال : يتال س ، ع ، ع ، م || بما :  
 عان || (٧) كتاب : + يقتضى ب ، ي || (٨) وأما : تأماب || كون : تكون د ، س ، ع ؛  
 ع ، م || (٩) للددان : للدوان ع ، م ؛ للفروات د || الددان : بمعنى السيف الكليل ||  
 والددان : والدوان د ؛ والدان ع ، الددان ما ؛ والدوان م || (١٠) متضادين : مضادين  
 د ، ع ، ع ، ن ، ه ، ي || ثم : بل ب || (١٣) في ذلك : ومع ذلك ع ؛ + ومع ذلك س ، ه ، ي ||  
 (١٥) والمورة : والمالة س ، ما || المشهور : الثور س || (١٦) وكل واحد : ساقطة  
 من س || منها : منها ي || معنى : + واحد ما || كالبياض : كالسواد س || والسواد : والبياض س ||  
 (١٧) منها : منها ع || لا : ولا د ، فلا م ، ن .

- وبينهما غاية الخلاف ليس كالفاتر والمار . وأما العدم والملكة ، فالحقيق من العدم ، أن يكون الشيء معدوماً في الموضوع القابل لوجوده بطباعه من حيث هو كذلك ، سواء كان المعدوم ماسميته ههنا ملكة أو شيئاً آخر ، وسواء عاد أو لم يعد ، وسواء كان قبل الوقت أو بعده ، أو فيه ؛ ومنه ما هو أهم من ذلك ، وهو عدم الشيء عما في طبيعة من طبائع الموضوع أن يقارنه ، شخصية كانت تلك الطبيعة أو نوعية كالخرس الأصلي ، أو جنسية كالأنوثة ، والخير والشر في أكثر الأشياء يتضادان بالحقيقة تضاد العدم والملكة ، فإن الشر عدم كل ما من شأنه أن يكون للشيء إذا لم يكن . والسكون ، والظلمة ، والجهل ، وما أشبه ذلك ، كلها أعدام . والمرض أيضاً من حيث هو مرض بالحقيقة عدم . لست أدنى من حيث هو مزاج أو ألم ، والفردية أيضاً ، هي حال الجنس مأخوذة مع سلب عارض قد يكون فيه ، وذلك الجنس هو العدد ، وقد ينقسم بمتساويين ، وقد يعدم هذا المعنى فيه ، فإذا ائترن به ، أن لا ينقسم بمتساويين ، كان من تلك الجهة فرداً ، وكان منظوياً على عدم ما ، من شأنه أن يكون في ذلك الجنس . ولينقصر الآن على هذا المبلغ .

## [الفصل الرابع]

### فصل (د)

#### في المتقدم والمتأخر

١٥

وتدجرت العادة أن يذكر بعد المتقابلات المتقدم والمتأخر . والحال في ذلك كالحال في المتقابلات ، أعني أن توفية حق الاستقصاء فيه ليس في مداخل التعليم فيجب أن تقتصر على إيراد المشهور وعلى محاذاة التعليم الأول ، وأما التحقيق فستجد تفاريقه في مكانه .

- (١) ليس : وايس ح ، ي || وأما : أما سا || وأما العدم : والعدم د || (٢) شيئاً : أشياء ن || (٣) جنسية : جنسه ع ، م || (٤) الشر : أو الشر م ؛ + أرس ، م || (٥) إذا : كاع || والسكون : فالسكون ن (٦) هو مزاج : هو سوء مزاج س || أو ألم : ساقطة من ط || هي : هوس || مأخوذة : مأخوذاً س ، ه || سلب : سبب س || (٧) بمتساويين : متساويين ع ، م || هذا : هذان د || (٨) قن : قن س || (٩) ما : ساقطة ع ، م .



فالأوجه الأول من التقدم هو الذي يكون بالزمان؛ فإن الأكبر سناً أقدم من الأحدث .  
والوجه الثاني ما يقال له إنه متقدم بالطبع ، وقد حُدد أنه هو الذي لا يرجع بانتمكانه في لزوم  
الوجود ، كحال الواحد ، عند الاثنين ، فإنه إن كانت الاثنينية موجودة فالوحدة موجودة ،  
ولا يتعكس مكافئته ، فليس إن كانت الوحدة موجودة ، فالأثنينية لا محالة موجودة  
ومن المشهور أن ما يكون كذا فهو متقدم بالطبع وليس في المشهور له شرائط  
وأما تحصيل الأمر في ذلك فيؤخر إلى صناعة أخرى .

وأما الثالث فهو المتقدم في المرتبة على الإطلاق ، وهو الشيء الذي تنسب إليه أشياء  
أخرى فيكون بعضها أقرب منه وبعضها أبعد ، مثل الجنس الأعلى في حكم الجنسية والنوع  
السافل في حكم النوعية . وأما بعد المطلق فذلك مادواً أقرب المنسوبين إلى هذا المنسوب إليه  
منه ، فإن مادواً أقرب الاثنين من هذا المنسوب إليه فهو أقدم في المرتبة مثل الجسم فإنه يتقدم  
على الحيوان إن اعتبرت الابتداء من الجنس الأعلى ، والحيوان أقدم من الجسم ، إن اعتبرت  
ذلك من النوع الأسفل . والمتقدم بالمرتبة ليس يجب له بذاته أن يكون متقدماً ، بل بحسب  
اعتبار النسبة المذكورة ، ولذلك قد ينقلب الأقدم فيصير أشد تخلفاً . وكما أن الترتيب قد يوجد  
في الأمور طبعاً مثل ما في ترتيب الأنواع والأجناس التي بعضها تحت بعض وفي ترتيب  
أوضاع الأجسام البسيطة ، وقد يكون وضعاً كترتيب الصفوف في المكان منسوبة إلى  
مبدأ بالوضع ، كالأبد الفلاني مثلاً أو كدار فلان ، كذلك المتقدم بالترتيب قد يكون  
في أمور طبيعية ، وقد يكون في أمور وضعية .

(١) التقدم : المتقدم د ، ع ، هـ ، ن || (٥) له : ساقطة من م || (٧) المتقدم :  
التقدم من || المرتبة : الرتبة عا || (٨) حكم : ساقطة من م || (٩-١٠) المنسوبين...أقرب :  
ساقطة من ي || (١٠) منه : ساقطة من د || الاثنين : الاثنين هـ ؛ من الأقربين عا || (١١) إن :  
فإن د ، م || الجسم : الجنس د ، سا ، ع ، م ، ن || (١٢) والمتقدم : والتقدم د ، ع ، عا ||  
(١٣) وذلك : وكذلك ع || أشد : الأشد د ، ع ، عا ، ن || (١٦) أو كدار :  
وكدار م ، ع || (١٨) وضعية : وضعية م ، ن .

- والمتقدم في المكان من هذه الجملة قد يكون بالوضع كالصف الأول من صفوف المجلس ، وقد يكون بالطبع كالنار المستقرة في مكانها بالقياس إلى الهواء .
- وقد يوجد المتقدم بالمرتبة أيضا في العلوم البرهانية ، فإن المقدمات قبل القياسات والتأجيل والحروف قبل الهجاء ، والصادر في الخطبة قبل الاختصاص ، وههنا مواضع إشكال وهو أن لقائل أن يقول : إن الأمثلة المذكورة في هذا الموضع داخلة في الباب الأول ، فإن المقدمات قبل القياس ليس في المرتبة بل في الطبع ، فإنه إن كان القياس كانت المقدمات ، وليس إن كانت المقدمات كان القياس ، وكذلك الحال في الحروف والهجاء ، فنقول في جواب ذلك ، إنه وإن كان الأمر كذلك فليس يمتنع أن يكون المتقدم بالطبع متقدماً في المرتبة من وجه آخر ، وذلك لأن النظر ههنا في المقدمة ليس بحسب نفسها ولكن بحسب استعمالنا إيها في التعليم . ونحن نتناول المقدمات مرة على طريق التحليل ومرة على طريق التركيب ، فإن سلكنا مسلك التركيب كانت المقدمات قبل القياسات ، وإن سلكنا سبيل التحليل بأن فرضنا أولاً النتيجة وطلبنا وسطاً ، كما ستعرف بعد ، انعقد لنا القياس بعد النتيجة ، ولأن أخذ الوسط بين الطرفين على أنه مشترك بينهما في مثل هذا الموضع هو قبل تخصيصه بأحدهما حتى تحصل إحدى المقدمتين بصفة وتخصيصه بالأخرى حتى تحصل الأخرى بصفة ، فيكون القياس أولاً ما يتدرج منه إلى اعتبار مقدمة مقدمة ما حالما . وكذلك الأمر في الهجاء والحروف . فقد ظهر أن الترتيب الواحد يكون موضوعاً للتركيب والتحليل ، ويكون ابتداء التركيب غير ابتداء التحليل ، وكون المتقدم بحسب التحليل غير المتقدم بحسب التركيب ، وذلك بحسب

- (١) قد : وقد || صفوف : الصفوف || (٢) المقدمات : المقدمات م || القياسات : القياس || (٣) الهجاء : ساقطة من م ، ن ، هـ ، ي || (٤) داخلة : داخل د || (٥) داخلة : داخل د || (٦) في الطبع : بالطبع || (٧) إن : ساقطة من م || كانت : كان س || وليس إن كانت المقدمات : ساقطة من م || (٨) يمتنع : يمنع ما ، ع ، ن ، ي || (٩) المتقدم : المتقدم م || المرتبة : الرتبة س ، ما || لأن : أن س || (١٠) نفسها ولكن بحسب : ما ، م || (١١) طريق : سبيل س || فإن : فإذا س ، هـ || كانت : كان ن || (١٢) سبيل : مسلك س || (١٣) بعد : بعده ن || بين : من م || (١٤) تخصيصه : تخصيصه ع || وتخصيصه : وتخصيصه ع || (١٥) بالأخرى : بآخرس ، بالآخرد ، ما ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || ثم : ويحضرها ع || (١٦) مقدمة : مقدمة ما : مقدمة ما ب ، د : مقدمة ومقدمة ما ع || (١٧-١٨) ويكون... التحليل : ساقطة من ما || (١٨) بحسب : وبحسب م .

استعمالنا المقدمة ؛ فهي وإن كانت متقدمة بالطبع ، من حيث نفسها ، فليست متقدمة بالطبع من حيث انتهائنا إليها بالتحليل . على أن النتيجة تدعى بوز أن تكون من مقدمات أخرى ، وعلى أننا في اعتبار التقدم في المرتبة لا نلتفت إلى حال الشيء في نفسه ولا إلى حاله من جهة استعمالنا ، بل إنما نلتفت إلى حال نسبته إلى طرف ينتهي إليه . والمقدمات المنتظمة من الأوائل وما يجري مجراها إلى النتيجة المقصود من المقصودة منتظمة بين طرفين أحدهما النتيجة والآخر المبدأ الأول ، فما هو أقرب من النتيجة فهو أبعد من المبدأ الأول ، وما هو أقرب من المبدأ الأول فهو أبعد من النتيجة . وقد تختلف مقدمتان في القرب من جانب والبعد من جانب آخر ، فيصير أحدهما أقرب منه والآخر أبعد ويكون حكمهما بالقياس إلى الطرف الآخر مخالفاً ، أو يكون أبعدهما من الطرف الأول أقربهما من هذا الطرف الآخر ، وأقربهما من ذلك الطرف أبعدهما من هذا الطرف .

وأما القسم الرابع من المتقدم وهو المتقدم بالشرف فهو كما يقال : إن أبا بكر متقدم على عمر .

وهنا قسم للتقدم مشهور نذكره على وجه ونحققه في صناعة الفلسفة وذلك هو المتقدم بالعلية . فإن السبب متقدم على السبب ، وإن كان لا يوجد أحدهما إلا وتد وجد الآخر ، وإيس أحدهما متقدماً بالطبع على الوجه المذكور من المتقدم بالطبع ههنا ، وإن كان قد يقال المتقدم بالطبع على المتقدم بالعلية وبالذات . وهذا التقدم مثل وجود الإنسان في نفسه وإحقاق قول القائل إنه موجود ؛ فإنه كلما كان القول بأنه موجود صادقاً فهو موجود ؛ وكلما كان موجوداً فالقول بذلك صادق . ولكن الناس لا يتحاشون أن يقولوا : إنه كان أولاً

- (٢-٣) بالطبع ... أنا : ساقطة من ن || (٢) . انتهائنا : انتهائنا ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ||  
 (٤) نسبه : نسبة م || والمقدمات : المقدمات ع || (٥) الأوائل : الأوائل د ، ن ||  
 (٩) أو يكون : ويكون سا ، ع ؛ إذ يكون ع || (١٠) الطرف : الطرف الآخر ، ع ، ي ،  
 الطرف هذا ، م || (١١) أبا بكر : + رضى الله عنه ، م : (١٢) عمر : + رضى الله عنه  
 س ، م || (١٣) مشهور : ومشهور س ، م || هو : ساقطة من ع || (١٤) وجد : يوجد سا ||  
 (١٥) المذكور من المتقدم : المذكور من التقدم ن || (١٦) يقال المتقدم بالطبع : يقال والمتقدم بالطبع م ||  
 وبالذات : الذات د ، س ، سا ، م ، ن ، ه ؛ بالذات ع || وهذا : وهذا هو سا ، ه ؛ هذا د ،  
 ع ، ع ، م ، ن ، ي || (١٧) قول : قولنا د ؛ ساقطة من س ، سا ، ع ، م ، ه ، ي || فإنه :  
 فإن ي || (١٨) لا يتحاشون : + عن س ، ه .



موجوداً ثم كان القول بوجوده صادقا ، أو حتى كان القول بعد ذلك بأنه موجود صادقا ويتحاشون أن يقولوا إنه كان القول بوجوده صادقا أولاً ثم كان هو موجوداً أو حتى كان هو موجوداً . وكذلك الحركة التي لا يزيد ، إذا اختارها فحرك لاشالة ما يلاقيه وحرك القلم ، فإن الناس يتصورون لقولهم زيد حرك يده أولاً فتحرك ما يلاقيه أو تحرك القلم معنى يندون صدقه في قولهم إنه يحرك ما يلاقي يده أو يحرك القلم حتى حرك هو يده ، فهذا المعنى هو المتقدم العلى ، فإن العلة ، وإن كانت من حيث هي ذات ومعلولها ذات لا تتقدم ولا تتأخر ، ولا يكونان معاً ، وكانت ، من حيث هي علة ، لزمها الإضافة ، والآخر معلول لزمه الإضافة لا يتقدم أحدهما أيضاً ولا يتأخر ، بل هما معاً . فإن الأول من حيث وجوده ليس عن الآخر ووجود الآخر عنه فهو متقدم بالنسبة إلى حال الوجود وتكون له النسبة إلى الوجود غير متوسط فيها وجود الآخر ، والآخر بالنسبة له إلى الوجود إلا ومتوسط فيها وجود الأول . وستجد هذا المعنى كالحاصل في سائر أنحاء التقدم لكل بحسبه .

وإذ قد وقف على التقدم والتأخر فقد سهل الوقوف على معرفة "معاً" ، فإن كل أمرين لا يتقدم أحدهما على الآخر ولا يتأخر فهما معاً . فيقال معاً في الزمان لما لا يتقدم أحدهما فيه ولا يتأخر ، ويقال معاً في الطبع للأمر الذي لا يتقدم ولا يتأخر فيه بالطبع ، فهما إما متلازمان في تكافؤ الوجود كالأخ للاخ ، وإما متنافيان فيه فلا يلزم أحدهما الآخر كالأصناف تحت جنس واحد ، ليس لأنهما معاً في الطبع فقط ، بل لأنهما معاً في المراتبة أيضاً وفي النسبة إلى مبدأ ما . فإن هذه من حيث النسبة إلى طبيعة الجنس متأخرة بالطبع

- ( ١ ) القول بعد ذلك : بعد ذلك القول من || ( ٢ ) ويتحاشون ... مادقا : سابقة من م ||  
 إنه : + إن عا || ( ٣ — ٢ ) أو حتى كان هو موجودا : سابقة من م || حتى كان هو : حتى كان ع ||  
 ( ٣ ) وحرك : أو حرك د ، عا || ( ٤ ) يتصورون : متصورون سا || ( ٥ ) صدقه : صدق ي ؛ صدقهم من ، سا ، م || ( ٦ ) وإن : إن سا || ( ٧ ) يكونان : يكون ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || ( ٨ — ٧ ) والآخر .. الإضافة : سابقة من سا || لا يتقدم : فلا يتقدم عا ||  
 ( ٨ ) فإن الأول : فإنه من ، سا ، عا ، م ، هـ || ( ٩ ) الآخر : للآخر عا || فهو : دوعا ، ي ؛ ودود ، سا ، ع ، م ، ن . وتكون : فتكون هـ || ( ١٠ ) له : سابقة من سا ( ١١ ) التقدم : التقديم من ؛ المتقدم سا || ( ١٣ ) التقدم والآخر : المتقدم والمتأخر سا || كل : سابقة من عا ، ي ||  
 ( ١٤ ) فيقال معاً : سابقة من عا || ( ١٥ ) للأمر : الأمر م || ( ١٦ ) للأخ : والأخ من ||  
 متنافيان : متنافيان عا || ( ١٧ ) المراتبة : الرتبة عا || ( ١٨ ) أيضا : وأيضا || متأخرة : ومتأخرة د ، م . ( ٢٠ )



من الجنس، ومن جهة إضافتها إلى الجنس، على أن الجنس مبدأ مفروض هي متأخرة عنه بالمرتبة، ومن حيث أن طبائعها لا تقدم فيها ولا تأخر في الطبع فهي معاً في الطبع؛ إذ كل واحد منهما بانقياس إلى الآخر توجد حاله مخالفة للحال الذي لطبعه عند طبع الجنس والطبع الجنس عند طبعه الذي قد كان يتأخر به أحدهما بالطبع ويتقدم الآخر، فيكونا لذلك معاً في الطبع. وإذا نُسِبت إلى حال تأخر عن الجنس بالمرتبة وجدت معاً في المرتبة نعم وهي مشتركة في أن طبائعها متأخرة بالطبع عن طبيعة الجنس فان جعلت معاً في هذه الشركة لم تكن معاً في الطبع مطلقاً لكن معاً في التأخر في الطبع، وليس كونها معاً في الطبع هو كونها معاً في التأخر، بل "المعاً" في الطبع هي الأشياء التي لا تتقدم بالطبع ولا تتأخر من حيث هي لا متقدمة ولا متأخرة في ذواتها، لا من حيث هي كذلك من جهة نسبة إلى معنى آخر. فيجب أن تكون معية الأنواع بالوجه الذي يخالف تقدم الأجناس دلها وتأخرها عنها إنما هو باعتبار حال التلازم واللاتلازم، فإن المتأخر يوجد له أنه يلزم وأنه لا يلزم، والمتقدم لا يوجد له أنه يلزم ولا يلزم، والمتكافئ في الوجود إما أن يكون كل يلزم كالمتجاورين وإما أن يكون كل لا يلزم. وفي الحالين يكون "معاً" كالمبتابين فإنهما "معاً" وهو الوجود، وفي الحالين يكون "معاً" وهما متضايقان من وجهين، والأنواع تكون "معاً" من هذا الوجه معية فيما بينها بلزاء التقدم والتأخر الذي بينها وبين الجنس، وأما معيتها في المرتبة فلائها متساوية اقرب والبعد من المبدأ الذي هو الجنس إذا كانت النسبة إليه. والأشياء التي هي "معاً" في المرتبة أيضاً فلائها أن تكون في مرتبة وضعية كالذين في صف واحد فإنهم في مرتبة وضعية، وإما في مرتبة طبيعية كالأأنواع تحت جنس واحد.

(٢) فيها : نهى || (٣) منها : ن ، ه ، ي || مخالفة : مخالف ، س ، ما ، ع ||  
 (٤) الذي : التي س || فيكونا : يكون ب ، س ، ما ، ع ، ع ، م ، ه ، ي ||  
 (٥) تأخر : تأخرهما ع || عن : من م || مشتركة : + له ع ، م || (٧) وليس :  
 الطبع : ساقطة من د || (٩) لا متقدمة ... هي : ساقطة من د || (١١) عنها : عنه د ،  
 س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || هو : هي ع ، ساقطة من د || (١٢) لا يوجد : يوجد ع || ولا يلزم :  
 وأنه لا يلزم س ، ما ، ع ، ع ، ع || والمتكافئ : والتكافؤ ع || (١٣) كالمتجاورين : ساقطة  
 من د ، ع ، ن || (١٣ — ١٤) كالمبتابين ... معاً : ساقط من ع || كالمبتابين ... وجهين :  
 ساقطة من ع || (١٤) فإنهما معاً : ساقطة من س || وهو : في د ، ه ، + في سا || (١٥) بينها :  
 بينهما سا || بلزاء : بأن سا ، م || (١٦) المرتبة : الرتبة ع || متساوية : مساوية ع || (١٧) إذا : إذا ع ||  
 والأشياء : فالأشياء س ، ه ، وإما بالأشياء ع ، وبالأشياء سا ، م .

ولك أن تعلم من هذا أيضاً حال معاً في الشرف وأما "معاً" في العلية فتحقيق الأمر فيه عسير .

وقد تذكر في هذا الموضع، الحركة، فيقال: إن الحركة لها أنواع ستة، سواء كانت أنواعاً في الحقيقة إن كانت الحركة جنساً، أو كانت تشبه الأنواع، وهي في أنفسها معانٍ مختلفة، تقال عليها الحركة بالتشكيك أو الاتفاق على ما نحققه لك في العلم الطبيعي .  
وهذه الأنواع ليست على قياس الأنواع القسمة تحت جنس واحد، بل على قياس أنواع تختلف مرتبتها، فبعضها ملاصق، وبعضها متأخر، والسبب في ذلك أن بعض الأنواع القريبة لم يوجد لها اسم عام، فترك وأخذ نوعاه المسميان مكانه، إذ ليس هذا مكان تحقيق القول في ذلك، بل مكانه العلم الطبيعي .

- فالأشياء الستة: التكوين وهو حركة إلى كون جوهر، مثل تكوين الجنين،  
وفساد هو حركة إلى فساد جوهر، وهو مثل موت الحيوان. وهذان يعنهما أمر  
لا اسم له يتحقق في العلوم، ويعلم هناك أيضاً أنهما ليستا بحركتين عند التحقيق. والثالث  
النمو، مثل نشوء الصبي وتزايد الشجرة. والرابع الذبول، مثل اضمحلال الهرم في أعضائه  
وهما أيضاً تحت معنى حركة من كم إلى كم ونوعاه. والخامس الاستحالة، وهو التغير من  
كيف إلى كيف، وهو بالحقيقة ثالث، فإن الأول من هذه، تغير من جوهر إلى  
جوهر، وهو كون لما إليه، وفساد لما عنه، والثاني، هو تغير من كم إلى كم  
إما من نقصان إلى زيادة، أو من زيادة إلى نقصان، فيبقى الذي في الكيف ثالثاً.  
والسادس من المذكورة وهو من النقلة، وهو تغير من مكان إلى مكان، وهو بالحقيقة

(١) ولك: ولكن ع || (٢) عسير: صرع، ط || (٤) في الحقيقة: بالحقيقة ع ||  
أو: وس || (٥) على: وعلى ع || (٧) تختلف: تختلف سا || (١٠) فالأشياء: فالأنواع س ||  
التكون: الكون م || (١١) حوكة: حوكة س، ن، هـ، ي || الحيوان: ومد الشجرة س،  
وتزايد الشجرة سا، ع، هـ، ي || (١٢) يتحقق: محقق م || أيضاً: ساقطة من ب، د، ن، هـ، ي ||  
أنهما: ساقطة من ع، م || ليستا: لیساء س، ما، م، ن، هـ، ي || (١٣) وتزايد الشجرة: ساقطة  
من د، س، ما، ع، ن، هـ || الهرم: الهرم ن || (١٤) معنى: ساقطة من س || (١٦) وهو:  
هو || هو: ساقطة من سا (١٨) والسادس... النقلة: ساقطة من ن || المذكورة: المذكور س ||  
وهو من النقلة: وهو النقلة س، هـ .

رابع ، وهذه الأربعة متباينة تبايناً ظاهراً ، وربما أشكل أمر الاستحالة ، إذا كانت الاستحالة تكون في الأكثر مقارنة لحركة يظن أنها ثقلة أو غير ذلك ، ولكن الشيء قد يتغير لونه أو مزاجه ، ولا يكون قد تحرك في مكان ، ولا نما ، ولا ذبل ، ولا كان ، ولا فسد ؛ وكذلك الشيء قد يتحرك في المكان وكيفية بهاله ، والمربع يضاف إليه القلم فيندو ، وتكون الصورة محفوظة في الكل من حيث الترتيب لم تتغير ، وإن كان هذا ليس هو النمو الحقيقي لكنه مثال النمو الحقيقي . ويشبه أن يكون ههنا حركة أخرى ، وهي الحركة في الوضع ، مثل حركة الفلك على نفسه مستبدلاً لوضعه دون أبنه ، وربما لم يكن له أين فتغير أبنه ، وإن كان له أين وتحرك فيه على نفسه فلم يتبدل عليه بحركته ؛ ولهذا موضع آخر .

ثم الحركة على الإطلاق ، يضادها السكون على الإطلاق ، في ظاهر الأمر وعلى النحو المستعمل في هذا الكتاب ، ولا يوجد لها مضاد غير السكون . فالحركة مطلقاً في المكان ، لا يخفى الأمر في أنها يضادها السكون في المكان وفي الكمية والكيفية والحركات الجزئية من كل باب مما ذكر ، يضادها حركات مقابلة لها جزئية أيضاً ، فالكون الفساد ، والنمو الذبول ، لكن الاستحالة قد أخذت متنوعة ، فيعسر إصاغة الضد لها من حيث هي استحالة ، لا استحالة ولا سكون في ظاهر الأمر إذ كان السكون في الكيف غير متصور في ظاهر الأمر ، وكذلك كان يكون الحال في الكون والفساد لو لم يذكرنا متوعين ، والظاهر يوجب أن لا يصاب للاستحالة ضد ، إلا أن يقتزن بالظاهر تأمل ومقايسة بالحركة المكانية ، فيكون ضد الحركة المطلقة في الكيف ، السكون في الكيف ، مضادة جنسية ، كما للنقلة السكون في المكان ، أو يكون لجزئيات الحركات في الكيف أضداد جزئية ،

(١) متباينة : متباينان || إذا : إذا ، د ، ه ، ي || (٣) لونه : كونه ع ||  
أرمزاجه : ومزاجه ب ، د ، ع ، ه ، ن ، ي || (٣) ذبل : ذابل س || (٤) قد : ساقطة من س ، ع ||  
يتحرك : ساقطة من س || بحالة : بحالها س || فيندو : فينان || (٥) وتكون : أو تكون د ،  
سا ، م ، ن ، ي || (٦) لكنه ... الحقيقي : ساقطة من سا || النمو : للنمو س ، ه ||  
وهي : وهود ، س ، ن ، ه ، ي || (٧) فتغير : فيتغير س ، ع ، ي تغيرد || (٧-٨) فتغير ...  
أين : ساقطة من ع || (٨) فيه : ساقطة من س || فلم : ولم ع || (١٠) لها : لهاد ، س ، م ؛  
له ع ، ه ، ن || (١١) أنها : أنه سا || والكيفية : وفي الكيفية س ، ه || والحركات :  
الحركات د ، سا ، م ، ن || (١٢) أيضاً : ساقطة من ع || والنمو : والنود (١٣) . أخذت : +  
غير ب ، س ، ه ، ي || متنوعة : متنوعة د || (١٤) إذ : إذا ه || (١٥) متوعين : + والنمو  
لوالذبول لو لم يذكرنا متوعين ب ، سا ، ع ؛ وفي النمو والذبول أو لم يذكرنا متوعين د ؛ وفي النمو والذبول  
لو لم يذكرنا متوعين س ، ه ، ي || (١٦) يقتزن : يقرن د ، ع ، ه || (١٨) أو يكون : ويكون س ، ه .



فيكون كما أن الحركة من أسفل إلى فوق مضادة للحركة من فوق إلى أسفل ، كذلك الحركة من السواد إلى البياض مضادة للحركة من البياض إلى السواد ، أعني أن الابيضاض ضد للاسوداد ، وهما نوعا الاستعالة . فمصطلح الآن على أن الحركة على الإطلاق يضادها السكون على الإطلاق ، وأن النوعيات الأربع القريبة منه يضادها السكون في ذلك المعنى من الجوهر أو الكيف أو الكم أو الأين .

٥

وأما المتضادات الجزئية المنوعة جداً ، فتضاد الحركات منها حركات ، وأما أنه هل جميع ما ذكر حركات ، وأنه ليس فيها حركات ، وأنه كيف يتقابل السكون الحركة وأي سكون لأي حركة ، فولى المواضع بتحقيقه هو العلم الطبيعي .

لكن ألفاظ المتقدم ، والمتأخر ، والمقابل ، والمع ، والحركة ، كانت ألفاظاً قد استعملت في تعاليم المقولات ، وكانت قريبة من أن يكون فيها تعارف تخيل للتعليم ما تعلمه في ابتداء الأمر ، فحسن تعقيب النظر بتفصيل مشهور لهذه الألفاظ .

١٠

وأما النظر في حال الاتفاق والتواطؤ ، وما على موضوع ، وغير ذلك فكان متاجاً تقديمه على المقولات ، إذ كان لا بد من استعمالها في تعاليم المقولات ، ولم يكن في المشهور لها معان معلومة أو متخيلة بوجه .

فأيكفنا ما قلناه في أمر تاطيورياس ، فإن الزيادة على ذلك فضل ، ولا يبعد أن يكون القدر الذي أوردناه أيضاً فضلاً .

١٥

( آخر الفن الثاني من الجملة الأولى من المنطق )

( ١ ) إلى : ساقطة من س ، ع || أسفل : ساقطة من ع || ( ٣ — ٤ ) يضادها ... الإطلاق : ساقطة من د || ( ٤ ) وأن : فإن د ، سا ، ن || الأربع : الأربعة من || ( ٥ ) أو الكيف : والكيف سا || وأما : فأما سا ، ه || ( ٦ ) المنوعة : النوعية ب || ( ٩ ) ألقاظ : الألفاظ ع || ( ٩ ) والمقابل : ساقطة من ه || والمع : والمعنى من || والحركة : والحركات ع ، ي ( ١٠ ) للتعليم : المتعلم د ، س ، ع ، م ، ي ، ساقطة من سا || ( ١١ ) فحسن : يحسن م || ( ١٣ ) إذ : إذان || ( ١٤ ) معلومة : مشهورة ع || ( ١٥ ) فضل : أفضل سا || ( ١٦ ) فضلاً : تمت المتالة السابقة وتم الن الثاني من الجملة الأولى في المنطق س ، تمت المتالة السابقة من الن الثاني ه ، تم الن الثاني من الجملة الأولى من المنطق بحمد الله وتوفيقه ع ، آخر الن الثاني من الجملة الأولى من المنطق ع || ( ١٧ ) آخر الفن ... المنطق : ساقطة من س || الأولى : ساقطة من ن || المنطق : لله الله سا ، والحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد النبي وآله اللاهرين .







signification	... ..	١٥٤٤	دلالة
description	... ..	٣٤٤	رسم (ج) رسوم
le pair et l'impair	... ..	٥٤١٢٦	الزوجية والفردية
la surface	... ..	٩٤١١٩	السطح
noms distincts	... ..	١٨٤١٥	أسماء متباينة
noms synonymes	... ..	٣٤١٦	أسماء مترادفة
nom douteux, obscur, vague	... ..	٤٤١٢	اسم متشابه
les noms ambigus	... ..	١٣٤١٥	المتشابهات
communauté du nom	... ..	١٤١٣	الاشتراك في الاسم
nom homonyme	... ..		اسم مشترك
nom équivoque	... ..		» مشكك
nom univoque, synonyme	... ..	٥٤٧	» متواطئ
nom absolu	... ..		اسم مطلق
(1) nom transporté, transféré	... ..	٤٤١٢	اسم منقول
(2) nom propre devenu tel d'un nom appellatif par ex. Mohammad			
(3) qui a perdu sa signification primitive			
l'égalité	... ..	٢٤١٤٣	المساواة
l'inégalité	... ..	٧٤١٤٣	اللامساواة
l'individu	... ..	٢٤٩٩	الشخص
communitas	... ..	١٧٤٢٦	المشاركة
avoir la même définition	... ..	١٩٤٢٦	المشاركة في الحد
paronymes	... ..		المشتقة أسماءها
figure	... ..	١٤٤١٧٢	شكل (ج) أشكال

équivocité, ... ..	٣٤٢٦	تشكيك
attribut constitutif intrinsèque ... ..	١٤٢٠	صفة مقومة وغير خارجة
attribut extrinsèque non constituf ... ..	١٤٢٠	» خارجة وغير مقومة
le contraire ... ..	١٦٤١٠٥	الضد
les contraires ... ..	٣٤٢٥٢	المتضادات
les relatifs ... ..	١٤١٤٤	المضافات
le relatif ... ..	١٢٤٦٤	المضاف
corrélatifs ... ..	١٠٤٢٦٣	متضائفات
l'adéquation ... ..	٢٤١٤٣	المطابقة
l' opinion ... ..	١٩٤١٠٩	الظن
le nombre ... ..	١٦٤١٢٩	العدد
l'accident ... ..	١١٤٢٧	العرض
l'accidentalité ... ..	١٤٢٣	العرضية
différences constitutives ... ..	٨٤٥٥	فصول مقومة
différences divisives ... ..	١٢٤٥٥	» مقسمة
différences essentielles (spécifiques) ... ..	٥٤٥٧	الفصول الذاتية
les différences abstraites (=formes) ... ..	٥٤١٠٢	الفصول المجردة
منفصل انظر : كم		
passion ... ..	١٦٤٦٩	أن ينفع
action ... ..		أن يفعل
passions ... ..	٢٠٤٨٢	انفعالات
catégories ... ..	٢١٤٤	قاطيفورياس ، انظر "مقولات"



l'opposition ... ..	١٢٤٢٤٤	التقابل
les opposés ... ..	٢٤١	المتقابلات
opposition du contradictoire ... ..	١٤٢٥٨	تقابل التقيض
opposition de contrariété ... ..	٥٢٦٣	» التضاد
opposition de contradiction ... ..	١٤٢٥٩	» التناقض
opposition de la privation et de l'habitus... ..		» العدم والملكة
per prius et posterius ... ..	١٢٤١٠	تقدم . طريق التقدم والتأخر
antériorité et postériorité ... ..	١٥٢٦٢	التقدم والتأخر
la division ... ..	٧٤٤	القسمة
la division différentielle ... ..		القسمة الفاصلة
investigation, recherche ... ..	١٥٢٦	استقصاء
Les catégories ... ..	١٣٤٥٨	المقولات
dire de ... ..	٩٢٣٨	» قول على
ce qui se dit de plusieurs ... ..	١٨٢٢٢	المقول على كثيرين
ce qui se dit d'un sujet ... ..	١٩٢٢١	ما يقال على موضوع
constitutif ... ..	٣٤٨٠	مقوم
les éléments constitutifs ... ..	١١٤٨٢	المقومات
la puissance et l'impuissance ... ..	٧٤١٨٠	القوة واللاقوة
la puissance active ... ..	٧٤١٨٠	القوة الفعلية
la puissance passive ... ..	٨٤١٨٨	القوة الانفعالية
puissance passive ... ..	٩٤١٩٠	قوة انفعال
puissance de résistance ... ..		قوة مقاومة

puissance active ... ..	قوة فعل
puissance naturelle ... .. ١٣٦١٩٠	قوة طبيعية
sylogismes ... .. ٣٦٤	قياسات
l'égalité l'équivalence ... .. ١٨٦١٤٨	التكافؤ
l'universel ... .. ٩٦٢٣	الكل
les quantités véritables ... .. ٤٦١٣٠	الكميات بالحقيقة
la quantité discrète, discontinue ... .. ١٣٦٦٢	الكم المنفصل
la quantité continue ... ..	« المتصل »
qualité ... .. ٤٦٧	كيفية
les êtres qui possèdent des qualités ... .. ١٠٦٢١٨	ذوات الكيفية
qualification ... .. ١٢٦٦٩	تكييف
qualité affective passive ... .. ٣٦١٩٢	الكيفية الانفعالية
qualités naturelles ... .. ٤٦١٧٣	كيفيات طبيعية
qualités acquises ... ..	« مكتسبات »
la concomitance ... .. ٥٦٢٤٩	الملازمة
les inséparables ... .. ٦٦٥٧	اللوازم
le nom incomplexe, dictio incomplexa ... .. ٨٦٣	اللفظ المفرد
le nom complexe... .. ٨٦٣	اللفظ المركب
quando ... .. ٤٦٢٣١	متى
la similitude ... .. ١٢٦١٦١	المماثلة
le lieu ... .. ١٤٦١١٩	المكان
les habitus et les dispositions... .. ٢٠٦٨٢	الملكات والحالات

le rapport	... .. ٣٤١٤٤	النسبة
spécificité, specialitas	... .. ٨٤٥	نوعية
être dans, esse in	... .. ٩٤٣٨	« وجودى »
l'être qui est dans un sujet	... .. ١٥٤٢٢	الموجود فى موضوع
l'unité	... .. ٧٤٧٠	الوحدة
un secundum intentionem	... .. ١١٤٩	واحد بالمعنى
un secundum rem	... .. ٢٢٤٩	واحد بالاستحقاق
sujet	... .. ١٤١٩	موضوع
la continuité	... .. ١٦٤١٧	الاتصال
		متصل أنظر: كم
sujet	... .. ٤٤٢٢	موضوع
la position,	... .. ٨٤٢٣٣	الوضع
l'univocité absolue	... .. ١٨٤١٠	التواطؤ المطلق
l'univocité, la synonymie	... .. ٦٤٩	التواطؤ
l'univocité	... .. ١٣٤٩	المواطاة
univoque	... .. ٢٣٤٩	متواطئ
la concordance,	... .. ١١٤١٦١	الموافقة
à la fois homonyme et synonyme	... .. ١٥٤١٤	بالاتفاق وبالتواطؤ معا
état ou disposition de l'esprit	... .. ٣٤٢٢٧	الهيئة النفسانية
	... .. ٨٤١٧٨	الهيئة
la figure	... .. ٨٤١٧٨	شكل
la forme	... .. ٩٤٢٧٨	هيئة غير الشكل

تم طبع هذا الكتاب في ٢٢ من رجب سنة ١٤٧٨  
( الموافق ٣١ من يناير سنة ١٩٥٩ ) م

عبد الفاتح عمر  
عضو مجلس الادارة المنتخب



Les quatre éditeurs de ce texte ont longtemps vécu avec Avicenne et son *Shifâ'* : ils ont appris à connaître à fond son style, à pénétrer ses textes, à en saisir les finesses. Ce sont le R.P.G.C. Anawati, et MM. Mahmoud El-Khodeiri, Fou'âd El-Ahwâni et Sa'îd Zâyed, tous auteurs qui n'ont pas besoin d'être présentés au public. Ils ont passé de longues années dans la préparation de leur édition, ne ménageant pas leurs efforts. S'il y a quelque chose dont je puis témoigner ici, c'est la ténacité et le soin qu'ils ont mis à l'étude critique du texte, à la comparaison des diverses lectures possibles pour le choix de la plus exacte. Je suis sûr que leurs lecteurs qui suivent toujours avec attention leurs travaux et attendent avec impatience le fruit de leurs efforts, accueilleront celui-ci avec joie.

IBRAHIM MADKOUR

---

tous les deux" et "les contraires n'existent jamais ensemble (dans un sujet) et peuvent en être exclus tous les deux".

\* \* \*

De ce qui précède, il ressort que les principaux problèmes qui se rattachent à la théorie des catégories ont été soulevés par les penseurs musulmans, sauf peut-être celui de l'originalité de cette théorie : est-elle due à Aristote lui-même ou l'a-t-il empruntée à ses prédécesseurs ? Les auteurs musulmans n'ont guère cherché à savoir l'origine des idées et leur enchaînement historique ; leurs connaissances de Socrate et des présocratiques sont maigres et assez obscures ; ils ne vont guère plus loin que Platon, bien qu'à leurs yeux son disciple l'ait complètement surpassé. Tout ce que nous trouvons chez Avicenne à ce sujet, c'est que les catégories du point de vue de leur nombre et de leurs propriétés se découvrent par l'induction. Nous convenons avec lui que les études physiques d'Aristote ont aidé ce dernier à élaborer sa théorie des catégories, mais il a dû certainement subir l'influence de Platon en ce qui concerne la classification et la division des idées et des universels dans ses divers dialogues, surtout dans le *Parménide* et le *Sophiste*.

Quoiqu'il en soit du crédit qu'accorde Avicenne à Aristote, il reste que dans ses *Catégories*, il fait preuve d'un esprit critique audacieux et d'une liberté d'esprit totale. Son audace ne s'arrête pas seulement aux premiers commentateurs, elle remonte aussi au Maître lui-même. Souvent il s'est senti perplexe devant des idées et des théories que l'on se transmettait siècle après siècle, il les rejeta ou essaya de les amender. En bref, il y a dans ce livre des *Catégories* que nous présentons aux lecteurs une ample matière et nous pensons qu'il jettera une lumière nouvelle sur la philosophie musulmane et, plus particulièrement, sur celle d'Avicenne.

\* \* \*

Dans la théorie aristotélicienne de l'opposition il y a incontestablement des points faibles. Elle ne repose pas sur une base solide et oscille entre le terme et l'idée. C'est là un défaut général dans la logique d'Aristote. L'alpha privatif par exemple joue un rôle dans la théorie de l'opposition; et les homonymes et les synonymes conduisent à la théorie des Catégories. Par ailleurs les études physiques aristotéliciennes sont périmées et elles l'ont conduit à de nombreuses erreurs. La notion de privation et de possession ne repose sur aucun fondement scientifique sérieux et nous pouvons facilement éliminer cette espèce d'opposition. Certaines de ces idées métaphysiques sont obscures et compliquées, entre autres la notion de relation qu'il n'est pas parvenu à éclaircir complètement. Il reste cependant qu'Aristote a eu le mérite d'abord d'avoir défini le sens de la contrariété et de la contradiction : c'est là un point important indiscutable de la théorie de l'opposition et c'est ce qui est resté chez les logiciens modernes et contemporains comme Hamilton<sup>(1)</sup> et Keynes<sup>(2)</sup>. En second lieu, il lie la contradiction des idées avec celle des jugements. A ce sujet, Goblots dit à juste titre: "il n'y a nulle contradiction là où il n'y a nulle assertion. Il en est de même de la contrariété et, en général, de l'opposition. La théorie des oppositions est beaucoup plus nette dans la logique du jugement que dans la logique du concept., parce que dans celle-ci les jugements opposés ne sont pas apparents mais virtuels et latents." (3)

Dans le monde arabe, il en est à peu près de même : l'opposition des termes est à peine mentionnée à côté de l'opposition des jugements. Même Avicenne n'en traite que dans son traité sur les Catégories. Les logiciens postérieurs suivirent ses traces, sauf l'auteur des *Basâ'ir al-naşiriyya* qui tint à donner un résumé complet de la logique du *Shifâ'* (4). De l'opposition des termes, il n'est resté que la contrariété et la contradiction; on l'exprime ordinairement par les deux règles célèbres souvent mentionnées dans les discussions des Moutakallimoun, des philosophes et des juristes : "les contradictoires ne peuvent ni exister ensemble ni disparaître

---

(1) Hamilton, *Lectures on logic*, 2e éd. London 1866, t.1, p. 213-214.

(2) Keynes, *Studies & exercises on formal logic*, 1ère éd. Cambridge, 1879, p. 30-38.

(3) Goblots, *Traité de logique*, 6e éd., Paris 1929, p. 93.

(4) Al-Sâwî, *al-basâ'ir al-naşiriyya*, le Caire 1898, p. 36 et 59.



Avicenne se demande si nous sommes en présence d'une classification complète ou d'une simple collection d'oppositions. Autrement dit, les oppositions ne sont-elles qu'au nombre de quatre ou en admettent-elle d'autres ? Il semble qu'il aurait désiré que cette classification fut plus précise et il essaie, vainement, de la mettre au point<sup>(1)</sup>. Cependant il admet qu'il n'y a effectivement que quatre genres d'opposition; il réfute l'opinion de ceux qui affirment que la division aristotélicienne ici est incomplète, sous prétexte qu'il n'y est pas fait mention de l'opposition de la substance et de l'accident, ni de la matière et de la forme. Il fait remarquer que les deux premiers rentrent dans la contradiction<sup>(2)</sup>. Il ne répond pas aux autres objections, mais on peut les réduire aux relatifs.

D'autres soutiennent que tous les contraires sont des relatifs, parce que la chaleur, par exemple, n'est telle qu'en référence au froid; l'opposition y est donc la relation elle-même ou du moins une de ses espèces<sup>(3)</sup>. Cela n'est pas exact, parce que tout contraire a sa signification essentielle avant d'être contraire: la contrariété est une conséquence de cette signification et d'elle dérive l'idée de relation. Dès lors nous pouvons dire que tous les opposés sont d'une certaine manière des relatifs, parce que l'opposition elle-même est une forme de relation<sup>(4)</sup>. Ici Avicenne mentionne un argument ancien de Nicistrate et y répond de la manière dont a répondu Simplicius, à savoir que les deux contraires du point de vue de la forme sont relatifs mais ne le sont pas du point de vue de la matière<sup>(5)</sup>. En fait, tout en admettant qu'il y a dans la contrariété de la relation, il serait inexact de supprimer la première ou de l'intégrer dans la seconde, car c'est une des formes évidentes de l'opposition. Cela parce que l'opposition de l'affirmation et de la négation est la plus forte des oppositions, elle apparaît dans la contradiction d'abord, puis dans la contrariété, la privation et la possession et on l'aperçoit à peine dans la relation.

---

(1) *ibid.* p. 250.

(2) *ibid.* p. 245-249.

(3) *ibid.* p. 249-250.

(4) *ibid.* p. 250-254.

(5) Simplicius, *Catégories*, I, 18 et 89.



Cette théorie, malgré ses aspects métaphysiques et linguistiques, a un caractère logique incébiabie. Elle eut un certain succès chez les logiciens anciens et modernes. Avicenne l'adopta. Il lui consacre la septième section de ses *Catégories*. Il y essaie d'expliquer les quatre espèces d'opposition et répond aux objections faites contre elles. Bien que son explication ne manque ni d'obscurité ni de complication, il reste que sa défense est claire et vigoureuse. Les opposés sont à ses yeux ceux qui ne peuvent coexister dans un sujet selon un même rapport et dans le même temps <sup>(1)</sup>. Ce sont ou bien des corrélatifs comme le père et le fils ou deux contraire comme le pair et l'impair; ou la privation et la possession comme la cécité et la vue; ou enfin des contradictoires comme le cheval et le non-cheval <sup>(2)</sup>. Il avait traité auparavant de la relation <sup>(3)</sup>; il remarque à juste titre que là l'opposition est claire parce qu'elle est à la base de son essence <sup>(4)</sup>.

Les contraires sont deux termes dont l'un s'éloigne de l'autre au maximum, tout en ayant un même sujet. Ils sont les deux extrêmes d'un genre comme le pair et l'impair, le noir et le blanc. Sinon ils ne peuvent se rencontrer, car ils doivent avoir, malgré leur éloignement, un sujet commun pour les réunir<sup>(5)</sup>. La privation et la possession sont une des formes de la qualité, comme nous l'avons mentionné plus haut<sup>(6)</sup> et leur opposition se fait par la perte de la possession en son temps. Les péripatéticiens ne trouvent guère d'autre exemple à l'appui de leur thèse que la vue et la cécité chez l'homme qui est disposé naturellement à cela<sup>(7)</sup>. La contradiction est l'opposition entre l'affirmation et la négation. Ou bien elle concerne les termes comme cheval et non-cheval, et alors elle ne comporte ni vérité ni erreur; ou bien elle s'applique à des propositions comme Zayd est assis et Zayd n'est pas assis. Ce sont deux jugements tels que si l'un d'eux est vrai l'autre est faux nécessairement. C'est la véritable opposition<sup>(8)</sup>.

---

(1) *ibid.* p. 241.

(2) *ibid.* p. 241-243.

(3) *ibid.* Introduction p. xix.

(4) *ibid.* p. 241.

(5) *ibid.* p. 247-248.

(6) *ibid.* Introduction p. xix-xx.

(7) *ibid.* p. 245.

(8) *ibid.* p. 241-242.

universel <sup>(1)</sup> et que si l'attribut se dit du sujet, l'accident se trouve dans le sujet <sup>(2)</sup>. Si quelque chose est attribuée à deux sujets, il est le moyen terme entre eux <sup>(3)</sup>. L'attribution est une espèce de qualification et il est possible qu'un seul attribut puisse s'appliquer à deux choses différentes <sup>(4)</sup>.

### 7. *L'opposition.*

Dans le monde réel, il y a plusieurs formes d'opposition: l'à droite et l'à gauche, le chaud et froid, le blanc et le noir. Nous éprouvons également un choc par suite du conflit entre l'actuel et l'imaginatif, le pratique et le théorique. Aussi n'est-il pas étonnant que l'opposition ait arrêté les regards des penseurs. Déjà les recherches physiques antérieures à Socrate sont à peu près fondées sur l'idée de contrariété. Elles affirment que le changement est le passage d'un extrême à un autre et d'un contraire à un autre. Tout l'éléatisme se résume dans l'opposition de l'être et du non-être. C'est ce qui a vraisemblablement suggéré le principe de non-contradiction qui est considéré comme la base de la logique aristotélicienne.

La dialectique platonicienne est une application intéressante et précise de l'idée d'opposition. Elle est arrivée à son sommet dans le *Parménide* où la négation appelle l'affirmation et où le dialogue passe d'un contraire à son opposé.

Aristote voulut grouper les opposés et établir une comparaison entre eux pour en dégager une théorie générale. Il en traite en deux endroits: au chapitre cinquième de la première partie de la *Métaphysique* et à la fin des *Catégories*. Selon lui les opposés se ramènent à quatre espèces qu'il classe d'une façon ascendante comme suit: les relatifs, les contraires, la privation et la possession, enfin l'affirmation et la négation. Il y a ajouté la génération et la corruption, l'antérieur et le postérieur, le mouvement et le repos. Cependant ces derniers ne sont pas des espèces autonomes; ils peuvent être réduits aux premières.

---

(1) Ibn Sinâ, *al-maqâlât*, p. 21.

(2) *ibid.* p. 22.

(3) *ibid.* p. 38.

(4) *ibid.* p. 42.

L'habitus est à son avis une catégorie peu claire. Il avoue qu'il n'a pas réussi jusqu'à maintenant à la comprendre. Il ne voit pas comment elle peut contenir des espèces et renvoie à ceux qui prétendent qu'elle consiste dans le fait que la substance se trouve dans une autre substance qui l'enveloppe et se transporte avec elle comme l'armement et l'embellissement <sup>(1)</sup>.

Quant aux catégories "l'action" et "la passion", elles indiquent le rapport de la substance à une autre chose qui ne s'y trouvait pas avant comme le fait de chauffer et celui de s'échauffer. Avicenne préfère cette forme (*an yaf'al* et *an yanfa'il*) à celle de : *al-fi'l* et *al-infi'âl* <sup>(2)</sup>, mais il ne s'est pas tenu à cette préférence dans ses autres livres <sup>(3)</sup>.

#### 6.—*L'attribution.*

A la fin du 5<sup>e</sup> siècle a.J.-C., la dialectique athénienne ne s'arrêtait devant aucune limite. Les Sophistes niaient la vertu et la connaissance, les Mégariques, la possibilité du jugement. Ce sont eux surtout qu'ont en vue Platon dans son dialogue "Le Sophiste" et Aristote dans ses "Catégories", quand ils essaient de prouver la possibilité de l'attribution. Les Mégariques admettent l'existence des idées et des universels, mais pour eux ils sont séparés et toujours distincts, ils ne peuvent avoir aucun rapport entre eux. Si ce rapport est nié, la proposition et le jugement sont également niés, ainsi que toute logique.

C'est pourquoi Aristote a pris soin dans son introduction aux *Catégories* de consacrer un chapitre pour résoudre le problème de la prédication. D'après lui, les individus sont sujets et ne peuvent être des attributs, tandis que les genres et les espèces peuvent être sujets ou attributs. Et tout ce qui est vrai du sujet est également vrai de l'attribut <sup>(4)</sup>.

C'est à ce chapitre qu'ont puisé tous les péripatéticiens pour élaborer la théorie de la prédication. Avicenne s'y réfère également : il déclare que tout ce qui se dit d'un sujet doit être

---

(1) *ibid.* p. 235.

(2) *ibid.* p. 235-236.

(3) Ibn Sinâ, *al-Najât*, p. 128.

(4) Aristote, *Catégories*, ch. 2.



Il finit pourtant par accepter ce qu'il avait refusé, il dit que la qualité s'applique à quatre formes qui sont les quatre parties connues et données par Aristote, à savoir, naturelle et acquise, en puissance et en acte <sup>(1)</sup>. Avicenne déploie de louables efforts pour discuter cette division montrant la manière dont les parties s'entremêlent ainsi que leur manque de précision <sup>(2)</sup>. Il finit cependant par l'adopter et à la commenter partie par partie <sup>(3)</sup>. C'est là un fait que l'on peut souvent relever dans le livre des *Catégories*: Avicenne commence par critiquer Aristote, puis il finit par adopter son point de vue comme s'il éprouvait une perplexité qu'il n'arrivait pas à dissiper.

Aristote avait remarqué que dans les langues complètes, au mot désignant une qualité correspond un mot dérivé de lui qui désigne le sujet ayant cette qualité, par exemple blanc correspond à blancheur, juste à justice <sup>(4)</sup>. Avicenne applique cette idée aux langues arabe et persane qu'il connaissait très bien <sup>(5)</sup>.

En outre il s'attarde plus longtemps qu'Aristote à l'explication des six catégories restantes, bien qu'il ne leur consacre pas autant de temps qu'elles mériteraient. L'"où" est le fait pour une chose d'être dans un lieu, en haut ou en bas par exemple; il est très près de la qualité <sup>(6)</sup>. Le "quand" est le rapport de la chose au temps comme quand on dit: cela est arrivé au coucher du soleil ou telle année <sup>(7)</sup>. Alexandre d'Aphrodise qu'Avicenne appelle "le meilleur des modernes" mentionne un "quand spécial" qui serait un quand déterminé: Avicenne ne voit pas la nécessité d'une telle détermination <sup>(8)</sup>.

Le situs, c'est le fait que les parties du corps aient un rapport les unes aux autres au point de vue de la déviation ou du parallélisme comme se lever, s'asseoir, s'étendre <sup>(9)</sup>.

---

(1) *ibid.* p. 172.

(2) *ibid.* p. 174-180.

(3) *ibid.* p. 180-185.

(4) Aristote, *Catégories*, 276 b 11.

(5) Ibn Sinâ, *al-maqûlât*, p. 208.

(6) *ibid.* p. 228.

(7) *ibid.* p. 230.

(8) *ibid.* p. 231-232.

(9) *ibid.* p. 233-234.



Après la quantité, vient le relatif. Les commentateurs ont fait là-dessus de nombreuses remarques dont la plus claire est la plus faible ; à savoir qu'il y a un lien plus étroit entre le relatif et la quantité qu'entre lui et la qualité<sup>(5)</sup>. Est relatif ce qui se réfère à autre chose. Pour se le représenter, il faut se représenter autre chose que lui<sup>(6)</sup>. On ne peut comprendre ce qu'est le plus grand que si on imagine le mur qui le soutient ; ni on ne peut comprendre le plus grand sans le plus petit<sup>(7)</sup>. Il peut affecter toutes les catégories comme le père et le fils dans la catégorie de la substance, le plus grand et le plus petit dans la quantité, le plus chaud et le plus froid dans la qualité, le plus haut et le plus bas dans la catégorie de l'ouï, le plus ancien et le plus moderne dans la catégorie du temps<sup>(8)</sup>. A tout relatif bien énoncé correspond un corrélatif : maître et esclave, double et moitié. Les deux corrélatifs sont en général nécessairement liés dans l'existence ou la non-existence. Il se peut cependant qu'ils ne le soient pas comme le sensible et le connu qui sont antérieurs à la science et au sens<sup>(9)</sup>. Pour mieux comprendre la notion du relatif, Avicenne renvoie à la métaphysique<sup>(10)</sup>. En fait, cette notion ne laisse pas d'être compliquée : si nous enlevons aux choses toutes leurs relations elles n'existeraient plus et si la relation était source d'être, quelle serait alors la valeur des choses en elles mêmes ?

Avicenne n'accepte pas la définition qu'Aristote donne de la qualité, quand il dit qu'elle répond à la question "Comment ?" parce que le situs aussi peut être donné en réponse à la même question<sup>(11)</sup>. Il n'accepte pas non plus d'autres définitions données par les commentateurs et d'après lesquelles la qualité est ce qui permet de dire des choses qu'elles sont semblables ou dissemblables à d'autres<sup>(12)</sup>, ou qu'elle est un état stable dans la chose qualifiée, que l'on peut se représenter sans tenir compte d'autre chose<sup>(13)</sup>.

---

(1) *ibid.* p. 143.

(2) *ibid.* p. 144.

(3) *ibid.* p. 145-146.

(4) *ibid.* p. 148.

(5) *ibid.* p. 148.

(6) *ibid.* p. 105-152.

(7) *ibid.* p. 143.

(8) *ibid.* p. 167.

(9) *ibid.* p. 168-170.

(10) *ibid.* p. 171-172.

(11) *ibid.* b. 172.

(12) *ibid.* b. 174-180.

(13) *ibid.* b. 180-185.

Contrairement à la substance, l'accident ne peut exister que dans un sujet. Il comprend les neuf autres catégories<sup>(1)</sup>. Avicenne s'arrête longuement sur ce point en se demandant si l'accident est un genre dont les catégories seraient les espèces<sup>(2)</sup>. Il réfute l'opinion de ceux qui soutiennent qu'une même chose peut être, selon deux points de vue différents, substance et accident<sup>(3)</sup>. Cela revient, encore une fois, à l'idée qu'on se fait de la nature même des catégories. Si elles sont une classification des universels, il est alors possible qu'un universel soit attribut dans une proposition et sujet dans une autre. Mais si elles sont une définition complète de l'être, comme certains l'affirment, alors elles ne concernent que la substance et ses accidents et d'aucune façon l'accident ne pourra être une substance. De là est venue la confusion entre l'attribut et l'accident, voir entre la logique et la métaphysique.

Avicenne fait remarquer que l'on a pris l'habitude de mentionner la quantité immédiatement après la substance, parce que son existence est plus générale que la qualité et plus réelle que la relation. On mentionne d'autres preuves pour justifier cette manière d'agir: "Mais nous préférons ne donner à ces recherches qu'un intérêt au-dessous de la moyenne." <sup>(4)</sup> La quantité est de deux sortes: continue, c'est ce dont les parties ont un situs comme la ligne, la surface et le corps, et la quantité discrète c'est ce dont les parties n'ont pas de situs comme les nombres<sup>(5)</sup>. Quant au temps et au discours, Avicenne ne les considère pas comme étant de la quantité discrète; il fait remarquer qu'Aristote a suivi ce qui se disait couramment sans l'avoir critiqué et cela lui est arrivé plus d'une fois dans le livre des Catégories comme quand il explique le mouvement et certaines propriétés de la relation<sup>(6)</sup>. La caractéristique de la quantité est d'avoir en elle même des parties, de pouvoir être mesurée, d'admettre l'égalité. Et on ajoute également à cela qu'elle ne comporte pas de contrariété ni le plus fort ni le plus faible.<sup>(7)</sup>

---

(1) *ibid.* p. 28-38.

(2) *ibid.* p. 63-82.

(3) *ibid.* p. 45-57.

(4) *ibid.* p. 112.

(5) *ibid.* p. 116.

(6) *ibid.* p. 124.

(7) *ibid.* p. 134-143.

A la vérité les stoïciens les ont précédés en affirmant que la relations exige un acte de la pensée, mais ils n'ont pas poussé aussi loin leur analyse<sup>(1)</sup>.

5.—*Leurs propriétés et leurs caractéristiques.*

Aristote ne s'est pas astreint à un ordre stable dans l'énumération des catégories : tantôt il nomme la quantité avant la relation et la qualité, tantôt il la mentionne après. Dans le livre des Catégories, il les cite dans l'ordre suivant : la substance, le relatif, la qualité, l'ouï, le quand, le situs, l'avoir, l'action et la passion.<sup>(2)</sup> puis il en traite d'une façon inégale : il ne s'arrête pas longuement aux six dernières catégories parce qu'elles sont, pense-t-il, claires. Il consacre, par contre, un soin particulier aux quatre premières : il les définit, les compare l'une à l'autre et avec les autres catégories. La substance est pour lui la base de toutes les catégories et peut-être a-t-il réussi plus que tout autre à en donner les caractéristiques. Quant aux trois autres, il n'en fait qu'une étude incomplète, se basant sur ce qui est communément admis selon sa manière habituelle, méthode qui se résume dans son essai d'expliquer les notions philosophiques précises à la lumière de leur usage courant<sup>(3)</sup>.

Les commentateurs ont adopté cette méthode : ils se tinrent à l'ordre du livre des Catégories et s'efforcèrent d'expliquer pourquoi Aristote n'avait pas maintenu cet ordre dans les autres traités. Ils furent abondants là où il le fut, gardèrent le silence là où il s'était tu. Avicenne ne s'écarta pas beaucoup de cette manière de faire. Pour définir la substance, il dit qu'elle ne peut être dans un sujet<sup>(4)</sup> ; parmi ses propriétés, il mentionne qu'elle est désignable<sup>(5)</sup>, qu'elle n'a pas de contraire<sup>(6)</sup>. Il la divise en substance première, seconde et troisième : les substances premières sont les individus ; ce sont elles qui se rattachent le plus à la substance ; les substances secondes et troisièmes sont les genres et espèces<sup>(7)</sup>.

(1) Van den Berg, *Die Epitoma der Metaphysik des Averroes*, p. v.

(2) Aristote, *Catégories*, ch. IV.

(3) Apelt, *Beiträge*, p. 134.

(4) Ibn Sînâ, *al-maqûlât*, p. 92.

(5) *ibid.* p. 103.

(6) *ibid.* p. 105.

(7) *ibid.* p. 95-102.



laquelle il répond à un certain nombre de questions que l'Empereur de Sicile lui avait posées. A sa question sur le nombre des catégories, il répond que l'étude d'une telle question n'a pas de sens pour lui, parce que les catégories elles-mêmes sont un inventaire exhaustif des êtres existants, quelles que soient leurs divergences : c'est la nature elle-même qui en a fixé le nombre<sup>(1)</sup>. Cette correspondance montre qu'au moyen âge cette question a préoccupé à la fois les philosophes chrétiens et les philosophes musulmans.

Si les philosophes ont admis le nombre des catégories, il s'est trouvé cependant un groupe qui l'a nié, nous voulons parler des atomistes musulmans. Ceux-ci en refusant d'admettre la forme et la matière aristotéliennes ont essayé de constituer le monde d'atomes que Dieu crée incessamment, toujours séparés et qui ne forment, par leur rencontre, aucun composé<sup>(2)</sup>. Par conséquent il n'y a plus ni ligne, ni surface, ni quantité continue ou discontinue, ni temps, ni relation. La seule réalité, ce sont des atomes en perpétuel mouvement<sup>(3)</sup>. Les catégories sont au nombre de trois non de dix : ce sont la substance et ses accidents contenus dans la "qualité" et "l'où" où elle se meut.

Quant aux autres catégories, elles sont de pures apparences, des considérations intellectuelles. Les lignes et les surfaces que nous voyons sont illusoires, le temps n'est que la liaison des faits dans l'esprit, dans la relation nous devons distinguer entre le sujet et l'objet, le premier seul est sa source, et on ne peut concevoir le relatif que dans l'esprit, sinon il aurait besoin d'un autre relatif et ainsi jusqu'à l'infini<sup>(4)</sup>. Ce que nous avons dit suffit pour montrer l'intérêt et l'originalité de la critique que font les Moutakkallimoun des catégories d'Aristote. Cette critique repose sur un subjectivisme inaccoutumé chez les anciens. Ce subjectivisme paraît clairement dans l'analyse qu'ils font de l'idée de relation et qui nous rappelle, parmi les contemporains, l'analyse de Bradley<sup>(5)</sup>.

---

(1) Mohren, Ibn Sab'in, *Correspondance avec l'Empereur Frédéric II* dans *Journal asiatique*, 1879, p. 392.

(2) I. Madkour, *La place d'Al-Fârâbî*, Paris 1934, p. 49-50.

(3) Al-'Attâr, *Hawâshi 'ala maqûlât al-Sujd'i*, le Caire 1313 H. p. 12.

(4) Schmolders, *Essai sur les écoles philosophiques chez les Arabes*, Paris 1842, p. 161.

(5) Bradley, *Appearance and reality*, London, 1893, p. 25 et sq.



pas difficile de réduire le nombre et le point à la catégorie de la quantité, la matière et la forme à celle de la substance. Pour ce faire, Avicenne a déployé de longs efforts en s'aidant de ses profondes connaissances mathématiques et physiques <sup>(1)</sup>.

D'ailleurs, les catégories d'Aristote ne sont pas tellement assurées qu'elles ne puissent porter le flanc à la critique et aux objections. La quantité et la qualité qui sont à la base du système ne sont pas parfaitement distinctes : la quantité est en quelque sorte une variété de la qualité et les qualités numériques ou les qualités quantitatives, comme on les appelle, appartiennent évidemment à la quantité. Par ailleurs, la quantité n'est-elle pas un élément constitutif de la substance ? Et l'action et la passion n'appartiennent-elles pas à la relation ? En bref, tous les péripatéticiens sont tombés, en défendant la nombre des catégories, dans une erreur essentielle évidente en considérant le nombre dix comme inéluctable et en essayant à tout prix de ramener à ce nombre toute objection qui postulait un nombre plus grand ou plus petit. Ils auraient dû d'abord prouver ce qui justifie un tel nombre, sinon leur attachement à lui devient un sacrement sans définition pontificale, si l'on peut employer la fameuse expression de Prantl <sup>(2)</sup>.

Tous les philosophes de l'Islam sont d'accord avec Avicenne pour reconnaître que le nombre des catégories est de dix et pour défendre ce chiffre. Ikhwân al-Şafâ' ont recours, selon leur habitude, à une image symbolique empruntée probablement aux stoïciens. Ils comparent les dix catégories avec ses espèces et ses individus à un jardin comprenant dix arbres, chaque arbre ayant plusieurs branches, chaque branche plusieurs rameaux, chaque rameau plusieurs feuilles; sous chaque feuille se trouvent plusieurs fruits, chaque fruit ayant un goût et une odeur propres. Celui qui connaît les dix catégories sera comme le propriétaire du jardin qui sait ce qu'il y a dedans par un seul regard <sup>(3)</sup>. Averroès accueille avec respect la doctrine aristotélicienne des catégories et il pense que leur nombre est au dessus de toute critique et de toute observation <sup>(4)</sup>. Ibn Sab'în, mystique et philosophe du 13<sup>e</sup> siècle, a entretenu une correspondance avec Frédéric II, dans

---

(1) *ibid.* p. 72-77.

(2) Prantl, *Geschichte der Logik*, Leipzig, 1855-1870, t.I, p. 208. Cf. Apalt, *op. cit.* p. 160.

(3) Ikhwân al Şafâ, *Rasâ'il*, le Caire 1933, t.I, p. 329-330.

(4) Ibn Rushd, *Talkhîs al-maqûlât*, p. 12.

Qu'elles ne se compénètrent pas, cela ressort du fait que chacune d'elles a une signification spéciale, différente des autres. Aussi ceux qui ont prétendu qu'elles ne sont que quatre : la substance, la quantité, la relation et la qualité, en supposant que la relation contient les autres catégories <sup>(1)</sup>, se sont-ils trompés. Et cela parce que la relation véritable ne s'attribue pas à chacune d'elle comme un genre à ses individus. Si elle s'y trouve, c'est uniquement à titre de rapport et de référence <sup>(2)</sup>. On se trompe également en disant que les deux catégories de l'action et de la passion entrent dans la catégorie de la qualité, car qualifier et être qualifié sont autre chose que la qualité <sup>(3)</sup>. On se trompe enfin en soutenant que ces deux catégories se rencontrent dans la catégorie du mouvement, car au point de vue physique, il est prouvé que le mouvement n'est ni une action ni une passion <sup>(4)</sup>.

Il y a certaines choses qui n'entrent pas dans les catégories. On cite en particulier le mouvement qui ne s'arrête pas à une seule catégorie, il embrasse la qualité, la quantité et l'où. On cite aussi l'unité, principe du nombre, le point, principe de la ligne, la matière et la forme. Toutes ces notions sont entièrement différentes des catégories <sup>(5)</sup>. Les aristotéliens ont déployé beaucoup d'efforts pour essayer de les y ramener et Avicenne, à leur suite, s'est donné beaucoup de peine pour répéter ce qu'ils avaient dit, bien que, parfois, il n'y croit pas ou qu'il n'en voit pas la nécessité. Il pense que cela ne porte aucun préjudice à la théorie des catégories, qu'il y ait certaines choses qui ne s'y insèrent pas. Ce qui serait préjudiciable, c'est qu'il y eut d'autres genres suprêmes à côté d'elles. Car rien n'empêche théoriquement d'avoir des individus qui n'entrent dans aucune espèce ni aucun genre, du moment que chacun d'eux existe par lui-même et qu'il n'y a pas d'autres individus qui partagent avec lui ses propriétés. Avicenne donne l'exemple suivant : " Quand on dit : il n'y a dans cette province que dix villes et qu'on affirme par ailleurs l'existence de groupes de bédouins dispersés ça et là, l'existence de ces derniers ne change en rien la vérité de la première proposition " <sup>(6)</sup>. Encore qu'il ne nous soit

---

(1) *ibid.* p. 66.

(2) *ibid.* p. 67.

(3) *ibid.* p. 69.

(4) *ibid.*

(5) *ibid.* p. 70.

(6) *ibid.* p. 70-71.



Nous sommes d'accord avec Avicenne pour affirmer que les premiers commentateurs anciens ont ajouté à la théorie des catégories aristotéliennes des études qui n'ont aucun lien avec la logique et nous partageons également son idée quand il affirme que, traitant de la substance et des accidents, elle est étroitement liée à la Métaphysique. Mais nous nous séparons de lui, quand il dit qu'elles n'ont aucune relation avec la logique. En effet, classifiant les genres suprêmes, elles tournent autour de l'universel qui est le centre même de la recherche logique. De plus, étymologiquement parlant, le mot "catégorie" signifie ce qui peut être attribué ; il constitue donc une notion apte à jouer le rôle d'un attribut. Aussi Apelt a-t-il observé avec raison que la théorie des catégories a pour but de résoudre le problème de l'attribution qui était objet de discussion entre les Mégariques <sup>(1)</sup>. Il n'y a pas de doute que l'attribut est une partie essentielle dans la proposition et le syllogisme et c'est pourquoi le livre des *Catégories* trouve-t-il sa place naturelle avant le *De Interpretatione*. Et Avicenne lui-même traite-t-il de l'attribution dans plus d'un chapitre <sup>(2)</sup>. Il est d'ailleurs admis que nous ne connaissons pas chez Aristote ce qui est purement métaphysique ou purement logique, chez lui la matière se mêle à la forme, le sensible à l'intelligible.

#### 4.—Leur nombre.

Aristote n'a pas indiqué explicitement le nombre des catégories; il en a traité à plusieurs reprises citant les unes, négligeant les autres. Il n'atteint le nombre de dix que dans les "Catégories" et la "Dialectique". Mais ses disciples et ses partisans ont considéré ce nombre comme sacré et ils le défendirent de toutes leurs forces, surtout contre les Stœiciens qui n'admettaient que quatre catégories. Avicenne, dans sa fidélité à Aristote, tient compte de cette sainteté du nombre dix et la défend. Pour justifier ce nombre, il devait montrer : 1° que les catégories ne se compénétraient pas, chacune ayant son autonomie propre, et 2° qu'il n'y avait pas, au delà de ces catégories, d'autres genres suprêmes.

---

(1) Apelt, *Beiträge*, p. 124.

(2) Ibn Sînâ, *al-maqûlât*, p. 13-26; 33-45.

beaucoup mieux fait d'y rester ; leur mention ne manque pas d'ailleurs de provoquer de la confusion et de l'embarras <sup>(1)</sup>.

Cela ne change rien à la situation que l'on dise : on les étudiera ici du point de vue de la signification des mots simples qui les désignent, parce que l'étude des mots en eux-mêmes ressortit à l'art du lexicographe. D'ailleurs les termes et les idées sont inséparables, on ne peut comprendre un mot sans tenir compte de sa signification. Certains commentateurs tiennent à considérer les catégories du point de vue de leur signification comme une étude de logique, c'est un pur artifice qui a conduit à beaucoup de sottises et de confusions <sup>(2)</sup>.

Malgré cette longue discussion, Avicenne aboutit à un résultat inattendu et affirme : " Ceci dit, nous allons, quant à nous, suivre la méthode et les habitudes des anciens, que nous le voulions ou non. " <sup>(3)</sup> Il a soin de terminer son traité sur les Catégories par cette phrase : " Nous nous contentons de ce que nous avons dit des Catégories ; car un autre développement serait superflu et peut-être y a-t-il déjà trop dans notre étude précédente. " <sup>(4)</sup>

En fait, il ne s'est tenu à la méthode traditionnelle que dans le *Shifâ'*. Dans les autres écrits, il a voulu peu à peu s'en dégager. Dans la logique du *Najât*, il ne traite des Catégories qu'en parlant de la théorie de la définition comme il l'avait mentionné auparavant <sup>(5)</sup>. Dans les *Ishârât*, il omet complètement d'en faire mention. Ceux qui sont venus après lui ont subi son influence, en tête Ghazâlî, qui ne trouva aucune nécessité de les mentionner dans la plupart de ses traités logiques. Seul Averroès fait exception en affirmant que les Catégories font partie de la logique <sup>(6)</sup> et rejette tout changement apporté à la méthode suivie par Aristote. Les auteurs postérieurs en vinrent à consacrer aux Catégories des traités spéciaux comme le firent al-Sujâ'î <sup>(7)</sup> et al-Bilîdî, à la manière de certains historiens comme Bonitz et Apelt <sup>(8)</sup>.

---

(1) *ibid.* p. 6-7.

(2) *ibid.* p. 7-8.

(3) *ibid.* p. 8.

(4) *op. cit.*, p. 273.

(5) Ibn Sinâ, *al-Najât*, le Caire 1321 H., p. 126 et sq.

(6) Ibn Rushd, *Talkhîs Kitâb al-maqûlât*, Beyrouth 1932, Introduction du P. Bouyges, p. 9-10.

(7) al-'Atîâr, *Hawâshî 'ala l-maqûlât*, le Caire 1920.

(8) Bonitz, *Über die Kategorien des Aristoteles*, Vienne 1858 ; Apelt, *Kategorienlehre des Aristoteles*, dans *Beiträge zur Gesch. der griech. Philos.*, Leipzig 1891.



### 3.—*Le but des Catégories :*

Il n'est pas facile de déterminer la nature exacte de la théorie aristotélicienne des Catégories. Elle est à la fois une recherche sur la substance et les accidents et un essai de déterminer exhaustivement le nombre des genres supérieurs; par là, elle se rattache à la fois à la métaphysique et à la logique. On a déjà dit qu'elle faisait le joint entre les deux. Mais cette position elle-même devint objet de controverse entre les commentateurs et partisans d'Aristote : les uns y voyaient une recherche de pure métaphysique, d'autres la considéraient comme une pure étude de logique. Avicenne se rattacha à la première opinion et, en cela, se rencontra, dans l'âge moderne, avec Hamilton et Zeller.

Pour lui, le livre des *Catégories* a pour objet les choses existant dans l'esprit ou dans la réalité ; aussi fait-il partie de la métaphysique qui étudie l'être en tant qu'être. Aristote lui-même a traité des Catégories dans le quatrième livre des *Métaphysiques*. Il n'y a par ailleurs aucun inconvénient à ce que la Logique n'en traite point. Peut-être les cinq prédicables recueillis par Porphyre dans son *Isagoge* sont-ils plus proches de la logique que les Catégories. Même le fait d'affirmer qu'elles constituent une classification des genres supérieurs ne les rapproche pas de la logique plus que n'en approcheraient d'autres notions, car la logique traite des notions universelles quelle que soit leur extension. Celui qui l'étudie peut passer des mots simples aux différentes propositions, puis aux syllogismes et aux diverses définitions, sans éprouver le sentiment d'un vide ou d'un manque. A la vérité nous pouvons utiliser les Catégories pour l'élaboration des définitions, parce que la connaissance des propriétés de chaque catégorie aide à définir ce qui s'y trouve inclus sans pour autant exiger qu'on leur consacre une étude spéciale. Il est possible de les rattacher à la théorie même de la définition (1).

D'ailleurs, comment étudier les Catégories en logique, alors que leur étude exige que l'on sache les propriétés de chacune, que leur nombre est nécessairement dix, qu'elles ne se compénètrent pas, que la première est la substance et les neuf autres sont des accidents ? Tout cela, la logique ne peut en rien nous aider à le comprendre. Si elle les mentionne, elle ne le fait que comme des hypothèses gratuites et comme des données puisées dans d'autres sciences où elles auraient

---

(1) *op. cit.* p. 4-6.

## 2.—*L'auteur des Catégories.*

D'assez bonne heure, l'authenticité des *Catégories* a été suspectée pour plusieurs raisons : la principale c'est que le livre ne contient pas une étude aussi mûre que celle des autres travaux aristotéliens et que la dernière partie, "les Postprédicaments", porte sur des questions qui n'ont pas beaucoup d'affinité avec elles<sup>(1)</sup>. Cette suspicion fut soulevée dans le monde arabe, elle fut reprise par quelques savants, mais on fut rapidement unanime à reconnaître l'authenticité du traité. En marge du célèbre manuscrit arabe de l'*Organon*<sup>(2)</sup>, nous trouvons par exemple une longue glose de Hassan b. Sawâr le logicien, l'un des traducteurs du syriaque au 4ème siècle de l'Hégire. Il parle de l'auteur des *Catégories*, expose certaines des objections que les Stoïciens et les commentateurs de l'Ecole d'Alexandrie avaient l'habitude de formuler : il les réfute une à une en prouvant que le livre est d'Aristote et pour le fond et pour la forme<sup>(3)</sup>.

Un tel doute n'a jamais impressionné Avicenne. La preuve en est qu'il ne s'y est jamais arrêté et ne lui a prêté aucune importance. A vrai dire, les philosophes musulmans ne se sont guère préoccupés de rechercher l'authenticité des écrits aristotéliens. On répète, il est vrai, le célèbre mais assez douteux récit de Strabon et de Plutarque sur la conservation et la transmission des œuvres d'Aristote<sup>(4)</sup>. Malgré cela, l'affirmation d'Avicenne au sujet des *Catégories* rejoint exactement les résultats de la critique scientifique moderne, à savoir que le livre est un des écrits de la jeunesse d'Aristote "Que l'on sache, écrit-il, que le livre intitulé "Catégories" a été écrit pour les débutants, non encore exercés : on n'y trouve pas encore le travail critique qu'un tel livre requiert" <sup>(5)</sup>.

(1) L. Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, Paris 1934, p. 78-79.

(2) Nul besoin d'insister sur l'importance de ce manuscrit qui se trouve à la Bibliothèque Nationale de Paris et qui remonte au XI<sup>e</sup> s. Il est unique dans son genre. Depuis assez longtemps il a déjà attiré l'attention des chercheurs. L'Université du Caire en a fait faire deux copies. Mr. Abdel Rahman Badawi en a donné dernièrement une édition.

(3) Manuscrit arabe No. 2346, fol. 157 ; Madkour, p. cit. p. 78 ; Khalil Georr, op. cit., p. 363-64.

(4) al-Qiftî, *Târîkh al-ḥukamâ*, p. 20-30.

(5) Ibn Sînâ, *al-maqûlât*, le Caire 1958, p. 180.



### C.—LES CATEGORIES D'AVICENNE

En composant son traité sur les Catégories, Avicenne a certainement puisé dans Aristote, soit dans ses Catégories soit dans le quatrième livre des *Métaphysiques*, mais il y a ajouté une matière plus ample, des analyses plus détaillées et plus synthétiques, influencé qu'il était par les travaux des commentateurs qui l'avaient précédé. Quoiqu'il en soit, son traité des Catégories n'est ni un commentaire ni une glose sur celui d'Aristote. Essayons de donner une idée de ses aspects les plus importants.

#### 1. — *Table des matières.*

Avicenne divise son traité en sept sections, chacune comprenant plusieurs chapitres. Les deux premières sections semblent être une introduction au sujet: Avicenne y traite du but du livre, de la nature des Catégories, de leur nombre, de la théorie de l'attribution. Dans les quatre sections suivantes, il analyse une à une les dix catégories, commençant par la substance et terminant par le "quand". C'est une analyse non proportionnée à l'importance de chaque catégorie: alors qu'il consacre deux sections à la qualité, et une à la substance, il traite toutes les autres catégories en une seule section. La septième et dernière section est considérée comme une annexe du sujet, elle s'occupe des différentes oppositions. Avicenne, bien que réputé pour la précision de ses tables des matières<sup>(1)</sup>, n'a pas été heureux dans le cas des Catégories: il a réparti, sans raison valable, la matière d'une seule catégorie sur plusieurs sections et a laissé certains chapitres se compénétrer.

Quoiqu'il en soit, sa répartition des chapitres suit celle d'Aristote sans s'identifier à elle. En effet, son Introduction correspond au premier chapitre des Catégories d'Aristote, intitulé "Antéprédicaments" et son "supplément" correspond aux "Postprédicaments." Entre les deux, se trouve le coeur du sujet. Avicenne, à l'instar du Stagirite, accorde une grande attention aux Catégories, avec cette différence qu'il l'a lu à la lumière des commentateurs. Aussi ne se contente-t-il pas d'exposer son seul point de vue, mais il a pris soin de répondre à ses adversaires.

---

(1) Ibn Sînâ, *Al-madkhal*, le Caire, 1932 p. 14.

elles écoulées depuis la mort d'Aristote que ces divergences surgirent; elles persistèrent à travers l'antiquité, le moyen âge et se prolongèrent jusqu'au temps moderne. Nous allons en suivre les traces dans le monde islamique.

### B.—LEUR TRADUCTION EN ARABE

Le traité des Catégories est un des quatre livres qui ont été groupés ensemble dans certaines traditions culturelles orientales comme l'iranienne ou la syriaque et même la tradition latine dans ses débuts. Ces quatre livres furent traduits et connus ensemble. Ce sont: l'*Isagoge* de Porphyre, les *Catégories*, l'*Interprétation* et les *Premiers Analytiques* d'Aristote. Il en fut de même dans la culture islamique. Les *Catégories* fut un des premiers livres de philosophie à être traduit en arabe.

Il semble que pour les *Catégories* en particulier des sources diverses ont été utilisées. A une date ancienne, Mçhammad ibn al-Moqaffa' le traduisit du persan<sup>(1)</sup>, puis ultérieurement des traductions furent faites à partir du syriaque<sup>(2)</sup>. Mais toutes ces traductions n'ont pas donné satisfaction à Honayn ibn Ishâq. Il tint à en faire lui-même une traduction d'après le grec<sup>(3)</sup>. Avec le livre des *Catégories* furent traduits un certain nombre des premiers commentaires, en particulier celui d'Alexandre d'Aphrodise et de Porphyre<sup>(4)</sup>.

A peine traduit, il devint l'objet de nombreuses études de la part des traducteurs eux-mêmes et des philosophes, en premier lieu, Ishâq ibn Honayn, Kindî, Fârâbî<sup>(5)</sup> qui en firent des résumés ou des commentaires. De sorte que, déjà au quatrième siècle de l'Hégire, il y avait une abondante matière mise à la disposition des chercheurs.

---

(1) P. Kraus, *Zu Ibn al-Muqaffa'* dans *Rivista* XIV (1933), p. 1—20.

(2) Khalil Georr, *Les Catégories d'Aristote dans leurs versions syro-arabes*, Paris 1948 p. 43.

(3) Al-Qiftî, *Târîkh al-Ûukamâ*, Leipzig, 1320 H. p. 35; Cf également: Zenker, *Kûdûb al-maqûlât* dans *Aristotelis Categoriae* . . . Lipsiae, 1846.

(4) Ibn al-Nadîm, *al-Fihrist*, le Caire 1348 H., p. 347—348.

(5) *ibid.* p. 348, 358.



## INTRODUCTION

Si l'esprit analyse et distingue, il délimite aussi et classe, groupant ce qui est semblable, éloignant ce qui est dissemblable, limitant en un mot l'éparpillement du divers. C'est là une étape dans la voie de la recherche systématique. Aussi la classification a-t-elle été très probablement une des premières tentatives scientifiques que l'homme ait entreprises. Il ne s'est pas arrêté aux choses sensibles, mais il les a dépassées en atteignant les intelligibles, essayant de les diviser en genres et espèces. Et le désir constant que l'on observe chez les savants et les philosophes de grouper et de diviser, de délimiter et de classifier n'est que l'écho et l'élaboration de cette tendance innée.

La classification scientifique est toujours difficile. La difficulté devient encore plus grave, lorsqu'il s'agit de classer les objets idéaux. La raison en est qu'il n'est pas facile de découvrir le caractère dominant sur lequel repose cette classification, surtout si l'on veut que celle-ci soit exhaustive, comprenant tous les individus qui s'y trouvent inclus et eux seuls. Presque toutes les classifications scientifiques et philosophiques sont provisoires, subissant du changement au cours du temps, ou d'un auteur à un autre. Qu'il nous suffise de mentionner la classification des sciences, tentée à maintes reprises depuis l'antiquité et qui jusqu'aujourd'hui n'est pas achevée.

### A.—LES CATEGORIES ARISTOTELIENNES

La classification qu'a donnée Aristote des Catégories, est sans aucun doute, un des essais de classification les plus difficiles. Elle se propose, comme on l'a dit, de donner une sorte de dénombrement des êtres ou des mots ou des genres suprêmes. De là sa complexité et les opinions divergentes à son sujet. Parmi les livres logiques d'Aristote, aucun peut-être n'a suscité autant de controverses que "Le traité des Catégories": on mit en doute son authenticité, on émit des opinions diverses sur la nature de son contenu en se demandant s'il s'agissait d'une recherche logique ou métaphysique; on disputa enfin le nombre des catégories: sont-elles au nombre de dix ou sont-elles plus ou moins que ce nombre? A peine quelques années s'étaient-



	Page
CHAPITRE TROISIÈME. — Où l'on montre la réalité de chacune des deux espèces de qualité : la disposition et l'habitus, la puissance et l'impuissance ... ..	(181)
CHAPITRE QUATRIÈME. — Objections au sujet de l'espèce se rapportant à la puissance et à l'impuissance ... ..	(186)
CHAPITRE CINQUIÈME. — Les qualités passives et les passions... ..	(191)
CHAPITRE SIXIÈME. — Solution des autres objections ... ..	(197)

### SIXIÈME SECTION

CHAPITRE PREMIER. — Mention des espèces du quatrième genre de qualité	(200)
CHAPITRE DEUXIÈME. — Explication de ce qu'est l'angle et comment il entre dans la quantité ou la qualité ou le situs etc... Ce qu'est la forme et comment, par la composition qu'il y a en elle, elle est devenue une espèce. Autres objections concernant ce genre ainsi que les quatre autres genres ... ..	(213)
CHAPITRE TROISIÈME. — Où l'on montre la différence entre la qualité et ce qui est doué de qualité ; rapports entre les deux. Les accidents des qualités et leurs propriétés ... ..	(218)
CHAPITRE QUATRIÈME. — Solution d'une objection au sujet de la compénétration de certaines espèces de la qualité avec celles du relatif	(222)
CHAPITRE CINQUIÈME. — L'ubi et le quando... ..	(228)
CHAPITRE SIXIÈME. — Les autres catégories ... ..	(232)

### SEPTIÈME SECTION .

CHAPITRE PREMIER. — Les opposés ... ..	(240)
CHAPITRE DEUXIÈME. — Objections du sujet de ce qui a été dit de l'opposition ... ..	(249)
CHAPITRE TROISIÈME. — Où l'on exprime les règles et les propriétés des contraires ... ..	(260)
CHAPITRE QUATRIÈME. — De l'antérieur et du postérieur ... ..	(265)
INDEX DES TERMES TECHNIQUES (arabe-français) ... ..	(274)

	PAGE
CHAPITRE DEUXIÈME. — L'accident n'est pas un genre pour les neuf; examen des théories relatives à ce sujet. ... ..	(12)
CHAPITRE TROISIÈME. — Examen des opinions de ceux qui affirment que les catégories sont moins nombreuses ou qu'il y a com- pénétration entre elles. ... ..	(16)
CHAPITRE QUATRIÈME. — Mention de certaines idées supposées aussi géné- rales que les dix catégories ou les dépassant et suite du propos à ce sujet. ... ..	(17)
CHAPITRE CINQUIÈME. — Explication du nombre des catégories. ... ..	(18)

### TROISIÈME SECTION

CHAPITRE PREMIER. — Substances première, deuxième, troisième. Ordre des substances générales et particulières par rapport à la substantialité ... ..	(11)
CHAPITRE DEUXIÈME. — Substances première, deuxième et troisième ...	(12)
CHAPITRE TROISIÈME. — Définition descriptive de la substance ; ses pro- priétés ... ..	(12)
CHAPITRE QUATRIÈME. — Où l'on commence à parler de la quantité ...	(13)

### QUATRIÈME SECTION

CHAPITRE PREMIER. — L'autre division de la quantité. La quantité par accident. ... ..	(14)
CHAPITRE DEUXIÈME. — Propriétés de la quantité ... ..	(14)
CHAPITRE TROISIÈME. — Où l'on commence à parler du relatif. Définition du terme plus ancien, sa description; ses divisions ... ..	(15)
CHAPITRE QUATRIÈME. — Propriétés du relatif ... ..	(16)
CHAPITRE CINQUIÈME. — Vérification de la notion du relatif qui est une catégorie. Comment on distingue entre ce qui est relatif per se et ce à quoi advient accidentellement la relation ou l'accompagne inséparablement. Propriétés de l'accident qui est catégorie. ... ..	(16)

### CINQUIÈME SECTION

CHAPITRE PREMIER. — Définition de la qualité. Ses premières divisions.	(17)
CHAPITRE DEUXIÈME. — Examen du criterium utilisé par certains pour diviser la qualité en quatre espèces ... ..	(17)



## TABLE DES MATIÈRES

	PAGE
INTRODUCTION GÉNÉRALE par IBRAHIM MADKOUR	
A. — LES CATÉGORIES ARISTOTELIENNES ... ..	VII
B. — LEUR TRADUCTION EN ARABE ... ..	VIII
C. — LES CATÉGORIES D'AVICENNE	
1. Table des matières ... ..	IX
2. L'auteur des Catégories ... ..	X
3. Le but des Catégories ... ..	XI
4. Leur nombre ... ..	XIII
5. Leurs propriétés et leurs caractéristiques. ... ..	XVII
6. L'attribution ... ..	XXI
7. L'opposition ... ..	XXII

### LES CATÉGORIES

#### PREMIÈRE SECTION

CHAPITRE PREMIER — But des <i>Catégories</i> ... ..	(r)
CHAPITRE DEUXIÈME — Mots homonymes, univoques et paronymes ...	(9)
CHAPITRE TROISIÈME — Explication de ce qui se dit ou ne se dit pas d'un sujet et de ce qui existe ou n'existe pas dans un sujet ... ..	(18)
CHAPITRE QUATRIÈME — Explication de la définition de l'accident à savoir ce qui existe dans un sujet. ... ..	(28)
CHAPITRE CINQUIÈME — Combinaisons qui ont lieu entre "attribuer à (un sujet)" et "être dans (un sujet)" et ce qu'elles donnent comme résultats. ... ..	(38)
CHAPITRE SIXIÈME — Réfutation de la théorie disant qu'une même chose peut être à la fois accident et substance à des égards différents. (37)	(47)

#### DEUXIÈME SECTION

CHAPITRE PREMIER — Du rapport entre les genres et les différences divisives et constitutives. Explication de ces dix genres suprêmes. Comment l'être se divise entre eux. Où l'on commence à montrer qu'ils sont au nombre de dix, qu'ils ne sont pas contenus sous un genre suprême, qu'ils ne se ramènent pas les uns aux autres et qu'il n'y a pas de genre en dehors d'eux ... ..	(55)
---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------



IBN SĪNĀ

# AL-SHIFĀ'

---

## LA LOGIQUE

### II—LES CATÉGORIES (*Al-Maqūlāt*)

---

TEXTE ÉTABLI ET ÉDITÉ PAR

M. EL-KHODEIRI,

G. ANAWATI,

A. F. EL EHWANI,

SA'ID ZAYED

REVU ET PRÉCÉDÉ D'UNE INTRODUCTION

PAR

Le Dr. IBRAHIM MADKOUR

Publication du Ministère de l'Éducation Nationale  
(Département Culturel)  
à l'occasion du Millénaire d'Avicenne

LE CAIRE  
Organisation Générale  
des Imprimeries Gouvernementales  
1959





IBN SĪNĀ

# AL-SHIFĀ'

LA LOGIQUE

II—LES CATÉGORIES (*Al-Maqūlāt*)

TEXTE ÉTABLI ET ÉDITÉ PAR

M. EL-KHODEIRI,

G. ANAWATI,

A. F. EL EHWANI,

SA'ID ZAYED

REVU ET PRÉCÉDÉ D'UNE INTRODUCTION

PAR

Le Dr. IBRAHIM MADKOUR

Publication du Ministère de l'Education Nationale  
(Département Culturel)  
à l'occasion du Millénaire d'Avicenne

Bibliotheca Alexandrina



0429459



LE CAIRE  
Organisation Générale  
des Imprimeries Gouvernementales  
1959